

الجمعيات الوطنية
صحيفة من تاريخ النهضة القومية
في فرنسا. وأمريكا. والمانيا. وبولونيا. والاناضول

تأليف

عبد الرحمن الرافعي

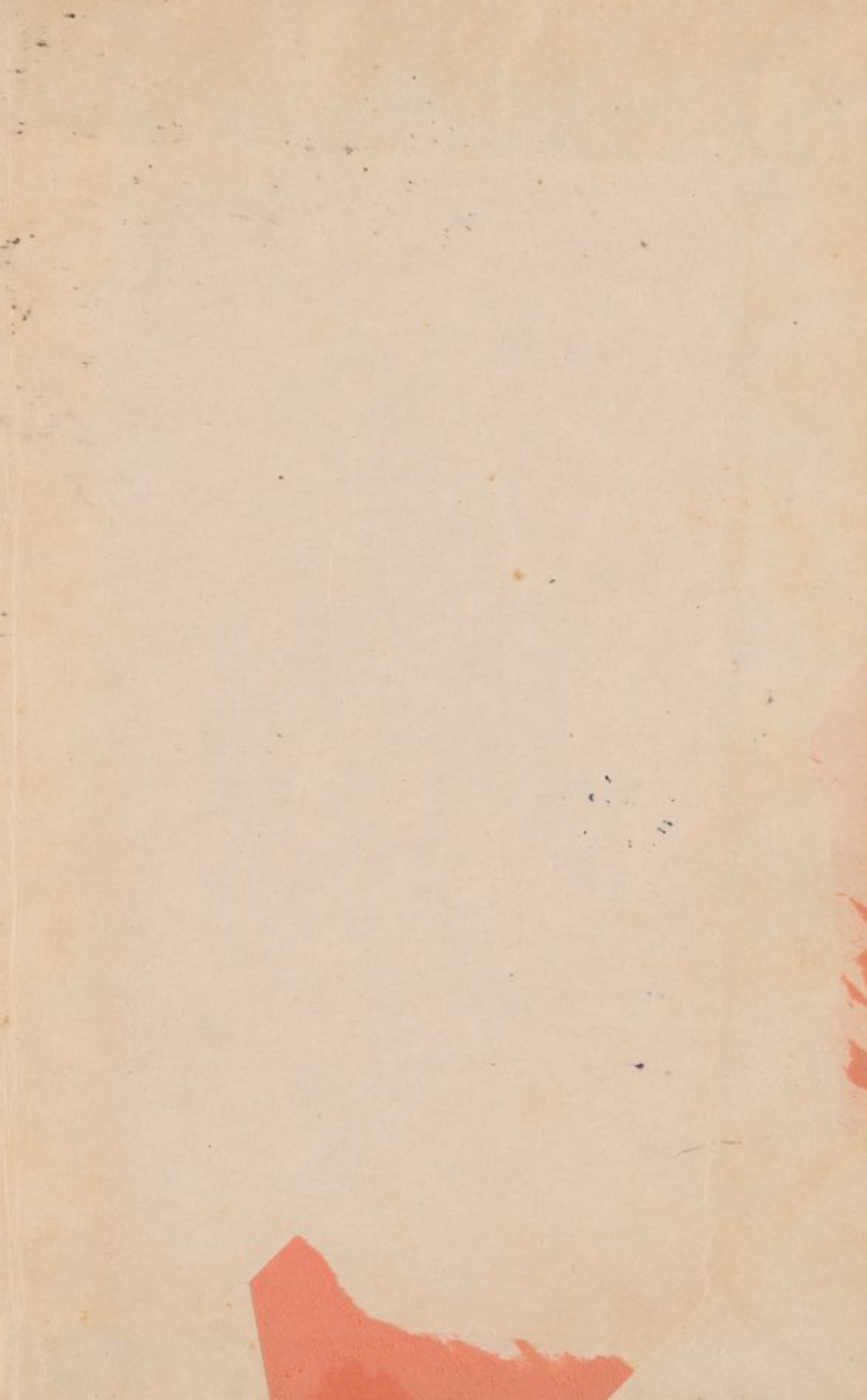
الحامى

الطبعة الاولى

جمادى الاولى سنة ١٣٤٠ هـ - يناير سنة ١٩٢٢ م

مفروق الطبع محفوظ

الثمن ٢٥ قرشا



321.8

R 13jA

~~MAY 12 1958~~

~~MAY 1958~~

~~MAY 9 1961~~

~~1~~ Oct 60

J. LIB.

~~28 OCT 1958~~

الجمعيات الوطنية
صحيفة من تاريخ النهضة القومية
في فرنسا. وأمريكا. والمانيا. وبولونيا. والاناضول

تأليف

عبد الرحمن الراجحي

المحامي

الطبعة الاولى

59724

جمادى الاولى سنة ١٣٤٠ هـ - يناير سنة ١٩٢٢ م

مفروق الطبع محفوظ

الثنى ٢٥ قرشا

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله فاتحة كل خير وتمام كل نعمة

مقدمة

هذه رسائل في الجمعيات الوطنية وصحيفة من تاريخ النهضات القومية في مختلف العصور والبلدان التي ظهرت فيها تلك الجمعيات
الجمعيات الوطنية هي الهيئات النيابية التي تمثل الأمم في دور خطير من أدوارها التاريخية فتجمع كلمة الأمة وتنظم جهادها الوطني وتقرر مصيرها وتضع دستورها
هذه هي الجمعيات التي عنيت ببحثها وعزمت ان أقدم للقراء صورة صغيرة من تاريخها ونظامها وأعمالها وجهودها وآثارها في النهضات القومية والتقلبات التي تعاقبت عليها والحوادث التي اتصلت بها. اخترت الكلام عن أهم هذه الجمعيات وأكبرها أثراً في تاريخ الشعوب وهي نموذج لما تبذله الأمم من الجهود في سبيل تحريرها من رق العبودية ومقاومة الاخطار التي تهدد كيانها وتدعيم حياتها المستقلة على أرقى القواعد السياسية والاجتماعية.

فهذه الجمعيات كانت قوام النهضات الوطنية في البلاد التي تناولها
ببحثنا . كانت المنظمة للحياة السياسية فيها والآخذة بيد الأمة في سبيل
تحقيق آمالها الوطنية . كانت اليد الفعالة في التطورات والانقلابات التي
نقلت الأمم من حال الى حال تمخضت عنها ارادة الامم في الساعات
العصيبة فتألفت وانعقدت وعملت معتمدة على ساطة الشعب وقوته
وارادته . هذه هي الجمعيات الوطنية التي قصدنا اليها في كتابنا . فتاريخها
جدير بأن نتعرفه ونعمن النظر في أسبابه ونتأججه ونستخلص منه العبر
لنستفيد من تجارب الامم . فان خير الحقائق وأبلغ العظات ما تنطق به
حوادث التاريخ . وجدير بنا ونحن أمة نجاهد في سبيل حريتنا واستقلالنا
أن نتتبع خطوات الأمم التي سبقتنا الى تحقيق آمالها الوطنية .

*
* *

ان الأمم تختلف في وسائل جهادها وطرائقه باختلاف أحوالها
وظروفها وميراثها القومي . على أن هناك حقيقة ثابتة لا تتبدل ولا تتغير
وهي أن قوام الجهاد الصحيح المثمر في كل أمة هو تنظيم المقاومة الوطنية
المرتكزة على ارادة الشعب وقوته القائمة على مبدأ الاخلاص وانكار الذات .
هذا هو الاساس الثابت الذي تبنى عليه النهضات القومية هذه هي
الدعامة التي ترتكز عليها حياة الامم العاملة لاستقلالها هذه هي السبيل
التي تكفل للأمم تحقيق آمالها ولو بعد حين .

وما من أمة تتنكب هذه السبيل وتستسلم للأمانى والاحلام أو
تسير وراء الأهواء وتتراخي في خطة المقاومة الوطنية الا وتصاب حركتها

بالشلل فتصبح حركة عرجاء تتمعر في سيرها ولا تلبث أن ترجع بها إلى الوراء . وفي هذا الرجوع هدم اصرح الوطنية وتقويض لبناء الجهاد الوطني الذي أسس على مجهودات الأمة ومتاعبها وأحزانها وآلامها وضحاياها . ان سياسة المقاومة الوطنية هي سياج الأمم المهضومة الحقوق . وسبيلها الاستقلالها . فهي مناط الفضائل ومصدر الأخلاق . وقوام الشجاعة والنبيل . هي روح الاتحاد الوطني . هي كلمة الأمة التي تجمعها وتحث أبناءها على العمل . هي الوقاية الكبرى من انحلال العزائم وفتور المهمة وفساد النفوس وتفرق الحكمة . هي المدرسة الكبرى التي يكتسب فيها أبناء البلاد فضائل الاخلاص والصدق والمثابرة وانكار الذات وتذليل العقبات . هي مصدر القوى المعنوية للشعب . هي عماد نهضة الامم وقوام تربيتها السياسية . فبفضلها تكونت الأمم وغالبت اليأس وقاومت عوامل الفناء وحققت آمالها ووصلت إلى أسنى درجات الرقي السياسي والاخلاقى والاجتماعى .



ان العالم لا يستقر على وتيرة واحدة . وأحواله دائمة التبدل والتحول فلا يجوز ان نياس من طول الجهاد أو ننثني امام العقبات . فان الانسانية سائرة حتما نحو الكمال . والامم لاتدعن لحكم القوة . والارض لا يستقر فيها سلام ولا وئام حتى تشرق في ارجائها شمس الحرية وتعيش الامم في ظل الاستقلال

حاول انصار الفتح والاستعمار أن يطوقوا الامم بسلاسل الأسر والاستعباد بعد ن أتم لهم النصر في ميادين الحرب العامة وظنوا أن العالم

في قبضة يدهم والامم سلع تباع وتشترى في سوق الاطماع والاهواء .
ولكن اذا كان للسيف والمدفع في الدنيا أحكام فاعزم الامم وحزمها وجدها
وسعيها واخلاص بنيتها أحكام وآثار . فالقوة الغشوم لاسلطان لها على
الأرواح والمبادئ والعقول والأفكار . وليس في مقدورها أن تقف نهضة
أمة تسير الى الامام نحو المطمح الأسمى

برهنت الحوادث التي تعاقبت بعد انتهاء الحرب العامة على ان العالم
قد دخل دوراً جديداً من أدواره التاريخية وهو دور حرية الشعوب
وحقها في تقرير مصيرها . ومهما بذل دعاة الفتح والاستعمار من الجهود
في مقاومة هذا الحق المقدس فان الشعوب تأبى أن تعيش مستعبدة تسوقها
ارادة المستعمرين . لأن من أعظم نتائج الحرب العامة ارتقاء القوى المعنوية
في الامم وادراكها ان تلك القوى الكامنة فيها اذا تحمدت وعمت فلا
سبيل للقوة أن تتغلب عليها .

لقد رفعت الغشاوة القديمة عن ابصار الشعوب وقرأت مبادئ الحرية
ومعاني الحياة الصحيحة على ضوء النار التي اشتعلت في ميادين القتال أربع
سنوات طوال . فان التاريخ قد خطها بأحرف لاتمحى من دماء الملايين
من بنى الانسان فسمع الناس في سائر ارجاء الدنيا نداء الحلفاء في كل آونة
ان تلك الدماء والضحايا تبذل دفاعاً عن حرية الشعوب . فالناس في مختلف
الارجاء قد سمعوا هذا النداء ووعده وهيبات أن ينسوه . وما من قوة
في العالم تستطيع أن تغير سير التاريخ أو تصد أمواج الحرية التي تتدفق
في مشارق الارض ومغاربها

ان المؤتمرات والمعاهدات لم تعد تملك البت في مصير الأمم وقد
أيدت حوادث التاريخ تلك الحقيقة الازلية « الحكومات تمر وتزول
والامم تبقى وتدوم »

فقد يما انعقد مؤتمر فيينا سنة ١٨١٥ بعد ان خرجت الدول الاوربية فائزة
من حروب نابليون . وظن الملوك والسياسيون انهم قادرون على التصرف في
أقدار الامم بعد ان تخلصوا من خصمهم القوي العنيد فوضعوا في فيينا
اساس « المحالفة المقدسة » التي تعاهد الملوك فيها أن يحكموا الشعوب
حكما لا رأى فيه للأمم ولا قيمة فيه للحقوق الوطنية . ولكن الحوادث
خيبت آمالهم فان الشعوب أخذت تعمل على استرداد حقوقها المشروعة
في الحرية والحياة واخذت أركان معاهدة فيينا تتداعى تحت تأثير مبادئ
الحرية التي انتشرت بين الشعوب الغربية في أثناء حروب نابليون . ولم
تسكد تمضى أعوام معدودات حتى انفرط عقد المحالفة المقدسة وتغلبت
ارادة الشعوب على قوة السياسيين المتآمرين على حرية العالم وتحطمت
القواعد والاركان التي شيدتها الالهواء السياسية والمطامع الاستبدادية
في مؤتمر فيينا

فالتاريخ يعيد نفسه بعد مائة عام مع فرق عظيم في مبلغ ارتقاء
الشعوب وانتشار مبادئ الحرية التي عمّت الدنيا بأسرها شرقاً وغرباً
ولا غرو فليس في التاريخ حرب أمكنها أن تهز أعصاب الانسانية كلها
وتنبه الامم التي كانت غارقة في بحار الخمول والجمود مثل الحرب الاخيرة
فلا عجب أن يسير العالم الآن الى الامام بخطوات سريعة لم يخطها من
قبل . وان آثار ذلك لماثلة للعيان في تطور الحركات الوطنية والنهضات

القومية بين الامم المهضومة الحقوق . فالامم التي تصرفت مؤتمرات
الحلفاء في مصيرها لا يمكن أن تستسلم لاحكام الهوى ولا أن تدعن
لقرارات تلك المؤتمرات . لأن الشعوب أقوى و كلمتها هي العليا .
والانسانية الجديدة وليدة الاجيال المتعاقبة . وليدة الأحزان والآلام
وثمره التجارب والمصائب والمتاعب . تأبى أن تعيش الآن في ظلام العبودية
فحسبها ما تحملته الامم من المصائب لتنفرد من كل نظام يحول بينها وبين
حريتها واستقلالها . وليس في استطاعة العابثين بأقدار الشعوب مهما
أوتوا من بطش وقوة أن يجرموا الامم من رحمة الله ونعمة الحرية
فالدور الذي دخلته الانسانية بعد الحرب العامة هو دور حرية
الشعوب والامم . هو دور الامل والعمل فيجب أن نعمل ونور الأمل
يضئ لنا السبيل

يجب أن نعمل لجهاد طويل تشترك فيه طبقات الامة وتنظمه
ارادتها العامة

يجب أن نمضي في سبيلنا دون أن نرجع الى الوراء أو نقف في منتصف
الطريق أو نتعب من طول الجهاد فلقد قال بطل الوطنية المرحوم
« مصطفى كامل » سنة ١٩٠٧ .

« اننا لانعمل لانفسنا بل نعمل لوطننا وهو باق ونحن زائون . وما
قيمة السنين والايام في حياة مصر وهي التي شهدت مولد الامم كلها
وابتكرت المدنية والحضارة للنوع الانساني كله ؟

ان العامل الواثق من النجاح يرى النجاح أمامه كأنه أمر واقع .
ونحن نرى من الآن هذا الاستقلال المصري ونبتهج به وندعو له كأنه

حقيقة ثابتة . وسيكون كذلك لا محالة . فهما تعددت الليالي وتعاقبت
الايام وأتى بعد الشروق شروق وأعقب الغروب غروب فاننا لانمل ولا
نقف في الطريق ولا نقول ابداً : لقد طال الانتظار !

اننا وجهنا قلوبنا ونفوسنا وقوانا واعمارنا الى أشرف غاية اتجهت
اليها الامم في ماضى الايام وحاضرها واعلى مطلب ترمى اليه في مستقبلها
فلا الدسائس تخيفنا ولا التهديدات تنفنا في طريقنا ولا الشتائم تؤثر فينا
ولا الخيانات ترعجنا ولا الموت نفسه يحول بيننا وبين هذه الغاية التي
تصغر بجانبها كل غاية . نعم انا لو تخطفنا الموت من هذه الدار واحد بعد
واحد لكانت آخر كلماتنا لمن بعدنا : « كونوا أسعد حظا منا وليبارك الله
فيكم ويجعل الفوز على أيديكم ويخرج من الجماهير المئات والآلاف بدل
الاحاد للمطالبة بالحق الوطنى والحرية الأهلية والاستقلال المقدس »

*
*
*

وفي اختتام أسأل الله الكريم أن يوفقنا جميعاً الى الاتحاد والاطلاق
في خدمة الوطن العزيز حتى ترفرف فوق ربوعه راية الحرية
والاستقلال ؟

عبد الرحمن الراجحي

المحامي

غرة يناير سنة ١٩٢٢

ابواب الكتاب

بدأنا الكتاب (بالرسالة الأولى) ص ١ - ٣٨ وهي تتضمن ظهور الثورة الفرنسية وتاريخ الجمعية الوطنية المؤسسة

(الرسالة الثانية) ص ٣٩ - ٨٥ وفيها تاريخ الجمعية الوطنية الكبرى « جمعية الكونغرفانسيون » التي أعلنت الجمهورية وأنقذت فرنسا في عصر الثورة

(الرسالة الثالثة) ص ٨٦ - ١١٧ وفيها ثورة سنة ١٨٤٨ التي أسقطت الملكية في فرنسا والجمعية الوطنية التي انعقدت تلك السنة

(الرسالة الرابعة) ص ١١٨ - ١٥٥ وفيها سقوط الامبراطورية في فرنسا وتاريخ الجمعية الوطنية التي انعقدت عقب الحرب السبعينية

(الرسالة الخامسة) ص ١٥٦ - ١٩٧ وفيها تاريخ المؤتمر الامريكى واستقلال الولايات المتحدة في القرن الثامن عشر

(الرسالة السادسة) ص ١٩٨ - ٢٣٧ وفيها تاريخ الثورة الالمانية الاخيرة والجمعية الوطنية ودستور المانيا الجديد

(الرسالة السابعة) ص ٢٣٨ - ٢٨٢ وفيها صحيفة من جهاد البولونيين في خلال مائة وخمسين سنة واستقلال بولونيا

(الرسالة الثامنة) ص ٢٨٣ - ٣٧٦ وفيها تاريخ الحركة الوطنية التركية في الاناضول والجمعية الوطنية في أنقره وخلاصة الحوادث الحربية والسياسية لغاية ديسمبر سنة ١٩٢١

الرسالة الاولى

الجمعية الوطنية الفرنسية

سنة ١٧٨٩ - ١٧٩١

من ٥ مايو سنة ١٧٨٩ الى ٣٠ سبتمبر سنة ١٧٩١

في سنة ١٧٨٩ انعقدت في باريس أول جمعية وطنية فرنسية وهي الجمعية التي كان لها الأثر العظيم في تاريخ فرنسا والعالم لأنها هي التي قررت المبادئ الجديدة للهيئة الاجتماعية في أوروبا . مبادئ الحرية والمساواة في تلك السنة بلغ تدمير الشعب من مساويء الحكومة الملكية المطلقة مبلغاً عظيماً . كانت مبادئ جان جاك روسو وفولتير ومونتسكيو قد اختمرت في الأذهان ووصلت الافكار الى درجة الغليان . وسئم الشعب سوء الادارة وفقدان الحرية والمساواة والعدل . فكان الجميع يتطلعون الى اصلاح هذه الحال . ولم تكن حكومة فرنسا وعلى رأسها في ذلك الحين لويس السادس عشر ثابتة الدعائم مهيبية الجانب فان سوء حالتها المالية قد أفضى بها الى الضعف . وعبثاً سعى الوزيران تورجو ونيكر في اصلاح تلك الحال لأن دسائس الملكة والاشراف كانت تحول دون الاصلاح . وكان سوء الادارة متغلغلا في فروع الحكومة والشقاء عاماً والشعب ين من الفقر والفوضى وفساد الأحكام . فانهز المفكرون ودعاة الاصلاح هذه الفرصة للسعي في الضغط على الهيئة الحاكمة لتنبيل الشعب حقوقه

كان البرلمان في باريس على ضعف سلطته يناوئ الحكومة فطلب منها عقد (الجمعية العمومية) لتلافي الحالة السيئة التي وصلت اليها البلاد وأيد الشعب البرلمان في مطالبه . واجتمع في « فيزيل » في أواخر سنة ١٧٨٨ ستمائة نائب ممثلين لطوائف الامة ونادوا بضرورة عقد الجمعية منذرين بعدم دفع الضرائب اذا لم يقررها نواب الامة

الجمعية العمومية

كانت « الجمعية العمومية » الفرنسية هيئة نيابية تمثل طوائف الامة الثلاث - الاشراف - ورجال الدين - والشعب - وكان نواب كل طائفة يجلسون منفصلين في مداولاتهم وقراراتهم عن نواب الطائفتين الأخرين . ولم تكن لها سلطة فعالة واختصاص محدود أو موعد للاجتماع معلوم بل كانت تنعقد بناء على دعوة الملك كلما عرض على البلاد مسألة خطيرة يريد الملك أن يستعين فيها بعضد النواب والاسترشاد بأرائهم . والمعروف انه الى ذلك الحين لم تنعقد الجمعية العمومية في فرنسا منذ سنة ١٦١٤

أذن الملك لويس السادس عشر لضغط الامة وأصدر دعوته في ٨ أغسطس سنة ١٧٨٨ لعقد الجمعية العمومية في فرساي في ٥ مايو سنة ١٧٨٩

لم تكن دائرة الجمعية العمومية تتعدى بحسب نظامها القديم مشاوره النواب في المسائل التي تعرضها عليهم الحكومة وتقديمهم أمانى وشكاوى موكلهم وعرضهم مشاريع الاصلاحات دون أن تنفذ الحكومة بتنفيذها

علي ان هذه الدائرة الضيقة قد اتسعت بتصميم الشعب علي تحقيق مطالبه الشرعية وتغيير الحالة القديمة بحالة جديدة. فكانت دعوة الجمعية العمومية للانعقاد انتصاراً كبيراً للامة وللرأى العام. واعتقد الجميع ان انعقادها سيكون فاتحة عصر جديد لفرنسا. وانصرفت أفكار الناس في فترة الانتخابات الى التحدث عما سيكون للجمعية من الشأن وما تقوم به من الأعمال تحقيقاً لمطالب الشعب

حركة الانتخابات

كان عدد نواب كل طائفة أول موضوع لحديث الناس ومناقشتهم فان الشعب كان يطالب بأن يكون عدد نوابه مساوياً علي الأقل لمجموع نواب الاشراف والاكليروس. وانتشرت في ذلك الحين كتابات المفكرين والعملاء تأييداً لهذا الحق واشتد النزاع في هذا الصدد بين الشعب ورجال البلاط الذين كانوا يميلون الى المساواة في العدد بين نواب كل طائفة رغم ان الشعب كان يمثل الأغلبية العظمى من سكان المملكة. وأخيراً استمع الملك لنصائح الوزير نيكر^(١) الذي كان يؤيد دعاة الاصلاح والحرية

(١) نيكر هو الوزير والمالى الشهير. ولد في جنيف سنة ١٧٣٢ ومات سنة ١٨٠٤ كان مديراً لبنك في باريس وظهرت كفاءته المالية من ذلك الحين وحاز ثروة عظيمة ومركزاً مالياً كبيراً وله مؤلفات اقتصادية ومالية قيمة وقد عين مديراً عاماً للخزينة سنة ١٧٧٦ ثم مديراً عاماً للمالية ثم وزيراً للمالية سنة ١٧٨٨ واظهر نزاهة وكفاءة في ادارته المالية وقد بذل جهداً كبيراً في اصلاح مالية الحكومة الفرنسية في عهد لويس السادس عشر وتم علي يده كثير من الاصلاحات الاقتصادية والمالية وقد كان له اعداء كثيرون في البلاط ينقمون عليه ميله الى

فقرر أن يكون عدد نواب الشعب مساوياً لمجموع نواب الاشراف والاكليروس . وقد كان للتقرير الذي قدمه الوزير نيكور في هذا الصدد الفضل الاكبر في وضع هذا المبدأ قبل البدء في الانتخابات أخذت كل طائفة تنتخب نوابها . وكان انتخاب نواب الاشراف على درجة واحدة وانتخاب نواب الشعب والاكليروس على درجتين . فكان الاشراف ينتخبون نوابهم ولا يشترط في الناخب الا أن يكون من الاشراف بالغاً من العمر ٢٥ سنة . أما القسس فالكبار منهم ينتخبون نوابهم مباشرة والكهنة العاديين ينتخبون بواسطة مندوبين لهم . وأما الشعب فكان الافراد البالغون من العمر ٢٥ سنة والمقيدون في دفتر الضرائب يجتمعون في كل دائرة انتخاب في هيئة « جمعيات أولية » وينتخبون مندوبين عنهم بنسبة مندوب واحد عن كل مائة ناخب وهوؤلاء المندوبون ينتخبون النواب

مطالب الامة أثناء الانتخابات

كانت الانتخابات مظهراً لمطالب الامة لان الناخبين الذين يختارون في كل دائرة ليكونوا هيئة الانتخاب والذين ينتخبون من بينهم نواب

الاقتصاد في مصروفات الحكومة وكان من الناصحين للملك بعقد الجمعية العمومية والميالين الى الاحرار ثم غضب عليه الملك وعزله في ١١ يوليو سنة ١٧٨٩ وبعد استيلاء الشعب على الباستيل اعاده للوزارة باعتباره الوزير المحبوب من الامة . على أنه اعتزل الوزارة سنة ١٧٩٠ وقضى بقية حياته في التأليف وهو والد مادام « دى ستايل » الكاتبة الفرنسية البليغة

الجمعية كانوا يجتمعون أولاً ويعلنون عن رغبتهم ومطالبهم قبل أن ينتخبوا نوابهم ويدونون هذه المطالب في محاضر لتكون بمثابة عهد على نوابهم في الجمعية . فكانت اجتماعات الانتخابات في أنحاء فرنسا أكبر مظهر لتعبير الأمة عن حاجاتها ومطالبها وموضع شكواها . كما أنها كانت فرصة سانحة لانتشار الدروس والتعاليم الوطنية بين مختلف الطبقات فكثرت المجتمعات والأندية وانتشرت المؤلفات والمطبوعات السياسية

وقد لوحظ أن رغبات هيئات الانتخابات في سائر أنحاء فرنسا كونت مجموعة سياسية عظيمة القيمة اشتملت على معظم المبادئ والأنظمة التي قررتها الثورة الفرنسية في مختلف جمعياتها الوطنية مما دل على ارتفاع أفكار الأمة وانتشار مبادئ الحرية والمساواة بين طبقاتها واهتمام الجميع باصلاح حالة البلاد السياسية والاجتماعية والاقتصادية

وترجع أهم طلبات الأمة في اجتماعات الانتخابات الى المبادئ الآتية:

- (١) أن لا تقرر الجمعية العمومية ضريبة ما الا بعد أن يحقق دين الحكومة وتضمن حرية الافراد (٢) أن تضع دستوراً للبلاد (٣) أن يتقرر مبدأ مسؤولية الوزراء (٤) تقرير مبدأ سلطة الأمة (٥) المساواة امام القانون (٦) أن يكون الانتخاب أساس كل سلطة (٧) جعل الانتخاب عاماً أى حقاً لكل الافراد (٨) أن تجتمع الجمعية العمومية في مواعيد محدودة دورية (٩) المساواة في الضرائب (١٠) الغاء نظام الخطابات المقفلة وهي الأوامر المختومة التي كان يصدرها الملك بابعاد أو سجن من يشاء بدون محاكمة (١١) انشاء مجالس المديرات (١٢) المساواة بين الافراد في حق التوظيف

نتيجة الانتخابات

تمت الانتخابات وبلغ عدد النواب ١١٩٣ نائبا عن الطوائف الثلاث
ومما يذكر عن نواب الشعب ان منهم ٢٥٠ من رجال القانون و ٢٠٠ من
الزارعين والتجار وأصحاب الاملاك و ١٦ من الاطباء. واثنان من رجال
الاكليروس و ١١ من الاشراف. وهؤلاء مع انهم من غير طائفة الشعب
الا انهم رشحوا أنفسهم عنها تحقيقا للمبادئ الديمقراطية ومنهم ميرابو^(١)
الخطيب الشهير. والراهب « سيميس » الذي اشتهر بتأييده لمبادئ الحرية
والمساواة

(١) ميرابو — هو اكبر خطباء الثورة الفرنسية ولد سنة ١٧٤٩ ومات سنة
١٧٩١ وهو ابن احد الاشراف. كان على جانب عظيم من الكفاءة في الخطابة
وسعة المعلومات وقد حدث بينه وبين والده شقاق بسبب افراطه في المذات فهجر
والده وذهب الى امستردام من اعمال هولاندا وهناك عاش من الكتابة والتأليف
وحبس مدة من الزمن لاعمال ارتكبها وهو شاب ثم ذهب الى لوندرا سنة ١٧٨٤
وهناك كتب عدة مؤلفات سياسية ولما عاد الى فرنسا كانت بوادر الثورة
الفرنسية بدأت تظهر فكان ميرابو من ابطالها وشرح نفسه لانتخابات الجمعية
العمومية فانتخب عن طائفة الشعب في « اكس » وانشأ جريدة سياسية تدعى
« جريدة الجمعية العمومية » وبدأ اسمه ين في الآفاق بعد أن وقف وقفته
الشهيرة في الجمعية الوطنية يوم ٢٣ يونيو سنة ١٧٨٩ كما سيرد ذلك تفصيلا في
موضعه ومن ذلك الحين اصبح له نفوذ عظيم في الجمعية الوطنية وعند الشعب.
على أن عيوبه الشخصية وحاجته الى المال قد أساءت اليه في منزلته واطقت مركزه
فقد تقرب الى الملك وزادت صلاته بالبلاط وصار من مؤيدي سلطة الملك ووصل
اليه شيء من أموال البلاط كما ثبت ذلك بعد وفاته. على انه بقي رمز الثورة
بخطاباته البليغة وشجاعته في المواقف العصبية وقوته في المناقشات بالجمعية الوطنية
ومات في ٢ ابريل سنة ١٧٩١ بعد ان اصيب بمرض اثر خطبة رنانة القاها قبل
موته ببضعة ايام وكان لموته رنة اسف وحزن في فرنسا

افتتاح الجمعية العمومية

افتتحت الجمعية العمومية في فرساي يوم ٥ مايو سنة ١٧٨٩ . وكان يوماً مشهوداً . لان الامة لم تشهد عقد الجمعية العمومية منذ ١٧٥ سنة . فاحتشد معظم سكان باريس في الشوارع المؤدية الى فرساي . وكان من مظاهر تطور الافكار وسريان روح الديمقراطية الجديدة ان الجماهير كانت تقابل نواب الشعب بالهتاف الشديد بينما كان نواب الاشراف والاكليروس يقابلون بالصمت التام . أما الملك فقد قوبل أيضاً بالهتاف لان الشعب لم يكن يشعر الى ذلك الحين بوجود محاربة الملكية بل كان يميل الى اصلاح النظام الملكي وجعله مؤسساً على مبادئ الحرية وحسن الادارة . وكان لويس السادس عشر محبوباً من الشعب لطيب قلبه وحسن نياته .

افتتح الملك الجمعية بخطاب ضمنه عواطفه وميوله الحسنة نحو الشعب . ثم تلاه وزير الحقانية فذكر للنواب المواضيع التي يجب ان يوجهوا اليها عنايتهم وابعادهم وهي حرية الافراد وحرية الصحافة والقانوني المدني والجنائي والتعليم . ونصح في خطابه بأسلوب الانذار بأن يتعد النواب عن المشاريع التي تحدث انقلاباً خطيراً في البلاد . ولم يتعرض الوزير في خطابه الى المسائل الهامة التي كانت تشغل الازهار في ذلك الحين وهي ساطة الجمعية العمومية واختصاصها وماذا يجب أن تكون العلاقة فيها بين نواب الطوائف الثلاث . ولم يتكلم الوزير على امتيازات الاشراف والاكليروس وماذا يجب أن يكون مصيرها . وخطب بعده نيكرو وزير المالية وبين ارتباك مالية الحكومة وما فيها من العجز .

المشكلة الأولى

على أن كل هذه المسائل التي أشار إليها الوزيران لم يعرها النواب أهمية كبيرة لأن أذهانهم وأذهان الجمهور كانت متجهة إلى وضع دستور للبلاد والخروج عن الدائرة الضيقة التي حددها خطاب الافتتاح. وكانت المسألة الأولى التي يطالب من الجمعية حلها هي كيف يجتمع نواب الطوائف الثلاث؛ وهل تبقى كل هيئة مستقلة عن الأخرى أم يجتمعون معا ويؤلفون هيئة واحدة لا فرق فيها بين نواب الطوائف الثلاث؟

أما طائفة نواب الاشراف فكان أغلبهم يميلون إلى انفصال الطوائف واحتفاظهم بهيئتهم لان الانفصال يجعل قرارات هيئة نواب الشعب عديمة القيمة اذا لم تقررها الهيئتان الاخريان. ولكن نواب الشعب كانوا يقولون بتوحيد الهيئات الثلاث وجعلها جمعية واحدة لأنها اذا وحدت كانت الأغلبية فيها لنواب الشعب لكثرة عددهم وأصبحت قراراتهم ملزمة للجمعية. أما نواب الأكليروس فقد كانوا منقسمين في الرأي وقد بذل نواب الشعب مساعي كثيرة ليحملوا نواب الاشراف على التوفيق وتوحيد الكلمة ومحو الفوارق بين الطوائف في الجمعية فخطبت هذه المساعي أمام عناد الاشراف

عندئذ عول نواب الشعب على العمل بمفردهم وكانوا متشبعين بفكرة محاربة امتيازات الاشراف فتباحثوا فيما يجب أن يقرروه فاقترح بعض النواب أن تنعقد هيئتهم باعتبارها الهيئة الشرعية النائبة عن الامة

الجمعية الوطنية

واليمين التاريخية

كان هذا الاقتراح بمثابة اعلان حرب من جانب الحق الجديد على النظام القائم في ذلك الحين . وقد صادف موضع الاقتناع من نفوس النواب وكانت روح الجمهور في باريس والمدن الأخرى تؤيد هذا الحق . فاجتمع نواب الشعب وحدهم في ١٧ يونيو سنة ١٧٨٩ وقرروا اعتبار هيئتهم الممثلة للامة لانها تنوب عن ٩٦ في المائة من مجموع الامة والامة هي صاحبة السلطة الشرعية وأطلقوا عليها اسم « الجمعية الوطنية » وأعلن هذا القرار في الاجتماع بين تصفيق أربعة آلاف من المتفرجين أحدث القرار دهشة كبرى بين الاشراف ورجال البلاط لانه اعلان بأن سلطة الامة أصبحت منذ ذلك اليوم في يد نواب الشعب فاقفلت الحكومة أبواب المكان المعدلانعقاد الجمعية العمومية لمنع نواب الشعب من أن يجتمعوا به فلم يشهد هذا عزيمته النواب وانتقلوا الى شارع سان فرانسوا في فرساي . وهناك اجتمعوا في المكان المعروف بساحة الكره يوم ٢٠ يونيو سنة ١٧٨٩ برأسه العالم «باني»^(١) نائب باريس وتباحثوا في الأمر فقرروا الفرار الآتي :

(١) « باني » هو العالم والسياسي الشهير ولد في باريس سنة ١٧٣٦ وتضلع في الأدب والفلك وانتخب سنة ١٧٦٣ عضوا في اكلاديمية العلوم وله عدة

« انه لما كانت مهمة الجمعية الوطنية هي وضع دستور للبلاد »
« وتنظيم القواعد الاساسية للقانون العام وتأيد المبادئ الحقيقية »
« للمملكة فلا يحول أى مانع دون اجتماعها وموالاتها »
« فى أى مكان تنعقد فيه وحيثما يجتمع اعضاؤها فالجمعية الوطنية تعتبر »
« منعقدة . وعلى ذلك تقرر الجمعية ان يقسم اعضاؤها اليمين العلنية ان »
« لا يتفرقوا ولا ينفرد عقدهم وان يجتمعوا فى أى مكان تدعو اليه »
« الظروف الى ان تم وضع دستور المملكة وتقييمه على دعائم ثابتة »

وقد اقسام أعضاء الجمعية هذه اليمين ودونوها فى محضر وقعوه بخطهم جميعا
وكان الشعب يؤيد النواب فى موقفهم فاحتشدت الجموع حول مكان
الاجتماع وتطوع كثير من الافراد والجنود ليكونوا حراسا للنواب
أثناء اجتماعهم

كانت هذه اليمين التاريخية من أعظم الحوادث شأننا فى تاريخ الثورة
الفرنسية بل فى التاريخ الحديث . وقد صور الرسام «دافيد» هذا الاجتماع

مؤلفات فى علم الفلك وانتخب سنة ١٧٨٣ فى اكااديمية الآداب وانتخب فى بدء
الثورة عضوا بالجمعية الوطنية واشتهر بين زعمائها بالشجاعة وعلو النفس فاختروه
رئيسا للجمعية وبرهن فى الرأسة على كفاءة عالية وارتفع اسمه وعلت شهرته بين
الشعب ولكنه لم يلبث أن فقد محبة الجمهور لتمسكه بالمبادئ الدستورية الملكية
وعدم مجاراته تيار التطرف الذى اتجهت له الثورة وغضب عليه فى عهد الارهاب
واحيل على محكمة الثورة متهما بأنه لما كان محافظا لباريس أمر باستعمال الشدة
واشترك فى حوادث اطلاق الرصاص على المتجمهرين الذين كانوا ينادون بخلع الملك
لويس السادس عشر . ومع انه اعتزل الحياة السياسية فى عهد الارهاب فانهم
ساقوه الى المحكمة وحكم عليه بالاعدام وأعدم سنة ١٧٩٣

في صورة كبرى معلقة الآن في متحف اللوفر يراها الناس ممثلة لجلال الشعب وقوته المعنوية

أخذت الجمعية الوطنية تتعقد باعتبارها الهيئة الشرعية للملكة لسلطة الشعب . وأصبحت من ذلك الحين تدعى « بالجمعية الوطنية المؤسسة » لأنها أخذت على عاتقها وضع دستور للبلاد . واشتدت حماسة الأمة وسرت الروح الجديدة الى الأشراف والأكليروس فانضم الى الجمعية الوطنية ١٤٨ نائبا من الاكليروس وانضم اليها نواب الأشراف عن مقاطعة دوفينييه . حصل ذلك كله ولم يمض يومان على اجتماع صالة الكره لأن الحوادث كانت تسير سريعا في ذلك الوقت العصيب

انكار الملك صفة الجمعية الوطنية

أراد الملك أن يقاوم الحركة الجديدة ولم يستمع لنصائح الوزير الحر « نيكر » فتجاهل وجود الجمعية الوطنية ودعا الجمعية العمومية الرسمية للانعقاد يوم ٢٣ يونيو . فاجتمعت في ذلك اليوم برأسه الملك وخطب بين النواب واعداء بأصلاحات عديدة ولكنه أنكر قرارات الجمعية الوطنية وأنكر صفتها وكانت خطبته بمثابة تهديد بحل الجمعية فقد قال فيها « لقد سمعتم أيها السادة آرائى وأفكارى وهى متفقة مع ما أشعر به للصالح العام . فاذا لم تؤيدونى فى عملى فسا عمل للصالح العام وحدى وسأعتبر نفسى ممثل الأمة . وتذكروا أن أى مشروع أو أى قرار يصدر منكم لا يجوز صفة القانون الا اذا صدقت عليه وأن عدم ثقتكم بى يعد عملا منكرا . وانى أمرى أيها السادة بأن تتفرقوا الآن وغداً يجتمع نواب كل طائفة فى المكان المعد لهم »

وانصرف الملك من مكان الاجتماع وانصرف بعده نواب طائفة
الاشراف وجزء من نواب الاكليروس . أما نواب الشعب فبقوا اثابتين
في مقاعدهم . وبعد قليل دخل عمال المجلس ليرفعوا المقاعد من مكان
الاجتماع ايذاناً بانتهاج الجلسة ولكنهم جمدوا أمام منظر النواب الرهيب
وهم ثابتون في مقاعدهم لا يتحركون . فراجع العمال الى الورااء احتراماً
لنواب الشعب وغادروا قاعة الجلسة

وقفتمير ابوالتاريخية

ثم حضر كبير أمناء الملك وذكر النواب بأمر الملك فقال له « باني »
رئيس الجمعية « أن نواب الشعب تصدر اليهم الأوامر من الجمعية » وقام
ميرابو - وكان أخطب نواب الجمعية - وقال كلمته المشهورة التي سجلها
التاريخ كآية من آيات الثبات في موقف الحق :

« اذهب وقل لمن أرسلوك اننا مجتمعون هنا بأرادة الشعب واننا
لن نخرج الا بقوة السلاح » ولما أتم ميرابو كلمته قال النواب جميعاً بصوت
واحد « تلك ارادة الجمعية الوطنية »

فانسحب كبير الأمناء وذهب الى السراى ليخبر الملك بما جرى وقال
الأب « سييس »^(١) لاخوانه أعضاء الجمعية « أيها السادة انكم الآن

(١) الأب « سييس » قسيس ورجل سياسى كبير واسع العلم ولد سنة ١٧٤٨
الف عدة كتب قانونية وسياسية بدأ في نشرها منذ سنة ١٧٨٨ وكان لكتابات
أر كبير في تحضير الاذهان للثورة الفرنسية . انتخب عضواً بالجمعية الوطنية سنة
١٧٨٩ وهو المحرر لصيغة الميثاق التاريخية التي اقسمها النواب في اجتماع ساحة
الكرة وكان في مقدمة زعماء النواب في الجمعية وانتخب عضواً في الجمعية

كما كنتم بالأمس . هاموا تتداول فيما لدينا من الأعمال» فأخذت الجمعية تتداول وقررت التمسك بقراراتها السابقة وقررت تقديس حرمة أشخاص النواب واعتبار كل من يعتدى على حريتهم مرتكباً لأعظم الجرائم ولما وصل الى الملك نبأ ما حدث رأى من الحكمة ألا ياجأ الى القوة وقال كلمته المأثورة «اذا كانوا الا يريدون مغادرة المكان فاتركوهم وشأنهم»

تأييد الشعب للجمعية

أما الشعب في باريس فكان يؤيد الجمعية الوطنية بكل قواه ولا سيما بعد أن رأى من ثبات الأعضاء وشجاعتهم ما رأى فانفض الناس من حول البلاط وانضم معظم نواب الأكليروس وكثير من نواب الأشراف الأحرار نهائياً الى الجمعية وظهرت بوادر الحمية الوطنية بين الجنود الذين كانوا يؤيدون الجمعية بقلوبهم فرأى الملك أن مركزه أصبح حرجاً وأن الحكمة تقضى عليه باحترام الجمعية الوطنية

فدعا اليه الوزير نيكر الذي أبعده منذ ٢٣ يونيو وأصدر أمره بانضمام طائفتي الأكليروس والأشراف الى نواب الشعب . ومما يذكر في هذا الصدد أن الملك استدعى رئيس نواب الأشراف - الدوق - كسمبورج -

الوطنية الكبرى « جمعية الكونفانسيون » سنة ١٧٩٢ ولكنه اعتزل الحياة السياسية في عهد الارهاب منكرًا فظائع هذا العهد وانتخب عضواً في مجلس الخمسة وله مباحث وآراء دستورية وقانونية عالية وقد انتخب قنصلاً في عهد نظام القنصلية مع نابليون بونابارت ثم ابعده عن فرنسا بعد سقوط نابليون ولم يعد الى فرنسا الا بعد ثورة سنة ١٨٣٠ ومات سنة ١٨٣٦

وطلب منه أن ينضم الى الجمعية فتناديا من استفحال الخطر. فدهش رئيس الأشراف من طلب الملك وقال له « ان هذا الأمر هو بمثابة اعلان من الملك بأن سلطة الجمعية الوطنية أصبحت فوق كل سلطة خصوصاً في الظروف الحاضرة التي أصبح فيها الرأي العام على درجة عظيمة من القوة على أن الأشراف مستعدون لأن يقدوا الملك بأرواحهم » فأبى الملك أن يعدل عن أمره وقال « أتى لا أريد أن يموت أحد من أجلى »

وأخذت الجمعية تنعقد بنواب الطوائف الثلاث تحت رئاسة «باني» فكانت رأسته مظهر الاتتمصار الشعب

على أن الملك لم يثبت على سياسة واحدة أزاء الجمعية الوطنية . فقد كان فريق من حاشيته وعلى رأسهم الملكة «مارى انطوانيت» يحرصونه على مقاومة عاصفة الشعب .

ففي ١١ يوليو عزل الوزير نيكر ولا حظ الباريسيون حركة غير اعتيادية بين الجنود وزادت الحكومة عددهم حول باريس وفرساي واستحضرت جانبا من الجنود السويسريين والألمان ووزعتهم على أنحاء المدينة فاعتقد الناس ان الملك يريد القضاء على الجمعية الوطنية بقوة الجنود الاستيلاء على الباستيل ونتأجه

فاضطربت المدينة وسادت فيها روح الثورة واشتد غضب الجماهير وهجموا على مخازن الاسلحة واستولوا على ما بها ثم اتجه تيارهم الى سجن الباستيل . ففي ١٤ يوليو سنة ١٧٨٩ هجم الشعب على تلك القلعة القديمة التي كانت تمثل الاستبداد والظلم واستولوا عليها عنوة وأخرجوا من فيها من المسجونين

هذا هو اليوم الذي يعتبره الفرنسيون عيد حريتهم ويعتبره العالم بأسره عيداً عاماً للحرية لأن فيه هدم الشعب ذلك السجن الذي كان رمزاً لاستبداد الحكومات وكانت تقتل فيه حرية الفكر وحرية الافراد . كان هذا السجن شعاراً لمساوىء النظام القديم فكان هدمه تقويضاً لدعائم ذلك النظام وفتحة لعصر جديد أشرقت فيه شمس الحرية على الامم فشعر الفرد بأن له كرامة تصان وحقوقاً تحترم وشعرت الامم بأن أشعة الحرية تضيء لها طريق الرقي والعظمة

قويت الجمعية الوطنية بعد ١٤ يوليو وتضاءلت بجانبها سلطة الملك فاضطر الى التسليم بالواقع وذهب يوم ١٥ يوليو الى اجتماع الجمعية في فرساي مصحوباً باخوته. وأعلن انه سحب الجنود من باريس واسترجع الوزير نيكر وطلب من الجمعية ان تكون سفير الصلح بينه وبين باريس وكان الملك متردداً في الذهاب الى تلك المدينة الثائرة . ففي ١٧ يوليو حضر الملك الى باريس بحماية باي رئيس الجمعية والنواب المحبوبين من الشعب وكان هذا اليوم مشهوداً فاجتمع مائة الف من السكان واحتشدوا في الشوارع التي مر بها الملك ولما وصل الى سراي المدينة صدق على ماقرره الشعب في ١٥ يوليو من تعيين باي محافظاً لباريس والجنرال لافايت الذي كان يؤيد الجمعية الوطنية رئيساً للحرس الوطني . ومن ذلك الحين تم للشعب ما كان يريد فاصبحت السلطة التشريعية والقوة العسكرية في يده كانت هذه الحوادث قد أثرت تأثيراً عظيماً في سائر انحاء فرنسا وبدأ الشعب في كل جهة يثور على الاشراف وأصبحت املاكهم وأملاك الاكليروس عرضة للنهب وكاد حبل النظام يضطرب فأخذت الجمعية

الوطنية تحارب الفوضى وتسئ القواعد والأظمة التي تسير عليها البلاد
اجتمعت الجمعية يوم ٤ اغسطس في جلسة تاريخية استمرت الليل
كله وقررت الغاء نظام الاقطاعات وامتيازات الاشراف فقضت بذلك
في ليلة واحدة على نظام رزحت تحته الانسانية قرونا طويلة وكان مصدر
الشقاء والآلام للملايين من بنى الانسان وأصبح الناس بعد هذا القرار
متساوين في الحقوق والواجبات لافرق بين غنى وفقير وكبير وصغير

اعلان حقوق الانسان

تباحثت الجمعية في وضع « اعلان حقوق الانسان » وهي مجموعة
القواعد الأساسية لبناء المجتمع الانساني وعلاقة الافراد بالحكومات
كان المقترح لوضعها الجنرال الماركيز « لافاييت » زعيم النبلاء الاحرار
الذين آزروا الثورة وجاهروا بتأييد مبادئ الحرية والمساواة . اشتهر
لافاييت ^(١) قبل حوادث الثورة بمحاربته في صفوف الامريكان في حرب

(١) ولد لافاييت سنة ١٧٥٧ من عائلة عريقة في النبيل وكان ميالا منذ نشأته
للحرية متعشقا للمبادئ الفلسفية جاهد في صفوف الامريكان كما يراه القارىء
مفصلا في الرسالة الخامسة من هذا الكتاب . ثم اشترك في حوادث الثورة
الفرنسية انتصارا لمبادئ الحرية والمساواة وانتخب عضواً بالجمعية الوطنية عن
الاشراف سنة ١٧٨٩ ثم انتخب قائداً للحرس الوطنى بعد الاستيلاء على الباستيل
واحبه الشعب محبة عظيمة ولكنه كان شديد الدفاع عن الملك فوقع فتور بينه
وبين الشعب لما اشتدت الفتنة وغضب الناس على الملك فاتهم لافاييت بانه كان
يسعى في هرب الملك ولما خلع الملك غادر لافاييت فرنسا مغضوبا عليه ووقع
سجينا في يد النمساويين وعاد الى فرنسا في عهد نابليون بوناپارت ولكنه بقي

استقلالهم مدفوعاً بعامل النبل والانتصار للحرية فلما بدأت الجمعية الوطنية في فرنسا تضع الانظمة الجديدة اقترح أن تقرر مبادئ عامة للحقوق الانسانية على مثال اعلان الامريكان حقوقهم في الاستقلال في مؤتمر فيلادلفيا سنة ١٧٧٦ وكان مشروع لافايت مؤسساً على المبادئ الآتية: « ان الناس جميعاً أحرار ومتساوون ولا تمييز بينهم الا فيما يقتضيه الصالح العام

» ان للناس جميعاً الحق في أن يقاوموا الاضطهاد

» ان كل ساطة أو سيادة مصدرها الشعب فلا يحق لأى فرد أن

يأمر أو ينهى الا بوكالة من الشعب «

وقد تباحت الجمعية طويلاً في تحرير اعلان كامل لحقوق الانسان وكان من رأى ميرابو أن لا تقرر هذا الاعلان الا بعد وضع الدستور نهائياً ليكون هذا الاعلان بمثابة خلاصة للدستور. على أن الجمعية أخذت باقتراح الماركيز لافايت ورأت أن تقرر حقوق الانسان قبل وضع الدستور ليكون الاعلان بمثابة الأساس لهذا الدستور وليكون صكاً تحترمه الحكومات في علاقتها بالشعب

ففي ٢٦ أغسطس سنة ١٧٨٩ قررت الجمعية مبادئ حقوق الانسان فأتمت أكبر عمل قامت به في تاريخها. فهذه المبادئ السامية تعتبر ثمرة

معتزلاً الحياة السياسية وبعد سقوط نابليون عاد لافايت الى العمل وكان في كل ادوار حياته مؤيداً للمبادئ الحرة وفي ثورة سنة ١٨٣٠ انتخب رئيساً للحرس الوطنى ومات في باريس سنة ١٨٣٤

القرائح الكبيرة وخلاصة الابحاث الفلسفية العظيمة التي وصل اليها العقل
البشرى في ذلك العهد . وهى الدعامة التي ترتكز عليها حياة الشعوب
السياسية منذ أن انبثق فجر الثورة الفرنسية والمحور الذي تدور حوله
دساتير الأمم الحرة في أوروبا وفي سائر أنحاء العالم . فلا غرو أن يعدها
المؤرخون ورجال القانون أكبر صحيفة في تاريخ الجمعية الوطنية
الفرنسية الأولى

وهذا نص الأعلان الذي قررته الجمعية في ذلك اليوم المشهود
« ان نواب الشعب الفرنسى المجتمعين في هيئة جمعية وطنية لمارأوا
أن ما ينزل بالمجتمع الأتسانى من المصائب والشقاء وفساد الحكومات
يرجع الى سبب واحد وهو جهل حقوق الانسان أو تجاهلها أو العبث بها .
قد قرروا أن يصدروا اعلانا عاما لبيان حقوق الانسان الطبيعية المقدسة
التي لا يصح أن تمتد اليها يد العبث والمساومة وذلك ليكون هذا الاعلان
راسخاً في أذهان نبي الانسان يذكر ثم على الدوام بحقوقهم وواجباتهم .
ولتحترم أعمال السلطة التنفيذية المنطبقة على الأغراض التي يصبو اليها
المجتمع الانسانى ولتكون مطالبة الناس بحقوقهم مؤسسة من الآن
على مبادئ واضحة لا نزاع فيها ولا جدال . فيكون قوام هذه الحقوق
صيانة الدستور وضمان سعادة المجموع

لذلك تعلن الجمعية الوطنية بعناية الله العلى الاعلى الحقوق الآتية للانسان

١ - يولد الناس ويعيشون أحراراً متساوين في الحقوق لا تمييز ولا

تفاضل بينهم الا فيما تقتضيه المصلحة العامة

٢ - الغاية من كل مجتمع انسانى صيانة الحقوق الطبيعية للانسان

نلك الحقوق التي لا تزول مهما تقادم عليها الزمان وتعاقب الجديد ان وهى الحرية . والملكية وطمأنينة النفس ومقاومة الاضطهاد

٣ - كل سلطة مصدرها الشعب وحده ولا يحق لأى فرد أو أى جماعة أن يأمر أو ينهى الا اذا استمدوا السلطة من الشعب

٤ - الحرية تنحصر فى امكان عمل كل مالا يضر بالغير فلكل امرىء أن يتمتع بحقوقه الطبيعية فى الدائرة التى لا تؤذى تمتع الناس بتلك الحقوق وتحديد هذه الدائرة موكول الى القانون

٥ - ليس للقانون أن يحظر عل الناس من الاعمال الا ما يعود بالضرر على المجتمع . وكل مالا يمنعه القانون مباح . ولا يحق اكره امرىء على عمل لا يحتمه القانون

٦ - ان القانون هو مظهر الارادة العامة للامة . ولا أهل البلاد جميعا الحق فى ان يشتركوا فى وضعه بأنفسهم أو بواسطة نوابهم . والقانون واحد بالنسبة للجميع سواء أ كان مانحاً أم مانعاً . حامياً أم معذراً . والناس سواء امام المراتب والوظائف العامة . لا تفاضل بينهم الا فى اختلاف كفاءتهم ولا تميز الا فيما تقتضيه فضائلهم ومواهبهم

٧ - لا يصح اتهام انسان أو حبسه أو القبض عليه الا فى الاحوال المبينة فى القانون بشرط اتباع اجراءاته . وكل من ينفذ أمرا استبداديا مخالفاً للقوانين أو يأمر به أو يوعز بتنفيذه يستحق العقاب . وعلى كل انسان يستدعى أو يقبض عليه طبقاً للقانون ان يطيع حالاً واذا عصى أو قاوم يستوجب العقاب

٨ - لا يصح أن يحتوى القانون الا العقوبات التى تستلزمها الحاجة

الاجتماعية ولا يصح عقاب انسان الا بمقتضى قانون صدر ونشر قبل ارتكاب العمل

٩ - مفروض ان كل انسان برىء حتى تثبت ادانته . واذا دعت الضرورة للقبض على امرىء قبل التحقق من ادانته فكل شدة تستعمل معه دون ان يدعو اليها التأكد من بقاءه رهن السلطة تستوجب العقاب الشديد

١٠ - لا يؤذى انسان بسبب آرائه ولو كانت دينية مادام التصريح بها لا يضر بالنظام العام الذى يقرره القانون

١١ - حرية الجهر بالآراء والافكار من حقوق الانسان المقدسة فلكل امرىء ان يتكلم ويكتب ويطلع بملء الحرية بشرط الا يسيء استعمال هذه الحرية فى الاحوال التى بينها القانون

١٢ - أن ضمان تمتع الناس بحقوقهم يستوجب ايجاد سلطة عمومية . فهذه السلطة منشأة لمصاحبة المجموع لا لمصلحة من يوكل اليهم ادارتها .

١٣ - لبقاء هذه السلطة العمومية ولادارة الحكومة عمومياً يجب جباية الضرائب العامة وهذه الضرائب يجب توزيعها بالسواء بين الافراد كل بحسب طاقته

١٤ - لاهل البلاد جميعاً الحق فى ان يقرروا بأنفسهم أو بواسطة نوابهم الضرائب التى تستلزمها المصلحة العامة وتقريرها يكون بملء الحرية ولهم أن يحدوها ويحددوا قواعد ربطها وطريقة جبايتها ومدتها وطريقة انفاقها .

١٥ - للهيئة الاجتماعية ان تحاسب كل موظف عمومي وتراقبه في أعمال وظيفته

١٦ - كل هيئة اجتماعية لاضمان فيها لحقوق الانسان ولا فصل فيها بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية تعتبر محرومة من الدستور

١٧ - من حيث ان الملكية حق مقدس لا يصح العبث به فلا يحل حرمان أحد من ماله الا اذا اقتضت ذلك المصلحة العامة طبقا لنصوص القوانين وفي هذه الحالة يجب تعويض المالك من ملكه «

هذه هي القواعد الاساسية المعروفة بحقوق الانسان التي قررتها الجمعية الوطنية

أحزاب الجمعية

بعد ان قررت الجمعية اعلان حقوق الانسان أخذت تتباحث في وضع الدستور طبقا لتلك القواعد فقضت سنتين في وضعه وكانت المباحثات في نصوصه مثارا للمناقشات الفلسفية والابحاث القانونية التي دلت على علو كعب فريق كبير من اعضاء الجمعية في العلم والفلسفة والقانون وكانت كذلك مسرحا للمشادة والمدافعة بين الميول والمذاهب المختلفة في الجمعية فقد ظهر في الجمعية من أول نشأتها أحزاب ثلاثة

حزب اليمين وهو مكون من النواب الاشراف وكبار نواب الاكليروس وهذا الحزب هو حزب البلاط الذي لم يكن يرغب في تغيير النظام القديم وكان يرى في موافقة الملك على الدستور عملا باطلا وكان يعترض دائما على قرارات الجمعية الوطنية . على أن هذا الحزب أخذ يتضاءل

بسبب تغلب الأفكار الحرة ومهاجرة كثير من الاشراف من فرنسا وبسبب عناد اعضاء هذا الحزب ومعارضته للمبادئ الحرة معارضة غير معقولة وحزب الوسط وكان مؤلفا من نحو ثمانمائة عضو يؤيدون نظام الملكية مع الاصلاح .

كان هذا الحزب يرمى الى تطبيق قواعد الدستور الانجلىزى وعلى الاخص ايجاد هيئتين نيابيتين وقد كان مؤلفا من الملكيين المعتدلين الذين يؤيدون سياسة « نيكور » الوزير الحر . على أن هذا الحزب ضعف منذ أن رفضت الجمعية الوطنية مبدأه القاضى بايجاد الهيئتين النيابيتين فقد قررت جعل السلطة التشريعية فى يد هيئة واحدة

وحزب اليسار وهو مؤلف من فريقين فريق الحزب الوطنى الذى كان يرأسه ميرابو والاب « سيسيس » وهو ارقى الفرق واكثرها نظاما وهو يميل الى الملكية الدستورية وقد حل محل حزب اليمين بعد ان ضعف شأنه . وفريق الحزب الحر الذى كان يميل الى النظام الجمهورى ومهما تعددت الاحزاب فان أغلبية الاعضاء كانت تؤيد مبادئ الثورة أى مبادئ الحرية والمساواة فكانت هذه الاغلبية مؤلفة تقريبا من ثمانمائة عضو منهم ٥٠٠ من نواب الشعب و٢٥٠ من الاكايروس و٥٠ من الاشراف

مشاهير اعضاء الجمعية

وكان من أشهر اعضاء الجمعية الوطنية « ميرابو » أخطب الاعضاء وأرفعهم صوتا وكان ملكيا دستوريا فلم يكن من المنادين بالغاء الملكية

فهو من هذه الوجهة يمثل العنصر المعتدل من الأحرار . وقد اتهم في أخريات أيامه بالتواطؤ مع الملك والملكة وتبين أنه على اتصال بهما فضعفت الثقة فيه بسبب ذلك ومات غير حائز للثقة التي كانت له من قبل ومن اشتهر من الاعضاء الأب «سبيس» الذي اشتهر باصالة الرأي وسعة العلم وتأييد مبادئ الحرية والمساواة تشهدله بذلك مؤلفاته المشهورة ومناقشاته وخطبه العظيمة في الجمعية الوطنية .

ومن أعضائها المشهورين الماركيز « لافاييت » الذي كان يجمع بين شرف أسرته وميله الى المبادئ الجديدة . وروبسبير^(١) الذي كان يدين بالمبادئ الجمهورية والذي اشتهر في أيام الكونفانسيون والدوق دورليان نصير الاحرار

و « تاليران » الذي اشتهر بوضع مشروع تعميم التعليم وأيد مشروع تملك الامة لاملالك الكنيسة . وكان مشهوداً له بطول الباع في العلم والسياسة فاختره نابليون وزيراً لخارجيته وناب عن فرنسا في مؤتمر فيينا

(١) روبسبير . هو ماكسيميليان روبسبير المشهور في تاريخ الثورة . ولد سنة ١٧٥٨ في « اراس » وأعدم سنة ١٧٩٤ في باريس . تعلم الحقوق واشتغل محامياً في اراس ثم انتخب عضواً بالجمعية الوطنية الأولى ولكن لم يشتهر فيها ولم تتجه اليه الانظار وكان المقترح فيها للمص الذي وضع في دستور سنة ١٧٩١ القاضي بعدم جواز انتخاب أعضاء الجمعية الوطنية أعضاء في الجمعية التشريعية ولما انتخبت الجمعية التشريعية كان روبسبير من أركان نادي اليقويبين ومن الداعين الى التخلص من الملك . وانتخب عضواً بالجمعية الوطنية الكبرى وكان فيها من أكبر زعماء الارهاب كما سيراه القارىء مفصلاً في الرسالة الثانية الى أن حكم عليه بالاعدام سنة ١٧٩٤

بعد سقوط نابليون فدافع عن مصالح فرنسا أحسن دفاع وتوصل
بدهائه الى تخفيف شروط الصلح عن فرنسا
و « باني » العالم الشهير الذي رأس اجتماع ساحة الكره وانتخب
رئيساً للجمعية الوطنية في عهدها الاول بسبب ما اشتهر عنه من العلم
والفضل والثبات والشجاعة وانتخبه الشعب محافظاً لباريس في بدء الثورة
و « فولني » الكاتب والمؤرخ الشهير. وغيرهم من نخبة علماء فرنسا
في ذلك الحين مثل « بارناف »^(١) و « مونييه »^(٢) و « دييون نيمور »

(١) بارناف . عالم قانوني وسياسي ولد في سنة ١٧٦١ اشتغل محامياً في
جرنوبل وكان له يد في تحضير حوادث الثورة وانتخب عضواً بالجمعية الوطنية
ونال فيها شهرة عظيمة لسعة عامه ومواهبه الخطايبية . وكان في بعض المواقف
يتغلب على ميرابو الشهير وكان مؤيداً للمبادئ الديمقراطية ولكنه بقي مؤيداً
للملكية بالرغم من ثوران الخواطر على الملك ولما خاع الملك اهتم بأنه كان على
اتصال به لمناوأة الثورة وأحيل في عهد الارهاب على محكمة الثورة فحكم عليه
بالاعدام سنة ١٧٩٣ وله مباحث قانونية عظيمة القيمة

(٢) مونييه - عالم متشرع وسياسي ولد في جرنوبل سنة ١٧٥٨ ومات في
باريس سنة ١٨٠٦ . كان محامياً سنة ١٧٧٩ ثم تفرغ لدراسة العلوم السياسية
وانتخب عضواً بالجمعية العمومية سنة ١٧٨٩ وكان من الاعضاء المشهورين
بالشجاعة وهو الذي اقترح على زملائه يوم ١٧ يونيو سنة ١٧٨٩ الاجتماع في
ساحة الكره بعد ان اُقفلت الحكومة ابواب المكان المعد لاجتماع الجمعية
واقترح ان لا ينفرط عقد الجمعية قبل ان تضع دستوراً لفرنسا . وانتخب عضواً
في لجنة الدستور ثم رئيساً للجمعية الوطنية واستقال بعد فتن أكتوبر سنة ١٧٨٩
ثم اضطر للهجرة من فرنسا سنة ١٨٩٠ والتجأ الى سويسرا حيث اشتغل بالتأليف
في العلوم القانونية ثم اشتغل في تدريس الفلسفة والقانون ورجع الى فرنسا
سنة ١٨٠١ وله عدة مؤلفات قانونية

و « توريث » و « لاميث » الذين كان لهم مباحثات سديدة وآراء عظيمة
في اثناء وضع الدستور

وضع الدستور

تم وضع الدستور في ٣ سبتمبر سنة ١٧٩١ وبعث الملك الى الجمعية
الوطنية برسالة في ١٣ سبتمبر يتعهد فيها بالمحافظة عليه ثم حضر في ١٤
سبتمبر الى الجمعية وأقسم اليمين أمامها « بأن يكون مخلصا للامة » والقانون
وأن يستعمل كل السلطة التي أسندت اليه في تأييد الدستور الذي قرره
الجمعية الوطنية وتنفيذ القوانين «

وهذا الدستور يؤيد النظام الملكي على المبادئ الدستورية وتتلخص
قواعده الاساسية فيما يلي :

قواعد دستور سنة ١٧٩١

(١) ضمان الحقوق الشخصية

دون اعلان حقوق الأ نسان في مقدمة دستور سنة ١٧٩١ ليكون
ذلك بمثابة مرجع المشرع في الاحكام القانونية . ثم وضع الدستور في
الباب الاول قاعدة ضمان الحقوق الشخصية فجعل هذه الحقوق مضمونة
في الدستور ونص على أن السلطة التشريعية لا تملك وضع قانون يضر أو
يمس تلك الحقوق الطبيعية

هذه القاعدة من أهم قواعد دستور سنة ١٧٩١ فان ضمان الحقوق الشخصية بحكم الدستور يجعل الناس آمنين عليها ضامنين أن لا تعبت بها الحكومة ولا تعبت بها اغلبية النواب في الهيئة التشريعية

هذه الحقوق هي المعبر عنها في الاصطلاح الدستوري بالحقوق المدنية أو الحقوق الشخصية وهي الحقوق المعترف بها للانسان بوصف كونه فردا في المجتمع . بخلاف الحقوق السياسية فانها وظيفة اجتماعية يشترك بها الفرد في سلطة الأمة كحق الانتخاب وحق العضوية للهيئات النيابية فالحقوق المدنية التي ضمنها الدستور تنقسم الى نوعين

(١) الحرية الشخصية

(٢) المساواة المدنية

والحرية الشخصية تتناول حرية الأ نسان في نفسه واطمئنانه أن لا يجس أو يحجز الا في الاحوال المبينة في القانون الاساسي . وحرية القول والكتابة والطبع والنشر دون رقابة أو تفتيش قبل النشر وحرمة الاديان . وحرية الاجتماع . وحرية الشكوى الى الجهات المختصة . وحرية التملك . وهذه الحرية تستلزم احترام الملكية الشخصية . وحرمة المساكن . وحرية المعاملات المتبادلة في دائرة القانون

هذه هي حقوق الحرية الشخصية التي ضمنها دستور سنة ١٧٩١ للافراد أما حقوق المساواة التي ضمنها فهي المساواة أمام الوظائف بحيث لا يميز أحد على آخر في قبوله لها الا بحسب الكفاءات والفضائل . والمساواة في الضرائب بحيث توزع بين الافراد على حسب طاقتهم والمساواة امام القانون

وقد نص الدستور على الغاء الانظمة المنافية للحرية وللمساواة في حقوق فالغى نظام الاشراف وامتيازاتهم والقابهم الوراثية

(٢) السلطة التشريعية

وضع دستور سنة ١٧٩١ مبدأ سلطة الامة فنص على ان السلطة الشرعية ملك للامة وانها لا تقبل التجزئة ولا التصرف فيها أو العبث بها. وهي أعظم قاعدة قررها لانها الاساس الذي تركز عليه الحكومات الشرعية ونص على ان السلطة التشريعية في يد هيئة نيابية واحدة تعرف « بالجمعية التشريعية » مؤلفة من ٧٤٥ نائبا ينتخبون لمدة سنتين

قام خلاف هلى هذه القاعدة بين أنصار وحدة الهيئة التشريعية وأنصار الهيئتين التشريعتين (مجلس النواب ومجلس الشيوخ) فكان فريق من أعضاء الجمعية الوطنية يميلون الى جعل السلطة التشريعية من حق مجلسين منفصلين أخذنا بنظرية الدستور الذي كان متبعا في ذلك الحين والى الآن في إنجلترا حيث يوجد مجلس العموم الذي يمثل الشعب ومجلس اللوردات الذي يمثل طائفة الاشراف فالدستور الانجليزي هو مصدر نظرية المجلسين التشريعيين

نظرية المجلسين

هذه النظرية وان كانت لا تركز على فكرة عامية لان الاصل في المجتمعات الديمقراطية ان تمثل سلطة الامة في هيئة واحدة الا ان التطورات التاريخية في إنجلترا قد أدت الى إيجاد مجلسين منفصلين تمر بهما

على التعاقب مشروعات القوانين - فالتطور التاريخي هو أساس هذه النظرية وقد ظهر من التجارب أن تعاقب المسائل العامة والقوانين على ذينك المجلسين مما يزيد في تمحيص الحقائق وتحرى الصواب ويؤمن معه التسرع والزلل قبل البت في شؤون البلاد . وظهر أيضا ان افراد هيئة نيابية واحدة بسلطة الامة قد ينزع بها في بعض المواطن الى الاستبداد بالامر وان وجود هئتين تشريعتين يحفظ التوازن بين السلطة الشرعية والسلطة التنفيذية

وهناك ميزة أخرى لنظرية ايجاد مجلسين تشريعيين وهي ان مجلس النواب يمثل عادة الطائفة الديمقراطية من الامة ويجرم طائفة كبيرة يجب أن يحسب لرأيها حساب في ادارة شؤون الدولة وهي طائفة الارستقراطية وليس المقصود بالارستقراطية هنا ما يسمونها بالاشراف بل المقصود منها كل فئة من الخواص كالشيوخ مثلاً أو أصحاب رؤوس الأموال الكبيرة في بعض البلاد فان الانتخابات لمجلس النواب قد تحرم الشيوخ في الغالب من أن يجلسوا في كراسى النيابة عن الشعب فتحرم الهيئة النيابية من تجاربهم ووزانتهم

وسلطة الامة كما أنها في حاجة الى قوة الشباب وعزمه فهي أيضاً في حاجة الى رزانة الشيوخ وانا لهم ولا شك أن التمثيل الصحيح للامة في الهيئات النيابية هو التمثيل الذي يكفل لكل طبقات الامة وطوائفها أن تمثل في مجموع تلك الهيئات . فاجاد مجلسين يضمن تمثيل طوائف الخاصة الذين يصعب تمثيلهم في المجلس النيابي وحده .

أجلس واحد أم مجلسان ؟

على أنه بالرغم من مزايا المجلسين وبالرغم من أن الفيلسوف مونتسكيو دافع عنها في كتابه روح الشرائع وهو الكتاب الذي انتشرت مبادئه في فرنسا قبل قيام الثورة وكان له أثر كبير في تطور الافكار في ذلك الحين الا أن الأغلبية العظمى في الجمعية الوطنية أخذت بنظرية حصر سلطة الأمة في مجلس واحد وهو الجمعية التشريعية

وفي اعتقادي أن هذه الأغلبية لم تخطئ بل أصابت في أخذها بهذا المبدأ لأنه مما لا يغيب عن البال انه وان كانت نظرية المجلسين أصح في الاحوال الاعتيادية فان الحكمة تقضى بحصر سلطة الأمة في مجلس واحد اذا كان في أحوال البلاد وظروفها ما يدعو الى الخوف على سلطة الأمة من وجود سلطة أخرى تناوئها وتعمل على هدمها. فهناك يجب أن لا توزع سلطة الأمة بين مجلسين منفصلين لأن توزيعها يؤدي حتما الى اضعافها وينقص من هيبتها ويمكن السلطة التنفيذية من دس السائس للقبض على إزمam الأمر .

ففي الوقت الذي كانت الجمعية الوطنية تتناقش في الأخذ باحدى النظريتين المتقدمتين كانت المسكينة قوية بأنصارها في الداخل والخارج قوية بدسائسها . قوية بما كانت تبذله من الجهود لاستعادة ساطتها المطلقة فرأت الجمعية انها اذا جعلت سلطة الأمة تلك الساطة الجديدة وليدة الانقلاب الذي تم بالامس موزعة بين مجلسين خيف عليها من بطش الساطة التنفيذية فأخذت بنظرية حصر السلطة القومية في هيئة واحدة تمثل سلطة الأمة

وحسناً صنعت فان كل أمة في مثل هذا المركز تحسن صنعا اذا
أحاطت سلطة الامة بسياج من الحذر والحيطه وأول ما تدعو اليه الحيطه
جعل السلطة التشريعية محصورة في هيئة نيابية واحدة .
حقوق الجمعية التشريعية

تملك الجمعية التشريعية بمقتضى دستور سنة ١٧٩١ حق عرض القوانين
وسنها وتقريرها وتقرير الضرائب والميزانية ومراقبة أعمال الادارة ولها
كذلك حق اعلان الحرب والصلح بناء على طلب الملك وتنظيم الجيش ولها
ان تحاكم الوزراء وكبار الموظفين امام المحكمة العليا ولها ان تحاكم امامها
كل شخص متهم بالتآمر على سلامة المملكة أو على الدستور
ولها أن تنظم طريقة منح الرتب والالقباب على قاعدة مكافأة الافراد
على الخدمات التي يؤدونها للمجموع وان تكرم ذكرى العظماء ولها التصديق
على معاهدات الصلح والمحالقات والمعاهدات التجارية

(٣) نظام الانتخابات

جعل دستور سنة ١٧٩١ انتخاب أعضاء الجمعية التشريعية مقيداً
لأعاما وعلى درجتين . ففي الدرجة الاولى يجتمع الناخبون ويشترط في
الناخب أن يكون فرنسياً بالغاً من العمر ٢٥ سنة مقيماً في المركز منذ
سنة واحدة ومقيداً اسمه في جدول الحرس الوطنى ويدفع ضريبة تعادل
اجرة ثلاثة أيام عمل وقد حددت اجرة اليوم بما يساوى خمسة مليمات
تقريباً . وان لا يكون من طائفة الخدم . وان يقسم اليمين الوطنية بأن
يكون مخلصاً للامة والقانون والملك وان يؤيد دستور المملكة المقرر في
الجمعية الوطنية المؤسسة

فيجتمع الناخبون في كل دائرة بهيئة «جمعية أولية» وينتخبون مندوبا عن كل مائة منهم وهؤلاء المندوبون في كل مقاطعة هم الذين ينتخبون النواب ولا يشترط فيهم الا ما يشترط في الناخبين وقد وزع الدستور عدد أعضاء الجمعية التشريعية (٧٤٥) على الثلاثة والثمانين مقاطعة التي تتألف منها المملكة بنسبة عدد المقاطعات وعدد سكانها ومقدار الضرائب التي تدفعها فوزع ٢٤٧ كرسيًا بنسبة عدد المقاطعات فنال كل مقاطعة ثلاثة نواب الا مقاطعة السين فقد نالها كرسي واحد و ٢٤٩ بنسبة عدد السكان و ٢٤٩ بالنسبة للضرائب فتنتخب كل مقاطعة عدا الثلاثة المتقدم ذكرهم عددا من النواب يوازي نسبتها في السكان وفي مقدار ما تدفعه من الضرائب

والنواب يتمتعون بحق حرمة أشخاصهم فلا يصح القبض عليهم ولا اتهامهم أو محاكمتهم عن أقوالهم أو أعمالهم في دائرة وظيفتهم النيابية

اصلاح نظام الانتخاب

ولا شك أن من عيوب الدستور انه لم يجعل الانتخاب عاما غير مقيد كما طلب ذلك فريق من الاعضاء في الجمعية الوطنية لأن معظم أعضاء الجمعية كانوا من الحضريين (سكان المدن) الذين كانوا يدفعون شيئا من الضرائب فجعلوا الانتخاب مقيدا بهذا القيد الذي لم يكن متفقا مع مبدأ المساواة. ذلك المبدأ الذي أعلنته الجمعية الوطنية في حقوق الانسان. على أن الجمعية التشريعية نفسها قد أصلحت نظام الانتخاب فأصدرت قراراً في ١٤ أغسطس سنة ١٧٩٢ جعلت الانتخاب فيه شبه عام وذلك «ان

جمعيات الانتخاب الأولية « أصبحت بمقتضى هذا القرار تؤلف من كل فرنسى بالغ من العمر ٢١ سنة مقيم فى المركز منذ سنة يعيش من ايراده أو عمله وأن لا يكون من طائفة الخدم

وقد كان هذا القيد الاخير محلا للاعتراض أيضا لانه مناف لمبدأ المساواة وكانت حجة واضعى الدستور ان الخدم هم تحت تأثير مخدوميهم فلا يستطيعون ابداء رأيهم باستقلال .

ولاجل أن يكون الشخص مندوبا أو نائبا يجب فوق ذلك أن يكون بالغاً من العمر ٢٥ سنة . وعلى هذا النظام جرت انتخابات الجمعية الكبرى المعروفة بجمعية « الكونفانسيون » التى سنتكلم عنها فيما يلى .

(٤) السلطة التنفيذية وحقوق الملك

السلطة التنفيذية موكولة الى الملك . وينتقل الملك بالوراثة فى ذريته وليس للملك حق عرض القوانين وله أن يختار وزراءه على شرط لا يكونوا من أعضاء الجمعية التشريعية أو من محكمة النقض والابرام والوزراء ليسوا مسؤولين فى المسائل السياسية الا أمام الملك الذى له تعيينهم وعزلهم ولكن للوزراء حق الدخول فى الجمعية وطالب سماع أقوالهم وليس للملك حق حل الجمعية التشريعية

والقوانين التى تسنها الجمعية لا تحوز قوة النفاذ الا اذا صدق عليها الملك واذا لم يصدق عليها لا تنفذ ولا يمكن تقديمها له مرة ثانية للتصديق الا بعد مضى سنتين أى ان للملك الحق المسمى « بالفيتو »

فاذا انقضت السنتان فللجمعية ان تطلب من جديد من الملك

التصديق عليها وله في هذه المرة أيضا رفض التصديق وإذا انقضت سنتان فللجمعية أن تطلب للمرة الثالثة تصديق الملك وسواء أصدق أم لم يصدق فيكون القانون واجب النفاذ والاحترام

حق الفيتو الذي اعترف به دستور سنة ١٧٩١ للملك يسمح له ان يوقف تنفيذ القانون مرتين ولكن في المرة الثالثة يكون الرأي النهائي للجمعية التشريعية . على أن هناك نوعا من القوانين لا تستلزم لنفاذها تصديق الملك كالقوانين المتعلقة بفرض الضرائب وقرارات اتهام الوزراء ومحاكمتهم

هذه القاعدة كانت موضع انتقاد علماء الدستور لانها تنقض سلطة الامة. فان مبدأ سلطة الامة يقضى أن تكون للهيئة والهيئتين التشريعتين القول الفصل والكلمة العليا في القوانين التي تسير عليها البلاد . ولقد كانت هذه المسألة محل مناقشات طويلة في الجمعية الوطنية ولكنها انتهت بتقرير حق الفيتو للملك مع القيود المتقدمة فناء الدستور وفيه هذا العيب الكبير الذي أقل ما فيه انه افتيات من السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية . على ان الدستور في مقابل هذا الحق العظيم الالهية قد حرم الملك من حق حل الجمعية التشريعية هذا الحق المعترف به في كل الدساتير التي تقرر مبدأ المسؤولية الوزارية

عدم تقرير مبدأ المسؤولية الوزارية

ان دستور سنة ١٧٩١ في تنظيمه للسلطة التنفيذية لم يقرر مبدأ

المسؤولية السياسية للوزارة أمام الجمعية التشريعية . ويرجع ذلك الى التطبيق الحرفي لقاعدة « الفصل بين السلطات » تلك القاعدة التي كانت عقيدة راسخة في نظر فلاسفة الشرائع والاجتماع في فرنسا

قاعدة الفصل بين السلطات

الأصل في هذه القاعدة أنها وضعت لمنع الاستبداد . وحكمتها أن السلطة المشرعة لا يصح أن تكون منفذة وأن القضاء لا يصح أن يكون مشرعاً بل منفذا للقوانين التي تسنها الهيئة التشريعية وأن السلطة التنفيذية لا يصح أن تشرع ولأن تفتت على السلطة التشريعية أو السلطة القضائية وأن الهيئة النائية عن الأمة في سلطتها الشرعية مهما كانت حسنة النية فهي تميل الى الاستبداد اذا كانت تجمع في يدها السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية . فمن أجل ذلك قالوا ان أكبر ضمانة لحرية الأفراد واحترام الدستور أن يكون أساس النظام الفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية فيناط بالأولى سن القوانين وبالثانية تطبيقها

واختلف العلماء في عدد السلطات فقال بعضهم انها سلطتان اثنتان التشريعية والتنفيذية لان التنفيذية تشمل السلطة القضائية أو هي فرع عنها . ولكن الرأي الغالب المعول عليه ان السلطات ثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية لان السلطة القضائية سلطة قائمة بذاتها يجب ان تكون مستقلة عن السلطة المشرعة والسلطة التنفيذية وان كان القضاء هو في ذاته سلطة تنفيذية

فقالوا ان من نتائج تطبيق هذه القاعدة ان تكون السلطتان التشريعية

والتنفيذية منفصلتين تمام الانفصال فلا يكون ثمت اتصال بينهما أو تغلب لاحدهما على الاخرى الا فيما هو معترف به للسلطة التشريعية بانها هي التي تتولى سن القوانين والشرائع .

وقالوا ان من النتائج المنطقية لهذه القاعدة ان لا يكون رؤساء السلطة التنفيذية اعضاء في الهيئة التشريعية واذا لم يكونوا اعضاء بها فليس للهيئة التشريعية ان تسقطهم الا اذا ارتكبوا جرائم يحق لها أن تعاقبهم عليها وعلى ذلك ينتفى مبدأ المسؤولية الوزارية في المسائل السياسية امام مجلس النواب ويكون حق اسقاط الوزراء أو عزلهم للملك

وقد كان من أسباب اخذ الجمعية الوطنية بهذا النظام انها ارادت أن تقطع كل صلة بين الملك والجمعية التشريعية من وجهة اختيار وزرائه فارادت ابعاد نواب الامة عن وسائل الاغراء والتأثير بمنع اسناد الوزارات اليهم ولذلك حرمت على الملك ان يختار وزراءه منهم ومن محكمة النقض والابرام

أهمية مبدأ المسؤولية الوزارية

على ان النظريات العامة والتجارب التاريخية قد أثبتت بصفة لا تقبل الآن شكاً ان خير نظام يحقق ساطة الامة هو جعل الوزارات مسؤولة امام مجلس النواب على الطريقة البرلمانية المتبعة الآن في معظم البلاد الدستورية. بأن يجعل للمجلس رقابة على الوزراء تكون الوزارة بمقتضاها مقضيا عليها بالسقوط اذا لم تنل ثقة المجلس ولو لم ترتكب جريمة معاقبا عليها في القانون

وقالوا ان قاعدة الفصل بين السلطات لا يمكن ان تتعارض مع القاعدة

الاشم وهي قاعدة سلطة الامة . فهذه القاعدة تقضى بأن تكون الوزارات تحت الرقابة البرلمانية الدائمة . ومهما كانت نظرية الفصل بين السلطات جديرة بالاحترام فيجب ان تكون مقيدة باعطاء السلطة التشريعية التي تمثل الامة الكلمة العليا في سياسة شئون البلاد باستعمالها حق الرقابة البرلمانية على السلطة التنفيذية وهذه الرقابة لا تتحقق بمحاكمة الوزراء على ما يرتكبونه من الجرائم بل باسقاط الوزارة اذا فقدت ثقة مجلس النواب وقد بدأ مبدأ مسؤولية الوزارة في المسائل السياسية على الطريقة البرلمانية يدخل في نظام فرنسا الدستوري في سنة ١٨١٤ . على أنه كان محلاً للشك والتأويل في تنفيذه لعدم وضوح عبارته وكذلك كان شأنه في دستور سنة ١٨٣٠ ودستور سنة ١٨٤٨ . ثم تقرر بشكل صريح في دستور سنة ١٨٧٠ في آخر عهد الامبراطورية الثانية وبعد سقوطها وقيام الجمهورية الثالثة تقرر في دستور سنة ١٨٧٥ المعمول به الان وقد كان من نتائج تطبيق مبدأ الفصل التام بين السلطين التشريعية والتنفيذية أن دستور سنة ١٧٩١ لم يعط للسلطة التنفيذية أى اختصاص في وضع القوانين حتى ولا حق عرض القوانين لانه اعتبر مجرد العرض من خصائص السلطة التشريعية

أعمال الجمعية الوطنية

ومهما يكن من عيوب دستور سبتمبر سنة ١٧٩١ فان الجمعية المؤسسة قد قامت بعمل من أجل الاعمال الانسانية في ذلك الحين . ذلك انها قررت في هذا الدستور القواعد الجديدة لنظام المجتمع الانساني فأصبحت هذه

القواعد أساس الحياة والانظمة السياسية والاجتماعية في القرن التاسع عشر . فمن ذلك تقريرها مبدأ المساواة أمام القانون بين جميع الافراد وتقرير مبدأ الحرية الشخصية . ومبدأ سلطة الأمة . ومبدأ الفصل بين السلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية . والغاؤها حقوق الامتيازات الناشئة عن الوراثة . والغاؤها حقوق الاشراف والقباهم وما كانوا يتمتعون به من الاعفاء من الضرائب وتقريرها حرية الصناعة وحرية التجارة بعد ان كانت محتكرة في يد بعض الافراد والطوائف . وجعلها أملاك الأكليروس ملكاً للأمة تحت تصرف الحكومة

ومن أعمالها أيضاً انها اهتمت بأمر التعليم فوضع تاليران تقريراً عنه ليكون أساس سياسة الحكومة في التعليم وضمن التقرير مشروع قانون حالت الحوادث دون صدوره . على ان هذا القانون يعتبر أساساً للعناية بالحكومة بشؤون التعليم ويقضى هذا القانون بجعل التعليم العام مجانياً اجبارياً وحققاً لكل الفرنسيين على اختلاف أعمارهم مع العناية بالتعليم النسوى وقد أنشأت الجمعية التقسيم الادارى للبلاد فقسمتها بحسب الدستور الى ٨٣ مقاطعة وهو التقسيم الذى استمر للآن ونظمت البلديات فى المدن ونظمت ادارات الحكومة بعد ان كانت فوضى

ومن أعمالها انها نظمت الجيش والقضاء والاكليروس وأصاحت نظام الضرائب فجعلته قائماً على أساس المساواة والعدالة ونظمت مالية الحكومة ولا يغيب عن البال ان الجمعية الوطنية الفرنسية قامت بهذه الاعمال الجليلة وقررت تلك المبادئ السامية ووضعت دستوراً من أعظم الدساتير شأناً فى حين انها دعيت للانعقاد فى عصر كانت الانسانية لاتزال تروح

فيه تحت نير العبودية وكانت الانظمة الحكومية مصطبغة بالصبغة الاستبدادية المطلقة وكانت سلطة الجمعية محدودة في دائرة ضيقة لا تتعدى حد ابداء الآراء والمشاورة ولكنها بفضل وطنية أعضائها وصدق عزمهم واضطلاعهم بالمهمة التي أخذوها على عاتقهم قد حققت المطالب التي جاهرت بها الأمة في أثناء الانتخابات وأدت الأمانة التي احتملتها فنالت أعظم منزلة بين الجمعيات الوطنية المؤسسة واكتسبت من احترام الشعب وثقته والتفافه حولها ما لم تنله أية جمعية وطنية أخرى

ومما يذكر عن أعضاء الجمعية أنهم قرروا عدم جواز انتخابهم أعضاء للجمعية التشريعية . وهذا القرار وان كان صادراً عن مبدأ سام وهو مبدأ التضحية الا انه أضر بكيان الجمعية التشريعية وهي الهيئة النيابية التي تألفت بمقتضى الدستور لانه حرّمها من كفاءة كثير من أكبر رجال فرنسا واكثرهم مرانا على الأعمال البرلمانية . ويعتبر هذا القرار أكبر خطأ ارتكبه الجمعية المؤسسة بسلامة نية وكان من نتائجه تسهيل انتشار الفوضى في الحياة البرلمانية بفرنسا

الجلسة الاخيرة للجمعية

وبعد ان انتهت أعمال الجمعية عقدت جاستها الاخيرة يوم ٣٠ سبتمبر سنة ١٧٩١ وأعلنت انتهاء جلساتها وانعقدت الجمعية التشريعية في اليوم التالي أي في أول اكتوبر سنة ١٧٩١ وكان عمر الجمعية المؤسسة سنتين وخمسة أشهر اتمت في خلالها اعمالا يذكرها التاريخ بالاعجاب العظيم لانها اقامت النظام الجديد على امن القواعد وارقى المبادئ وبذلت أكبر الجهود في القيام بمهمتها بكل امانة واخلاص وانكار للذات

الرسالة الثانية

الجمعية الوطنية الكبرى

في فرنسا سنة ١٧٩٢ - ١٧٩٥

من الجمعية التشريعية

الى الجمعية الوطنية الكبرى

لما انتهت أعمال الجمعية الوطنية المؤسسة أخذت الجمعية التشريعية المنتخبة بمقتضى احكام دستور سنة ١٧٩١ تقوم بوظيفتها التشريعية في وقت اضطرت فيه الاحوال اضطرابا كبيرا فكانت هذه الجمعية بمثابة فترة الانتقال بين الجمعية المؤسسة والجمعية الوطنية الكبرى (كونفانسيون) التي أخذت على عاتقها الدفاع عن سلامة الوطن في وجه أوروبا المتحالفة عاشت الجمعية التشريعية فترة قصيرة من الزمن ظهر في أثناءها ان أنصار الملكية لا يريدون النزول على حكم الشعب . فأخذوا يدسون الدسائس لاسقاط النظام الجديد واعادة سلطة الملكية الاستبدادية ووصل بهم التهور في تحقيق هذه الغاية الى مد يدعهم للعدو يستنجدون به ويستنفرونه لقتال بلادهم فازدادت هوة سوء التفاهم بين الامة والملك لويس السادس عشر اتساعا لانه قد ثبت بأدلة لا تقبل الريب ان الملك كان راضيا عن خطة الاشراف المهاجرين في استعانتهم بالدول الاجنبية لمحاربة فرنسا

ظهر ميل الامة الى النظام الجديد في الانتخابات فان أغلبية الاعضاء المنتخبين كانوا من انصار الثورة . ومع ان نظام الانتخاب كان يقضى بعدم جواز انتخاب اعضاء الجمعية الوطنية المؤسسة مما أدى الى حرمان الجمعية التشريعية من كثير من النواب الا كفاء فقد اسفرت نتيجة الانتخابات عن اختيار مجموعة من النواب الاحرار الذين رشحتهم الاندية السياسية فكان من بينهم ٤٠٠ من رجال القانون والباقيون من العلماء ورجال الادب وأواسط الضباط وبعض رجال الاكادروس انصار النظام الجديد والتجار وأصحاب الاملاك

الاندية السياسية واحزاب الجمعية

على ان اعضاء الجمعية التشريعية كانوا في مجموعهم أقل كفاءة وأقل شهرة من اعضاء الجمعية الوطنية الاولى وكانت الاندية السياسية هي التي تملى ارادتها على اعضاء الجمعية

كانت هذه الاندية موجودة في عهد الجمعية الاولى . وكانت منبعا للهباج والثورة . ولكن شخصية اعضاء الجمعية المؤسسة كانت تحول دون تسلطها عليهم فكانت الاجتماعات التي تعقد فيها تدور حول انتقاد مسلك الجمعية في كثير من المواطن ورميها بالضعف ازاء النظام القديم أما في عهد الجمعية التشريعية فقد تعاظم نفوذ هذه الاندية لانها رشحت كثيرا من اعضاءها وكانت تتصل بالاقليم بواسطة الجمعيات المنتمية اليها وكان زعماء الثورة فيها يملون خططهم على اعضاء الجمعية التشريعية . فكان لتلك الاندية سلطان كبير عليهم ومن أشهر هذه الاندية نادى « اليعقوبيين » المشهور بالتطرف والحض على الثورة ومن أكبر زعمائه روبريسير المشهور ببعدهائه

الملكية وشدة تمسكه بالمبادئ الجمهورية وقد فقدت الجمعية التشريعية ميزة الاستقلال بسبب تسلط الاندية السياسية عليها مما أدى الى ضعفها وتضعف هيبتها وعجزها عن مقاومة الحوادث وتصريف الشؤون بالحكمة والحزم

ظهر داخل الجمعية حزبان مختلف وجهة نظر كل منهما في السياسة فحزب الجبيلين أو « اليعقوبيين » (نسبة الى دير للرهبان اليعقوبيين كانوا يجتمعون به في باريس) وهم المتطرفون دعاة الثورة والارهاب كانوا يرون سلامة الدولة في استعمال الارهاب والقسوة مع من يشتهب في اخلاصهم للنظام الجديد . والحزب الآخر هو الحزب المعروف بحزب « الجيرونديين » (نسبة الى مقاطعة جيروندي التي نشأ منها معظم زعمائهم) وهم المعتدلون الذين ينكرون وسائل الارهاب وسفك الدماء ويحترمون القواعد الدستورية كان امام الجمعية عقبات متعددة فمن دسائس البلاط الى كراهية أنصار الملكية للنظام الجديد الى تأب الحكومات الاوربية الى غير ذلك من المصاعب والاطار . على ان اعضاء الجمعية أخذوا على عاتقهم تأييد دستور البلاد والمحافظة على أحكامه

الخلاف بين الجمعية والملك

بدأ سوء التفاهم بين الجمعية والملك لما كان يظهر من معاملة الملك للاعضاء من دلائل عدم الاحترام وازداد تفاقما بعد أن ثبت للجمعية ان بطانة الملك تتخابر مع الحكومات المعادية بواسطة الكونت دي بروفانس

أخى الملك لتغير بجنودها على أرض فرنسا . فقررت الجمعية سقوط حق الكونت في الوصاية على ولى العهد ثم قررت محاكمة بعض الامراء أقرباء الملك لتأمرهم على سلامة المملكة وصادرت أملاكهم وأموالهم ولم يستطع الملك أن يتظاهر بمعارضة هذه القرارات تفادياً من اتهامه بالانضمام الى أعداء فرنسا

على أن الحكومات الأوروبية قد أخذت تتحالف في ذلك الحين للقضاء على النظام الجديد وظهرت بوادر العدوان على الحدود فأخذت الجمعية التشريعية تتناقش في الخطر الذى أخذ يهدد البلاد بعد أن وصلتها أنباء محققة عن هذا التحالف وعن عزم ممالك النمسا والمانيا والسويد على غزو فرنسا ولا سيما بعد أن وصل الحكومة انذار من الحكومة النمساوية تطلب فيه بلهجة العداء إعادة أملاك افينيون الى البابا وإعادة بعض الاملاك الى الأمراء الألمان وتغيير الدستور

فعلت الجمعية التشريعية على الاستعداد للحرب وأخذت الانظار تتجه الى ما سياتبعه الملك في هذا النزاع وبعد تردد كبير حضر الملك بنفسه الى الجمعية وطلب اعلان الحرب على ملك النمسا وفي المساء قررت الجمعية اعلان الحرب (٢٠ ابريل سنة ١٧٩٢)

على أنه قد ثبت بعد ذلك بالبيانات التاريخية أن الملك لم يكن مخلصاً في دعوته وأنه كان متفقاً مع الحلفاء فى الخارج على الدخول فى هذه الحرب و ثبت أنه أرسل لهم تعليمات يتبعونها بعد اعلان الحرب وهى أن يعلنوا أنهم لا يحاربون فرنسا بل يحاربون فئة ثائرة على الهيئة الاجتماعية وكانت الشكوك تزداد حول موقف الملك وزادتم شكاً أنه توقف عن التصديق

على بعض قرارات الجمعية التشريعية مستعملا حق الفيتو الذي خوله له الدستور واستعمل هذا الحق في عدم التصديق على قرار « باعتبار جميع الذين هاجروا من فرنسا خائنين لبلادهم وطرد جميع من امتنعوا من رجال الدين عن حلف يمين الطاعة » فهجم الثأرون وهم يعدون بالألوف على قصر الملك في ٢٠ يونيو سنة ١٧٩٢ فكان هذا اليوم من الأيام العصيبة فقد دخل الثوار قصر الملك واقتحموا أبواب الغرف وهناك قابلهم الملك فأظهر رباطة جأش ووعدهم خيراً فانصرف الثوار من غير أن يسفكوا دماء ولكن مركز الملك تززع كثيرا بعد هذا اليوم المشهود

وأخذ تيار سوء الظن بالملك يزداد ويتعاظم فخطب فرنيو^(١) في الجمعية التشريعية يوم ٣ يوليو سنة ١٧٩٢ خطبة رنانة شديدة اللهجة ضد الملك اتهمه بالتواطؤ مع المهاجرين والدول المتحالفة وأشار الى أن الدستور يقضى باعتباره متنازلا عن العرش اذا هو تواطأ مع دولة أجنبية على غزو البلاد أو لم يمنعها عن ذلك

(١) فرنيو هو من كبار زعماء الجيرونديين ولد في ليموج سنة ١٧٥٣ وكان محاميا في بوردو ثم جاءت حوادث الثورة فكان من اكبر انصارها ودعاتها . وانتخب عضوا بالجمعية التشريعية سنة ١٧٩١ وكان خصما لاستبداد الملك وهو الذي اقترح حذف القاب « صاحب الجلالة ومولاي » في مخاطبة الملك . وانتخب رئيسا للجمعية التشريعية في ٣٠ اكتوبر سنة ١٧٩١ . ثم انتخب عضوا بالجمعية الوطنية الكبرى وكان من المصوتين باعدام الملك في محاكمته . ثم وقع الجفاء بينه وبين زعماء الارهاب مرات ودانتون وروبسبير بسبب اختلاف النزعة وبعد أن تغلب دعاة الارهاب نكلوا بالجيرونديين فكان فرنيو احد زعمائهم الذين حكم عليهم بالاعدام سنة ١٧٩٣

الوطن في خطر !

وكانت وقائع الحرب الأولى تنذر بالخطر فتباحث الجمعية التشريعية طويلاً في الحالة وقررت في ١١ يوليو اعلان أن «الوطن في خطر» فكان لهذا الاعلان الرهيب هزة كبرى في البلاد وأشعل نار الحماسة في النفوس فأخذ الألوف يقبلون على التطوع في صفوف الجيش الوطني حتى بلغ عدد من تطوعوا في يوم واحد ١٥٠٠٠ متطوع وانعقدت الجمعية التشريعية بصفة مستديمة لتنظيم الدفاع الوطني

اسباب الدعوة

الى عقد الجمعية الوطنية الكبرى

بينما كانت الشكوك تزداد حول موقف الملك وبطانته جاء منشور الدوق «برونسويك» القائد العام لجيوش الحلفاء مثيراً لغضب الأمة على لويس السادس عشر فقد أعلن الدوق في منشوره للامة عند ما اجتازت جنوده حدود فرنسا ان الحلفاء جاءوا «ليعاقبوا الذين قبلوا الحكومة الشرعية وأثاروا الاضطراب والفوضى» وانذر الامة بالطاعة للملك وباحترامه واحترام الملكة وسائر أفراد الاسرة المالكة والاحل العقاب الصارم بمن يشق عصا الطاعة !

نشر هذا المنشور في ٢٨ يوليو سنة ١٧٩٢ في الجرائد الموالية للملك فأثار غضب الامة الفرنسية واعتقد الجميع ان الملك متواطىء مع الاعداء

بالرغم من أن الملك انكر هذا المنشور وما ورد به. واتفقت الهيئات والطوائف والاندية على وجوب خلعه وتقديم هذا الطلب الى الجمعية التشريعية. وقدم الطلب اليها في ٣ اغسطس على لسان محافظ باريس بناء على قرار السكومون في باريس فأجلت المناقشة فيه الى يوم ٨ اغسطس وفي غضون ذلك كان زعماء الثورة يعدون الوسائل للهجوم على قصر الملك وخلعه بقوة الشعب ودعا « دانتون » الخطيب الشهير الباريسيين الى حمل السلاح. ففي ١٠ اغسطس هجم الثوار على قصر التويلرى حيث يسكن الملك وعائلته فرأى الملك تفاديا من اصطدام قوة الثائرين العظيمة بقوة حرسه الضئيلة ان يلجأ الى دار الجمعية التشريعية التي لم يكن يفصلها عن القصر الا الحديقة فذهب اليها مصحوبا بعائلته فاستقبلته الجمعية كأسير لا كملك

وتباحثت الهيئة في أمر الخلع فأصدرت قرارها الشهير القاضي بايقاف الملك

وكانت الافكار متهجة بعد ما رأت من معاداة الملك للأمة الى ضرورة التخلص من نظام الملكية واقامة الحكم الجمهورى. ولكن الجمعية التشريعية وهى الهيئة المؤلفة حسب أحكام الدستور رأت أنها لا تملك تغيير الدستور ولا تغيير شكل الحكومة ونظام الدولة فقررت فى الوقت نفسه عقد جمعية وطنية كبرى تنوب عن الأمة فى سلطتها الشرعية وتقرر الوسائل المؤيدة لتلك السلطة (وهى المعروفة بجمعية الكونفانسيون) وقررت أن يكون الانتخاب لهذه الجمعية حسب نظام الانتخاب المقرر فى دستور سنة ١٧٩١ ولكنها أطلقت الانتخاب من قيد المال وخففت

فيد السن فجعلت حق الانتخاب لكل فرنسى يعيدش من ايراده أو عمله
بالغ من العمر احدى وعشرين سنة وله حق العضوية للجمعية الوطنية
اذا بلغ خمسا وعشرين سنة

وأمرت الجمعية بحبس الملك وأسرتة الى أن تنعقد الجمعية الوطنية
وتنظر في شأنه وقررت اعتبار القوانين والقرارات التي سبق أن رفض
الملك التصديق عليها نافذة المفعول

وقررت كذلك تأليف وزارة وطنية تدير شؤون الحكومة كان
من أعضائها دانتون ^(١) الخطيب الشهير الذي أسندت اليه وزارة الحقانية
وأخذت سلطة الجمعية التشريعية تتضاءل أمام سلطة الكومون
ولجان الثورة في باريس ونكل الثوار بمن اشتبهوا في أنهم من أنصار
الملك حتى بلغ عدد من ذبحوهم في السجون أو خارجا عنها نحو الف
وساد الرعب والفرع في المدينة

(١) دانتون - هو النائب والوزير والخطيب العظيم ولد سنة ١٧٥٩
واشتغل محاميا في باريس ثم اشترك في حوادث الثورة وكان من اركان لجان
الثورة وفي مقدمة المطالبين بخلع الملك لويس السادس عشر واشتهر بتنظيم هجوم
الجماهير على قصر الملك في يوم ١٠ اغسطس سنة ١٧٩٢ . وكان عضوا في الجمعية
التشريعية ومن اقواله المأثورة بها « لاجل ان نهزم اعداءنا يجب ان يكون
شعارنا الى الامام ثم الى الامام ودائما الى الامام وبذلك ننتقد فرنسا » وكان له
تأثير كبير في الشعب بخطبه الرنانة وشجاعته واقدامه وانتخب عضوا بالجمعية
الوطنية الكبرى وكان فيها من زعماء الارهاب الى ان وقع الخلاف بينه وبين
روبيبير كما يرى القارى ذلك مفصلا فيما يلي . واعد في باريس سنة ١٧٩٤

الغرض من انتخاب الجمعية

كان الغرض من دعوة الأمة الى انتخاب الجمعية الوطنية الكبرى أن تكون هذه الجمعية ممثلة لسلطة الشعب الشرعية فتقرر مصير البلاد ونظاماتها وشكل حكومتها فهي أوسع سلطة من الجمعية الوطنية الأولى ذلك أن الجمعية الأولى أخذت على عاتقها وضع دستور للبلاد وقد وضعته فعلا وانتهى بذلك عملها. أما جمعية « الكونفانسيون » فقد كانت مهمتها أن تنوب عن الشعب في كافة مظاهر سلطته الشرعية في وقت خلت البلاد فيه من حكومة ولتحمي البلاد من غارة الأعداء في الخارج والداخل ولتحمي الملك وكل المتأمرين على سلامة الدولة. ثم لتقرر شكل الحكومة النهائي ونظام الدولة. أي ان الشعب أودعها سلطته التامة لتصرفها وتديرها وتنظيمها. لذلك أخذت الجمعية الجديدة تحكم البلاد وتدفع عنها غارة الأعداء وتشتغل في الوقت نفسه في إيجاد الحكومة الجديدة ووضع نظاماتها الدستورية

نتيجة الانتخابات

جرت الانتخابات للجمعية الوطنية الكبرى في الوقت الذي كانت فيه نار الحرب مشتعلة بين فرنسا والدول المتحالفة. والملك وعائلته رهن الحبس. وأنصار الملكية ينكل بهم في كل مكان. ولجان الثورة والاندية متسلطة على الأذهان. فلا غرابة ان تتأثر حالة الشعب النفسية بهذه العوامل وان تسفر الانتخابات عن اختيار الأغلبية الهائلة من النواب من أنصار الجمهورية

بلغ عدد الاعضاء ٧٤٩ نائباً من حملة القانون والعلم ورجال
السيف والقلم والأطباء ورجال الدين والملاك والزراع . وكان من بين
المنتخبين الاعضاء الذين اشتهروا في الجمعية الوطنية الاولى أو في الجمعية
التشريعية . نذكر من بينهم الاب « سيس » والاب « جريجوار » (١)
و « كوندورسيه » و « فرنيو » و « بريسو » و « كارنو » و « دانتون » الخطيب
الشهير و روبسيير و « مارات » (٢) . وكاميل ديمولان (٣) الصحفي الكبير

(١) كان جريجوار من نواب الاكليروس في الجمعية العمومية وكان من
الداعين الى اتحاد نواب الاكليروس بنواب الشعب وكان من ذوى المبادئ الحرة
وانتخب عضواً بالجمعية الوطنية الكبرى واقترح اعلان الجمهورية وكان من اكبر
الاعضاء شأناً - ولد سنة ١٧٥٠ ومات سنة ١٨٣١

(٢) مارات . ولد سنة ١٧٤٣ وتعلم الطب ونال لقب دكتور سنة ١٧٧٥ وكان
له ولع بالابحاث العلمية وله فيها عدة مؤلفات ولما اقتربت حوادث الثورة الفرنسية
كان من أشد دعائها حماسة واكثرهم تطرفاً . اشتغل بالصحافة وانشأ جريدة
« صديق الشعب » في ايام الثورة وكان يكتب فيها باهجة شديدة ويحمل الحملات
الشعواء على كل من يشتبه في اخلاصه ويدعو الى القسوة وسفك الدماء وتأييد
الثورة كان من اكبر اعضاء الجمعية الوطنية الكبرى وكان فيها من ألد أعداء
الجيرونديين ومن أكبر زعماء الارهاب وقتل سنة ١٧٩٣ وهو يعد روح التطرف
والارهاب في الثورة

(٣) كاميل ديمولان - ولد سنة ١٧٦٩ وكان في المدرسة زميلاً وصديقاً
لروبسيير واشتغل محامياً في باريس ولكن القدرة على الخطابة كانت تنقصه
فنبغ في التأليف والكتابة وتنبأ بوقوع الثورة الفرنسية في كتابه « فلسفة الشعب
الفرنسي » سنة ١٧٨٨ وهو الذي دعا الشعب الى حمل السلاح قبيل الهجوم على

ويتون محافظ باريس الذي اشتهر بتأييده الشعب وعدائه للملك وغيرهم
من لا يتسع المجال لذكرهم

انعقاد الجمعية وقراراتها

اعلان الجمهورية

وفي ٢٠ سبتمبر سنة ١٧٩٢ انعقدت الجمعية في سراى التويلرى
وانتخب « يتون » رئيساً لها وأودعت الجمعية التشريعية في يدها ساطة
الشعب

وفي اليوم التالي قررت الغاء الملكية واعلان الجمهورية . وفي ٢٢
سبتمبر قررت اعتبار هذه السنة أول سنة للجمهورية الفرنسية فقبول
هذا القرار من الأمة بأسرها بهزة الفرح والحماسة وانهاالت رسائل التهنئة
على الجمعية من سائر انحاء فرنسا

الباستيل وكان لكتاباتة ومؤلفاته في أيام الثورة أثر عظيم في النفوس . كان
سكرتيراً لدانتون وانتخب عضواً بالجمعية الوطنية الكبرى نائباً عن باريس
واشتغل بالصحافة ونبغ فيها وكان خصماً شديداً للحير ونديين ومؤيداً لروبسبير
ثم أنكر عليه اسرافه في الارهاب فانقلب عليه روبسبير واتهمه مع دانتون
وأنصاره بالتآمر على سلامة الجمهورية فحكم عليه بالاعدام وأعدم يوم ٥ ابريل
سنة ١٧٩٤ . ولما قبض عليه عند المحاكمة كتبت زوجته « لوسى ديولان »
خطاب احتجاج على روبسبير فاتهمت هي أيضاً بالاشراك في المؤامرة وحكم
عليها بالاعدام وأعدمت في ١٣ ابريل سنة ١٧٩٤

وقد شاءت الاقدار أن يصدر هذا القرار العظيم الشأن بعد انتصار جنود الثورة في معركة فالمي (٢٠ سبتمبر سنة ١٧٩٢) فجاء هذا التوافق مؤيداً لقرار الجمعية الوطنية . وقد أتمت الجمعية بهذا القرار عمل الجمعية الوطنية المؤسسة فان عهد هذه الجمعية كان عهد نشوء المبادئ الجديدة وتكوينها ثم جاءت الجمعية الكبرى فكان عهدها عهد تنظيم هذه المبادئ وحمايتها من تأمر اعدائها

لجان الجمعية

لم تكد الجمعية الوطنية تلتئم حتى أخذت تباشر أعمالها بهمة قلما عرف التاريخ مثلاً . فقد كان مطلوباً منها أن تنظم الدفاع عن فرنسا وفي الوقت نفسه أن تضع النظام الجديد الذي تسير عليه الحكومة والبلاد مع ادارة شؤون الحكومة الوقتية فألفت من بين أعضائها عدة لجان اختلفت كل لجنة بقسم من العمل فلجنة للتشريع . ولجنة للمالية . ولجنة للحربية ولجنة للشؤون الخارجية . وشكلت لجنة لوضع الدستور مؤلفة من تسعة من الأعضاء منهم الاب « سيديس » والعلامة « كوندورسيه » (١)

(١) هو العلامة الرياضي والفياسوف والمشرع كوندورسيه . ولد سنة ١٧٤٣ وظهرت مواهبه العلمية في حداثة سنه ووضع عدة مؤلفات في الرياضه ثم انتخب عضواً في اكاديمية العلوم سنة ١٧٦٩ ثم اشتغل بالاقتصاد السياسي وله فيه بحاث قيمة وانتخب عضواً في اكاديمية الاداب سنة ١٧٨٢ ثم اشتغل بالادب والفلسفة وكان من مؤيدي فلسفة فولتير واشتغل بالسياسة وكتب فيها وانتخب عضواً بالجمعية التشريعية سنة ١٧٩١ ثم رئيساً لها سنة ١٧٩٢ ووضع تقريراً عظيماً الاهمية عن التعليم وكتب منشوراً الى أوروبا عن الاسباب التي دعت الجمعية الى ايقاف

و « فرينو » و « بيتون » و « بريسو » و « داتون »
وألقت وزارة باسم مجلس التنفيذ تعمل تحت اشراف اللجان المتقدمة

احزاب الجمعية

كان الجيرونديون (المعتدلون) واليعقوبيون (دعاة الارهاب)
يتنازعون النفوذ في الجمعية وبينهم حزب وسط يسمى حزب « السهل »
أعضاؤه لا يدينون بنظرية خاصة بل هم مستقلون يؤيدون تارة الجيرونديين
وتارة اليعقوبيين بحسب الظروف فكان انضمامهم الى أى حزب يرجح
جانبه . على أن الغلبة في مبدأ عهد الجمعية كانت للجيرونديين لأن الأفكار
كانت متأثرة من الفظائع التي ارتكبتها الثوار مستنكرة اسرافهم في
سفك الدماء وكان « روبسبير » و « مارات » - وهما من أعضاء الجمعية -
من اتهموا بالاشتراك في هذه الفظائع أو الاقرار عليها فاستنكرت
الجمعية مسلكهما واتهمهما بعض الأعضاء بمحاولة القبض على زمام السلطة
واستخدام سلاح الارهاب للقضاء على سلطان القانون . وطلبوا امن الجمعية

الملك لويس السادس عشر وانتخب عضوا في الجمعية الوطنية الكبرى وكان أحد
أعضاء لجنة وضع الدستور ولكنه بدأ يفقد مركزه العظيم بعد ان قام النزاع
بين الجيرونديين واليعقوبيين لانه كان من الفريق الاول وظهرت مبادئه الجيروندية
في مقدمة مشروع الدستور فاتهمه اليعقوبيون وامروا بالقبض عليه ولكن
بعض المعجبين بمواهبه وأخلاقه العالية آووه وبقي في حمايتهم ثمانية أشهر ولكنه
لما علم أنه يعرضهم للخطر ترك مأواه والقي القبض عليه ووضع وهو مطارد
أعظم مؤلف له وهو تاريخ « تقدم الفكر الانساني » وانتحر في السجن سنة ١٧٩٤
وقد اتفق المؤرخون على انه من اكبر علماء وفلاسفة القرن الثامن عشر

النظر في هذه التهمة . وكانت الحملة موجهة على الأخص ضد رويسبير
ولكن الجمعية لم تر من الأدلة ما يكفي لادانته فصرفت نظراً عن
انها مه وكان هذا القرار من عوامل ارتفاع شأن هذا الزعيم واعداده للقيام
بالدور الكبير الذى لعبه بعد ذلك . واشتد الجفاء والعداء بين الجيرونديين
واليعقوبيين من ذلك الحين

على انه بالرغم من تعدد الاحزاب واشتداد الجفاء بينها فان الجمعية
كانت متحدة الكلمة فى الدفاع عن فرنسا . فاخذت تبذل قصارى جهدها
لتقوية الدفاع الوطنى

الجمعية الوطنية وحرية الشعوب

وأخذت جيوش الثورة تطارد الحلفاء فهزمهم فى معركة جيباب
(٦ نوفمبر سنة ١٧٩٢) واستولت على « البلاد المنخفضة » التى كانت
تابعة للنمسا وطلب الباجيكيون ان تنضم بلادهم الى الجمهورية الفرنسية
فقررت الجمعية الوطنية هذا الانضمام بناء على طلب أهل تلك البلاد
لا لاستعبادهم بل لمعاونتهم فى الدفاع عن حريتهم كما قررت أيضاً انضمام
الساقواى بناء على طلب أهلها ومما قاله النائب جريجوار فى ذلك الصدد
بالجمعية : « ان النزاهة السياسية واجب مقدس يجب ان نتمسك به كما
نتمسك بالنزاهة الشخصية »

وكانت جيوش الثورة تستقبل فى كل مكان بابتهاج الجماهير لانها
كانت تعلن فى كل مكان تحل به انها لاتبغى الاعتداء على حرية الشعوب

بل تعمل على نشر هذه الحرية وأصدرت الجمعية قرارا عظيم الشأن يتضمن هذا المبدأ وهو

« أن الجمعية الوطنية الكبرى تعلن باسم الأمة الفرنسية انها »
 « تؤاخي وتساعد كل الشعوب التي تريد حريتها وتكلف قواد الجيش »
 « الفرنسي بأن يمدوا يدا المساعدة الى كل ابناء البلاد المضطهدة الذين ينالهم »
 « اذى بسبب دفاعهم عن الحرية » وقررت كذلك نشر هذا الاعلان في كل بلد تحتله جيوشها

محكمة الملك

وفي ٦ نوفمبر سنة ١٧٩٢ بدأت الجمعية في سماع تقرير اللجنة التي كان منوطا بها اتهام الملك وأخذت الجمعية منذ ٣ ديسمبر تنظر الدعوى . فكان لهذه المحكمة تأثير كبير جدا في فرنسا وفي أوروبا بأسرها لان هذه القضية لم تكن قضية الملك لويس السادس عشر بل قضية النظام القديم بأكمله . وأخذت الانظار تتجه نحو الجمعية الوطنية التي كانت أكبر محكمة عرفها التاريخ تمثل سلطة الأمة أتم تمثيل . وحضر الملك في ١١ ديسمبر أمام الجمعية وأخذ يجيب على الاسئلة التي كان يوجهها اليه الرئيس . ولوحظ انه كان ينكر كل ما عزي اليه حتى ما كان ثابتا بالادلة الكتابية فافقده هذا الموقف عطف الاغلبية

وكانت التهم الموجهة اليه هي انه حنث في اليمين التي أقسمها باحترام الدستور وانه تخاير مع الاعداء بواسطة الرسائل وبواسطة أعوانه ورجاله وتآمر على سلامة الدولة واستعان بالاغارة الاجنبية على البلاد ودعا

اليها . وقد حضر للدفاع عن الملك ثلاثة من المحامين أحدهم السيوملهربر
أحد وزرائه القدماء وبعد ان تمت المرافعة أخذت الجمعية تتداول في الحكم
فعرض عليها الرئيس ان تصدر قرارها في المسائل الآتية :

أولاً - هل ارتكب لويس السادس عشر جريمة التآمر على حرية
الأمة وسلامة الدولة فقررت الجمعية بالاجماع تقريبا ثبوت التهمة
ثانياً -- هل يجب أن يعرض حكم الجمعية على الشعب ليصدق عليه فكان
قرارها رفض هذا الطلب بأغلبية ٤٢٣ صوتاً ضد ٢٨١

ثالثاً - أى حكم تحكم به الجمعية على المتهم فأصدرت الحكم بالاعدام
بأغلبية ٣٨٧ صوتاً ضد ٣٣٤ صوتاً كانت في جانب الحكم بالنفى أو
بالاشغال الشاقة أو السجن أو الاعدام مع ايقاف التنفيذ . وكان أخذ
الاصوات في نوع الحكم من الحوادث الرهيبة في تاريخ الجمعية . فقد
كان اليعقوبيون يبذلون كل جهد لجعل الحكم بالاعدام واستولى على
الجمهور في باريس اعتقاد راسخ في أن حياة الجمهورية معلقة على اعدام
الملك على أن كثيراً من النواب كانوا في ضمائرهم يستنكرون الاعدام
بالنسبة لهذا الملك الذى لم يعد له حول ولا قوة . ولكن الجمهور مدفوعاً
بدعوة اليعقوبيين كان ينادى بضرورة الاعدام . وخشى كثير من النواب
إذا لم تقرر الجمعية الاعدام ان تقوم ثورة في البلاد يكون ضررها أكبر
من اعدام الملك فقدموا مصالحة الدولة على دواعى العدل والرحمة ولذلك
غير الكثيرون منهم رأيهم عند أخذ الاصوات . وكانت الاصوات تؤخذ
علناً أمام الجمهور والتأثير وتحت تأثيره واستغرقت هذه العملية الرهيبة
طول ليلة ويوم ١٧ يناير لغاية الساعة سبعة مساءً . وأعطى كثير من النواب

رأيهم بالاعدام تحت تأثير الارهاب والخوف من اليعقوبيين وكان الجمهور محتشدا حول الجمعية وفي الشوارع المؤدية لها يراقب أخذ الاصوات وينتظر نتيجة الحكم فكان من المناظر المؤثرة اثناء أخذ الاصوات أن النائب الكبير « فرنيو » الذي كان ينادى دائما بأنه يستحيل أن يوافق على اعدام لويس التعس الحظ أعطى صوته بالاعدام وكان شديد التأثر وهو يعلن صوته وان الدوق دورليان أعطى كذلك صوته باعدام قريبه الملك خوفا من ان يستهدف لانتقام اليعقوبيين

ولما انتهى فرز الاصوات وظهر ان الاغلبية في جانب الاعدام أعلن الرئيس متأثراً بأسم الجمعية الوطنية ان لويس حكم عليه بالاعدام. وفي ٢٠ يناير كلف وزير الحقانية بابلاغ الملك وهو في السجن نص الحكم فاستقبله بكل ثبات وهدوء . وفي اليوم التالي (٢١ يناير سنة ١٧٩٣) نفذ الحكم في ساحة الثورة أمام الجماهير المحتشدة وأظهر الملك شجاعة كبيرة في استقبال الموت وقبل أن يقدم الى الجماهير وقال كلمته الاخيرة: « أيها الفرنسيون ! انى أموت بريثا من التهم المنسوبة الى . واني أسامح من تسببوا في موتى وأرجو ان يكون دى مباركا على فرنسا »

نتائج الحكم على الملك

كانت محاكمة الملك انتصاراً لحزب اليعقوبيين الذين كانوا يلحون في أن يكون الحكم بالاعدام وبدأ نفوذ الجيرونديين يتضاءل في الحكومة والبلاد لانهم كانوا يميلون الى تخفيف الحكم أو عرض حكم الجمعية على البلاد فكان من نتائج المحاكمة انتشار مبادئ الارهاب في فرنسا واستحواذ

الرعب على كل من كان يشتهه في انتصاره للملك أو تأييده لنظام الملكية
وازدادت الحكومات الأوروبية عداً لفرنسا بعد الحكم على لويس
السادس عشر وأخذت تجدد العهود وتحشد الجنود لمحاربتها

الجمعية الوطنية والدفاع عن الوطن

وتحققت الجمعية الوطنية ان البلاد في خطر اذا لم تجتمع كل قواها لرد
عدوان الحلفاء فضاغت جهودها في سبيل تنظيم الدفاع عن البلاد وبادرت
الى اعلان الحرب على انجلترا ثم على هولندا ثم على اسبانيا بعد ان رأت
من تلك الدول التحفز لمهاجمة البلاد وتمكنت انجلترا بفضل سياسة الوزير
« ويليام بيت » الشهير من عقد تحالف بين هولندا والروسيا واسبانيا
والبرتغال وبروسيا والنمسا وسردينيا لمحاربة الجمهورية الفرنسية فازداد
موقف فرنسا خطورة امام هذه الممالك الكبرى ولكن الجمعية الوطنية
لم تنزع امام هذا الخطر . فقررت التعبئة العامة في البلاد وأقبل الناس
أفواجا أفواجا تلبية لنداء الوطن . فبلغ عدد الجيش المحارب مليوناً و٢٦٠
ألف جندي في سبتمبر سنة ١٧٩٢ بعد ان كان لا يتجاوز ٢٢٨ ألفاً في
فبراير سنة ١٧٩٣

وأخذ كل رجل في فرنسا يد الجمعية بما لديه من قوة وعلم وكفاءة
فظهرت الأمة في تلك الأوقات العصبية كتلة واحدة للدفاع عن سلامة
أرضها . وقد أظهرت هذه الأيام الكبيرة عدداً كبيراً من القواد والعلماء
والمخترعين الذين وجهوا قرائحهم نحو الغاية المشتركة وهي الدفاع عن الوطن
فكان لهذه الجهود أكبر أثر في انتصار جيوش الثورة بعد أن كاد الحلفاء

يغلبونها على امرها وكانت انتصارات الجنود تعان في الجمعية الوطنية فزيد النفوس حماسة وتملؤها قوة وبسالة .

وقد أجمع المؤرخون على ان الفضل في انقاذ فرنسا في ذلك الحين من تأمر أعدائها يرجع الى اخلاص أعضاء الجمعية وشجاعتهم وصدق عزيمتهم ومواصاتهم الليل بالنهار في سبيل العمل لتعزيز الدفاع عن البلاد فكانوا خير قدوة لمجموع الامة في القيام بالواجب المقدس

عهد الارهاب

انشاء محكمة الثورة

ولجنة السلام العام

قويت شوكة اليقويين في تلك الايام العصبية وتغلبت نظريتهم بسبب ما كان يدسه أنصار الملكية من الدسائس لاشعال نار الثورة في البلاد لاسقاط الجمهورية وفعلا شبت الثورة في اقليم « الفانديه » في مارس سنة ١٧٩٣ فرجحت نظرية الارهاب مؤقتا لحماية الجمهورية وقررت الجمعية في ١٠ مارس سنة ١٧٩٣ تأليف محكمة غير اعتيادية تسمى بمحكمة الثورة لمحكمة المتآمرين على سلامة الجمهورية فكانت هذه المحكمة بمثابة سلاح الارهاب المعلق فوق الرؤوس لانها أودعت بمقتضى قرار الجمعية الوطنية سلطة لاحد لها في محاكمة كل من يتهم بتضليل الشعب أو مقاومة الجمهورية أو الميل الى النظام القديم وقد أدرك الجيرونديون

ان هذه المحكمة ستتخذ سلاحا للتنكيل بخصوم اليعقوبيين وفي مقدمتهم
الجيرونديون انفسهم

وألفت في ٦ ابريل سنة ١٧٩٣ لجنة عرفت بلجنة السلام العام مؤلفة
من تسعة أعضاء من الجمعية الوطنية خولتها سلطة مطلقة لتدير حركة الدفاع
عن البلاد في الخارج والداخل فأصبحت لجنة « السلام العام » هي الحاكمة
المطلقة التصرف في البلاد وأصبح مجلس التنفيذ او مجلس الوزراء تحت
اشرافها وتضاءلت بجانبها سلطة الجمعية الوطنية . وكانت اللجنة مؤلفة
من اليعقوبيين انصار الارهاب فأخذت تصدر قوانين استثنائية منطوية
على الشدة والصرامة في معاملة اعداء الجمهورية . وسيق ألوف من الناس
الى السجون ثم الى الاعدام وهذا العهد هو المعروف بعهد الارهاب
وكان اكبر زعمائه الطيب « مارات » والمحامي الخطيب « دانتون »
و « روبسبير » الشهير و « هيرت » زعيم المالحدين

وكانت أندية اليعقوبيين المنتشرة في باريس وفي الاقاليم تنادى
بالتنكيل بكل انصار النظام القديم وتلاشت سلطة الجمعية أمام نفوذها
وأمام الارهاب الذي كانت تنشره . وتمادى اليعقوبيون في الظلم وأسرفوا في
الارهاب وخرجوا عن جادة الحكمة والصواب . واتخذوا الارهاب سلاحا
للاستبداد بالامر واتحاد أنفاس كل من يعارضونهم أو يستنكرون فظائمهم
فأخذوا يتعقبون الجيرونديين وقبضوا على الكثيرين منهم ونشبت بسبب
ذلك حرب أهلية كادت تودي بحياة الجمهورية . فقامت مرسيليا وليون
وبوردو وطولون والفانديه في وجه ديكتاتورية لجنة السلام العام واشتد
سخط الناس على دعاة اليعقوبيين

« مقتل مارات »

وفي غضون ذلك أقدمت فتاة تدعى « شارلوت كورداي » على قتل « مارات » مدفوعة بعامل انقاذ البلاد من حكم الارهاب . وكان مارات يمثل الارهاب والفوضى معا فطعنته الفتاة بخنجر طعنة أودت بحياته . فاهتزت نواحي البلاد لهذه الحادثة لان اقدم فتاة جميلة ونبيلة مثل شارلوت كورداي على قتل أحد زعماء الارهاب دليل على ان الناس قد عانوا الاهوال من الحكم الارهابي ولم يطيقوا صبرا على احتماله . وقد قبض على الفتاة فاعترفت بذنبها وبررت عملها بأنها كانت تريد تخليص الناس من فظائع « مارات » وحكمت عليها محكمة الثورة بالاعدام فاستقبلت الموت بشجاعه نادرة وثبات عظيم

محكمة الملكة ماري انطوانيت

وفي اكتوبر سنة ١٧٩٣ حوكت الملكة ماري انطوانيت زوجة لويس السادس عشر أمام محكمة الثورة فحكمت عليها بالاعدام ونفذ فيها الحكم بلا شفقة ولا رحمة في ساحة الثورة التي أعدم فيها زوجها الملك من قبل عشرة أشهر

محكمة زعماء الجير ونديين

ثم سيق زعماء الجير ونديين الى المحكمة بتهمة الاشتراك في الثورة التي قامت في الفانديه والجنوب . وكان عددهم ٢١ متهما وكلهم من اقطاب

فرنسا المشهود لهم بالعلم والفضائل والمواهب العالية وممن كان لهم يد
طولى فى انجاح الثورة الفرنسية ومع أنه لم يقم عليهم من الأدلة الا مجرد
آرائهم المعتدلة وانكارهم لفظائع الارهاب فقد حكمت عليهم محكمة
الثورة بالاعدام وأعدموا جميعا بعد أن أظهروا من الثبات ورباطة الجأش
فى استقبال الموت ما جعلهم مثلا سائرا فى الشجاعة وعلو النفس
وممن حكم عليهم بالاعدام فى ذلك العهد الرهيب الدوق دورليان
نصير الحرية^(١) ومدام رولان زوجة الوزير رولان المشهورة بعلمها
وذكائها والعالم الكبير باني الذي كان رئيسا للجمعية الوطنية الاولى والنائب
« بارناف » والوزير القديم « ملهرب » والمارشال « دى نواى » « ولا فوازيه »
العالم الكيمايى العظيم واندرية شينيه الشاعر الشهير وغيرهم فحرمت
البلاد نخبة رجالها وعلماؤها واستولى الفزع على النفوس

(١) الدوق دورليان كان من أكبر أنصار الثورة. ولد سنة ١٧٤٧ وتعلم تعلمًا
راقيا فنشأ ميالا للحرية والمساواة واشتهر بذلك فى أيام الثورة فاحبه الشعب
كان عضوا بالجمعية الوطنية الأولى ومع أنه من نواب الاشراف فقد دافع فيها
عن حقوق نواب الشعب وكان يؤيد كل مشروع للأصلاح ولذلك كان مغضوبا
عليه فى البلاط لاسيما من الملكة ماري انطوانيت . وكانت شهرته فى الأيام
الأولى للثورة تعادل شهرة الماركز لافاييت وفى يوم الاستيلاء على الباستيل كان
الثوار مجتمعين فى حديقته ومن هناك اتجهوا الى الباستيل واستولوا عليه وكان
خصما ظاهرا للأسرة المالكة واعلن تنازله عن كل مطمع فى الملك. ثم انتخب
عضوا بالجمعية الوطنية الكبرى وطلب أن يسمى باسم خال عن القاب الشرف
فسموه « فيليب المساواة » على أن يعقوبين فى عهد الارهاب قلبوا له ظهر
الجن وشكوا فى اخلاصه واحيل على محكمة الثورة التى حكمت عليه بالاعدام
وتلقى الموت بشجاعة عظيمة « ٦ نوفمبر سنة ١٧٩٣ »

وفي هذه الاثناء كانت نار الحرب الخارجية مشتعلة فقاومت لجنة السلام العام عواصف الحرب كما قاومت عواصف الثورة الداخلية التي عمت ستين مقاطعة وتمكنت من اخضاع الثائرين. صد هجمات المغيرين بعد أن بذلت من الجهود مايندر مثله في تاريخ الشعوب

التنازع على الزعامة

بين اليعقوبيين

على ان اليعقوبيين الذين كانوا مسستأثرين بالنفوذ في الجمعية الوطنية بدأوا يتنازعون أمرهم بعد أن تخلصوا من خصومهم وأخذوا يتنافسون على الزعامة. فبدأ « روبسبير » بآتهام « هيرت » بأنه يساعد الاجنبي بنشر مبادئ الفوضى ويضلل الشعب بنشر مبادئ الاحاد. وأراد هيرت أن يقاوم هذا الاتهام فسعى في تدبير فتنة انتهت بالفشل فقررت الجمعية الوطنية القبض عليه واحالته على محكمة الثورة التي حكمت عليه وعلى جماعة من أنصاره بالاعدام ونفذ الحكم في ٢٤ مارس سنة ١٧٩٤

ثم أخذ روبسبير يسعى في التخلص من دانتون العظيم (منافسه في الشهرة) وأنصاره وكان دانتون يرى أن قدم الجمهورية قد رسخت بانتصارها على الحلفاء فلم يعد شئت داع الى الاستمرار في الأرهاب وارتكاب الفضائح في الداخل. كما أنه استنكر محاماة زعماء الجير ونديين فنقم روبسبير منه هذا الموقف واشتد الجفاء بين الزعيمين . وكان روبسبير حازناً ثقة أعضاء الجمعية وثقة الجمهور لما اشتهر عنه من الفضائل الشخصية والنزاهة

فتمكن بنفوذه الكبير في الجمعية الوطنية من اتهام دانتون وأربعة من
أصدقائه منهم كاميل ديمولان الصحفي الوطني الشهير بالتآمر على الجمهورية
والتواطؤ على إعادة الملكية. وهي التهمة التي كانت توجه لكل من يريدون
التنكيل بهم فسيقوا الى المحاكمة وحكم عليهم بالاعدام ونفذ الحكم
في ٥ ابريل سنة ١٧٩٤

عبرة التاريخ

فقدت فرنسا في عهد الأرهاب نخبة من عظماء رجالها الذين كانت
لهم اليد الطولى في انتقاذها من نير الاستعباد الملكي
وهكذا مثلت فيها من جديد مأساة انكار الشعوب جميل خدامها
الأمناء وأبنائها الأوفياء ، فنسيت في ساعة الغضب والفتنة اخلاصهم
وجليل أعمالهم وقابلت حسناتهم بالجحود والانكار وجازتهم عليها شر الجزاء
فن ذا الذي ينكر مواقف « دانتون » الخطيب العظيم وحمالاته على
الاستبداد وكفاءته النادرة وشجاعته في أشد أوقات الخطر ومساعيه
العظيمة في تثبيت دعائم النظام الجديد وتفانيه في تأييده واخلاصه في
سبيل الوطن ؟

ومن ينكر فضل « كاميل ديمولان » الذي يعده التاريخ أكبر كتاب
الثورة الفرنسية وأكثر الذين أشعلوا في القلوب نار الحماسة والأقدام
وكان في مقدمة من دفعوا الشعب الى الهجوم على الباستيل والاستيلاء
عليه . في ذلك اليوم المشهود الذي تقوضت فيه دعائم الاستبداد والذي

يحتفل به فرنسا بل الأمم كلها كل عام اعلانا بأنه عيد الحرية. عيد الثورة.
عيد الأخاء والمساواة.

ومن ينسى مواقف العالم « باني » وشجاعته في رئاسة الجمعية الوطنية
وما اتصف به من الفضائل الشخصية وما تحلى به من سعة العلم ومكارم
الأخلاق . من ينسى شجاعته يوم أن رأس اجتماع الجمعية الوطنية الأولى
في ساحة الككرة يوم ٢٠ يونيو سنة ١٧٨٩ بعد أن أقفلت الحكومة
أبواب المكان المعد للاجتماع ودعوته النواب أن يقسموا اليمين التاريخية
بين يديه « أن يجتمعوا في أي مكان وألا ينفرد عقدتهم حتى يضعوا دستوراً
لفرنسا . » من ينسى موقفه في ذلك اليوم الذي انبثق منه فجر الثورة
الفرنسية .

ومن ينسى كذلك فضل زعماء الجيرونديين الذين حاربوا الاستبداد
وعرضوا انفسهم لخطر الموت ايام كان صرح الملكية المطلقة ثابت
الدعائم قوى الاركان ؟

ومع ذلك كان جزاء هؤلاء جميعاً ان حكم عليهم بالاعدام باسم الشعب
الذي بذلوا في سبيله ما بذلوا من النفس والمال والراحة وهدوء البال .
ومع أنهم ذهبوا ضحية الظلم الذي وقع عليهم من مواطنهم فقد أظهروا
وطنية نادرة وشجاعة كبرى وهم يستقبلون الموت . فما يذكر عن زعماء
الجيرونديين أنهم بعد أن حكم عليهم بالاعدام كانوا يسرون الى ساحة
الموت وهم ينشدون نشيد المرسيليز وكانوا ينظرون الى الشعب الهائج
نظرات العطف والاشفاق لانظرات الحقد والغضب لانهم كانوا موقنين
ان الجمهور مخدوع مضلل الفكر

وذهبت مادام رولان الى المقصلة وهي ثابتة ثبات الابطال ولما مرت
أمام تمثال الحرية قالت كلمتها الشهيرة التي سارت بها الركبان وتناقلها
الجديدان « إيه أيتها الحرية ! كم من الجرائم ترتكب باسمك الكريم ! »
ومما يذكر عن العالم « باني » ان الغوغاء مثلوا به تمثيلا وحشيا قبل
أن يعدم ومع ذلك قابل اساءتهم بالصبر والثبات والهدوء التام . ولما صعد
على المقصلة واصابته هزة ظنها الجلاد انها رعدة الخوف التفت له باني وقال
له « ان هذه هزة البرد لا رعدة الخوف ! »

أما دانتون فكان أمام الموت مثال البطولة والعظمة ومما يؤثر عنه
انه قال للجلاد « اذا نفذت سهمك فأظهر للشعب رأسي عاليا فانه جدير بذلك »
ذهب أولئك الشهداء العظماء ضحية ظلم مواطنيهم . ولم يعرف الشعب
خطأه الا بعد أن أنفذ فيهم سهمه . فادرك انه أساء الى من احسنوا اليه
وقابل بالبحود جميل من وقفوا حياتهم على خدمته واعلاء كلمته
فسمع فيهم أقوال الوشاة والكذابين . وأخذهم بسعايات الدسائس
والمرجفين . وهكذا

يقضى على المرء في ايام محنته حتى يرى حسنا ما ليس بالحسن

سقوط روبيبير

خلا الجو لروبيبير بعد ان نكل بدانتون وأنصاره . واستولى
العرب على أعضاء الجمعية الوطنية فتلاشت ارادتهم امام نفوذه المرهوب
وفقدت الجمعية البقية الباقية من استقلالها امام شخصه . وأصبحت تأتمر
بأوامره . وعظم نفوذه في لجنة السلام العام حتى أصبح هو الآمر فيها المتسلط
عليها فخضعت له النفوس وطأطأت الرؤوس وتلاشى المعارضون له في الجمعية
الوطنية فأصبحت آلة في يده يستصدر منها سلاح الارهاب ما يريد
من القوانين والقرارات . وسرى العرب الى خصومه جميعاً فاختفوا خوفاً
من فتكه أو تظاهروا بالتقرب منه وتليقه حتى كان أشد أعضاء الجمعية
مودة لدانتون يخطب علناً في مدح روبيبير والتنصل من مشايعة
دانتون وأصدقائه

وأخذ نفوذ روبيبير يعلو بين الشعب حتى عده فريق من الناس
نبياً ووصل في نظرهم الى درجة العبادة فاشتدت وطأته على الناس ومحبت
أمامه كل ارادة . وازداد كابوس الأرهاب فكان الناس يساقون زرافات
الى المحكمة ويحكم عليهم بالاعدام لمجرد كونهم من الاشراف أو المياليين
الى النظام الملكى دون أن تثبت عليهم تهمة ما

على ان دكتاتورية روبيبير لم تدم طويلاً فقد أخذ نجمه في الافول
بعد أن بلغ أوج قوته وسلطانه . وذلك أنه طغى في حكمه وبغى وازداد
كبرياًؤه وعجرفته حتى لم يطق ان يحتمل بجانبه أعضاء لجنة السلام العام

يشار كونه في الرأي والسلطة . فبدأ يعاملهم بقسوة وغلظة . وخشوا على حياتهم من فتكه وغدره لأنه لم يكن هناك ضمانه تحميمهم اذا ما طلب من الجمعية الوطنية اتهامهم فقد كانت الجمعية طوع بنانه ورهن ارهابه فشعروا ان حياتهم في خطر وسرى هذا الشعور الى فريق من أعضاء الجمعية الوطنية ممن كانوا يتذمرون من استمرار فظائع الارهاب ولا يجرؤون أن يعارضوا روبسبير خوفا على حياتهم

فبدأ الفريقان يعاملان على التخلص من دكتاتورية هذا الرجل . وساعدتهم على ذلك ان انتصارات جيوش الثورة في الخارج لم تدع مجالا لتبرير الاضطهاد والظلم . لان المبرر الوحيد للارهاب في نظر روبسبير كان الدفاع عن سلامة الجمهورية ودرء خطر الخلفاء الذين كانوا يتهددون الوطن

وقد شعر روبسبير بهذه المؤامرة التي كانت تدبر ضده فأخذ يعمل على احباطها . فأسرف في الارهاب ليملاً نفوس الناس فزعا وخوفا . وامتلات السجون بالألوف المؤلفة من المشتبه فيهم حتى ضاقت بمن فيها ونشر الجواسيس في كل مكان ليأتوه بأخبار الاعضاء المعارضين له وزاد في نفوذه وقوع اعتداء على حياته نجاة منه فاتخذ هذا الاعتداء وسيلة للامعان في الظلم والقسوة وزاد هذا الحادث في التفاف الجمهور حوله لما سرى اليهم من الظن بأن أنصار الملكية هم الذين دبوا الاعتداء على حياته لتفانيه في الاخلاص للجمهورية

على ان السخط على روبسبير أخذ يزداد بين زعماء الناقين عليه من أعضاء لجنة السلام العام والجمعية الوطنية وضاقتوا ذرعاً بكبريائه وطغيانه

وأخذ هو من جهته يولى وجهه شطر جمعية اليعقوبيين ليهدد بهم اللجنة والجمعية ويتخذ منهم جنوده للقضاء على تينك الهيئتين اذا تمردتا عليه وكانت هذه الجمعية الثورية منبع الارهاب فعاهدته على أن تؤازره في ساعة الشدة . فامتنع روبرسبير عن حضور جلسات لجنة السلام العام وأخذ يخطب ضدها في نادى اليعقوبيين

على ان اللجنة استمرت تقوم بواجبها في تنظيم الدفاع الوطنى وانتصرت جيوش الثورة على الحلفاء فساء ذلك روبرسبير ولم يكتم حسده وحقده على هذه الانتصارات وأخذ يخطط من قدرها فبدأ مركزه الأدبى يتزعزع بين الناس

على ان خصومه من جهتهم كانوا مترددين في بدء الحرب عليه خوفا من بطشه ونفوذه في جمعية اليعقوبيين وامكانه اثاره الشعب على الجمعية الوطنية . على ان الفرصة سنحت لهم بعمل روبرسبير نفسه فقد حضر الى الجمعية الوطنية في ٢٦ يوليو سنة ١٧٩٤ والقي بها خطبة كبرى هاجم فيها خصومه مهاجمة شديدة . فتشجعوا هذه المرة على مناوآته وبدأ بعضهم يتهمه علنا بالعمل على شل ارادة الجمعية ومحو كل سلطة بجانب ارادته الشخصية وبعد ان كان من عادة الجمعية ان تقر كل كلمة يقولها في خطبه قابلت خطبته الأخيرة بالصمت التام وقررت احوالها على اللجان المختصة للنظر فيها

كانت هذه الجلسة فاتحة سقوط سلطته المرهوبة . وأخذت الشجاعة الأدبية تعود الى بقية الأعضاء وتستفزهم الى الاتحاد لمناوأة الرجل . وشعر روبرسبير في تلك الجلسة ان كلماته لم يعد لها ذلك التأثير السحرى

الذي كان لها في نفوس سامعيه وان الجمعية أخذت تتخلص من سلطان رهبته فأدرك ان ساعته قد اقربت

وعندئذ أسرع الى نادى اليقويين حيث يجتمع المخلصون له فقابلوه بحماسة عظيمة وهناك في مساء ذلك اليوم التي عليهم خطبته التي القاها في الجمعية فقابلها اليقويون بالتصفيق العظيم وأخذت الجمعية تدبر الثورة على الجمعية الوطنية لتعيد الى روبسيير سلطانه المطلق

ففي جلسة الجمعية التالية (٢٧ يوليو) كانت فكرة اسقاط روبسيير قد اختمرت في الأذهان فبدأ النائب « تاليان » بالحملة عليه وقوبلت خطبته بالتصفيق العظيم . وأعقبه النائب فارين فاتهم روبسيير بالعمل على قتل الجمعية . فلم يطلق روبسيير صبرا على هذه الحملة وخشى اذا تركها تستمر أن يتجرأ بقية الأعضاء عليه وتسقط هيئته في نفوسهم فقام غاضباً وطلب الكلام

ولكنه لم يكذب يظهر على درجات منبر الخطابة حتى صاح الاعضاء جميعاً في وجهه « ليسقط الظالم ، ليسقط الطاغية ! » فاهتزت جوانب المكان لهذا النداء المهيب وارتجف روبسيير من هول الموقف . ولكنه ثبت في مكانه وطلب الكلام بالحاح مصمماً على مقاومة هذه العاصفة . فاشتد الهياج في الجمعية لان خصومه صمموا على منعه من الكلام . وتكررت صيحات « ليسقط الظالم ! » ودوت بها أرجاء المكان واستمر الهياج طويلاً في تلك الجلسة التي يعدها التاريخ من أعظم الجلسات التاريخية شأنًا

ثم طلب النائب « لوشيه » القبض على روبسيير فصاح الأعضاء

« نعم نعم الى السجن ! الى السجن ! » فكانت هذه الكلمة بمثابة ورقة الاتهام أو حكم الاعدام على من كان حتى اليوم يسوق الناس زرافات الى المقصلة . وحاول هو أن يتكلم فاختنق صوته وسط تلك الضجة الهائلة وتقدم اليه النائب « جارنييه » وقال له تلك الكلمة الخطيرة « ان دم دانتون يخنقك ! » ثم قررت الجمعية في تلك اللحظة العصبية القبض على روبسبير وايداعه السجن لمحاكمته هو وأربعة من أعوانه من أعضاء الجمعية فهتت روبسبير من هذا القرار ونزل عن كرسيه في الجمعية وتقدم الى مكان الاتهام ذلك المكان الذي وقف فيه من قبل دانتون وكاميل ديمولان وفرينو وبريسو وغيرهم من الشهداء العظام . فكان هذا الموقف الرهيب أكبر عظة وعبرة لمن ترفعهم الأقدار وتضع في يدهم الجاه والنفوذ والسلطان فيتخذونها سلاحاً للبغي والعدوان

اعدام روبسبير

رفعت الجلسة في الساعة الخامسة مساء بعد ان ظلت منعقدة أكثر من ست ساعات متواليات وسبق روبسبير الى السجن فاهتزت باريس لهذا النبأ العظيم . وأخذت جمعية اليقويين باتحادها مع الكومون^(١) تعمل

(١) الكومون هي هيئة البلديات في باريس وقد تطور نظامها في عهد الثورة وصارت هيئة ثورية قوية النفوذ وفي اغسطس سنة ١٧٩٢ أصبحت تمثل الاقسام البلدية في باريس (وعدد هذه الاقسام ٤٨ قسماً) بنسبة ستة مندوبين عن كل قسم فصار عدد المندوبين في الكومون ٢٨٨ عضواً معظمهم من المتطرفين في الثورة . وقد اتسعت سلطة الكومون الثورية حتى زاحمت الجمعية التشريعية

على تنفيذ وعيدها فدبرت هجوماً ثورياً على الجمعية في ذلك المساء .
ووصل الثائرون مسلحين بالبنادق والمدافع الى دار الجمعية بعد ان أخرجوا
روبسيير ومن معه من السجن وكانت الجمعية منعقدة فأظهر الأعضاء
جميعاً شجاعة كبرى وصحت عزيمتهم على الثبات أمام الثائرين ولو قتلوا في
مراكزهم . فقررت الجمعية في هذه الساعة الخطرة اعتبار روبسيير وزملائه
وزعماء الفتنة خارجين على القانون . وأعلن هذا القرار للثائرين فكان له
تأثير هائل في نفوسهم لما كانوا يشعرون به من هيبة قرارات الجمعية
الوطنية فراجعوا عنها . وكان زعماء الفتنة مجتمعين في دار البلدية ومعهم
روبسيير فأخذوا يتداولون في الأمر فرأى روبسيير ان لا سبيل الى
المقاومة وان الجمهور قد تخلى عنه بعد قرار الجمعية الوطنية فحاول الانتحار
وأطلق على نفسه مسدساً أصابه في فكه^(١) دون أن يقتله ودخل جنود الجمعية

وتغلبت عليها بقوة الارهاب وكادت الحرب الاهلية تنشب بسبب هذا التزامم
ثم لما انعقدت الجمعية الوطنية الكبرى (الكوفاناسيون) كانت هيئة الكومون
تزامها في النفوذ والسلطة وكانت هي ولجان الثورة عماد زعماء الارهاب في فرنسا
الى ان تغلبت عليها الجمعية الوطنية سنة ١٧٩٥

(١) وهناك رواية ثانية لاصابة روبسيير وهي انه اصيب من طلقة مسدس
احد الجنود الذين جاؤا للقبض عليه وهو الجندى مردا ولكن الرواية الأولى هي
الارجح وقد دونها « تيمرس » في كتابه تاريخ الثورة الفرنسية وهو أكبر حجة
في هذا الموضوع . والظاهر ان روبسيير اطلق على نفسه المسدس في اللحظة التي
دخل فيها الجنود فزعم مردا انه هو الذي اصاب روبسيير واعلن ذلك للجمعية
الوطنية حينما جيء بروبسيير ومن معه أمام الجمعية لمحاكمتهم فصدقته الجمعية
وكافأته بعد ذلك بترقيته الى رتبة ملازم

الوطنية فقبضوا على روبسبير وهو جريح ونقلوه ومن معه الى دار الجمعية
اذ كانت الساعة الثالثة بعد منتصف الليل فهتف الأعضاء جميعاً « لتحي
الحرية ، لتحي الجمعية الوطنية » واطمأنت نفوسهم لانتصار القانون
وسقوط الطاغية . وفي الصباح (٢٨ يوليو سنة ١٧٩٤) مثل روبسبير
ومن معه (وكان عددهم واحداً وعشرين متهماً) أمام محكمة الثورة وحكم
عليهم جميعاً بالاعدام وأعدموا في نفس ذلك اليوم في ساحة الثورة فابتهج
سكان باريس جميعاً لانتهاء حياة ذلك الطاغية الذي انقضى بموته عهد
الارهاب في فرنسا

اصلاحات الجمعية الوطنية

تخلص الناس بعد اعدام روبسبير من كابوس الارهاب الفظيع
وبدأوا يتنفسون في جو الحرية اذ قررت الجمعية الوطنية ايقاف محكمة
الثورة . وأخذت الطمأنينة تعود الى النفوس وعاد النفوذ في الجمعية الى
جماعة الجيرونديين فأخذت تعمل على اعادة الامن والطمأنينة وأعلنت
حرية الصحافة وأفرجت عن معظم المسجونين . وقررت الغاء جمعية
اليعقوبيين لاعتبارها منبعاً للفتن والقتال وطهرت دوائر الحكومة من
الموظفين الذين كانوا أعوان الارهاب في عهد روبسبير وساد الامن
ورجعت السكينة الى النفوس . وأخذت الجمعية تقوم باصلاح ما أفسدته
يد الفوضى والارهاب وتنظيم شؤون الحكومة

فقررت تعميم المدارس الاولية في البلاد بانشاء مدرسة لكل الف من السكان وانشاء المدارس الثانوية بنسبة مدرسة لكل ثلثمائة الف نسمة ومدرسة لتخريج المعلمين وعدة مدارس للطب والحقوق والطب البيطرى . وقررت كذلك احياء الصناعة بانشاء عدة مصانع ومعامل وتشيط التجارة والزراعة فقررت تعيين لجان لوضع مشاريع حفر الترع وانشاء البنوك الوطنية

على ان اليعقوبيين بعد ان الغيت جمعيتهم أخذوا ينبثون في الاندية والقهوات وضواحي المدينة لاهاجة الخواطر وتدير ثورة جديدة على الجمعية . وقد ساعدتهم على نشر الهياج سوء الحالة الاقتصادية في البلاد وشكوى الجمهور من الضيق وقلة الاقوات . فظهرت بوادر الاضطراب بين العمال والغوغاء وأخذوا يعقدون الاجتماعات بقصد تقديم مطالبهم الى الجمعية الوطنية وكان أول طلباتهم تنفيذ دستور سنة ١٧٩٣ الذى وضع فى عهد الارهاب والذى أسس على قواعد أقرب الى الفوضى منها الى النظامات الدستورية الصحيحة . وطلبوا كذلك وضع حد للضيق والغلاء اللذين استحكمت حلقاتهما

دستور سنة ١٧٩٣

أما الدستور الذى طلب اليعقوبيون تنفيذه فهو المعروف بدستور ٢٤ يونيو سنة ١٧٩٣ الذى أقرته الجمعية الوطنية فى عهد الارهاب وقررت ارجاء تنفيذه الى ان تنتهى الحرب بين فرنسا والحلفاء . وتتلخص قواعده فيما يأتى

أولاً - انه قرر حق الانتخاب العام المباشر (أى على درجة واحدة) وهو ما لم يكن مقرراً فى دستور سنة ١٧٩١ فجعل الانتخاب حقاً لكل فرنسى بالغ من العمر ٢١ سنة مقيم منذ ستة أشهر فى دائرة الانتخاب ثانياً - انه جعل السلطة التشريعية فى يد مجلس تشريعى واحد ينتخب أعضاؤه بالاقتراع العام لمدة سنة واحدة وبنسبة نائب عن كل أربعين ألف نسمة ثالثاً - تنقسم أعمال المجلس التشريعى الى نوعين: الدكرات والقوانين. فالدكرات وهى المتعلقة بالمسائل الثانوية فى القيمة التشريعية هى من حق المجلس وقراراته فيها نافذة المفعول بمجرد صدورها. أما القوانين فلا تكون قراراته فيها نافذة الا بعد استفتاء الشعب فيها. وذلك المجلس التشريعى يعرضها على الكومون فى فرنسا فاذا اتقضى أربعون يوماً بعد العرض ولم يعترض على القانون عشر «الجمعية الاولى» للانتخاب - وهى جماعات الناخبين - فى أكثر من نصف مقاطعات فرنسا أصبح نهائياً نافذ المفعول أما اذا حصل هذا الاعتراض فتدعى «الجمعية الاولى» كلها للانعقاد فتقرر قبول القانون كما هو معروض أو رفضه. ومعنى ذلك ان دستور سنة ١٧٩٣ قرر نوعان أنواع «الحكومة المباشرة» أى التى يباشر فيها الشعب بنفسه السلطة التشريعية دون ان ينوب عنه فيها هيئة تمثله رابعاً - - السلطة التنفيذية فى يد مجلس مؤلف من ٢٤ عضواً ينتخبون بالطريقة الآتية تعين «الجمعية الاولى» المتقدم ذكرها الاعضاء الناخبين وهؤلاء الاعضاء يعينون المرشحين ويختار منهم المجلس التشريعى ٢٤ عضواً للمجلس التنفيذ ويتجدد انتخاب نصف اعضائه كل سنة

وغنى عن البيان ان هذا النظام كان معقدا ومؤديا الى الارتباك والفوضى
لانه يستلزم استفتاء الشعب فى كل القوانين وقد دلت التجارب على ان
نظام الحكومة المباشرة يؤدى فى الغالب الى انتشار الفوضى وتعطيل
شؤون البلاد. وكذلك كان من بواعث الفوضى أن يكون انتخاب المجلس
النيابى لمدة سنة واحدة لان هذه الفترة القصيرة لا تسمح له بأن يعمل
عملا مستديما ويجعل البلاد مشغولة على الدوام بالانتخابات

على ان الجمعية الوطنية عند ما قررت هذا الدستور لم تخصصه تحجيصا
كافيا يظهر منه عيوبه فان مشروعه عرض على الجمعية فى ١٠ يونيو وأقر
فى ٢٤ يونيو دون أن تحدث فيه مناقشة جدية لان سيف الارهاب كان
فى ذلك الحين مسلولا فوق الاعناق ومن خصائص هذا الدستور انه بعد
تقريره فى الجمعية عرض على الجمعيات الاولى للانتخاب لتقره أو ترفضه
حتى يكون بمثابة دستور أقره الشعب مباشرة فأقرته الجمعيات الاولى.
على أنبقى معطلا طول عهد الارهاب وبعد انتهائه رأت الجمعية أن فيه من
العيوب ما يجب تلافيه والا أصبح الدستور مصدرا للفوضى فى البلاد
ولكن اليعقوبيين جعلوا تنفيذ هذا الدستور فى مقدمة مطالبهم لانه يجعل
الحكم للشعب مباشرة وهم يعتقدون ان جمهور الشعب فى يدهم

فأوجست الجمعية الوطنية خيفة من هذه الحركة التى أخذت صبغة
ثورية لما اقترن بها من مظاهر التهديد والوعيد والتمرد والعصيان فقررت
تأليف لجنة من أحد عشر عضوا لتضع القوانين الاساسية التى يجب أن
تكمل دستور سنة ١٧٩٣ ومعنى ذلك ارجاء تنفيذ الدستور حتى يتم وضع
تلك القوانين التى قد تهدم بعض أحكام ذلك الدستور. فأحدث ذلك

القرار تدمراً شديداً بين الجمهور وابتداءً انصار اليعقوبيين واتباعهم يتجمعون في الشوارع المؤدية الى الجمعية وزاد في تيار الاستياء اصدار الجمعية قانوناً شديداً على كل حركات الهياج والتجمع يقضى بفض كل اجتماع يقصد منه العيث بالنظام العام وبنفي كل من يتعرض لاحد أعضاء الجمعية وباعداد كل من يقرب التعرض بالعنف والقسوة واشتد الهياج داخل الجمعية عدة ايام بين الاغلبية التي انحازت الى الجيرونديين والاقلية الباقية على ولائها لليعقوبيين وأخذت الثورة تختمر وظهرت بوادرها في باريس الى ان انفجر بركانها في اول ابريل سنة ١٧٩٥

هجوم الغوغاء على الجمعية

الهجوم الأول

كان يوم اول ابريل سنة ١٧٩٥ يوماً عصيباً فيه هجمت الجموع الثائرة على سراى التويلرى حيث تنعقد الجمعية الوطنية وكان نداؤهم «الخبز ودستور سنة ١٧٩٣» واقتحمت الجموع أبواب الجمعية حتى وصلت الى مكان الاجتماع فاشتد صياحهم وانتشر الغوغاء في ارجاء المكان واضطرب حبل النظام . ولكن الأعضاء أظهروا ثباتاً وشجاعة نادرين يذكران بشجاعة أعضاء الجمعية الوطنية الأولى لمحاول أعوان الملك فض اجتماعهم بالقوة . ثبت الأعضاء في مقاعدهم وحاول أحدهم أن يتكلم فصاح الغوغاء في وجهه وأسكتوه . وجاء فوج جديد من الغوغاء فاقتحموا الأبواب وانضموا الى اخوانهم الذين اكتظت بهم قاعة الاجتماع واختلط الحابل بالنابل عدة ساعات دون أن ينال الثأرون مآرباً من الأعضاء لثباتهم ورباطة

جأشهم . وفي غضون ذلك أخذت الجنود تتجمع لانقاذ الجمعية من فتنة الغوغاء وكان الغوغاء يريدون بقوة الارهاب أن يحملوا الجمعية على اصدار القرارات التي يطلبونها قبل أن تصل قوة الجنود ولكن ثبات الأعضاء وازدحام مكان الاجتماع واشتداد الجلبة والصياح جعل كل كلام وكل مناقشة مستحيلة . وأخيراً رأى النواب اليعقوبيون أن لا سبيل الى نجاح تدبيرهم فنصحوا الثائرين بالانصراف وبعد جهد عظيم تفرق الثائرون وانسحبوا من دار الندوة

كان هذا اليوم من الايام المشهودة في تاريخ الجمعيات الوطنية ولو نجحت هذه الفتنة لكان فيها القضاء على الجمعية وعلى النظام والقانون ولا طالقت يد الغوغاء بزعامة اليعقوبيين في شؤون البلاد فقتسود الفوضى في انحاءها . ولكن مؤامرتهم فشلت وأخذت الجمعية تتداول في رد النظام الى نصابه . فقررت (أولاً) أن حرية مداولات الجمعية الوطنية قد اعتدى عليها في ذلك اليوم العصيب و (ثانياً) اجراء تحقيق عن هذه الفتنة تمهيداً لتوقيع العقاب على زعمائها والمشاركين فيها . وقررت الجمعية في نفس هذه الجلسة نفى أربعة من زعماء اليعقوبيين واقصاهم عن الاراضى الفرنسية واعلان الأحكام العرفية في باريس وتعيين الجنرال « يشجرو » حاكماً عسكرياً للمدينة حتى يزول خطر الفتنة ويعاقب مدبروها . وقد قوبل هذا التعيين بالاطمئنان والابتهاج لأن الجنرال « يشجرو » كان قد نال شهرة عظيمة بين الجمهور بفضل ما تم على يده من انتصار جيوش الثورة وفتح بلاد هولاندا وانتهت هذه الجلسة التاريخية في الساعة السادسة من صباح يوم ٢ ابريل بعد أن ظلت سواد الليل منعقدة بلا انقطاع

استئناف الفتنة

وقد استأنف الثأرون فتنهم في الايام التالية وامتد الهياج الى بعض المدن في الأقاليم ولكن الحكومة تمكنت من قمع الفتنة واعادة النظام وقررت الجمعية بعد توكيد السكينة نزع السلاح من جميع أنصار اليعقوبيين وقررت القبض على نحو عشرين نائبا ممن ثبت أن لهم ضلعا في الفتنة فحُكم عليهم بالنفى أو بالسجن وانتهت بذلك حركة خطيرة أثارها حزب الارهاب لاستعادة نفوذه في البلاد

ثم تداولت الجمعية ثانية في مسألة الدستور بعد أن قدمت اللجنة التي سبق أن شكلتها لوضع القوانين الاساسية تقريرها المتضمن وجوب اعادة النظر في دستور سنة ١٧٩٣ فقررت الجمعية تأليف لجنة لوضع مشروع دستور جديد

ولم يقف النزاع بين اليعقوبيين والجير ونديين عند هذا الحد. بل أخذ اليعقوبيون يضمون صفوفهم في باريس والأقاليم لاعادة الكرة واستئناف الثورة. وتواصل العداء في نفوس الفريقين فكان كل منهما يسعى في اباده الآخر وكان اليعقوبيون يرون في تجريد همهم وأنصارهم من السلاح ضياعا لسلطتهم ونفوذهم فعقدوا العزم على أن يضر بواضرتهم النهائية وفي هذه الاثناء تشجع الملكيون الذين كانوا الى ذلك الحين محتفين وأخذوا يتظاهرون بالشماتة في اليعقوبيين فاثاروا حماسهم والفاء هؤلاء لجنة مركزية للثورة حتى تكون الحركة منظمة ولا يقعوا في خطأ فتنة أول ابريل التي كانت غير منظمة. وجعلوا مقر هذه اللجنة في احياء سان دنيس ومونتارتر

وهي الأحياء التي كانت منبع الهياج والاضطراب وكانت خطتهم تسيير
جموع الناشرين وفي مقدمتهم النساء الى دار الندوة واضطراب الجمعية بقوة
السلاح الى اجابة مطالبهم وأهمها الافراج عن زعماء اليعقوبيين واعادة
دستور سنة ١٧٩٣ ونشر وامنشوراً ثوريا بهذه المطالب في مساء ١٩ مايو
سنة ١٧٩٥

الهجوم الثاني

وفي صباح اليوم التالي (٢٠ مايو) نفذوا عزمهم فسيروا الجموع الى
دار الجمعية وكان معظمهم من أحط طبقات الغوغاء والاشرار وأرباب
السوابق المسلحين بأنواع الاسلحة كافة فحاصروا الجمعية وكسروا الابواب
وهجموا على قاعة الاجتماع وأعينهم تقدح شرراً ونداءهم يصم الآذان.
وكان هجومهم هذه المرة عنيفاً وشرهم مستطيراً فقد دخلوا وفي أيديهم
الاسلحة المشهورة والرمح المشروعة وأحاط الغوغاء برئيس الجمعية (العلامة
بواسى دانجلاس^(١)) ليحملوه على النزول على ارادتهم واستصدار القرارات

(١) هو العلامة القانوني « بواسى دانجلاس » ولد سنة ١٧٥٦ واشتغل
محامياً في باريس واشتهر بالأدب والبلاغة وانتخب عضواً بالجمعية الوطنية
الأولى وكان فيها من الملكيين الدستوريين ثم انتخب عضواً بالجمعية الوطنية
الكبرى وكان في محاكمة الملك لويس السادس عشر من المصوتين ضد الاعدام
وانتخب عضواً في لجنة السلام العام في ديسمبر سنة ١٧٩٤ بعد سقوط روبرسبير
ثم انتخب رئيساً للجمعية الوطنية وظهرت عظمتة النفسية يوم ٢٠ مايو سنة
١٧٩٥ اذ قابل تهديد الغوغاء بالثبات ورباطة الجأش ويقال انهم لما قطعوا رأس

التي جاؤا يطلبونها ولكن الرئيس أظهر ثباتا وعظمة نادرين فقد ظل في مكانه صامتا رابط الجأش لا يتزعزع ولا يتحرك .

مقتل النائب فيرو

وحاول النائب « فيرو » أن يبعد الغوغاء عن الرئيس فقتلوه رميا بالرصاص وأخرجوا جثته من دار الندوة فثقل بها الاوباش وقطعوا رأسه ودخلوا به الى مكان الاجتماع محمولا على رمح . فكان لهذه الفظاعة والوحشية وقع هائل في نفوس الاعضاء لان كرامة الجمعية الوطنية لم تصب في يوم من الايام بمثل ما أصيبت به في ذلك اليوم العصيب . واستمر هجوم الغوغاء من الساعة العاشرة صباحا الى الساعة السابعة مساء والفوضى سائدة في هذا المكان المقدس . وكان تدخل الجنود خطيرا لان الاعضاء المجردين من السلاح كانوا يقعون فريسة فتيك الغوغاء الذين اختلطوا بهم اذا هاجتهم الجنود . فاستمرت الحالة فوضى الى أن تمكنت قوة الجنود من اخراج الغوغاء من دار الجمعية اذ كان الليل قد تنصف وانتهى في تلك اللحظة هذا الهجوم الفظيع الذي لم يسبق له نظير في تاريخ الثورة

فلما أنقذت الجمعية من خطر الغوغاء استراحت قليلا ثم عاودت الاجتماع طول الليل وأخذت تتداول في انزال القصاص بحركى هذه

النائب فيرو وجاؤا به أمامه حيي زميله المقتول تحية الاحترام الديني فرفعت هذه الحادثة من شأنه وزادت من قدره . وكان المقرر للجنة دستور سنة ١٧٩٥ واليه ينسب مشروع هذا الدستور . توفي في باريس سنة ١٨٢٦

الفتنة الفظيعة وقررت استعمال الشدة المتهمة في التنكيل بزعماء اليعقوبيين وأنصارهم فقررت القبض على جميع الزعماء ومحاكمتهم وتجريد كل من يشتبه في انتمائه لليعقوبيين من السلاح وانتهت الجلسة الساعة الثالثة صباحا

اتحاد الفتنة

كان هذا اليوم من أشد أيام الثورة هولوا كثيرا فزعلان استهانة الغوغاء بهيئة نواب الشعب بلغت منتهىها وزادت فظاعة بقتل أحد النواب وجرح بعضهم . فلا غرو ان صممت الجمعية على أن تقضى القضاء المبرم على البقية الباقية من ساطة اليعقوبيين فسيرت حملة عسكرية على معقل الفتنة في شارع سانت انتوان فاستولت الجنود على الثأرين واساحتهم ومدافعهم وانتهت بذلك من اخضاعهم وحكم على الكثير منهم بالاعدام وفي مقدمتهم زعماءهم

وبعد أن هدأت الاجوال أخذت الجمعية تتناقش في مشروع الدستور الذي قدمته لها اللجنة التي عينتها في ابريل فاستمرت ثلاثة أشهر في درسه ثم قررته وهو المعروف بدستور ٢٢ اغسطس سنة ١٧٩٥

دستور سنة ١٨٩٥

يمتاز هذا الدستور :

أولا بأنه أوفى الدساتير الفرنسية احكاما

ثانيا — بأنه وضع لأول مرة في فرنسا قاعدة وجود هيئتين نيابيتين

تتولى السلطة التشريعية فالمجلس الأول يسمى مجلس الخمسةائة وهو يشبه المجلس النيابى فى الدساتير الحديثة . ينتخب أعضاؤه لمدة ثلاث سنوات ويشترط لانتخاب أعضائه أن يكون العضو بالغاً من السن ثلاثين سنة كاملة . وقد أعفى الدستور الاعضاء من قيد السن فى السنوات السبع الاولى لاعلان الجمهورية وأجاز فى هذه الفترة انتخاب البالغ ٢٥ سنة فقط . والمجلس الثانى هو مجلس الشيوخ وهو مؤلف من ٢٥٠ عضواً لا تقل سن الواحد منهم عن اربعين سنة وأن يكون متزوجاً أو سبق له الزواج ويتجدد انتخاب ثلث أعضاء المجلسين كل سنة

ولمجلس الخمسةائة وحده حق تقديم مشاريع القوانين وهو الذى يتناقش فيها وتقرأ فيه ثلاث مرات بين كل مرة وأخرى عشرة أيام على الأقل وقد وضع هذا النص تفادياً من تعجل المجلس فى سن القوانين كما كانت تفعل الجمعية الوطنية الكبرى فى أيام الارهاب فاذا أقر المجلس القوانين بهذه الطريقة تعرض على مجلس الشيوخ وله حق اقرارها كماهى أو رفضها وللمجلس الشيوخ وحده الحق فى أن يعرض تعديل الدستور وله أن يقرر تغيير مكان انعقاد المجلسين

ثالثاً - أما السلطة التنفيذية فقد جعلها الدستور فى يد المجلس يسمى مجلس الادارة (ديركتوار) مؤلف من خمسة أعضاء ينتخبهم مجلس الشيوخ من بين أعضاء يرشحهم مجلس الخمسةائة ويجب أن يكون عدد المرشحين عشرة أمثال المطلوب اختيارهم حتى تترك حرية الانتخاب للمجلس الشيوخ . ويجب ألا تقل سن عضو مجلس الادارة عن اربعين سنة ويسقط كل سنة

عضو واحد ولا يجوز إعادة انتخاب العضو نفسه إلا بعد خمس سنوات ويختص المجلس بتعيين الوزراء وكبار الموظفين وله إدارة الجيش وليس للوزراء ولا لاعضاء مجلس الادارة أن يكونوا أعضاء في الهيئتين التشريعتين ولا أن يحضروا جلساتها

رابعاً - أما الانتخاب بحسب أحكام هذا الدستور فقد أصبح على درجتين ومقيدا تقريبا وفاقا للدستور الذي وضعته الجمعية الوطنية الاولى المؤسسة. فالناخبون يعينون في كل دائرة بمعرفة «الجمعيات الاولى» وهي تشمل مجموع الناخبين في كل دائرة ويشترط فيهم ان يكونوا فرنسيين بالغين من السن ٢١ سنة ويدفعون ضريبة أو عوائدهما قلت قيمتها ويقومون منذ سنة في فرنسا ولا يعفى من الضريبة الا من حارب مرة أو أكثر من مرة دفاعا عن الجمهورية. فهذه «الجمعيات الاولى» تعين المنتخبين بنسبة واحد عن كل ٢٠٠ ناخب ويشترط فيهم أن يكونوا بالغين من السن ٢٥ سنة على الاقل. والمنتخبون هم الذين ينتخبون أعضاء الهيئتين التشريعتين فتنتخب كل مقاطعة عدد نوابها في الهيئتين بنسبة عدد سكانها

وقد قررت الجمعية الوطنية عرض الدستور الجديد على «الجمعيات الاولى» للانتخاب في جميع أرجاء فرنسا أي على مجموع الناخبين لاقراره أو رفضه حتى يكون الدستور معبرا تمام التعبير عن ارادة الامة مباشرة فأقرته الجمعيات في جميع الارحاء بالاجماع تقريبا وأعلنت نتيجة القرار في ٢٣

منشآت الجمعية الوطنية

قامت الجمعية فضلا عن وضع الدستور بأعمال واصلاحات هامة في فرنسا . فن منشآتها التي تذكر لها بالاعجاب انشاء مدرسة الهندسة العالية ومدرسة اللغات الشرقية في باريس لتعليم العربية والتركية والتتارية والفارسية ومدرسة البحرية ومدرسة أركان الحرب ومدرسة المناجم ومدرسة تقويم البلدان ونظمت التعليم الصناعي والفني وأنشأت معهد الموسيقي ومعهد الفنون والصنائع وعينت بجمع الآثار والصور التاريخية وشرعت في انشاء المجمع العلمي الذي تفخر به فرنسا الآن وشجعت الاختراعات العلمية بما كانت تقرره من المكافآت للعلماء الباحثين والمخترعين ووضعت النظام الجديد للمكايل والموازن

ومن أعمالها العظيمة انها بدأت في وضع القانون المدني فاشترك في كتابة مواد تنظيم حيز القانون من أعضائها واستغرقت المباحثة في أحكامه العامة وفي فصوله المهمة ستين جلسة وكانت تشتغل بذلك حتى في الاوقات العصيبة التي كان الوطن فيها مهددا من الخارج والداخل . وقد كانت همتها في وضع القوانين والأوامر واللوائح لانظير لها وحسبك دليلا على ذلك أن مجموع مآقررته منها في خلال الثلاث السنوات بلغ ١٢٠٠ قانون أو أمر

انتهاء جلسات الجمعية

انتهت جلسات الجمعية في ٢٦ اكتوبر سنة ١٧٩٥ في منتصف الساعة

الثالثة بعد الظهر. وختمت بانتهاء صحيفة مجيدة من تاريخ فرنسا. ذلك أنه بالرغم من حوادث الارهاب التي تخللت أعمالها فالتاريخ يذكر لها أنها هي التي حافظت على مبادئ الحرية والمساواة والاخاء التي قررتها الثورة الفرنسية سنة ١٧٨٩ وهي التي حافظت على وحدة فرنسا وسلامتها فالعمل الذي قامت به أكبر وأعظم من العمل الذي تم على يد الجمعية الوطنية الأولى. ذلك أن الجمعية الأولى قررت مبادئ الثورة في وجه الملكية المضعضعة هي وأنصارها. أما الجمعية الوطنية الكبرى فقد حافظت على تلك المبادئ في وجه أوروبا المتحالفة عليها وتغلبت عليها بفضل ما بذلته من الجهود العظيمة والاخلاص المتناهي. وكانت تبث في الشعب روح البطولة والنشاط فكان جنود الثورة يعقدون لبلادهم لواء النصر في كل مكان. ولولا الجمعية الوطنية ولجنة السلام العام لفشلت مبادئ الثورة الفرنسية وكان مصير فرنسا في ذلك العهد كمصير بولونيا التي فقدت استقلالها ووحدها في ذلك الحين أمام تحالف الروسي والنمسا وبروسيا. فيكفي الجمعية الوطنية فخراً أنها أنقذت فرنسا من أعظم الاخطار التي مهدتها ووضعت دستوراً من أرقى الدساتير وأوفاهها أحكاماً. كل هذا فضلاً عن الاصلاحات والمنشآت العظيمة التي تمت على يدها

*
* *

ولا يغيب عن البال أن الضعف الذي أصاب البلاد بسبب الصراع الطويل بين الجيرونديين واليعقوبيين على النحو الذي بيناه قد كان له أسوأ الأثر. فان الفتن والحروب الداخلية قد أضعفت الروح البرلمانية في الشعب

وجعلته يتطلع الى يد قوية تنقذه من الاضطرابات التي تعاقبت على البلاد
فانهز هذه الفرصة القائد الكثير المطامع « نابليون بونابرت » وما زال
يرقب الحالة السنين الطوال ويعهد لنفسه الطريق بانتصارانه العظيمة في
ميادين القتال حتى تمكن من حل مجلس الخمسة في ٩ نوفمبر سنة ١٧٩٩
وكان الشعب قد سئم النزاع ومل الاضطرابات فلم يعارض نابليون في
تحقيق مطامعه وتركه يتسلم غارب السلطة الى أن نادى به امبراطورا
سنة ١٨٠٤ وهكذا بنى نابليون امبراطوريته على انقاض الحرية التي نالتها
الامة من الثورة الفرنسية واستأثر بالسلطة بعد أن استولى عليها من بين
المنازعات الحزبية والحروب الداخلية

(الرسالة الثالثة)

الجمعية الوطنية الفرنسية

سنة ١٨٤٨ - ١٨٤٩

مقدمات الجمعية

ثورة سنة ١٨٤٨

ان الجمعية الوطنية التي انعقدت في فرنسا سنة ١٨٤٨ كانت وليدة الثورة التي شبت في تلك السنة. لذلك يجب أن نقول كلمة عن تلك الثورة وكيف تأدت الى عقد الجمعية الوطنية

عادت الملكية الى فرنسا بعد سقوط نابليون سنة ١٨١٥ فتولى الملك لويس الثامن عشر ثم شارل العاشر. وسار هذا الاخير سيرة الملك المستبد فخاعه الشعب في ثورة سنة ١٨٣٠ ونادى بلويس فيليب خلفاله فتولى الملك بارادة الامة فسار في مبدأ حكمه سيرة عادلة محترما ارادة الامة على انه مالبث ان قلب لها ظهر المجن وجنحت حكومته الى الاستبداد والعبث بحقوق الشعب. وقد كانت وزارة « جيزو » تتولى الحكم من سنة ١٨٤٠ فسعت في مجلس النواب لاتخاذ آلة في يدها يقرها على تصرفاتها وأعمالها المخالفة للقانون وللمصلحة العامة

افساد النظام النيابي

اتبع « جيزو » طريقة معوجة يضمن بها خضوع مجلس النواب . وذلك أنه رشح كثيراً من موظفي الحكومة للانتخابات النيابية وكانت الحكومة تدفع لهم رواتبهم بعد الانتخاب فكانوا بطبيعة الحال ينحازون الى جانب الحكومة في اشكالاتها مع المجلس وقد زاد عددهم حتى بلغوا ١٨٤ موظفاً في المجلس وكانت الحكومة تستعمل نفوذها السياسي في الانتخابات لتحقيق انتخاب موظفيها وأنصارها في مجلس النواب . فهذا العدد الكبير من الموظفين كان يكفي لو ضمت الحكومة اليهم بضعة عشر نائباً آخرين لتضمن لنفسها الاغلبية في المجلس . وكانت الحكومة من جهة أخرى تغرى بعض النواب بالمنافع المادية لتضمن انحيازهم الى صفها وبهذه الوسائل غير الشريفة استطاعت الحكومة أن تفسد النظام النيابي وقد ضمنت بها الاغلبية في المجلس عدة سنوات

على أن الشعب لم يطق الصبر على هذه الطريقة المفسدة للاخلاق . وأخذ التذمر يشتد بين الطبقات المفكرة من اتباع هذه السياسة المنافية للذمة والفضيلة . على ان هذه السياسة التي استفادت منها الحكومة ردحا من الزمن كانت السبب لثورة سنة ١٨٤٨ التي ثل فيها عرش لويس فيليب وقضى فيها على الملكية في فرنسا قضاء نهائياً . وهكذا تنقلب الوسائل السياسية غير الشريفة على متبعيها وتعود عليهم بالوبال ولو بعد حين

حركة التذمر والاصلاح

كان في المجلس بعض أعضاء من ذوى النزعات الجمهورية فانضم اليهم

النواب المعارضون لهذه الاساليب المفسدة للنظام النيابي للقيام بحركة اصلاحية يقصد منها اصلاح هذا النظام بحيث يصبح المجلس ممثلاً للامة تمثيلاً صحيحاً . وكان في مقدمة هذه الحركة النواب الجمهوريون والنواب الاشتراكيون في المجلس فاتحدوا واياها في سنة ١٨٤٣ لانشاء جريدة كبرى تكون لسان حال المعارضة تدعى « الاصلاح » وكان قوام هذه الجريدة بعض مشهورى الاعضاء من رجال العلم والادب مثل « لويس بلان » المؤرخ الشهير صاحب المؤلفات العظيمة في تاريخ الثورة الفرنسية وتاريخ حكم لويس فيليب الذى كان له أثر كبير في اثاره الافكار على الملكية . و « لدرورولان » المحامى الكبير والنائب الخطيب « جو دفر أ كافنيك » القانونى الاديب الذى اشتهر بتمسكه بالمبادئ الجمهورية والذى كانت له يد في ثورة سنة ١٨٣٠ وعين رئيساً لجمعية حقوق الانسان سنة ١٨٤٣ اعترافاً بخدمه للمبادئ الحرة . والعالم المؤلف « اتين اراجو » و « فلوكون » الصحفى الجمهورى وغيرهم

كان شعار القائمين بالحركة أن البلاد لا يصح أن تحكم الا بحكومة ديموقراطية ترتكز على مبدأ سلطة الشعب ومصدر هذه الساطة الانتخاب العام

بدأوا حملتهم بالمطالبة باصلاح النظام البرلماني وكان أول مطالبهم عدم جواز انتخاب الموظفين أعضاء بمجلس النواب وأن ينقص الشرط المالى للناخبين الى مئة فرنك يعنى من لديهم كفاءة عامية من هذا القيد . وكان قانون ١٩ ابريل سنة ١٨٣١ الذى كان معمولاً به في ذلك الحين ثقيل وطأة القيود

الانتخابية ذلك أنه كان يشترط في الناخب دفع ٢٠٠ فرنك ضريبة سنوية فكانت دائرة الانتخاب في غاية الضيق وعلى أن مطالب الأحرار كانت غاية في الاعتدال فقد قابلتها وزارة جيزو بالجمود والاعراض

حملة المآدب

وظلت الحكومة قوية وحركة الإصلاح ضعيفة الأثر حتى سنة ١٨٤٧. ففي هذه السنة بدأت الحركة تقوى وتكثرت وتوسع دائرتها وتكسب الأعداء والأصدقاء. وبدأت تتبع طريقة قوية في المطالبة بالإصلاح وذلك بإقامة مآدب كبيرة يدعى إليها رجال العلم والأدب والسياسة وتلقى فيها الخطب السياسية لتأييد مطالب الأحرار. وقد سميت هذه الحركة «حملة المآدب» إشارة إلى قوامها وأساسها. وقد انضم إلى الحركة بعض أنصار الملكية الراغبين في إصلاح النظام البرلماني فقبلهم الجمهوريون في صفوفهم على اختلافهم عنهم في المبادئ السياسية وذلك توسيعاً لحركة المعارضة أقيمت أول مآدبة في باريس يوم ١٠ يوليو سنة ١٨٤٧ ثم تعددت المآدب فيها وفي البلدان الأخرى وكان من أكبر خطباء هذه المآدب الشاعر المشهور «لامارتين»^(١) الذي كان من كبار زعماء هذه الحركة وكانت

(١) هو الشاعر الكبير «الفونس دولامارتين» ولد بماكون سنة ١٧٩٠ وبعد أن اتم دراسته في كلية اليسوعيين خرج من بلده سائحاً فتجول في إيطاليا وسويسرا وعاد إلى فرنسا. بعد سقوط نابليون وانتظم في سلك الحرس ثم

بلاغته تتدفق في خطبه العظيمة فتثير الحماسة في النفوس . خطب مرة في
مأدبة أقامها الأحرار في « ما كون » فختم خطبته بقوله « اذا كانت
الملكية قد استطاعت أن تستعين بارستقراطية انتخابية بدلا من أن
ترتكز على الشعب واذا كانت تسير الامة الى هوة الفساد الاخلاقي
والرشوة فتلوث الامة بمخازيها وفضائحها . اذا كانت تستطيع أن تجعل
من أفراد الامة مجموعة من طلاب المصالح المادية لم ينالوا حريتهم بفضل
ما بذله آباؤهم وأجدادهم من الضحايا الا ليضعوا تلك الحرية في سوق
المساومة ويبيعوها بأبخس الاثمان . اذا كانت تصل بفرنسا الى أن تتوارى

ترك الخدمة وتفرغ للشعر وفي سنة ١٨٢٠ وضع كتاب (تأملات الشعر الاولى)
فجاز شهرة كبيرة وارتفع الى مصاف فحول الشعراء ونشر بعده بثلاث سنين
(التأملات الجديدة) ثم (موت سقراط) ثم (آخر غناء الحج) وفي سنة ١٨٢٩
ظهر مؤلفه (الانسجام الشعري والديني) وانتخب في السنة التالية عضوا في المجمع
العلمي الفرنسي (الاكاديمية) وبعد ما ساح في الشرق انتخب عضوا في مجلس
النواب فكان لشعره وبلاغته في الخطابة وسمو افكاره يد في ارتفاع منزلته
في المجلس ثم وضع تباعا (رحلة الشرق) و (جوسلين) و (هبوط ملك)
و (التفرغ للشعر) ووضع مؤلفا تاريخيا عظيم القيمة سنة ١٨٤٦ وهو كتاب
(الجيرونديين) فنال منزلة كبيرة ثم اصبح من زعماء ثورة سنة ١٨٤٨ وكان ريز
الحركة التي انتهت باعلان الجمهورية كما تراه مفصلا فيما يلي وصار عضوا في الحكومة
المؤقتة ووزيرا للخارجية فيها ولما قلب لويس بونابارت الجمهورية سنة ١٨٥٢
ابعده الاستبداد نهائيا عن السياسة واشهر مؤلفاته بعد سنة ١٨٤٨ (المسارات)
(وجنيفيف) و (جرازيل) و (دروس علوم الادب) وكانت أواخر ايامه
بؤسا وفقرا ومات سنة ١٨٦٩ وهو معدود من اكبر الشعراء بلاغة ورقة وخيالا

خجلا من عيوب حكومتها . اذا كانت الملكية تفعل كل ذلك فستسقط
هذه الملكية ! نعم تأكدوا أنها ستسقط ! أنها ستسقط لا في ثورة الدماء
التي سفكت سنة ١٧٨٩ بل تسقط في الفخ الذي تنصبه للأمة . فكمارات
فرنسا ثورة الدماء فسترون عن قريب ثورة السخط العام . ثورة الاحتقار
والازدراء »

وقد اتسعت الحركة حتى أصبح بعض امراء العائلة المالكة يشاركون
المعارضين في استيائهم من الحكومة
على أن الحكومة كانت تشعر بأنها تقوى على مقاومة الحركة فظلت
على جمودها أمام مطالب الاحرار . ولما بدأ مجلس النواب جلساته في
يناير سنة ١٨٤٨ قامت مناقشة كبيرة حول نص الرد على خطاب الملك
ولكن الحكومة تغلبت على المعارضة بعد أن صرحت بأنها لا تنزل
عن خطها

مصادرة المآذب

فاستمر الاحرار في حملة المآذب . وأعدوا مأدبة في باريس ليوم ٢٢
فبراير . ولكن الحكومة منعت اقامتها وصادرت حرية الاجتماع مصادرة
علنية . فاشتد الاستياء العام وتظاهر في ذلك اليوم بميدان الكونكوردي
جمهور عظيم جداً من العمال والطالبة منشدين نشيد المرسيير منادين
« ليحي الاصلاح » ولكن لم يحدث في ذلك اليوم حوادث خطيرة
وفي صباح اليوم التالي (٢٣ فبراير سنة ١٨٤٨) بدأت الحركة تدخل
في دور الثورة . فأقيمت المتاريس في الاحياء الشرقية من المدينة حول

شوارع سان مارتان وسان دنيس فادركت الحكومة خطورة الحالة واستدعت جنود الحرس الوطنى ولكن فريقاً كبيراً منهم ابى حمل السلاح والاشترك في قمع الثورة. وسارت جماعات منهم في الاحياء النائرة تنادى « ليسقط جيزو وليحى الاصلاح » ثم امتدت حركة الثورة الى غرب المدينة فرأى الملك أن لا سبيل الى مقاومة الحركة فرضى باستقالة وزارة « جيزو » ووعد بتأليف وزارة جديدة تؤيد مطالب الاحرار فكان هذا انتصارا لحزب الاصلاح واعتقد الناس ان الحركة لا تزيد على هذا الحد

اشتعال نار الثورة

ولكن في مساء ٢٣ فبراير حدث حادث لم يكن في الحسبان. ذلك ان جماعة من المتظاهرين مروا في شارع الكابوسين أمام وزارة الخارجية التي كانت تحرسها الجنود وكان المتظاهرون ينادون بسقوط « جيزو » فأطلق مسدس من أحد الناس فأمر الجنود قائدعهم باطلاق النار على المتظاهرين فسقط منهم ٢٣ قتيلا و٣٠ جريحاً

فانفجر بركان الغضب العام بسبب هذه المذبحة وجاء الناس من كل صوب يرفعون جثث القتلى والجرحى وساروا بها في شوارع المدينة كلها يطوفون بها على أنوار المشاعل الليل كله ينادون « لتحي الجمهورية »

كان هذا النداء بمثابة انفجار الروح الجديد ضد الملكية . ولم يعد يسكن الخواطر استقالة وزارة أو قيام وزارة أخرى. بل اتجه التيار ضد الملكية . ففي صباح ٢٤ فبراير امتلأت شوارع باريس كلها بالمتاريس

فأعلن الملك تكليف تيرس^(١) تأليف الوزارة وأعلن كذلك حل مجلس النواب

(١) تيرس هو السياسي المؤرخ الكبير الذي انتخب رئيسا للجمهورية الفرنسية سنة ١٨٧١ . ولد في مرسيليا سنة ١٧٩٧ وتعلم الحقوق في (ا كس) واشتغل بالمحاماة سنة ١٨١٩ وانتقل الى باريس سنة ١٨٢١ واتصل بكبار رجال السياسة وكان على جانب عظيم من الكفاءة والذكاء فنال منزلة سامية وانضم الى المعارضة وكتب كثيرا في جريدة (الدستور) ثم وضع مؤلفه الشهير (تاريخ الثورة الفرنسية) في عشرة مجلدات واشتغل ثلاث سنوات في وضعه فنال الكتاب شهرة كبيرة في عالم التاريخ وهو ا كبر حجة في تاريخ الثورة ثم انشأ جريدة (الناسيونال) سنة ١٨٢٠ وكان يجارب فيها استبداد حكومة شارل العاشر وبعد ان خلع الملك في ثورة سنة ١٨٣٠ وانتخب لويس فيليب ملكا كان لتيرس المقام الرفيع في عالم السياسة وانتخب نائبا في مجلس النواب ثم اسندت اليه وزارة الداخلية في عهد وزارة (سول) سنة ١٨٣٢ — ١٨٣٤ واطهر كفاءة كبيرة في ادارة الحكومة ولما سقطت وزارة «سول» بقى وزيرا للداخلية ثم الف الوزارة سنة ١٨٣٦ فكان رئيس الوزارة ووزير الخارجية ولكن وزارته لم تدم اكثر من شهرين . ثم الف الوزارة ثانية سنة ١٨٤٠ وحفظ لنفسه ايضا وزارة الخارجية واشتهر في اثنائها بشد أزرمحمد على باشا والى مصر فى الازمة المصرية التركية وقاوم سياسة انجلترا والدول الاوروبية فى هذه الازمة مقاومة شديدة كادت تؤدى الى اشتباك فرنسا فى حرب اوروية ولكن الملك لويس فيليب كان ميالا الى السلم فسقطت وزارة تيرس وخلفه منافسه (جيزو) وعاد تيرس الى صفوف المعارضة من سنة ١٨٤٠ الى سنة ١٨٤٨ وفى ثورة سنة ١٨٤٨ كلفه لويس فيليب تأليف الوزارة ولكن الثورة انتهت بخلع الملك واعلان الجمهورية فانتخب تيرس عضوا بالجمعية الوطنية فى تلك السنة وكان فيها زعيم (حزب النظام) الذى كان يقاوم فوضى الاشرار كيين . وقد التى القبض عليه فى ديسمبر

الذي كان موضع استياء الرأي العام والدعوة الى انتخابات جديدة. ولكن هذه القرارات لم تقف تيار الثورة وحاصر الشعب سراي التويلرى حيث يسكن الملك فاضطر الى النزول عن العرش لحفيده « كونت باريس » وغادر السراي فى عربة مقفلة حتى لا يراه الناس . ودخل الشعب الثائر السراي وحطم العرش . وذهبت دوقه أورليان ومعها ابناها « كونت باريس » الى سراي مجلس النواب فنادى به النواب ملكا ولكن الجماهير هجمت على المجلس ونادت بسقوط الملكية . فاقترح النواب الجمهوريون تشكيل حكومة مؤقتة الى أن تدعى جمعية وطنية لوضع نظام الحكومة . واستولى الجمهور كذلك على سراي البلدية وأقام بها بعض زعماء الحزب الجمهورى وانضم زعماء الجمهوريين الذين كانوا فى مجلس النواب الى الزعماء الذين فى سراي المدينة وهناك تلاقى الجميع وأعلنوا الجمهورية بين هتاف الجموع المحتشدة من سكان باريس

هذه هى ثورة سنة ١٨٤٨ التى قضت على النظام الملكى فى فرنسا

سنة ١٨٥٢ حينما قاب لويس بونابارت نظام الجمهورية وابتعد عن فرنسا مدة وجيزة ولما عاد اليها اعتزل السياسة وتفرغ لتأليف كتابه الشهير (تاريخ القنصلية والامبراطورية) فى تسعة عشر مجلدا وهو يتضمن تاريخ فرنسا فى عهد نابليون ويعتبر مكملا لتاريخ الثورة الفرنسية . ثم انتخب نائبا سنة ١٨٦٣ وكان من اكبر انصار الحرية وكان يعارض لويس بونابارت فى سياسته وحذره وحذر مجلس النواب التورط فى حرب بروسيا سنة ١٨٧٠ فلم يلتفت الى نصيحته . ولما انتهت هذه الحرب بهزيمة فرنسا كما ستراه فى الرسالة الرابعة توجهت الى تيميرس لا تقاذ البلاد من النكبة التى وقعت فيها . وتجد تفصيل ذلك فى الرسالة الرابعة . وكانت وفاته سنة ١٨٧٧ وهو معدود فى مقدمة رجال السياسة والعلم فى فرنسا

واهتزت لها العروش وتزعزعت بسيدتها أركان الملكية المطلقة في سائر
عواصم أوروبا

الدعوة الى انتخاب الجمعية الوطنية

تألفت الحكومة المؤقتة من أنصار الجمهورية وكان من أعضائها
«لامارتيز» الشاعر الكبير الذي يعده التاريخ عنوان الحكومة الجديدة
و«لدرورولان» و«كرميو» و«ماري» و«أراجو» و«لوبس بلان» و«فلوكون»
وانتقلوا يحيط بهم الشعب الى سراى البلدية وهناك أعلن «ليدرورولان»^(١)

(١) لدرورولان — ولد في باريس سنة ١٨٠٧ وهو ابن الدكتور لدرور
العضو باكاديمية الطب . تعلم الحقوق واشتغل بالمحاماة فنبغ فيها وانتخب
عضوا بمجلس النواب سنة ١٨٤١ وكان من اكبر زعماء حركة الاصلاح ولما
سبت ثورة سنة ١٨٤٨ كان من اكبر رجالها وفي يوم ٢٤ فبراير سنة ١٨٤٨
بعد تنزل لويس فيليب عن العرش كانت ذوقة اورليان تسعى في حمل مجلس
النواب على المناداة بابنها ملكا فعارض لدرورولان في هذه الحركة وطلب تشكيل
حكومة مؤقتة وايده النواب الجمهوريون وانتخب لدرورولان وزير للداخية
في الحكومة المؤقتة ثم انتخب عضوا في الجمعية الوطنية سنة ١٨٤٨ وكان من
اعظم الاعضاء شأنا وارفعمهم صوتا ورشح نفسه لرأسة الجمهورية ولكنه فشل
وفاز قرنه لويس بونا بارت كما سيجيء تفصيل ذلك وانتخب عضوا في الجمعية
التشريعية وكان خصما للويس بونا بارت واستبداده وكانت له ميول الى
الاشتراكية فاتهم سنة ١٨٤٩ باثارة العمال وحكم عليه غيايبا بالسجن اذ كان قد
غادر فرنسا فاتصل في منقاه بمازيني الزعيم الوطني الايطالي واشتغل معه في تعميم
نظام الجمهورية ثم اتهم سنة ١٨٥٧ بالاشتراك في مؤامرة بلويس بونا بارت وحكم
عليه بالسجن وعفى عنه سنة ١٨٧٠ وانتخب عضوا بالجمعية الوطنية التي انعقدت
عقب الحرب السبعينية ومات سنة ١٧٤ واقيم له تمثال في باريس بعد وفاته

تأليف الحكومة المؤقتة وأعلن أسماء أعضائها فقبول الاعلان بالهتاف العظيم وأصدرت الحكومة منشورا الى الامة - كتبه لامارتين - جاء فيه « ان الحكومة المؤقتة تريد الجمهورية وستدعى الامة الى اعلان ارادتها بيواسطة جمعية وطنية لها الراى الأعلى »

أعلنت الحكومة المؤقتة حرية الصحافة وحرية الاجتماع. وأعلنت حق كل فرد أن ينتظم في سلك الحرس الوطنى. ودعت الامة بمقتضى دكر يتو ٥ مارس سنة ١٨٤٨ الى انتخاب أعضاء الجمعية الوطنية على أساس الانتخاب العام على درجة واحدة بغير أى قيد مالى . وهذه أول مرة في فرنسا جرى فيها الانتخاب على هذه القاعدة المطلقة

فاهتم الجمهور اهتماماً عظيماً بأمر الانتخابات وبالشؤون السياسية عامة . وانتشرت الصحف والاندية السياسية . وازداد اقبال الناس على الانتظام في سلك الحرس الوطنى فزاد عدده من ٥٠ الفاً الى مائتى الف . وبدأت الامة تشعر بنعمة الحرية والكرامة الوطنية . وأخذت الاندية السياسية تتنافس في ترشيح نواب الجمعية في باريس والاقاليم

تمت الانتخابات بنظام تام واسفرت عن انتخاب معظم النواب من المنادين بالجمهورية ونال الشاعر « لامارتين » اكثر الاصوات عدداً فانه حاز مليونين من الاصوات في باريس وفي تسع مقاطعات أخرى . على أن فريقاً من المرشحين الجمهوريين كان ينادى بالجمهورية مجاراة لتيار الشعب ولذلك لم يثبتوا على هذا المبدأ حتى النهاية وقلبوا لها ظهر المجن بعد أن نالوا بغيثهم من الانتخاب

الانقسام وعواقبه

كان كيان الجمهورية قويا لولا أن بدأ الانقسام يسرى اليه بسبب النزعة الاشتراكية التي مال اليها فريق من النواب وكان يؤيدها بعض أعضاء الحكومة المؤقتة

كان هناك تياران يتنازعان الحكومة المؤقتة ففريق منهم كانوا جمهوريين بالمعنى السياسى للكلمة فكان برنامجهم مقصوراً على اصلاح النظام السياسى واقامة الجمهورية السياسية. والفريق الآخر كانوا يريدون اقامة الجمهورية الاجتماعية وذلك باحداث انقلاب اجتماعى يرفع أصحاب الايدى العاملة الى مرتبة شركاء اصحاب المال. كان الفريقان مختلفين فى المبادئ وتجسم الاختلاف حتى انهم اختلفوا فى راية الجمهورية الجديدة. فالفريق الاول كانوا يرون فى العلم المثلث الالوان شعارهم وشعار فرنسا الوطنى والفريق الثانى كانوا يتخذون العلم الاحمر شعارهم وهو علم الثورة الاجتماعية

لم يكن النظام الجديد وهو فى نشأته الاولى ليحتمل هذا الانقسام بين رجاله. ففقدت الجمهورية وحدتها ومصدر قوتها وانتهز خصومها السياسيون هذا الضعف الذى ولده الانقسام واستطاعوا أن يحاربوها بالدسائس والفتن فلم تقو على مقاومتها. ولم يكدمضى ثلاثة أعوام على اعلانها حتى اسقطها لويس نابليون بونابارت بعد ان انتخب رئيساً لهذه الجمهورية

والحقيقة التي يذكرها التاريخ أن الانقسام بين أنصار الجمهورية كان من أكبر أسباب سقوطها وانحلالها

لا ينكر التاريخ أن العمال كانوا من أكبر أعوان الثورة التي نشبت في سنة ١٨٤٨ وأفضت الى سقوط الملكية الاستبدادية فقد كانوا هم والطلبة دعامة هذه الثورة ولعل هذه الصبغة هي التي حدت بالزعماء الاشتراكيين الى السعي في احداث الانقلاب الاجتماعي بعد أن تم الانقلاب السياسي . ولكن هؤلاء الزعماء تسرعوا في السعي لتحقيق مبادئهم لان الجمهورية السياسية لم تكن قد رسخت قواعدها حتى تحتل الانقسام في المقاصد والمناهج بين أعوانها وأنصارها . فتسرع الزعماء الاشتراكيين كان من العوامل التي أفضت الى ضعف الجمهورية وانحلالها

أرادت الحكومة المؤقتة بتأثير أعضائها الاشتراكيين ارضاء العمال فقررت انشاء « المصانع الاهلية » وهي مصانع تنشئها الحكومة وتضمن للعمال والصناع أن يجدوا فيها عملا . على أن هذه المصانع قد كلفت الحكومة نفقات باهظة دون أن تجني منها من الارباح ما يسد هذه النفقات . كان نظاما مختلفا اضطرت الحكومة الى تقرير زيادة الضرائب فتذمر الفلاحون من هذه الزيادة التي تثقل كاهلهم وابتدأوا يتبرمون بالعمال وبالجمهورية نفسها لما رأوها تنساق الى محاباتهم

انعقاد الجمعية الوطنية

اجتمعت الجمعية الوطنية في ٤ مايو سنة ١٨٤٨ وكان عدد أعضائها ٩٠٠ نائب منهم ثمانمائة من الجمهوريين أي ان لهم الاغلبية العظمى . وكان معظمهم

من الجمهوريين السياسيين لامن الاشتراكيين وحضر أعضاء الحكومة المؤقتة فأودعوا بين يديها السلطة التي تلقوها من الشعب . وبعد ذلك اقترح نواب مقاطعة السين اعلان الجمهورية رسمياً فوافقت الجمعية بالاجماع على هذا الاقتراح واعلان الجميع الجمهورية^(١) في هذا اليوم المشهود وفي ١٠ مايو انتخبت الجمعية لجنة مؤلفة من خمسة أعضاء وهم : «لامارتين» و«أراجو» و«جاننييه باجيس» و«ماري» و«لدور ورولان» لتكون في يدهم السلطة التنفيذية في البلاد الى ان يتم وضع الدستور . ولم يمثل الاشتراكيون في هذه اللجنة

فساء الاشتراكيين والعمال هذا الانتخاب ودبروا فتنة لاسقاط اللجنة ففي ١٥ مايو هجم جمهور عظيم منهم على سراى الجمعية الوطنية وأعلنوا انحلال الجمعية وتأليف حكومة مؤقتة اعضاءها من الاشتراكيين . على ان الحرس الوطنى جاء لنجدة الجمعية فقمع الفتنة وألقى القبض على زعمائها وقررت الحكومة الغاء «المصانع الاهلية» ودعت العمال الذين كانوا بها الى الانتظام في سلك الجيش أو العمل في احياء الاراضى الموات في سولونيا

كان هذا العمل من الجمعية خاليا من الحكمة والتريث لان الغاء المصانع الاهلية دفعة واحدة بعد ان كانت تحوى أكثر من مائة الف عامل يجعل هذا الجيش عاطلا من العمل ناقما من الحكومة هذا العطل مستعداً

(١) هذه هي الجمهورية الفرنسية الثانية . والجمهورية الأولى هي التي اعلنت في عصر الثورة الفرنسية الكبرى سنة ١٧٩٢ . والجمهورية الثالثة هي التي اعلنت سنة ١٨٧٠ وهي الباقية للآن

للانتفاض عليها. فثار العمال في ٢٤ يونيو وبدأت الحرب الاهلية في باريس
فتداعت أركان الوحدة القومية

اضطرت الجمعية الى مقابلة هذه الثورة بقوة السلاح فوكلت الى
الجنرال « كافيناك » وزير الحربية اخمادها وخولته سلطة مطلقة في اعادة النظام
الى نصابه واستقالت اللجنة التنفيذية لتطلق يد الجنرال في العمل
أخذ الجنرال هذه الثورة وأعان في باريس الاحكام العرفية التي
استمرت الى آخر اكتوبر من تلك السنة وعاد جو الاستبداد الى المدينة
العظيمة واحتجبت كثير من الصحف . وكان من نتائج هذه الثورة ان
باعدت بين الجمهورية وطبقة العمال خصوصا بعد ان عاملتهم بشيء من
القسوة بعد اخماد الثورة

فمن ذلك انها نفت الى المستعمرات نحو أربعة آلاف عامل بدون محاكمة .
وقد كان ذلك من أغلاطها السياسية لانها لو عاملتهم بشيء من الرحمة بعد
اخماد الفتنة لما أوغرت صدورهم وجعلتهم حرا باعليها وعلى الحكومة الجمهورية

دستور سنة ١٨٤٨

انتهت الجمعية الوطنية من وضع الدستور في نوفمبر وهو المعروف
بدستور ٤ نوفمبر سنة ١٨٤٨ وأعان في حفلة عامة يوم ١٢ نوفمبر فقرر
المبادئ الآتية .

(أولا) اتخاذ الشكل الجمهوري للدولة

(ثانياً) تقرير حق الانتخاب العام المباشر « على درجة واحدة »
بعد أن كان مقيداً بقيود ثقيلة بحسب قانون سنة ١٨٣١ الذي كان يشترط

في الناخب أن يدفع ضريبة سنوية قدرها مائتا فرنك وأن يكون بالغاً من السن ٢٥ سنة ويشترط للعضوية دفع ضريبة خمسمئة فرنك. فأطلق الدستور الجديد الانتخابات من هذه القيود وبذلك زاد عدد الناخبين زيادة كبرى من ٢٤٠٠٠٠٠ ناخب الى سبعة ملايين. فلم يشترط للانتخاب الا أن يكون الناخب فرنسياً بالغاً من السن ٢١ سنة

(ثالثاً) تكون السلطة التشريعية في يد مجلس واحد وهو « الجمعية الوطنية التشريعية » وينتخب أعضاؤها لمدة ثلاث سنوات ولا يشترط لعضويتها الا أن يكون العضو بالغاً من السن ٢٥ سنة والجمعية تنتخب أعضاء مجلس شورى الحكومة لتحضير القوانين

(رابعاً) السلطة التنفيذية في يد رئيس الجمهورية الذي تنتخبه الامة مباشرة بواسطة الانتخاب العام لمدة أربع سنوات ولا يجوز إعادة انتخابه والرئيس يعين وزراءه

عيب الدستور في انتخاب رئيس الجمهورية

كانت هذه القاعدة في انتخاب رئيس الجمهورية من غلطات الجمعية الوطنية سنة ١٨٤٨. لان في جعل انتخاب الرئيس في يد الامة مباشرة زيادة لسلطته المعنوية يجعله ندا للجمعية التشريعية لانه يمثل الامة كما تمثلها الجمعية سواء بسواء. ولقد كان هذا من العوامل التي أطمعت لويس نابليون بوناپرت الذي انتخب رئيساً للجمهورية في أن يناوئ الجمعية التشريعية وقد فعل حتى تمكن من حلها والاستبداد بالامر كما سييجيء فيما يلي

وقد اقترح النائب « جول جريفي » (١) في الجمعية الوطنية أن تسند رئاسة الساطة التنفيذية الى رئيس مجلس الوزراء وأن يكون انتخاب الرئيس في يد الجمعية التشريعية حتى يشعر على الدوام بنفوذها الادبي وسلطانها واقترح أن يكون لها حق عزله ولكن هذا الاقتراح لم يصادف قبولا من الجمعية الوطنية. واقترح النائب « توريت » أن ينص في الدستور على عدم جواز انتخاب أحد أفراد الاسرات المالكة القديمة في فرنسا

(١) جول جريفي - رئيس الجمهورية الفرنسية سنة ١٨٧٩ - ولد سنة ١٨٠٧ واشتغل بالمحاماة في باريس وانتخب عضواً بالجمعية الوطنية سنة ١٨٤٨ بعد الثورة التي نشبت تلك السنة واشتهر بالبلاغة والشدة في المنطق وانتخب وكيلاً لهذه الجمعية وكان من اشد الاعضاء تعلقاً بالحرية السياسية يدل على ذلك اقتراحه المتقدم .

وانتخب عضواً في الجمعية التشريعية الوطنية سنة ١٨٤٩ وكان خصماً للسياسة لويس نابليون بونابارت واحتج على جريمة ٢ ديسمبر سنة ١٨٥٢ التي قلب فيها لويس نظام الجمهورية وقبض عليه في ذلك الحين وبعد الافراج عنه عاد للاشتغال بالمحاماة وانتخب نائباً ثم عضواً بالجمعية الوطنية التي انعقدت عقب الحرب السبعينية وانتخب رئيساً لها كما يراه القارئ مفصلاً في الرسالة الرابعة . وبعد ان استقال تيرس من رئاسة الجمهورية كان جول جريفي خصماً شديداً للدوق دي بروجلي وللرئيس ماكاهون . ثم انتخب سنة ١٨٧٦ نائباً فرئيساً لمجلس النواب وهو مركز لا يناله الا العظماء في فرنسا وبعد ان استقال المارشال ماكاهون من رئاسة الجمهورية انتخب خلفاً له في ٣٠ يناير سنة ١٨٧٩ واعيد انتخابه في ١٨ ديسمبر سنة ١٨٨٥ واستقال من الرئاسة سنة ١٨٨٧ ومات سنة ١٨٩١ وله خطب وكتابات وآراء عظيمة القيمة

رئيساً للجمهورية فرفض هذا الاقتراح أيضاً. وكانت حجة الرافضين جعل حق الأمة في انتخاب الرئيس عاما ومطلقا من كل قيد على أن هذا الاطلاق قد أضر بالجمهورية لان سلطة الشعب قد أصبحت ممثلة في هيئتين مستقلتين وهما الجمعية التشريعية ورئيس الجمهورية فسلطة الهيئة التشريعية كانت موزعة بين سبعمائة وخمسين نائبا من أحزاب مختلفة في حين أن رئاسة الجمهورية مركزة في يد شخص واحد يستمد سلطته من الأمة مباشرة وهو في الوقت نفسه رئيس الحكومة ورئيس الجيش وفي يده من السلطة الشرعية والفعالية ما يجعله قويا أمام الجمعية التشريعية. وقد فطنت الجمعية الوطنية التي انعقدت بعد حرب السبعين الى هذا الخطأ فجعلت انتخاب رئيس الجمهورية في يد أعضاء مجلس النواب ومجلس الشيوخ مجتمعين بصفة جمعية وطنية تجلي هذا الخطر حينما دعيت الأمة الى انتخاب رئيس الجمهورية فان لويس نابليون بونابرت قد رشح نفسه للرئاسة مزاحما الجنرال «كافيناك» الذي كان مرشح الجمعية الوطنية والحكومة المؤقتة

اخضاع الشعب

في لويس بونابرت

انتهاز لويس بونابرت فرصة الانقسام الذي وقع في صفوف أعوان الجمهورية بين الجمهوريين والاشتراكيين فتظاهرتا بييد العمال في مقاصدهم وكانت له صحف تؤيد دعوته وتلجج بمدحه وتذكر عنه مقاصده الحسنة وكان قبل أن تحدث ثورة سنة ١٨٤٨ يطمع في أن يستأثر بالسلطة وحدثته

نفسه المملوءة غروراً انه قادر على أن يعيد مجد عمه نابليون الكبير فاخذ يتحين الفرص ليتبوأ عرش فرنسا

وقد انخدع فيه الشعب بسبب ما كان يتظاهر به من الميول الحسنة والمقاصد الشريفة . والشعب في اثناء الانقلابات والثورات لا يمكنه دائماً أن يمحص الامور أو يزنها بميزان التبصر والأناة بل كثيراً ما ينخدع في الحوادث والاشخاص ويتيه في بيداء الاوهام متخبطاً في دياجير الظلام فلويس نابليون بونابارت كان يتظاهر منذ أن حدثت ثورة سنة ١٨٤٨ وقبلها أنه نصير الجمهورية ومؤيد الحرية والمبادئ الديمقراطية . وبالرغم من أن أعضاء الحكومة المؤقتة كانوا يعرفون حقيقة ما انطوت عليه نفسه من النزعات الشخصية فانه استطاع بفضل أعوانه وأنصاره وصحفه أن يخلق له جو امن الشهرة . فنجح أولاً في انتخابات العضوية للجمعية الوطنية . وقد طعن « لامارين » في صحة انتخابه لعضوية الجمعية ولكن الجمعية كانت منساقفة وراء الشهرة التي نالها فأقرت صحة انتخابه

ومن ذلك الحين أخذ يسعى في تحقيق اطماعه الشخصية . فكان لأعوانه يد في اثاره العمال في يونيو سنة ١٨٤٨ وكان يرمى بهذه الفتنة الى اضعاف هيبة الحكومة أمام الشعب ليتسنى له ان يظهر بمظهر الرئيس القادر على اعادة النظام فياتف حوله الناس وينظر اليه الشعب كمنقذ للبلاد من الفتن وقد خفيت هذه المقاصد الخبيثة عن أغلبية الأمة الفرنسية بالرغم مما وصلت اليه من الرقي والعرفان لأن الجماهير في الأوقات العصبية كثيراً ما تخطى في أحكامها وتقديرها للرجال . على ان الجماهير غير المفكرة لم تخطىء وحدها في الثقة بلويس بونابارت بل انخدع فيه

معظم زعماء الاحزاب وقادة الرأى فى فرنسا وأحسنوا به الظن فأيدوه فى الانتخابات العامة التى جرت لرأسه الجمهورية . وقد ساعده فى نجاحه فى هذه الانتخابات انه يحمل اسم نابليون بونابرت الرجل العظيم الذى تمجد فرنسا ذكراه فاجتمعت كل هذه الظروف ومهدت له طريق النجاح

نتيجة الانتخابات

فأسفرت الانتخابات التى تمت فى ١٠ سبتمبر سنة ١٨٤٨ عن انتخاب لويس بونابرت رئيساً للجمهورية بأغلبية ٥٤٣٤٦٢٢٦ صوتاً ضد الجنرال كافيناك (مرشح الحكومة المؤقتة) الذى نال ١٦٤٩٨٦٠٠٠ صوتاً ولدورولان الذى نال ٣٧٠٦٠٠٠٠ صوتاً ولامارتين الذى لم ينل سوى ٨٠٠٠ صوت

فكانت النتيجة أن رئيس الجمهورية كان فى الواقع خصماً للجمعية الوطنية ثم للجمعية التشريعية على أنه أقسم فى الجمعية الوطنية بيمين الأمانة للجمهورية والمحافظة على دستور البلاد فقد أخذ يتحين الفرص ليغتصب السلطة ويقلب نظام الحكومة ويستبد بالامر

وقد بدأت نزعاته الاستبدادية ومقاصده الحقيقية تنكشف بعد انتخابه رئيساً للجمهورية . فانه أخذ يعيث بقرارات الجمعية الوطنية ثم بالجمعية التشريعية التى انتخبت وفاقا لدستور ١٢ نوفمبر سنة ١٨٤٨ . وقد اقترح النائب الكبير « لدورولان » فى الجمعية التشريعية محكمة الرئيس لعبته بالدستور لانه جرد حملة عسكرية لاسقاط الجمهورية الجديدة التى أعلنت حديثاً فى روما وهذا العمل مخالف لنص المادة ٥ من الدستور التى

تقضى « بأن الجمهورية الفرنسية تحترم الجنسيات الأجنبية ولا تستخدم »
« البتة قواتها العسكرية ضد حرية أى شعب من الشعوب » ولكن
نفوذ لويس بونابرت فى الجمعية وفى البلاد كان قويا ففشل هذا الاقتراح

مساعى لويس بونابرت

فى قتل الجمهورية

اختار لويس بونابرت وزراءه من بطانته فكانوا طوعا وراثة ورهن
اشارته . وأخذت الحكومة تحت تأثير الرئيس وبطانته تصطبغ شيئا
فشيئا بالصبغة الاستبدادية بعد ان ملأ الوظائف بأعداء الجمهورية
ونصرء الاستبداد

وتكرر الاعتداء على حرية الاجتماع وحرية الصحافة . فأدرك
المفكرون انهم أخطأوا فى الثقة بلويس بونابرت وانتخابه رئيسا للجمهورية
وبدأوا يشعرون ان الجمعية أصبحت اسما لا مسمى له وانهم صابرون الى
استبداد مخيف

وكان هو من جهته يعمل على قتل الجمهورية تمهيدا للمناداة بنفسه
« امبراطورا » فأخذ يتجول فى البلاد محاطا بالابهة والعظمة ويأق الخطب
الرنانة معلنا فيها للشعب انه وكيله الأمين الساهر على سعادته العامل على
رفع شأنه . وكان يعرض الجنود فى غدوانه وروحاته ويوعز اليهم بالهتاف
« ليحيى الامبراطور » فكان هذا الهتاف يملأ الجو ويعتاد الناس سماعه
فيسرى الى القلوب وتقبله النفوس لكثرة ما يتردد فى الآذان

ولما شعر النواب أعضاء الجمعية التشريعية بمناورات الرئيس أدركوا ان خطر الاستبداد بات قريبا فبدأوا يناوئون الحكومة واستقالت الوزارة في يناير سنة ١٨٥١ . فلجأ لويس نابليون بونابارت الى الجمهور ليستعين به على الجمعية . فاستأنف جولاته وزياراته للبلاد وأخذ يخطب ويشكو الجمعية للشعب متهما اياها بأنها تغل يده عن العمل لما فيه صلاح الامة والوطن ! وانه مستعد لان يسير حسب ارادة الامة ! فكان بهذه الخطة عهد السبيل ليقتل الجمعية بسلاح « ارادة الامة » تلك الارادة التي تتشكل في أيدي المستبدين كما تشاء أهواؤهم ومطامعهم فاستطاع لويس بونابرت بهذه الوسائل وبما كان ينفقه من الاموال للأستكثار من الانصار والاعوان ان يقوى مركزه أمام الجماهير ويضعف من نفوذ الجمعية الوطنية

يوم الحرية

وما زال يعمل على تحقيق أطماعه حتى تم له ما أراد في ٢ ديسمبر سنة ١٨٥١ في صباح هذا اليوم المشهود استيقظ الباريسيون واذا بالشوارع منشورة بها البلاغات المتضمنة قرار رئيس الجمهورية الفاضل بحل الجمعية وحل مجلس شوري الحكومة واعلان الاحكام العرفية في باريس ودعوة الرئيس للامة الى ابداء رأيها بعد ذلك في هذا الانقلاب بواسطة الاستفتاء العام !

وقبل أن تنشر الحكومة هذه البلاغات مهدت السبل لارهاب الناس ليساموا بالامر الواقع ففي ليلة ٢ سبتمبر سنة ١٨٥١ ألقى القبض على

٧٠ من الاحرار الذين خشى لويس بونا بارت ان ينظموا المقاومة في
المدينة

القبض على زعماء الجمعية الوطنية

وقبضت أيضا على ستة عشر نائبا من كبار زعماء المعارضة في الجمعية.
منهم « تيرس » والـكـولـونـل « شاراس » والجنرال « شانجار نيه » والجنرال
« كافيناك » والمسيو « فالنتين » والجنرال « لامورسبير » والجنرال « ليفلو »
وغيرهم . ولم يكثر ث لويس بونا بارت بالقبض على اولئك العظماء بما كان لهم
من المقام الرفيع وبما يقضى به الدستور من تقديس حرمة أشخاص النواب .
على أن بعضهم كانوا من أشد أنصاره في أول عهده بالرأسه . فتيرس كان
من أكبر المؤيدين له في انتخابات رأسه الجمهورية وهو العالم المؤرخ الكبير
والسياسي الخطير الذي انتخب رئيساً للجمهورية الفرنسية بعد خلع بونا بارت
عقب الحرب السبعينية (سنة ١٨٧١) . والجنرال « شانجار نيه » كان قائد
الحرس الوطني وقومندان القوات العسكرية في باريس . و « شاراس » كان من
أكبر الفواد كفاءة وعلما وله باع طويل في المؤلفات الحربية وكان وكيلا
لوزارة الحربية سنة ١٨٤٨ . وكافيناك هو الذي أخذ فتنة العمال وأنقذ
الجمهورية من الفوضى في سنة ١٨٤٨ وكان مرشح الجمعية الوطنية المؤسسة
لرأسه الجمهورية والمنافس للويس بونا بارت في الانتخابات والجنرال
« لامورسبير » كان وزير الحربية في الحكومة المؤقتة سنة ١٨٤٨ والمسيو
فالنتين كان من كبار العلماء في الفنون الحربية وبلغت شهرته العملية انه بعد

ان نفي من فرنسا عقب حوادث ديسمبر سنة ١٨٥١ عين في إنجلترا استاذاً
للفنون الحربية في مدرسة « ولويتش »

وفضلاً عن القبض على أولئك الزعماء احتلت الجنود معظم الميادين
والشوارع في باريس ومعهم الأسلحة والمدافع فكان منظر المدينة في
صباح ٢ ديسمبر سنة ١٨٥١ يدعو للدهشة والرهبة

مقاومة النواب

وقرارات الجمعية الوطنية

على أنه بالرغم من وسائل الارهاب التي استخدمها لويس بونابرت
لأنجاح الانقلاب فقد اجتمع ستون نائبا من الاحرار في سراى الجمعية
الوطنية يوم ٢ ديسمبر لاعلان قرارهم للشعب . ولكن الجنود دخلت
قاعة الاجتماع وأخرجت النواب بالقوة واحتلت فناء الجمعية والشوارع
المؤدية لها وسلطت المدافع على مكان الاجتماع

واجتمع مائة نائب آخرون في منزل السكونت دارو وكيل الجمعية
الوطنية . وهناك تداولوا في اعتبار اجتماعهم اجتماعاً قانونياً وفي خلع لويس
بونابرت من رئاسة الجمهورية طبقاً للمادة ٦٨ من الدستور التي تنص على
« اعتبار رئيس الجمهورية مرتكباً للخيانة العظمى اذا حل الجمعية الوطنية »
« أو وضع العقبات أمام سلطتها الشرعية وبهذه الخيانة يعتبر رئيس الجمهورية »
« مخلوعاً وتنتقل السلطة التنفيذية الى الجمعية الوطنية . وعلى المحكمة العليا »

« أن تنعقد في الحال وتدعو هيئة المحلفين للانعقاد وتعين من يقوم »
« بوظيفة المدعى العمومي لمحكمة الرئيس »

ولكن الحكومة لما علمت بالاجتماع أطبقت بجنودها على سراى
الكونت فخرج النواب قبل أن يدخل الجنود وقصدوا الى مركز القسم
العاشر من المدينة والقي القبض على الكونت « دارو » وحجز في منزله

قرار المحكمة العليا

وفي غضون ذلك اجتمع قضاة المحكمة العليا بناء على المادة ٦٨ المتقدمة
لمحاكمة لويس بونا بارت في جلسة علنية وقررت المحكمة انتداب أحد
قضاة محكمة النقض والابرام ليقوم بوظيفة المدعى العمومي لإقامة الدعوى
العمومية على لويس. ولكن الجنود دخلت قاعة الجلسة وأخرجت القضاة
بالقوة من المحكمة. فاثبتت المحكمة الاعتداء واحتجاجها على هذا الاعتداء
في محضر الجلسة فكان ذلك تسجيلاً لقيام القضاة بالواجب الذي يفرضه
عليهم الدستور

ثم تلاقي النواب المطرودون من سراى الكونت دارو بالنواب
المطرودين من سراى الجمعية وساروا معا في الشوارع وقصدوا الى مركز
القسم العاشر من المدينة وهناك اجتمعوا الساعة ١١ صباحا للمداولة في
خلع رئيس الجمهورية. وكان عددهم نحو ٢٥٠ نائبا فاصدروا بالاجماع
القرار الآتي:

« الجمعية الوطنية المنعقدة بجلاسة غير اعتيادية في مركز القسم العاشر »

« تطبيقاً للمادة ٦٨ من الدستور وبناء على أن الجمعية قد منعت بالقوة من »
« القيام بمهمتها الوطنية قد قررت خلع لويس نابليون بونابارت من رئاسة »
« الجمهورية وانتقال الساطة التنفيذية الى الجمعية الوطنية . وعلى أبناء البلاد »
« أن يخلعوا طاعته وعلى قضاة المحكمة العليا أن يجتمعوا في الحال لمحكمة »
« رئيس الجمهورية وشركائه . وعلى موظفي الحكومة جميعاً أن يطيعوا »
« الأوامر الصادرة من الجمعية »

ولكن القوة الغشوم تغلبت على الحق فان لويس بونابارت ارسل جنوده المسلحين بالبنادق والمتراليوزات الى مركز القسم العاشر فانذر ضابط القوة النواب بالتفرق والا القى القبض عليهم جميعاً طبقاً للأوامر الصادرة اليه . فأبى النواب أن يتفرقوا وثبتوا في مراكزهم ثبات الأبطال افسيقوا جميعاً الى السجن وهم يهتفون « لتحي الجمهورية ! » وكان عدد لمقبوض عليهم ٢٣٠ نائباً

لجنة المقاومة

على ان هذا الارهاب لم يثن عزيمة النواب الآخرين الذي لم يقبض عليهم والذين كانوا يبحثون عن اخوانهم ليجتمعوا معاً . فاجتمع ستون نائباً من حزب الشمال في منزل بشارع بلانشي ومعهم عدد كبير من الاحرار والصحفيين الجمهوريين . ولما علموا بالقرار الذي أصدره اخوانهم قرروا دعوة الامة الى حمل السلاح للدفاع عن الدستور تحت لواء النواب الجمهوريين . وكتبوا القرار ووقعه النواب المجتمعون جميعاً فكان هذا القرار الصريح دعوة الى الثورة المسلحة ضد لويس بونابارت الذي كانت جنوده وأساحته

تلاً المدينة وكان في عمل النواب مخاطرة بأرواحهم دفاعاً عن الحق
الاعزل من السلاح

وأخذ النواب الستون يوالون الاجتماع والانتقال سر من منزل لآخر
مخافة ان يعرف مكان اجتماعهم فتحصره الجنود . وانتقلوا على هذه الطريقة
فيما بين ٢ و ٥ ديسمبر الى ٢٧ منزلاً مختلفاً . وأخذوا ينشرون البلاغات
للشعب لحثه على استمرار القتال بعد أن ألقوا لجنة من بينهم لتنظيم المقاومة
أعضاؤها هم :

« فيكتور هيجو » ^(١) الشاعر العظيم الذي كان خصماً لدوداً للويس

(١) فيكتور هيجو — هو أكبر شعراء الغرب قاطبة . واسمه يبغي عن
التعريف . ولد في بيزانسون سنة ١٨٠٢ وهو ابن الجنرال هيجو فكان يرافق أباه في
الاسفار والحروب ايام نابليون خصوصاً في ايطاليا واسبانيا ولعل ما كان يشاهده
من آثار العرب في اسبانيا وآثار حضارة الرومان والمناسخ الطبيعية الرائعة في
ايطاليا قد قوى فيه ملكة الشعر . وبدأت قريحته تجود بالشعر وهو في الخامسة
عشرة من عمره وبدأ ينشر الجزء الأول من ديوانه سنة ١٨٢٢ وهو المسمى
(اود - وبلاد) فادهش الناس بقوة خياله وروحه الشعرية ثم عظمت فيه صفات
الشعر وظهرت فيما نشره بعد ذلك في (الشرقيات) و(اوراق الخريف) و(اناشيد
الشفق) و(صوت الضمير) و(النور والظلمات) . ومن مشاهير رواياته
التمثيلية الخالدة (ايرناني) و(ماريون دولورم) و(الملك ياهو) و(روى بلاس)
و(البورجراف) . وكتب ايضاً من القصص (نوتردام دي باريس) و(ماري
تودور) و(انجيلو)

وقد انتخب عضواً في المجمع العلمي (الاكاديمي) سنة ١٨٤١ ثم خاض غمار
السياسة وصار بعد ثورة سنة ١٨٤٨ رئيس حزب الشمال الديمقراطي وخطيبه

بونابارت يشهر باستبداده ويحمل عليه الحملات الكبيرة . وقد نفي في

الكبير وكان خصما لدودا لاستبداد لويس بونابارت ولما حدث انقلاب سنة ١٨٥١ وضعه لويس بونابارت في رأس قائمة المقبوض عليهم على انه غادر فرنسا دون ان يتمكنوا من القبض عليه ومكث ثمانية عشر عاما في منفاه فاقام أولا في بروكسل حيث وضع كتاب (نابليون الصغير) وكتاب (القصاص) سنة ١٨٥٣ وهما من ابلغ واشد ما كتب ضد لويس بونابارت ثم انتقل الى جزيرة جرسى بفرنسى بالانجلترا وكانت الحكومة الفرنسية تطارده في كل جهة وتطالب من الحكومات الأجنبية ابعاده

ثم وضع (التأملات) سنة ١٨٥٦ ثم (سير القرون) سنة ١٨٥٩ وهو أعظم ماخطه بنان الشاعر ضمنه تدرج الانسانية من قرن الى قرن وفي سنة ١٨٦٢ اخرج للناس كتابه المشهور « البؤساء » ثم (عمال البحر) سنة ١٨٦٦ ثم (الرجل الضاحك) ثم كتاب (سنة ٩٣) وفيه يصف الثورة الفرنسية الكبرى ولما سقطت الامبراطورية وخلع نابليون الثالث عاد الى فرنسا فوضع كتاب (السنة الرهيبة) سنة ١٨٧٢ وصف فيه فظائع الحرب السبعينية ونشر كتاب (تاريخ جريمة) الذي وضعه اثناء مقاهه في بروكسل عن جريمة نابليون الثالث وانتخب عضوا في الجمعية الوطنية التي انعقدت عقب الحرب السبعينية وكان من زعماء الحزب الجمهورى وامتاز من هذه الوجهة بخطبه الادبية الشائقة ولكنه لم يكن من الوجهة السياسية بكفاءة زعماء الحزب السياسيين مثل تيرس او جامبتا . ووصل في شيخوخته الى اسمى مقام وحاز ثروة عظيمة ولما بلغ الثمانين احتفل به الشعب احتفالا عظيما وزينت له المدينة ووفد عليه المهنتون من كل صوب . وتوفى سنة ١٨٨٥ فابست فرنسا عليه ثوب الحداد وفي سنة ١٩٠٢ احتفلوا بتذكار مرور مائة سنة على مولده ومما يذكر عن منزلته في الشعر

حوادث ديسمبر سنة ١٨٥١ وبقي ثمانية عشر عاماً في منفاه ينعى الحرية في صحائف خالدة هي آيات بينات في البلاغة. وله في سيرة كلويس بونا بارت كتاب « نابليون الصغير » و « تاريخ جريمة » وهما من أبلغ ما كتب في رثاء الحرية ومحاربة الاستبداد وبث روح اليقين في انتصار الحق على الباطل ولو بعد حين

و « كارنو » العالم والسياسي الكبير الذي كان وزيراً للمعارف في الحكومة المؤقتة سنة ١٨٤٨ وله أثر بين في اعداد مشاريع تعميم التعليم المجاني في فرنسا وهو والد سادى كارنو الذي انتخب رئيساً للجمهورية سنة ١٨٨٧ و « جول فافر » المحامي الكبير والنائب الشهير في الجمعية الوطنية. كان من أكبر أركان الحزب الجمهوري في فرنسا ونال مركزاً كبيراً في المحاماة فانتخب نقيباً للمحامين سنة ١٨٦٠ واختاره الشعب وكيلاً للحكومة المؤقتة ووزير الخارجية فيها بعد هزيمة فرنسا في الحرب السبعينية و « ميشل دي بورج » و « مونتاجو » و « شلشر » و « ليفلوت » من زعماء الحزب الجمهوري في الجمعية الوطنية

ان احدى المجلات الفرنسية كتبت سنة ١٩٠٨ الى مشاهير النوابغ في العلوم والآداب والفنون في جميع اقطار اوروبا عن رأيهم فيمن يعدونه اكبر ائمة الشعر والموسيقى والعلوم وفن الروايات فانتخب باغلبية الاصوات فيكتور هيجو في الشعر وبتهوفن الألمانية في الموسيقى وباكون في العلوم وبلزاك في الروايات وقد اقيمت لفكتور هيجو التماثيل وسميت باسمه الشوارع والميادين في كثير من انحاء فرنسا

هؤلاء هم الاقطاب الذين تألفت منهم لجنة المقاومة لتنظيم الثورة ضد لويس بونا بارت، فخاطروا بحياتهم وأرواحهم مخاطرة نادرة المثال في تاريخ الانقلاب والثورات

مقتل النائب بودان

وقد تطوع كثير من النواب للاشتراك في اقامة المتاريس في أنحاء المدينة لمقاومة لويس بونا بارت وكانوا يحثون الباريسيين على الثورة والمقاومة ويعرضون أنفسهم في سبيل ذلك لأعظم الاخطار. وقتل أحد «النائب بودان» في أحد المتاريس وهو يقاوم الجنود وكان لا يتجاوز من العمر ٣٣ سنة ولكن المقاومة ضعفت ثم تلاشت أمام القوة المسلحة التي أعدها لويس بونا بارت لان لويس بما كان له من النفوذ القديم كان مستوثقا من ولاء الجيش والبوليس له

وقد انتهت المقاومة بعد ان سفكت دماء المئات من الناس في الشوارع والميادين والازقة فكانت هذه المذابح سلاح لويس نابليون في تثبيت مركزه. وبعد أن أخذت ثورة المقاومة استمرت الحكومة في استخدام سلاح الارهاب تمهيداً لاستفتاء الشعب. فقررت نفى ٨٠ نائباً من أعضاء الجمعية الوطنية واخراجهم من الاراضي الفرنسية

وأعلنت الأحكام العرفية في ٣٢ مقاطعة من مقاطعات فرنسا وألقت القبض على مائة ألف من الاهالي. وناطت بلجان ادارية تسمى «اللجان المختلطة» محاكمة هؤلاء المقبوض عليهم فحكم على ١٥٤٥ بالنفى و ٢٨٠٠ بالسجن و ٩٥٣٦ بالسجن في المنفى المعروف بلامبسا بالجزائر و ٢٣٩٩ بالسجن في «كاين» عاصمة مستعمرة الجويان في أمريكا

الاذعان للامر الواقع

وفي هذا الجو القاتل جو الارهاب والفرع جرى استفتاء الشعب في ٢٤ ديسمبر سنة ١٨٥١ فوافقت الأغلبية العظمى على « الأمر الواقع » الذي أراده لويس بونا بارت وتقرر بأغلبية ٢١٦،٤٣٩،٧ صوته مقابل ٦٥٠،٠٠٠ صوت وتناخص قواعد النظام الذي تم فيه الاستفتاء فيما يلي (١) أن يكون لويس بونا بارت رئيساً للجمهورية لمدة عشر سنوات وله سلطة تنفيذية مطلقة

(٢) السلطة التشريعية في يد مجلسين مجلس النواب ويتألف من ٢٥٠ عضواً بالانتخاب ولكن لرئيس الجمهورية أن يختار مرشحين رسميين ومجلس الشيوخ ويتألف من ١٥٠ عضواً يعينهم الرئيس نفسه (٣) الوزراء ليسوا مسؤولين إلا أمام الرئيس والرئيس مسؤول أمام الشعب ولكن من غير وسيلة عملية لتحقيق هذه المسؤولية ومعنى هذا النظام أنه يجعل في يد لويس بونا بارت سلطة مطلقة لا حد لها

على أن لويس بونا بارت لم يقنع بهذا النظام بل حدثته نفسه بأن يلقب بالامبراطور فأخذ من جديد يتجول في البلاد ويستكثر من وسائل الابهة والعظمة . وأعد لنفسه عند عودته الى باريس يوم ١٦ اكتوبر سنة ١٨٥٢ استقبالاً مهيباً فدخل عاصمة البلاد دخول الفاتحين واجتاز أهم شوارع المدينة العظيمة وهي مزدانة بأقواس النصر مكتوباً عليها « ليحيى الامبراطور ! الى نابليون الثالث منقذ المدينة الحديثة ! »

وتحت تأثير هذا الاستقبال الكبير استفتى الشعب في المناداة بلويس
بونابارت « امبراطوراً » فكانت نتيجة الاستفتاء (٢١ نوفمبر سنة ١٨٥٢)
ان الشعب وافق على انشاء الامبراطورية والمناداة بلويس بونابارت
« امبراطورا » بأغلبية ٧٨٣٩٠٠٠ صوت تقابل ٢٥٣٠٠٠ صوت
على أن السلطة التي اغتصبها لويس بونابارت (الامبراطور نابليون
الثالث) وحمل الامة على اعطائها الصبغة الشرعية قد عادت على البلاد
بالوبال . فان سياسته قد أضعفت فرنسا وساقها من حرب الى أخرى
الى أن تورطت في الحرب السبعينية التي انتهت سنة ١٨٧١ بهزيمة فرنسا
وسقوط الامبراطورية

(الرسالة الرابعة)

الجمعية ألى طنية الفرنسية

سنة ١٨٧١ - ١٨٧٥

مقدمات الجمعية

الحرب الفرنسية الالمانية سنة ١٨٧٠

كانت حرب السبعين سلسلة هزائم للجيش الفرنسية. وكان أنصار الجمهورية يعتقدون ان المسئول عن هذه الهزائم هو الحكومة الامبراطورية - حكومة نابليون الثالث - فأخذت الامة تتساءل هل يبقى النظام الامبراطورى بعد هذه الهزائم المتعاقبة أم تتداعى أركانه تحت تأثير المصائب والرزايا التى جرتها سياسته

وقعت كارثة « سيدان » فى ٢ سبتمبر سنة ١٨٧٠ ووصل نبأها الرسمى الى باريس فى ٣ سبتمبر وعلم الجمهور بأن الامبراطور نابليون الثالث قد سلم سيفه وحيشه البالغ قدره ٨٢ الف مقاتل الى الالمان . فاهتزت باريس لهذه الفاجعة وأسرع كثير من النواب الى سراى المحاس ليطلبوا عقد جلسة مستعجلة فى مساء ذلك اليوم

انعقاد مجلس النواب

واقترح خلع نابليون الثالث

انعقدت الجلسة فى الساعة الواحدة بعده منتصف الليل . فاعلن رئيس

الوزارة - الجنرال باليكو - ان الجيش الفرنسي قد سلم في سيدان وان الامبراطور أسر فقوبل هذا النبأ بالسكوت المحزن وقدم « جول فافر » احد النواب الجمهوريين اقتراحا باسم حزب اليسار يقضى بالمناداة بخلع الامبراطور نابليون الثالث وسقوط حقه وحق أسرته في العرش وتأليف حكومة للدفاع الوطنى. ثم تأجل المجلس الى الساعة ١٢ للنظر في هذا الاقتراح فانعقد في الميعاد (ظهر يوم ٤ سبتمبر سنة ١٨٧٠) واقترح رئيس الوزارة تأليف مجلس للوصاية والدفاع الوطنى وكان يرمى بذلك الى اجتناب خلع الامبراطور. وقدم تييرس (الذى انتخب فيما بعد رئيساً للجمهورية) اقتراحا موقعا عليه من سبعة وأربعين نائبا من جميع الاحزاب طلب فيه تأليف مجلس لإدارة الحكومة وللدفاع الوطنى وانتخاب جمعية وطنية حينما تسمح الظروف بذلك

فعرضت الاقتراحات الثلاثة المتقدمة ثم رفعت الجلسة ليجلسها الاعضاء وأعيدت فى الساعة الثانية بعد الظهر، وكانت الجماهير محتشدة حول المجلس فاقتحمت الابواب ودخلت الى مكان الاجتماع منادية بالجمهورية وسقوط نابليون الثالث . وكاد جبل النظام يضطرب لولا أن « جامبتا (١) النائب

(١) جامبتا - من اكبر مؤسسى الجمهورية الفرنسية - ولد سنة ١٨٣٨ وكان والده من اصل ايطالى . درس الحقوق فى باريس واشتغل محاميا بها سنة ١٨٦٠ وانضم الى المعارضة ضد نابليون الثالث وكان شديد التعلق بالجمهورية ونال مركزا كبيرا فى المحاماة لمواهبه الخطابية وقدرته العلمية وانتخب نائبا سنة ١٨٦٩ وكان فى مجلس النواب على رأس المتطرفين ولما اعلنت الحرب السبعينية

الجمهوري الكبير دعا الشعب الى التمسك باهداب السكينة والنظام حرصاً على سلامة الوطن. وخطب فيهم رئيس المجلس وجامبتا وجول فافرطالين

وحت الهزيمة بالجيش الفرنسي كان في مقدمة المنادين باعلان الجمهورية وانتخب وزيرا للداخلية في حكومة الدفاع الوطني كما تراه مفصلاً فيما يلي .

ر بعد ان انقرط عقد الجمعية الوطنية بعد وضع دستور سنة ١٨٧٥ انتخب جامبتا نائباً في مجلس النواب الجديد سنة ١٨٧٦ عن اربع مقاطعات وكانت شهرته الجمهورية قد عظمت فصار رئيس الاغلبية الجمهورية في المجلس ورئيس لجنة الميزانية وكان عماد المقاومة الجمهورية ضد المارشال ما كاهون رئيس الجمهورية المشهور بنزاعه الملكية ولما حل المارشال مجلس النواب سنة ١٨٧٧ اعيد انتخاب جامبتا في مجلس النواب ونظم المقاومة ضد المارشال ما كاهون الى ان استقال من رئاسة الجمهورية سنة ١٨٧٩ وانتخب جرل جريني خلفه وانتخب جامبتا رئيساً لمجلس النواب وكان له تأثير كبير في الحياة البرلمانية فاتهمه بعض خصومه بأنه يسعى في ان يكون ديكتاتوراً . والف الوزارة سنة ١٨٨١ فكان فيها رئيس المجلس ووزير الخارجية واشتهر في هذه الوزارة بمعارضته لانفراد إنجلترا بقمع الثورة العرابية وكان يتمسك بضرورة اشتراك فرنسا معها ولكن وزارته لم تدم بسبب تألب خصومه عليه فسقطت سنة ١٨٨٢ وعاد جامبتا نائباً واستأنف العمل في جريدة (الربوبليك فرانسيز) التي انشأها منذ سنة ١٨٧١ الى ان عاجلته المنية في ٣١ ديسمبر سنة ١٨٨٢ فكان لوفاته رنة اسف وحزن في جميع انحاء فرنسا وهو من اكبر خطباء فرنسا ومن اعظم رجالها السياسيين كفاءة ووطنية . واقيم له تمثال كبير في باريس في ميدان (كاروسيل) وقد الفت عدة كتب في تاريخ حياته آخرها كتاب (جامبتا) للمسيو بول دوشانيل رئيس الجمهورية السابق وضعه سنة ١٩١٩ حينما كان رئيساً لمجلس النواب

منهم المحافظة على النظام . ولما كان لا سبيل الى انعقاد الجلسة مع هجوم الجماهير على مكان الاجتماع نادى جامبتا مواطنيه بأن يذهبوا الى سراى البلدية (أوتيل ديفيل) لاعلان الجمهورية هناك . فذهب النواب الى تلك الدار يحيط بهم الشعب المتدفق من كل مكان ووصلوا الى مكان الاجتماع في الساعة الرابعة بعد الظهر

اعلان الجمهورية

وهناك نادى الجميع باعلان الجمهورية في ذلك اليوم التاريخي فاعتبرت الجمهورية الفرنسية الحالية قاعة من ذلك الحين (٤ سبتمبر سنة ١٨٧٠) وألفت حكومة للدفاع الوطنى انتخبت من نواب باريس عدا « تيمرس » الذى اعتذر من قبول العضوية مؤثراً أن يبقى بعيداً لتنتفع البلاد في المستقبل بمسعاها السياسى . وأسندت رئاسة الحكومة المؤقتة الى الجنرال « تروشو » حاكم باريس العسكرى ووزارة الداخلية الى جامبتا والحقانية الى « كريميو » والمعارف الى « جول سيمون » والمالية الى « أرنست بيكار » والخارجية الى « جول فافر » والحربية الى « الجنرال ليفلو » وكان اعلان الجمهورية بمثابة انحلال النظام الامبراطورى القديم بكافة هيئاته فاعتبر مجلس النواب منحلاً ابتداء من يوم ٤ سبتمبر

حكومة الدفاع الوطنى

تسامت حكومة الدفاع الوطنى زمام الحكم . وكانت البلاد فى حالة سيئة من الاضطراب والفرع الذى استولى على النفوس بسبب تقدم

الجيش الألمانية . فأخذت الحكومة الجديدة تنظم وسائل المقاومة والدفاع جهد الطاقة ورأت أن باريس مهددة بالحصار فقررت في ٩ سبتمبر انتقال هيئة من الحكومة الى « تور » ثم الى « بوردو » لتنظيم وسائل الدفاع في الاقاليم وعولت حكومة الدفاع على أن تدعو الأمة الى انتخابات جديدة لجمعية وطنية تقرر الشكل النهائي للدولة والحكومة ولكن حالة الحرب وتوغل الجيوش الألمانية في البلاد وانضمام معظم الرجال الى صفوف الجيش دعا الحكومة الى ارجاء الانتخابات

بذلت الحكومة جهوداً عظيماً في سبيل الدفاع عن الوطن ولكن سيل الجيوش الألمانية كان يتدفق في البلاد حتى وصلت الى مقربة من باريس وابتداءً حصارها في ١٩ سبتمبر سنة ١٨٧٠ وظهرت علام الضعف في رجال الحكومة في « تور » ففي ٨ اكتوبر سافر جامبتا من باريس الى « تور » على منطاد للانضمام الى لجنة الحكومة هناك فكان وجوده شديداً للغزائم وباعثاً على الأمل في استمرار الدفاع والحقيقة التي يذكرها التاريخ ان جامبتا كان عنوان المقاومة الوطنية في تلك الأوقات العصيبة على أن سوء الحظ مع تلك المقاومة العظيمة لم يفارق فرنسا فقد سقطت أورليان فشاتودان فتول فستراسبورج ففردون . ثم سقطت منز حصن فرند . الحصين العظيم في الشرق وسلم فيها الجنرال بازين في ٢٧ اكتوبر وسلم معه ١٧٣.٠٠٠ جندي من خيرة الجنود الفرنسية

حصار باريس

واشتد الحصار على باريس ولاقي أهاليها في خلاله الشدائد والاهوال وصبروا على الأذى صبر الكرام فقد ثبتت أمام الحصار أكثر من

أربعة أشهر واحتمل الناس فيها آلام الجوع والبرد القارس ونفدت المؤونة فلم يبق فيها من ٢٠ نوفمبر سنة ١٨٧٠ أثر من لحم الضأن وأكل أهلها لحوم الخيل واضطروا الى الاكتفاء بأردأ أنواع الخبز المصنوع من الشعير أو الأرز أو التبغ . وأخيراً نفذ الزاد نفاداً تاماً من ١٣ يناير وكانت مدافع الامان تطلق على المدينة ابتداء من ٢٧ ديسمبر فاجتمعت أهوال النار والجوع والبرد ولم تستطع تلك المدينة العظيمة الصبر على تلك الأهوال أكثر مما صبرت

عقد الهدنة

هنالك اضطر جول فافر وزير الخارجية الى مفاوضة بسمارك في التسليم . وكانت مقابلهما بفرساي يوم ٢٣ يناير سنة ١٨٧١ فتفاوضا . وفي ٢٨ يناير وقعا عقد الهدنة وكان من شروطها ايقاف الدفاع عن باريس وايقاف القتال في سائر فرنسا وانتخاب جمعية وطنية تمثل الامة الفرنسية لتبت في مسألة الصلح أو الحرب . وحدد للهدنة ٢١ يوماً تستأنف بعدها الحرب اذا لم يتم الصلح

أرسلت الحكومة نبأ الهدنة الى هيئتها المندوبة في بوردو لتتخذها ولا يقف القتال والبدء في الانتخابات فاعترض جامبتا على هذه الهدنة ورأى أنها تخالف مبدأه الذي نادى به ورسمه لنفسه وهو المقامية الى النهاية ولكنه لم يشأ أن يحدث في البلاد فتنة فاستقال من الوزارة . تمسك بمبدأه فاستقال من الوزارة . تمسك بمبدأه فاستقال من الوزارة . تمسك بمبدأه فاستقال من الوزارة . ان فيها مصلحة الوطن

الانتخابات للجمعية الوطنية

جرت الانتخابات العامة للجمعية الوطنية في ٨ فبراير سنة ١٨٧١ وكان برجرام المرشحين للانتخاب هو قبول شروط الصالح التي يليها الالمان أو استمرار القتال فكانت الانتخابات هي الوسيلة الفعالة لاستفتاء الشعب في مصيره وكان الانتخاب عاما على درجة واحدة طبقا لنظام الانتخاب الذي وضعته الجمعية الوطنية عقب ثورة ١٨٤٨ . وهو قانون يجعل الانتخاب حراً عاماً مطلقاً من القيود وقد اختارته الحكومة المؤقتة لتجعل الانتخاب ممثلاً للامة تمثيلاً صحيحاً

اشترك في الانتخاب أهل المقاطعات التي احتلتها الجيوش الالمانية طبقا لشروط الهدنة وجرت الانتخابات بطريقة حرة واشترك فيها سكان الازاس واللورين وهما الولايتان اللتان اشترط بسمارك ضمهما الى المانيا . وقد ظهر من نتيجة الانتخابات ان أغلبية الشعب تميل الى عقد الصالح ومما يذكر في هذا الصدد ان « تيرس » الذي كان يدعو الى وجوب الصالح انتخب في ست وعشرين مقاطعة فنال ثقة مليونين من الناخبين . وانتخب « جامبتا » وهو القائل باستمرار الحرب في عشر مقاطعات . وانتخبت باريس ومعظم المدن نوابها من القائلين مع جامبتا باستمرار المقاومة

على انه مع اختلاف النواب في آرائهم من جهة الصالح أو الحرب فقد كانوا متحدى العواطف تربطهم جميعاً روح الحزن والاسى على ما أصاب الوطن من النكبات . على ان الاغلبية كانت ترى فرنسا مضطرة لتضحية ولايتي الازاس واللورين استبقاءً للوطن وتخلصاً من احتلال الاجنبي للبلاد بعد ان بذلت الامة آخر جهد في المقاومة

انعقاد الجمعية في بوردو

كان عدد النواب المنتخبين ٧٦٨ نائبا فذهبوا الى بوردو وهناك انعقدت الجمعية الوطنية لأول مرة في جلسة تمهيدية يوم ١٢ فبراير سنة ١٨٧١ برئاسة أكبر الاعضاء سنا وهو المسيو بنوادازى ثم عقدت أول جلسة رسمية لها يوم ١٣ فبراير وفيها أودعت حكومة الدفاع الوطني الجمعية الوطنية سلطة الحكم التي كانت في يدها . وفي ١٦ فبراير انتخبت المسيو جول جريني رئيسا لها (وهو الذي انتخب رئيسا للجمهورية في سنة ١٨٧٩)

وكان هذا الانتخاب بناء على ترشيح المسيو تيرس فظهر من ذلك ان سياسته تيرس وآراءه سترجح على سواها من الآراء

تصريح نواب الازاس واللورين

عقدت الجمعية جاستين هامتين في ١٧ و ١٩ فبراير ففى الجلسة الاولى كان نواب الازاس واللورين ومنهم « جامبتا » قد أعدوا تصريحاً وقعوا عليه جميعا وتلاه المسيو « كيلر » نائب مقاطعة الرين العليا ليكون بمثابة احتجاج على مااستقرره الجمعية اذا قبلت شروط الالمان وليكون اقتراحا تنظر فيه قبل ان تبحث شروط الصلح . وهذا التصريح هو .

« ان بلاد الازاس واللورين تحتج علانية على كل تنازل يتناولها . »
« وأن فرنسا لا تملك هذا التنازل . وأوروبا لا تملك التصديق عليه »
« ونحن نصرح من الآن بأن كل المعاهدات والاتفاقات والقرارات النيابية »

« التي تقضى بالتنازل عن ولايتي الالزاس واللورين كليهما أو بعضهما »
« تعتبر باطلة وكأنها لم تكن . ونصرح الى الأبد بأن حق الالزاسيين »
« واللورينيين في أن يبقوا جزءاً من الأمة الفرنسية حق مقدس لا سبيل »
« الى العبث به ونقسم بالاصالة عن أنفسنا وبالنيابة عن موكلينا ومواطنينا »
« وأبنائنا وأحفادنا أننا سنظل على الدوام متمسكين بذلك الحق نطالب »
« به ونعمل على استرداده بكل الوسائل في وجه كل المعتدين عليه »

كان لهذا التصريح تأثير كبير في نفوس النواب جميعاً حتى الذين يرون التسليم بشروط الالمان . فخشي تيرس أن تصدر الجمعية قراراً يحول دون مفاوضات الصلح . وقد كان مقتنعاً بضرورته . فقام يناشد الأعضاء أن يستعملوا الحكمة في قرارهم وقال « انى أشارك المسيو كيلر في عواطفه كلها ولكن يجب أن نعرف ماذا يعقب الأقوال وماذا نعدده من الأعمال ان المسألة تنحصر في أن يبدى كل منكم رأيه بشجاعة . فاما الحرب واما الصلح . فلنقل في الحال ما نراه وما نعتقده »

عرض الاقتراح على اللجنة المختصة بفحصه فقدمت صيغة القرار الذى تقرره الجمعية الوطنية وهو :

« ان الجمعية الوطنية تلقت تصريح المسيو كيلروز ملائه بكل احترام وعطف وتكمل الامر الى حكمة المتفاوضين ووطنيتهم »

فكان في هذا القرار ما يدل على رأى أغلبية النواب وميلهم الى ضرورة عقد الصلح مع المحافظة على الشعور الوطنى

انتخاب تيررس

رئيساً للسلطة التنفيذية

وانتخبت الجمعية في تلك الجلسة تيررس « رئيساً للسلطة التنفيذية »
(١٧ فبراير سنة ١٨٧١) فكان بمثابة رأس فرنسا وزعيمها الاكبر ومديرها
الحكيم في تلك الاوقات العصيبة وقد أعلنت الجمعية بهذا التعيين ارادتها
في جعل السلطة التنفيذية منفصلة عن السلطة التشريعية التي كانت لها
فطبقت قاعدة من أسمى القواعد الدستورية وهي قاعدة فصل السلطات

الوثيقة التاريخية

وفي اليوم التالي قدم حزب اليسار تصريحاً مكتوباً يتضمن :
« ان الجمعية الوطنية والامة الفرنسية بأسرها لا يمكن ان يحق ما »
« في ان تجعل أى شخص من أهالى الالزاس واللورين تابعا « لبروسيا »
ووقع على هذا التصريح كل من « فيكتور هيجو » الشاعر الكبير .
و « لويس بلان » العالم المؤرخ الخطيب و « وادجار كينييه » الكاتب المؤرخ
المشهور و « فيكتور شلشر » و « شارل فلوكيه » و « ادوار لكروا »
و « الفونس بيرات » . و « سادى كارنو » (الذى انتخب رئيساً للجمهورية
سنة ١٨٨٧) . وادمون آدم (زوج مادام آدم وصديقة مصر و نصيرة زعيم
الوطنية المرحوم مصطفى كامل باشا) و « هنرى بريسون » و « ارثر رنك »
و « جورج كليمنسو »

وقد شاعت الافكار ان تبقى هذه الوثيقة الوطنية الكبيرة في

سجلات مجلس النواب كستند يحفظ حق الوطن في المستقبل . ومات
الموقعون عليها واحداً بعد آخر ولم يبق منهم سوى « جورج كلمنسو »
الذى كتب له أن يخرج تلك الوثيقة من حيز الخيال والامل الى حيز الحقيقة
الواقعة . فهو الذى تم على يده انتصار فرنسا في الحرب الاخيرة وعلى
يده استرجعت الالزاس واللورين . ولقد كان يوم ١١ نوفمبر سنة ١٩١٨
هو اليوم التاريخى الذى رجعت فيه الالزاس واللورين الى فرنسا .
ففيه وقع الالمان شروط الهدنة بعد هزيمتهم في الحرب الاخيرة . في ذلك
اليوم حضر (كلمنسو) رئيس مجلس الوزراء الى مجلس النواب في باريس
يحمل وثيقة الهدنة التى اضطر الالمان أن يوقعوها ومن أول شروطها
جلاء الجنود الالمانية عن الالزاس واللورين . في ذلك اليوم التاريخى تحقق
الامل الذى كان يخفق به قلب كل فرنسى مدة ثمانى واربعين سنة .
في ذلك اليوم حق لجورج كلمنسو ان يقول رافع الرأس في خطبته بمجلس
النواب .

(باسم الشعب الفرنسى . باسم الحكومة . باسم الجمهورية الفرنسية
أرسل تحيات فرنسا الى الالزاس واللورين التى عادت الى حظيرة الوطن
المقدس)

جورج كليمنسو في سنة ١٨٧١ قد مثل فرنسا الحزينة . فرنسا المتألمة
الاسيفة . وفي أكثر من أربعين عاماً كان يمثل فرنسا الواثقة بحقها المملوءة
أملاً و يقيناً في استرداد ما ضاع من بلادها . وفي سنة ١٩١٨ قد مثل أمام
التاريخ فرنسا المنتصرة وقد عادت اليها بلادها ورجع اليها أبناءؤها بعد جهاد
أربعين سنة

تأليف الوزارة

في يوم ١٩ فبراير سنة ١٨٧١ أعلن تيرس في الجمعية الوطنية تأليف الوزارة فألفها من مختلف الاحزاب توحيدا للكلمة في تلك الاوقات العصيبة . ومما قاله في هذا الصدد « ان السياسة الوحيدة التي يجب اتباعها في الوقت الحاضر تقضى بدعوة كل رجل شريف يقدر الواجب مهما كانت ميوله الجمهورية أو الملكية الى العمل لرفع شأن البلاد واعادة النظام والعمل في ربوعها يجب أن نتكاتف أولا لناخذ بيد ذلك الجريح العظيم الشريف الذي يسمونه فرنسا ونهضه من كبوته . فاذا ما ضمنا جراحه وأعدنا اليه نشاطه فهناك يستطيع أن يرسم لنفسه طريق الحياة التي يختارها » ثم سافر الى باريس ليتفاوض مع بسمارك في شروط الصلح وسافر معه جول فافر وزير الخارجية ولجنة مؤلفة من خمسة عشر نائبا انتخبتهم الجمعية الوطنية لمراقبة المفاوضات

المناقشة في معاهدة الصلح

في ٢١ فبراير سنة ١٨٧١ وقع تيرس المعاهدة التي تقضى بتنازل فرنسا عن الالزاس واللورين الشرقية وبأن تدفع غرامة قدرها خمسة مايارات فرنك وأن يبقى جزء من أرض فرنسا محتلا بالجنود الالمانية حتى تنفذ هذه الشروط وقدم تيرس الى الجمعية الوطنية شروط الصلح وتلا بنفسه والدموع ملء عينيه مقدمة القانون الذي طلب من الجمعية اصداره للتصديق على المعاهدة وهي « ان الجمعية الوطنية لاضطرارها الى احتمال

نتائج أعمال لم يكن لها دخل فيها تصدق على شروط الصالح « ثم تلا المواد
الآخري المسيو « برتامي سان هيبير » وطلب من الجمعية إصدار قرارها
بصفة مستعجلة

لقد فاعترض بعض النواب على صفة الاستعجال قائلين ان الشروط
المعروضة علينا مهينة ومنافية للشرف ولكن تيرس أظهر للجمعية الضرر
من تأجيل المناقشة الى ما بعد انتهاء مدة الهدنة فقررت الجمعية النظر في
المشروع بصفة مستعجلة وأحالته على لجنة لدرسه وقدمت في اليوم التالي
تقريرها بقبول الشروط

انعقدت الجمعية في أول مارس سنة ١٨٧١ لتصدر قرارها النهائي
فكانت هذه الجلسة جلسة تاريخية مثل ما كانت جلسة ١٧ فبراير التي
انتخب فيها تيرس رئيساً للسلطة التنفيذية

حكم الجمعية

على نابليون الثالث

وهنا أراد أحد النواب الموالين للنظام الامبراطوري أن يدافع عن
نابليون الثالث قائلاً « ان نابليون الثالث ما كان يرضى بالتوقيع على مثل
هذه المعاهدة الشائنة » فاهتزت جوانب الجمعية بالاحتجاج من جميع
النواب على هذا القول وطلب النواب أن تقترح الجمعية في الحال على
جرمان نابليون الثالث من حق العرش وذلك قبل أن تنظر في شروط
الصالح فاصدرت الجمعية باجماع الآراء ما عدا ستة القرار الآتي

« ان الجمعية الوطنية في الظروف المحزنة التي تحيط بالوطن تؤيد »
« ما أعلنته الأمة من سقوط حق نابليون الثالث وأسرته في العرش »
« وتعتبره مسؤولاً عما حل بالبلا من الغزو والانتقاص والخراب والدمار »
كان هذا القرار مؤيداً لسقوط حق نابليون الثالث . ذلك لان حقه

قد سقط بحكم ثورة ٤ سبتمبر سنة ١٨٧٠ التي نادى فيها الشعب بسقوط
الامبراطورية و اعلان الجمهورية وبحكم الانتخاب العام للجمعية الوطنية
الذي تم في ٨ فبراير سنة ١٨٧١ فان هذا الانتخاب أسفر عن اختيار الأمة
لنوابها من خصوم الامبراطورية فأعلنت بذلك قرارها القاضي بزول
النظام الامبراطوري من فرنسا ولقد اعترض أحد انصار نابليون الثالث
على صدور ذلك القرار من الجمعية الوطنية قائلاً ان نابليون الثالث
انتخب امبراطوراً بعد استفتاء الشعب فلا يصح أن يسقط الا باستفتاء
الشعب نفسه استفتاءً عاماً . فرد عليه تيرس بقوله

« اننا لا شك نواب الأمة نملك في يدنا سلطة الشعب بحق الانتخاب
الحر الذي تم في ٨ فبراير . أقول الانتخاب الحر لأنه منذ عشرين سنة
تم هذا الانتخاب لأول مرة بطريقة حرة وأمكن الأمة أن تعبر عن
ارادتها بحرية تامة »

وبعد أن أصدرت الجمعية قرارها أخذت تنظر في المسألة الخطيرة
التي انعقدت للبت فيها وهي شروط الصلح . فكان من الخطباء الذين
اعترضوا على قبولها ادجار كينييه وفيكتور هيجو ولويس بلان وفرونيه
وكياز وغيرهم . وأيد المعاهدة فاشرو والجنترال شانجار نيه . ولان
وقام تيرس مرتين يدعو الى قبولها فكان للكلماته تأثير كبير في النواب

ومما قاله في هذا الصدد أنه احتتمل أكبر الآلام في حياته بتوقيع شروط الصلح بعد أن رأى استحالة المقاومة وطلب من نواب الأمة أن يشاركوه في احتمال هذا الألم

قبول المعاهدة

ثم أخذت الأصوات فتقرر قبول المعاهدة بأغلبية ٥٤٦ صوتاً ضد ١٠٧ وامتنع ٢٣ نائباً عن إعطاء صوتهم

الاحتجاج التاريخي

على المعاهدة

وعندئذ قام المسيو جروجان نائب مقاطعة الرين العليا وتلا في وسط السكون المحزن الاحتجاج الآتي بالنيابة عن نواب الازراس واللورين .

« قبل البدء في مفاوضات الصلح قدم نواب الازراس واللورين الى الجمعية الوطنية تصريحاً يؤكدون فيه باسم تلك البلاد ارادتها الثابتة وحقها في أن تبقى جزءاً من فرنسا

واليوم وقد قضت القوة الغشوم أن تسلم بلادنا الى الحكم الأجنبي نرى أن علينا واجباً أخيراً يجب أن نقوم به فنحن نصرح مرة أخرى أن كل عقد يتصرف في اقدارنا ومصيرنا بدون رضانا وقبولنا هو عقد باطل لا قيمة له . حقوقنا تبقى ثابتة وسنبقى متمسكين بها عاملين على استرجاعها بالوسائل التي تملينا علينا ضمناً .

وفي هذه الاونة التي نغادر فيها تلك الغدوة التي لا تسمح لنا كرامتنا بالبقاء فيها . في تلك اللحظة التي نحس فيها بوخزات الآلام . يتملكنا شعور واحد يجيش في أفئدتنا وهو عرفان الجميل لأولئك الذين لم يألوا جهداً في الدفاع عنا وعن بلادنا مدة ستة أشهر والتمسك باهداب الوطن الذي قضت القوة بفصلنا عنه

وسنبقى على الدوام ترمقكم ابصارنا وتوجه اليكم امانينا واثقين بالمستقبل ثقة تامة موقنين أن فرنسا ستجدد حياتها وتستأنف طريقها نحو المركز العظيم اللائق بها بين الأمم
وإذا كان اخوانكم أبناء الازراس واللورين قد فصلتهم القوة عن عائلتهم فسيحفظون لفرنسا الغائبة عن ديارهم عواطف المحبة والاخلاص حتى يجيء اليوم الذي تعود فيه الى ربوعهم «

وبعد أن تلا المسيو جروجان هذا الاحتجاج التاريخي غادر هو وزملاؤه نواب الازراس واللورين مكان الاجتماع تشيعهم أنظار النواب وأفئدتهم مملوءة أسفا وحزنا . واستقال جامبتان من عضوية الجمعية الوطنية باعتباره من نواب الازراس واللورين واستقال معه فريق من النواب . وقد بقي احتجاج نواب الازراس واللورين كصك مقدس تضمنه قلوب الفرنسيين في مدى ثمانى وأربعين سنة .

ومن غرائب القدر أن الوثيقة الاصلية لهذا الاحتجاج المكتوبة بخط المسيو كيلر والمذيلة بامضاءات نواب الازراس واللورين قد وصلت الى يد المسيو بول دشانيل رئيس الجمهورية السابق حينما كان رئيساً لمجلس النواب وأودعها سجلات المجلس في ٣٠ يونيو سنة ١٩١٩ بعد التوقيع على

معاهدة الصالح في فرساي أى بعد أن عادت الأتراس والورين الى فرنسا
وهكذا تبقى الام الحية قوية في يقينها . قرية في ايمانها . تحافظ على آمالها
الوطنية لا ترزعها الكوارث ولا يؤثر في عقيدتها مرور الزمان ولا تضعفها
طوارق الحدثن حتى يأتى اليوم الذى تتحقق فيه آمالها وتعود اليها حقوقها

وضع الدستور

بعد ان انتهت الجمعية الوطنية من اقرار معاهدة الصالح كان أمامها مهمة
من أصعب المهمات السياسية وهى وضع الدستور واعداد تنظيم البلاد بعد
ما صابها من ويلات الحرب ورزايانها

كانت الاحوال السياسية تبنى بأن هذه المهمة سيطول أمدها بسبب
مخالفته الحرب من الاضطراب والفوضى في البلاد وفي دوائر الحكومة
وبسبب اختلاف النزعات والمرامى السياسية بين أعضاء الجمعية الوطنية
الحزب الملكى في الجمعية

فان الجمهورية وان كانت قد أعلنت بمقتضى ارادة الشعب في ٤ سبتمبر
سنة ١٨٧٠ الا أنهم لم تكن مذهب معظم أعضاء الجمعية بل كان فريق كبير
منهم يكاد يمثل الاغلبية من أنصار اعادة الملكية في فرنسا
صحيح ان أغلبية النواب كانوا ناقلين على الحكومة الامبراطورية
التي سقطت بارادة الشعب الا أن أنصار الملكية كانوا يرون ان في اعادة
النظام الملكى في فرنسا ما يكفل استتباب النظام في داخل البلاد واسترجاعها

لهيئتها في الخارج فكانوا ينظرون الى الجمهورية كأنها نظام مؤقت وكانوا يؤملون أن تطرح مسألة شكل الدولة من جديد أثناء وضع الدستور فثبتت الجمعية الوطنية في الامر أما ببقاء النظام الجمهوري وأما بإعادة الملكية ولم يكن خافيا في ذلك العهد ان للملكية انصارا كثيرين في الجمعية يكونون الاعلانية فيها لان الانتخاب كان قد جرى على قاعدة يقاف الحرب او الاستمرار فيها وكان معظم الملكيين من القائلين بايقافها فنالوا في الانتخاب الاول معظم الكراسي وتبين من نتيجة الانتخاب ان الشعب وان كان مشربا بحب الجمهور الا ان معظم نوابه كانوا في ضمائرهم من انصار إعادة الملكية . على ان هذه النزعة لم تظهر في أول الامر بشكل خطير لان الجميع كانوا متفقين على وجوب انقاذ الوطن اولا من ويلات الحرب وإعادة النظام في داخلية البلاد

انتقال الجمعية الى باريس

واضطراب الاحوال

قررت الجمعية الوطنية في بوردو الانتقال الى فرساي لتم هناك مهمتها الكبرى ولم تضيع وقتا طويلا في الانتقال فان آخر جلسة لها في بوردو كانت يوم ١١ مارس سنة ١٨٧١ وحددت أول جلسة لها في فرساي يوم ٢٠ مارس . اجتمع النواب في الميعاد المحدود وكانت باريس في حالة اضطراب وفزع بسبب ما ولدته الحرب من سوء الحال واشقاء والفوضى . وزادت الحالة تفاقما الثورة المعروفة بدورة الكومون وقوامها

ثم جماعة من غلاة الاشتراكية انتهزوا فرصة الضعف الذي أصاب الحكومة بعد الحرب فاضرموا نار الثورة في باريس واستولوا فعلا على معظم أحيائها وارتكبوا كثيرا من الفظائع وكادت سلطة الحكومة تتلاشى أمام هذه الثورة فكان أول عمل قرره أعضاء الجمعية الوطنية تأييد المسيو تيريس في مركزه وتناسي النزعات السياسية والاتحاد لتثبيت قوة الحكومة واعادة النظام

اتحاد فتنه الكومون

وقد ظهرت الجمعية في هذه الاوقات العصبية مظهر الاتحاد وتمكنت الحكومة من قمع ثورة الكومون واعادة النظام في المدينة واستعادت الحكومة سلطتها في باريس في ٢٢ مايو سنة ١٨٧١ وأعلن المسيو تيريس هذا الفوز الوطني في الجمعية الوطنية فقررت شكر الجنود وشكر الرئيس تيريس على خدمهم للوطن . فكان هذا الشكر الموجه للمسيو تيريس بصفته رئيس السلطة التنفيذية عنوان اتحاد النواب من جمهوريين وملكيين على تأييد الرئيس في مركزه

مساعي الحزب الملكي

لاسقاط الجمهورية

على ان أنصار الملكية بدأوا بعد استتباب النظام يسعون في نهيد السبل لارجاع النظام الملكي . وكان موقفهم لا يخلو من الحرج لان

الواجب الوطنى كان يدعوهم الى تأييد الحكومة حتى تعود الى البلاد
فوتها وعظمتها وتوفى الغرامة الفادحة التى فرضتها عليها معاهدة الصلح
التي كان يتوقف على سدادها جلاء بقية الجنود الالمانية عن البلاد على
انهم مع ذلك كانوا يتحينون الفرص ويضمون صفوفهم انتظارا للحوادث
وكان الشعب من جهته يعرف هذه النزعات فى كثير من النواب فبدأ سوء
التفاهم يقع بين الشعب ونوابه

كفاءة الرئيس تيرس

وقد استطاع تيرس بحكمته وحسن سياسته ان يتلافى خطر الانقسام
فى الجمعية الوطنية بسبب تلك النزعات الملكية وكان يصرح على الدوام
بأنه مع اعتباره الجمهورية حكومة الشعب الشرعية فانه لا يحرم الحكومة
والبلاذ خدم الا كفاء والمخلصين من أبنائها سواء أ كانوا جمهوريين أم
ملكيين . وأسند فعلا بعض المناصب الكبيرة الى أشخاص معروفين
بنزعتهم الملكية

حملة الملكيين على الرئيس تيرس

بقيت الجمعية الوطنية حافظة للوحدة القومية نحو ستة أشهر ثم بدأ
النواب الملكيون يتظاهرون بمعادة الجمهورية وبدأت حملتهم على المسيو
تيرس لأنهم كانوا يرونه أكبر دعامة للجمهورية فابتدأت الدسائس تعمل
فى داخل الجمعية توصلا الى اسقاطه وانتخاب رئيس للسلطة التنفيذية
ذى ميول للملكية

على ان الشعب كان يظهر استمساكه بالجمهورية . ففي الانتخابات التكميلية للمراکز الخالية في الجمعية كان معظم المنتخبين من الجمهوريين ومما يذكر في هذا الصدد ان جامبتا انتخب نائبا في انتخابات ٢ يوليو سنة ١٨٧١ وهو المشهور بالتطرف في المبادئ الجمهورية وانتخب معه كثيرون من الجمهوريين المتطرفين مما قوى جانب الحزب الجمهوري في الجمعية

وكان من مظاهر تأييد الجمهورية في الجمعية قبولها اقتراح المسيو ريفيه القاضي بتسمية المسيو تيرس «رئيساً للجمهورية» بعد أن كان رئيساً للسلطة التنفيذية وجعل رأسته قائمة مادامت الجمعية الوطنية منعقدة مع جعله هو والوزراء مسئولين أمام الجمعية. صدر هذا القرار في ٣١ أغسطس سنة ١٨٧١ وكان قراراً عظيماً الشأن لان تصديق الجمعية الوطنية على هذه التسمية هو بمثابة تقرير للجمهورية . على ان هذا الاقتراح رغم تقريره لم ينزع من نفوس الملكيين أملهم في إعادة الملكية واعدوا معداتهم الى ما بعد انتهاء اجازة الجمعية

استئناف جلسات الجمعية

استأنفت الجمعية جلساتها في ٧ ديسمبر سنة ١٨٧١ فالتقى المسيو تيرس رئيس الجمهورية خطاباً عظيماً الشأن أظهر فيه ما بذلته الحكومة في سبيل دفع الغرامة وتحرير البلاد من الاحتلال الألماني حتى لم يبق الا ست مقاطعات محتلة وما قامت به لتنظيم الشؤون المعتلة ثم ذكر النواب بأن البلاد تنتظر منهم أن يقوموا بالمهمة التي أخذوا على عاتقهم القيام بها

وهي وضع الدستور وطالب منهم أن يتناسوا التحيزات ويعملوا يداً واحداً
ناظرين الى مصالحة الوطن

دسائس الملكيين

على أن فكرة التعصب الحزبي كانت قد اختمرت في الأذهان ففرقت
كثيراً من أعمال الجمعية. وكان ذلك من أهم أسباب تعطيل وضع الدستور
لأن الملكيين كانوا لا يألون جهداً في تدبير الدسائس لمحاربة الجمهورية
ووقفوا بالمرصاد للمسيو تيرس يعملون على اسقاطه ومعارضته في مشروعاته
فلما رأى منهم هذا التآمر قدم استقالته في ٢٠ يناير سنة ١٨٧٢ وأرسلها
الى رئيس الجمعية الوطنية

على أن خدم تيرس للوطن كانت لا تنكر ولا ينازع فيها أحد من
الجمهوريين أو الملكيين فكان لتقديم الاستقالة هزة أسف في الجمعية وفي
البلاد بأسرها ولم يسع الجمعية الا أن قررت رفض قبول استقالته وأثبتت
في قرارها أنها تضع ثقتها في وطنية المسيو تيرس

قوة الحزب الجمهوري

استعاد تيرس مركزه وقبل طالب الجمعية الوطنية وأخذت الجمعية
تستأنف عملها فاشتغلت بمسألة تنظيم الجيش بعد ما أصابه من التفتت
والضعف في عهد الامبراطورية وكان الحزب الجمهوري يعمل خارج الجمعية
في نشر مبادئه ليرتكز على قوة الشعب . وكان جامبتي يمثل العنصر المتطرف
من أنصار الجمعية فأنشأ وامنذ نوفمبر سنة ١٨٧١ جريدة الجمهورية الفرنسية

«الريوبليك فرانسينز» لتكون لسان حالهم وأنشأ فريق آخر من الجمهوريين جريدة «القرن التاسع عشر» التي كانت تمثل طائفة العلماء والادباء فكان للجزيريتين أثر كبير في اقبال الجماهير على اعتناق مبادئ الجمهورية وتسايق الكتاب والعلماء الى التحرير فيهما

وأخذ مركز الجمعية الوطنية يتضاءل في نظر الشعب لما كان يبدو من حزب الملكيين فيها من العمل المتواصل على اعادة الملكية حتى أخذ بعض النواب الجمهوريين ومنهم جامبوتا ينادون علناً بضرورة حل الجمعية سعى الملكيون في ابعاد المسيو تيريس عن الجمعية وكان وهو رئيس الجمهورية يحضر جلساتها باعتباره رئيساً للدولة وباعتباره أيضاً نائباً في الجمعية لأنه لم ينزل عن مركز النيابة بل كان ضنيناً به حريصاً عليه. فكان يناقش ويخطب وكان لكلامه وشخصيته المحترمة أثر فعال في مناقشات الجمعية وقراراتها. فاقترحوا الا يحضر رئيس الجمهورية جلسات الجمعية لأنه باعتباره رئيس الدولة يجب أن يكون بعيداً عن مناقشات الجمعية وأن يكلفها الى وزرائه ليتحملوا عنه تبعه الحكومة. على أن تيريس عارض في هذا الاقتراح أشد المعارضة لأنه كان يرى في حضوره الجمعية قوة كبيرة تؤيد مركزه وتجبط دسائس خصومه الملكيين

قانون ١٣ مارس سنة ١٨٧٣

على ان الجمعية قررت حلاً وسطاً في هذا النزاع فوضعت قانون ١٣ مارس سنة ١٨٧٣ وهو يقضى (مادة ١) بأن رئيس الجمهورية يتصل مبدئياً بالجمعية بواسطة «رسائل» يتلوها أحد الوزراء في الجمعية الا الرسائل

التي يفتتح بها رئيس الجمهورية دور الانعقاد السنوي فإنه يتلوها بنفسه على انه يجوز له بناء على طلبه أن يحضر الجمعية اثناء المناقشة في القوانين بعد ان يخطر الجمعية برأيه ليعان فيها عزمه على الحضور. وعلى الجمعية في هذه الحالة ان توقف المناقشة الى أن يحضر رئيس الجمهورية ويبدى اراءه وملاحظاته. ولكن لا تحصل المناقشة فيما يقول بحضوره بل ترفع الجلسة وتستأنف الجمعية المناقشة في جلسة أخرى في غيبة الرئيس.

وقضى هذا القانون بأن استجواب الجمعية للحكومة في شؤون سياستها يكون في وجه الوزراء الا اذا كانت المناقشة خاصة بالسياسة الخارجية فللرئيس أن يحضر الجمعية ويتكلم فيها وكذلك اذا رأى مجلس الوزراء ان المناقشة لها علاقة بسياسة الحكومة العامة وفي هاتين الحالتين لا تحصل المناقشة بعد سماع أقوال الرئيس الا بعد رفع الجلسة على النحو المتقدم في المادة الاولى

ولاشك ان هذه قيود وضعت بقصد مضايقة الرئيس تيرس وتحديد نفوذه الادبي في الجمعية. وقد قررت الجمعية في هذا القانون (مادة ٥) ان تبقى منعقدة الى ان تبت في المسائل الآتية التي يتكون منها الدستور (١) تنظيم السلطتين التشريعية والتنفيذية (٢) وضع نظام مجلس الشيوخ (٣) سن قانون الانتخاب

وطلبت من الحكومة أن تعرض عليها مشروعات القوانين الخاصة بهذه المسائل فأسرع الميسو تيرس الى اجابة طلباتها واودع في ١٩ مايو سنة ١٨٧٣ بواسطة الوزير ديفور مشروع الدستور مؤلفاً من خمس عشرة مادة ومقررأً لنظام الجمهورية في فرنسا فدهشت أغلبية الجمعية من اسراع

الرئيس تيرس الى تقديم هذا المشروع الذى يثبت الجمهورية تنبئتها نهائيا اذا
تقررت مواده . فأخذت تدس الدسائس لاسقاط تيرس من الرياسة
تخاصا من المشروع الذى يقضى على آمالهم فى عودة الملكية

استقالة رئيس الجمعية

وكان من نتائج الانقسام الذى بدأ فى الجمعية ان دخلت المناقشات
بين الأعضاء فى دور المهارة وكان الملكيون لا يحافظون على نظام الجلسات
ولا يصدعون لأوامر رئيس الجمعية المسيو جول جريفى الذى كان جمهورياً
صمياً . فحدث فى إحدى الجلسات أن اضطرب جبل النظام وحاول
المسيو جريفى عبثاً أن يعيده ورأى من تمرد الاعضاء الملكيين ما جعله
مقتنعاً بأنه لاسبيل الى بقائه فى كرسى الرياسة فقدم استقالته منها . ثم
اعيد انتخابه ولكنه اعتذر من قبول الرياسة واصر على استقالته فانتخبت
الجمعية المسيو بوفيه رئيساً وهو من أنصار النظام الملكى فعد ذلك فوزاً
للملكيين فى الجمعية وكأما انتخبوه رئيساً ليحاربوا به المسيو تيرس

استقالة تيرس

ورياسة مكاهون

يظهر أن هذا الفوز قد شجع الملكيين على الاستمرار على خطهم
ضد الحكومة الجمهورية وعبئنا سعى المسيو تيرس فى أن يختار الوزراء من
سائر الاحزاب ليجمع كلمتهم فان الملكيين كانوا مصممين على التخاص
من راسة تيرس وقد تم لهم ذلك فى ٢٤ مايو سنة ١٨٧٣ فبدأت حملة

الملكيين على الحكومة وكان زعيم الحملة الدوق دي بروجلي وهو من
أكبر دعائم الملكية في فرنسا فأخذ الخطباء ينحون بالأئمة على الحكومة
ويتهمونها بالميل الى العنصر المتطرف من الجمهوريين وانتهت المناقشة
بقرار من الجمعية بلوم الحكومة على ان التعيينات الوزارية الاخيرة لا تتفق
مع بقاء الصبغة المحافظة للجمهورية . فرأى المسيو تيرس ان هذا
القرار معناه عدم الثقة بسياسته فقدم استقالته من رئاسة الجمهورية في
٢٤ مايو سنة ١٨٧٣ ورفع هذه الاستقالة الى الجمعية الوطنية
وقد كان في استطاعة تيرس ألا يستقيل من الرئاسة لان قانون
٣١ أغسطس سنة ١٨٧١ يقضى ببقائه في الرئاسة الى أن ينفرط عقد الجمعية
ولكن لما كان هذا القانون قرر جملة مسؤوليها عن سياسته أمام الجمعية نفسها
فقد رأى من المحافظة على المبادئ الدستورية أن يعتبر التبعية منتجة
لاستقالته اذا لم تحز سياسته ثقة الاغلبية فبرهن بذلك على علو نفسه
ورغبته الصادقة في تدعيم الحياة السياسية الجمهورية على أسس المبادئ
الدستورية

ولما قدم استقالته قبلته الجمعية وانتخبت في اليوم نفسه المارشال
مكMahon رئيساً للجمهورية

نفوذ الملكيين

في الجمعية والحكومة

عد الملكيون استقالة تيرس وانتخاب مكMahon رئيساً للجمهورية
فوزاً كبيراً لهم لان المارشال مكMahon وان كان قد أخذ على نفسه عهداً

في منشور أذاعه في البلاد أن يحترم نظام الجمهورية الا ان المشهور عنه انه كان ميالا للملكية فضلا عن انه كان مرشح الملكيين للرأسة . والمعروف عن زوجة المارشال انها كانت لاتكتم عواطفها نحو الملكية وأنصارها في فرنسا . فكانت في أحداثها ومجتمعاتها تقرب الملكيين وزعماءهم وتعضدهم في مساعيهم وأعمالهم فلا غرو ان اعتبر أنصار الجمهورية استقالة تيرس وانتخاب ما كاهون ضربة كبرى صوتها الجمعية الوطنية الى الجمهورية الجديدة

وكان من آثار هذا التغيير أن الوزارة التي اختارها ما كاهون كانت تمثل العنصر الملكي وعلى رأسها الدوق دي بروجلي أكبر زعماء الملكيين في فرنسا . ومن ذلك الحين اصطفت الجمعية الوطنية والحكومة بصبغة العداء للمبادئ والنظم الجمهورية . وتفاقم سوء التفاهم بين الجمعية والشعب لأن الشعب كان في مجموعه متشبعا بالنظام الجمهوري لا يرضى منه بديلا فازداد مركز الجمعية حرجا لأن أعضاءها الملكيين - وان كانوا يؤلفون الأغلبية - وجدوا أنفسهم أمام عقبات لاتذلل فن ذلك أن الجمعية نفسها بانتخاب المارشال ما كاهون « رئيسا للجمهورية » قد أقرت النظام الجمهوري من جديد رغم ميولها الملكية . والمارشال نفسه في منشوره الرسمي تعهد باحترام النظام الجمهوري

ومن جهة أخرى فان الملكيين كانوا فيما بينهم مختلفين فيمن يرشحونه ملكا اذا استطاعوا ان يقلبوا نظام الجمهورية . ففريق منهم كان ميالا لبنت « اورليان » وفريق آخر كان يميل الى سلالة « البوردون » ملوك فرنسا الاقدمين وفريق آخر كان يميل الى ترشيح أمير من سلالة بوناپارت

يقظة الشعب وفشل الحزب المالكي

وفضلاً عن ذلك فإن حزب الشمال في الجمعية وأنصاره في الخارج كانوا واقفين بالمرصاد لكل مناورات الملكيين وكانوا يسهرون على الجمهورية كما يسهر أبناء الوطن على سلامته . وكان الرأي العام في فرنسا معارضاً ومعادياً لعودة الملكية بأي شكل كان

ومع ان تيرس كان قد استقال من رئاسة الجمهورية الا انه حافظ على شخصيته المحترمة في نفوس الشعب فظل من أكبر دعائم الجمهورية وأقوى أنصارها . فكانت قوة الشعب ويقظة رجاله كفتيلتين باحباط مناورات الملكيين ومساعدتهم

انتهت جلسات دور الانعقاد السنوي للجمعية في اغسطس فأخذ الملكيون في فترة الاجازة البرلمانية (من اغسطس الى نوفمبر سنة ١٨٧٣) يسعون سعياً متواصلاً في تدبير مؤامرتهم لقلب الجمهورية . ولكن مساعدتهم لم تكمل بالنجاح لأن المفاوضات التي دارت أثناء العطلة بين زعماء الملكيين والكونت شامبور الذي اتفقوا على ترشيحه للملكية قد فشلت لأن الكونت اشترط لقبوله العرش شروطاً لم تقرها أغلبية الملكيين ففضى على مؤامرتهم بالفشل والخيبة

ولما عادت الجمعية للانعقاد في ٤ نوفمبر سنة ١٨٧٣ قررت بعد جدال كبير جعل مدة رئاسة المارشال ما كاهون سبع سنوات وتأليف لجنة من ثلاثين عضواً لبحث القوانين الدستورية (٢٠ نوفمبر سنة ١٨٧٣)

فجاء هذا القرار بمثابة تثبيت للجمهورية . على ان اللجنة التي ألفت لهذا الغرض كانت مختلفة المشارب والميول ومعظمها من حزب اليمين فكان ذلك من أسباب تعطيل أعمالها لأن الملكيين من أعضائها ما كانوا يميلون الى وضع دستور جمهورى للبلاد

وفي غضون ذلك لم تأل الوزارة جهداً في تأييد الحركة الرجعية في البلاد . على ان المشادة بين الحكومة والأمة كانت نتيجتها شدة تمسك الأمة بحقوقها واعتصام الشعب بالنظام الجمهورى الذى اختاره لحكومته أصناعت الجمعية وقتاً طويلاً فى بحث الدستور وظلت لجنة وضع مشروع الدستور طول سنة ١٨٧٤ مشغولة بأتمام مهمتها . وكان الملكيون حتى آخر لحظة يؤملون ان يضعوا فى الدستور من الاحكام ما لا يجعل الجمهورية حكومة الشعب الدائمة . فكانت المناقشات طويلة عقيمة فى كثير من المواطن . وكان يساعد الملكيين فى مناوراتهم ان رئيس الجمعية كان خصماً ظاهراً للجمهورية وقد قدم الجمهوريون اقتراحاً بحل الجمعية ولكن هذا الاقتراح رفض بأغلبية ٣٩٠ صوتاً ضد ٢٥٧

خطة الملكيين الجديدة

على ان سخط الرأى العام أخذ يشهد من جراء مناورات الملكيين وأخذت هوة التباعد تزداد اتساعاً بينهم وبين الأمة فاضطروا أخيراً الى العدول عن خطتهم وانفقوا على ان يشتركوا فى تنظيم الجمهورية وأن يجتهدوا فى صبغها بالصبغة المحافظة تفادياً من أن يتغاب العنصر الجمهورى المتطرف مؤيداً من الرأى العام فيزداد مركز الملكيين حرجاً وضعفاً

دستور سنة ١٨٧٥

وعلى ذلك أخذت الجمعية تقرر القوانين الدستورية تباعاً وهي القوانين التي يتكون منها ما يسمى بدستور سنة ١٨٧٥ وهي

١ - قانون ٢٤ فبراير سنة ١٨٧٥ الذي يقرر نظام مجلس الشيوخ وهو مؤلف من إحدى عشرة مادة

٢ - قانون ٢٥ فبراير سنة ١٨٧٥ الذي يقرر نظام السلطات العمومية وهو مؤلف من تسع مواد

٣ - قانون ١٦ يوليو سنة ١٨٧٥ الذي يقرر علاقات السلطات العمومية بعضها ببعض وهو مؤلف من أربع عشرة مادة

ثم أصدرت الجمعية قانونين نظاميين في ٢ أغسطس و ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٧٥ يكملان القوانين الدستورية المتقدمة ويتضمنان نظام انتخاب أعضاء مجلس الشيوخ ومجلس النواب

وتتلخص المبادئ الرئيسية التي قررتها تلك القوانين في القواعد الآتية مع ملاحظة التعديلات التي طرأت عليها الآن

السلطة التنفيذية

(١) السلطة التنفيذية يتولاها رئيس الجمهورية الذي يباشرها مستعيناً بالوزراء، ويكون انتخاب الرئيس لمدة سبع سنوات بواسطة مجلس النواب والشيوخ مجتمعين في هيئة جمعية وطنية بالأغلبية المطلقة أي بأغلبية نصف الأعضاء المقترعين زائدة واحداً ويجوز إعادة انتخابه الى

ماشاء الله (مادة ٢ قانون ٢٥ فبراير سنة ١٨٧٥) ولا يجوز ان ينتخب للرياسة
أحد أفراد الاسرات التي تولت الملك في فرنسا (قانون ١٤ اغسطس
سنة ١٨٨٤)

وقد لاحظت الجمعية الوطنية سنة ١٨٧٥ في جعل انتخاب رئيس
الجمهورية بواسطة مجلس النواب والشيوخ أن يكون مستمدا سلطته منهما
فلا تطمع نفسه ان يستبد بالامر اذا كان انتخابه من الشعب مباشرة كما فعل
لويس نابليون بونابارت بعد انتخابه رئيساً للجمهورية الثانية سنة ١٨٤٨ فقد
قلب الجمهورية سنة ١٨٥١ فكانت تجربة سنة ١٨٤٨ درساً للجمعية الوطنية
المؤسسة سنة ١٨٧٥

(ب) على رئيس الجمهورية ان يصدر القوانين التي يقررها مجلسا النواب
والشيوخ . على ان له أن يرفض اصدار القانون وفي هذه الحالة عليه أن يطلب
من المجلسين اعادة النظر في القانون فاذا أقر المجلسان القانون من جديد
أصبح نهائياً ووجب على الرئيس اصداره .
وهذا الحق شبه أن يكون حق «الفيتو» لولا انه مقيد باعادة النظر
في القانون أمام مجلس النواب والشيوخ اللذين لهما القول الفصل

حق حل مجلس النواب

وللرئيس أن يحل مجلس النواب على شرط أن يحصل على موافقة مجلس
الشيوخ قبل الحل وأن تجرى الانتخابات للمجلس الجديد في أثناء شهرين
من الحل

ان حق حل مجلس النواب هو حق مكمل وضروري لنظام مسؤولية

الوزارة السياسية على الطريقة البرلمانية ولذلك فهو حق معترف به في كل الدساتير التي تتبع هذا النظام وهو لا يعد افتئاتاً من السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية بل هو احتكام الى الأمة في حالة الخلاف الشديد بين السلطتين لأن حق الحل مقرون على الدوام باجراء انتخابات جديدة لمجلس نواب جديد تعرف فيه ارادة الامة الحقيقية في موضوع الخلاف . فهو أسمى مظهر لاحترام سلطة الأمة ولكون هذا الحق مكملًا لنظام مسؤولية الوزارة أمام مجلس النواب لا نرى له أثرًا في الدساتير التي لا تتبع هذا النظام كدستور فرنسا سنة ١٧٩٢ وسنة ١٨٤٨ وكدستور الولايات المتحدة الحديث الذي لم يقرر مبدأ مسؤولية الوزارة . ذلك لأن حق الحل اذا لم يكن مكملًا لنظام مسؤولية الوزارة على الطريقة البرلمانية كان بلا جدال سلاحاً للاستبداد في يد السلطة التنفيذية .

وليس لرئيس الجمهورية أن يجلس في أحد المجلسين أو يتكلم فيهما ولا أن يتصل بهما الا برسائل يتلوها أحد الوزراء وله أن يعرض القوانين بواسطة الوزراء أيضاً وله حق العفو وحق رئاسة قوات البلاد الحربية وتعيين الموظفين الملكيين والعسكريين ومفاوضة الدول الأجنبية وعقد المعاهدات وقرارها الا ما يستوجب منها اقرار مجلسي النواب والشيوخ وهي معاهدات الصلح والمعاهدات التجارية والمعاهدات التي تقيّد مالية الدولة أي تستلزم نفقات من الخزانة العمومية والمعاهدات الخاصة بأحوال الافراد وممتلكاتهم في الخارج أو التنزل عن جزء من أملاك البلاد أو التبادل عليه أو ضم أملاك جديدة . وليس له أن يعلن الحرب الا بعد موافقة المجلسين

مسؤولية الوزارة

ليس رئيس الجمهورية مسؤولاً عن أعمال الحكومة لان الوزارة تحمل عنه هذه المسؤولية . فهذا المبدأ هو من خصائص نظام المسؤولية الوزارية على الطريقة البرلمانية . وهو يستتزم ألا يوقع الرئيس أمراً الا اذا وقع عليه أيضاً أحد الوزراء الذي يتحمل مسؤوليته . ولا يجوز محاكمة الرئيس الا في حالة الخيانة العظمى فهناك يحاكم أمام مجلس الشيوخ بناء على طلب مجلس النواب . وكذلك في حالة الجرائم الاعتيادية

والوزراء مسؤولون أمام البرلمان وهذه المسؤولية بالتضامن بين الوزراء جميعاً اذا كانت متعلقة بأعمال الوزارة العامة وقاصرة على الوزير المسؤول اذا كانت ناشئة عن عمل خاص به

وتنتج قاعدة المسؤولية الوزارية وجوب استقالة الوزارة اذا لم تحوز ثقة البرلمان . وقد فام خلاف حول المقصود من الثقة هل هي ثقة مجلس النواب وحده أم ثقة المجلسين معا . والرأى المعول عليه والمؤيد من التقاليد البرلمانية ان المراد بثقة البرلمان هو مجلس النواب وحده لانه الممثل المباشر لسلطة الامة ولان اشتراط حيازة الوزارة لثقة المجلسين معا ربما يدعو الى الارتباك والفوضى فالوزارة قد تفقد ثقة مجلس النواب وتحوز ثقة مجلس الشيوخ وبالعكس ولذلك انفقت كلمة علماء الدستور على الاعتراف بهذه الميزة لمجلس النواب وخصوصاً ان حق الحل مقصور أيضاً على مجلس النواب دون مجلس الشيوخ

ويجوز محاكمة الوزراء أمام مجلس الشيوخ منعقداً بصفة محكمة عليا
وكذلك يجوز محاكمتهم بالطرق الاعتيادية .

السلطة التشريعية

السلطة التشريعية يتولاها مجلس النواب ومجلس الشيوخ . هذا
المبدأ كان موضع جدال وخلاف في الجمعية الوطنية لان فريقا من الجمهوريين
كان لايميل الى جعل السلطة التشريعية موزعة بين مجلسين وكان يرمى الى
جعلها محصورة في مجلس النواب وحده ولكن الرأي القائل بايجاد المجلسين
قد تغلب . وعلى هذه القاعدة لا تسكتب القوانين الصفة الشرعية الا اذا
أقرها المجلسان على التعاقب

وينتخب أعضاء مجلس النواب بالاقتراع العام المباشر أى بدرجة
واحدة وتنتخب كل مقاطعة عدداً من النواب بنسبة نائب عن كل ٧٥
الف نسمة واذا وجد في المقاطعة فرق في السكان يزيد عن ٣٧ الف وخمسمائة
نسمة فإهم أن ينتخبوا نائبا آخر ولا يقل عدد نواب كل مقاطعة عن ثلاثة
مهما كان عدد سكانها

وينتخب النواب لمدة أربع سنوات

وكل فرنسى بالغ من السن ٢١ سنة مقيد اسمه في جدول الانتخاب
له حق الانتخاب ويستثنى من ذلك افراد الجيش العاملين وحق عضوية
مجلس النواب لكل فرنسى بالغ من العمر ٢٥ سنة على شرط أن يكون
قد أدى واجب الخدمة العسكرية طبقا لقانون التجنيد ويستثنى من هذا
الحق أفراد الاسرات المالكه قديما في فرنسا وقد أبعدهم المشرع عن المجلس

النيابي اتقاء للخطر السياسى الذى ينجم عن انتخابهم نوابا . وكذلك الاجانب الذين تجنسوا بالجنسية الفرنسية فى مدة العشر السنوات التى تلى تجنسهم . وأفراد الجيش العاملون وكبار الموظفين العاملين وذلك فى الدائرة التى هم موظفون بها وفى مدة توظيفهم بها أو فى خلال ستة أشهر من انتقالهم من دائرة الانتخاب وحكمة هذا الاستثناء منع تأثير الموظفين فى المنتخبين اذا رشحو أنفسهم للانتخاب فى دائرة توظيفهم

مجلس الشيوخ

أما مجلس الشيوخ فقد كان بحسب نظام سنة ١٨٧٥ مؤلفا من ٣٠٠ منهم ٧٥ غير قابلين للعزل مدة حياتهم انتخبهم الجمعية الوطنية قبل انقضاها والباقون وهم ٢٢٥ عضوا ينتخبون عن المقاطعات لمدة تسع سنوات (ويتجدد انتخاب ثلثهم كل ثلاث سنوات) بواسطة هيئة انتخاب مؤلفة من (١) اعضاء مجلس النواب المنتخبين عنها (٢) اعضاء مجلس المقاطعة (الذى يشبه مجلس المديرية عندنا) (٣) اعضاء مجالس المراكز (٤) مندوب عن كل مجلس بلدى من بلاد المقاطعة

كان هذا النظام مبتكرا من الميول الملكية التى كانت ممثلة فى أغلبية الجمعية الوطنية فارادوا به جعل مجلس الشيوخ ممثلا للصيغة المحافظة فى الهيئة التشريعية ومختلفا فى كيانه ومزاجه عن مجلس النواب الذى يمثل الامة مباشرة ولذلك عدل هذا النظام بعض التعديل بمقتضى قانون ٩ ديسمبر سنة ١٨٨٤ فألغى امتياز عدم العزل وأصبح الاعضاء جميعا ينتخبون على السواء ووزع الخمسة والسبعون كرسيا على بعض المقاطعات . ولكن الاعضاء

القدماء الباقين من الخمسة والسبعين بقوا في المجلس على أن ينتخب بدلهم على النظام الجديد كلما خلت مراكزهم . والانتخاب يكون بواسطة الهيئة السابق ذكرها مع ملاحظة ان مندوبي البلاد تنتخبهم المجالس البلدية من بين الناخبين في كل بلد بنسبة عدد السكان

ويشترط في عضو مجلس الشيوخ أن يكون فرنسيا بالغامن السن ٤٠ سنة متمتعاً بحقوقه المدنية والسياسية مؤدياً لواجباته العسكرية مع مراعاة الاستثناءات الخاصة المنصوص عليها في انتخاب مجالس النواب ومركز المجالسين كان معيناً في دستور سنة ١٨٧٠ بفرساي ثم نقل بمقتضى قانون ٢٢ يوليو سنة ١٨٧٩ الى باريس

الاختصاص الجنائي

ولمجلس الشيوخ فوق اختصاصاته التشريعية اختصاص جنائي وهو حق الانعقاد باعتباره محكمة عليا فله وحده حق محاكمة رئيس الجمهورية اذا ارتكب خيانة عظمى وله كذلك وحده حق محاكمته على جرائمه الاعتيادية

وله حق محاكمة (١) الوزراء على الجرائم التي يرتكبونها بسبب تأدية وظائفهم (٢) كل شخص متهم بأنه أقدم أو تأمر على الاضرار بسلامة الدولة وفي هاتين الحالتين يشارك مجلس الشيوخ في الاختصاص المحاكم الاعتيادية أي انه يجوز محاكمة الوزراء وغيرهم امام المحكمة الاعتيادية بخلاف رئيس الجمهورية فانه لا تصح محاكمته الا بناء على طلب مجلس النواب وامام مجلس الشيوخ وحده

حرمة النواب

ولا يجوز محاكمة أى عضو بمجلس النواب أو بمجلس الشيوخ على آرائه وأفكاره التى يبدئها أثناء قيامه بوظيفته ولا يصح كذلك محاكمة أى عضو أثناء انعقاد المجلس أو القبض عليه فى الجرائم العادية الا بعد الترخيص فى ذلك من المجلس التابع له العضو الا فى حالة التلبس

والحكمة فى هذا الامتياز احاطة الشارع لنواب الامة بسياج من الحماية يجعلهم بأمن من وثبات الحكومة اذا قصدت احدثهم بسوء وذلك للمحافظة على استقلالهم فى أداء وظيفتهم النيابية ولا تتم هذه الحماية الا اذا جعلت محاكمتهم بناء على ترخيص من أغلبية أعضاء مجلسهم . على ان هذا الامتياز مقصور على مواد الجرح والجنابات فيما عدا حالة التلبس ومقصور أيضا على فترة انعقاد المجلس

تعديل الدستور

يجوز للمجاسين منعقدين باعتبارهما جمعية وطنية تعديل القوانين الدستورية للبلاد على شرط أن يقرر بادىء بدء كل مجلس بالاغلبية المطلقة مبدأ التعديل، فنجتمع الجمعية الوطنية لتقرر نص التعديل دون أن تتعدى المبادئ التى قررها المجلسان ولا يكون ماقرره صحيحا الا بالاغلبية المطلقة ولا يجوز بأى حال من الاحوال أن تكون الجمهورية محلا للتعديل

(قانون سنة ١٨٨٤)

نقص دستور سنة ١٨٧٥

ومما يلاحظ على دستور سنة ١٨٧٥ انه لم يقرر المبادئ العامة لحقوق الافراد الشخصية والوطنية كما فعل دستور سنة ١٧٩١ وسنة ١٧٩٣ وسنة ١٧٩٥ وسنة ١٨٤٨ كما ان نصوصه الخاصة بتنظيم السلطات العمومية كانت مختصرة اختصارا كبيرا فأصبحت الحالة ماسة الى الرجوع للدساتير القديمة لمعرفة حقوق الافراد باعتبار ان الدستور الجديد لم ينقص هذه الحقوق واضطروا كذلك لتكملة كثير من نصوصه بالرجوع الى العادات والتقاليد البرلمانية

انتهاء اعمال الجمعية

انتهت أعمال الجمعية بعد ان وضعت القوانين الدستورية وبعد ان عينت الخمسة والسبعين عضواً الدائمين لمجلس الشيوخ وبالرغم من المدة الطويلة التي قضتها في القيام بمهمتها وما أحدثته الانقسامات والعقبات الحزبية من الاضطراب في أعمالها فانها أدت خدما كبيرة لفرنسا فقد أعادت النظام الى البلاد ونظمت ماليتها ووضعت خلاف القوانين الدستورية قوانين على جانب عظيم من الأهمية كالقوانين العسكرية والقوانين الخاصة بالضرائب ومجالس المقاطعات ، وحماية العمال الاحداث من البنين والبنات في المعامل وانشاء جامعات جديدة في فرنسا وكانت تضم بين أعضائها نخبة رجال فرنسا في العلم والادب والوطنية

(الرسالة الخامسة)

المؤتمر الأمريكى

واستقلال الولايات المتحدة ١٧٧٤ - ١٧٨٣

ان المؤتمر الأمريكى الذى أعلن استقلال الولايات المتحدة وتولى تنظيم جهادها الوطنى هو من الوجهة الدستورية والتاريخية جمعية وطنية كبرى كان لها فى التاريخ أعظم الآثار لأن منه نشأت دولة من أقوى دول العالم وأعظمها شأنًا وهى الولايات المتحدة

منشأ حركة الاستقلال

فى الولايات الأمريكية

كانت الولايات الأمريكية القديمة مستعمرات انجليزية خاضعة للتاج البريطانى . بدأت تتكون من القرن السابع الى القرن الثامن عشر فتألفت من ثلاث عشرة مستعمرة على شاطئ المحيط الأظم استوطنها قوم جبالوا على حب الحرية لأن معظمهم هاجر من إنجلترا ومن القارة الاوربية فراراً من الاضطهاد الدينى فى أيام أسرة «ستوارت» والاضطهاد السياسى فى أيام « كرمويل » فكانوا يقصدون الحرية . ويأبون الضيم فى البلاد الجديدة التى استوطنوها

ولم يكن عدد سكان تلك المستعمرات يزيد على مليون ونصف فى

منتصف القرن الثامن عشر . ولكل مستعمرة مجلس نيابي ينتخبه الاهالى
يقرر شؤونهم الداخلية ويفرض الضرائب ولم يكن الحكام الانجليز الا
ممثلين للتاج البريطانى لا يتعرضون لشؤون تلك الولايات

ولم يكن ثمة صلة بين المستعمرات الامريكية سوى انها كانت
تابعة كلها للتاج البريطانى وكانت ما بين حين وآخر تحارب الفرنسيين
المستوطنين كندا بمعاونة القوات الانجليزية وتغلبت عليهم فتخلصت
من جوارهم الخطر . فكانت هذه الحروب تقرب بين الولايات الثلاث
عشرة وتؤلف بين سكانها الى ان وقع التصادم بينهم وبين الحكومة
البريطانية بسبب سوء معاملتها لهم فكانوا يداً واحدة عليها

ذلك ان الحكومة الانجليزية قد خرجت من حرب السنين السبع
التي كانت ناشبة بينها وبين فرنسا وحلفائهما (سنة ١٧٥٦ — ١٧٦٣) مثقلة
بالأعباء المالية بسبب ما أنفقته في تلك الحرب فأخذت تفكر في سد
العجز باستزادة مواردها المالية والاقتصادية وشرعت أولاً تقييد التجارة
الامريكية بقيود شديدة وتعيد تنفيذ « منشورات الملاحة » التي كانت
تحتم على المستعمرات ان تشتري حاجاتها من ابياترا وأن لا تصدر صادراتها
الا لانجلترا

استياء الأمريكان من سوء معاملة الانجليز

وكانت هذه القيود التي أضرت بالتجارة الامريكية سبب تدمير
أهالى المستعمرات الذين كانوا يقاومونها بتهريب البضائع . وكانت الحكومة
الانجليزية تتغاضى قبل الحرب عن تنفيذ المنشورات بالدقة الى ان خرجت

من حرب السنين السبع فأخذت تمنع تهريب البضائع في أمريكا وجهزت لهذا الغرض أسطولاً أرسلته الى المياه الامريكية فأضر ذلك بالتجارة الامريكية وأفضى بها الى الكساد . وكان هذا من أول أسباب اثاره الرأى العام في أمريكا على انجلترا

ثم ظهر التدخل الانجيزى في شؤون المستعمرات الامريكية بمظهر آخر أثار عواطف الاستياء في سنة ١٧٦٥ . ذلك ان البرلمان الانجيزى شرع في سد حاجة الحكومة الانجليزية الى المال بفرض ضرائب جديدة على سكان المستعمرات وأهمها الضريبة المعروفة بضريبة الدمغة . وهى تقضى على الامريكيين أن يكتبوا كل اتفاقاتهم ووثائقهم على أوراق مدموغة ترسل اليهم من انجلترا بثمن محدود ، وكان الغرض من هذا القانون جمع المال . فتذمر الامريكان واستاءوا من تدخل البرلمان الانجيزى الذى لم يكونوا ممثلين فيه في شؤونهم الداخلية . وابتدأت حركة الاستياء والاحتجاج تتسع دائرتها في البلاد

فما شرع حكام المستعمرات في تنفيذ قانون الدمغة أظهر الالهالى استياء شديداً وتجهروا في بوسطن ونيويورك واحتج المجلس النيابى في ولاية فرجينيا على هذا القانون واجتمع بنىويورك في اكتوبر سنة ١٧٦٦ بناء على دعوة مجلس ولاية « ماشوست » نواب تسع ولايات في هيئة مؤتمر ليتداولوا في الحالة فقرروا انه لا يجوز ان يجبر سكان المستعمرات على دفع ضرائب ما لم يقرروها ويفرضوها على أنفسهم وأرسلوا شكوى بهذا المعنى الى الملك والبرلمان

هذه هي الحركة التي بدأت بالشكوى الى الملك والبرلمان وانتهت
بالاستقلال التام للولايات المتحدة

زعماء الحركة

وكان زعماء الحركة هم خير من أنجبتهم تلك البلاد علماء ووطنية وأخلاقاً
وفي مقدمتهم « جورج واشنطن » بطل الاستقلال الوطني . « وجون
آدمس » المحامي الذي كانت له يد طويلة في نشاط الحركة وعلان الاستقلال
ووضع الدستور الأمريكي والذي انتخب وكيلاً للجمهورية سنة ١٧٨٩
ورئيساً للجمهورية سنة ١٧٩٧ . و « توماس جفرسن » العالم القانوني محرر
اعلان الاستقلال سنة ١٧٧٦ والذي صار رئيساً للجمهورية سنة ١٨٠١
ثم سنة ١٨٠٥ . والعلامة « ماديسن » الذي صار رئيس الجمهورية من سنة
١٨٠٩ الى سنة ١٨١٧ . و « هنري لى » مقترح اعلان الاستقلال سنة
١٧٧٦ . و « صامويل آدم » و « باتريك هنرى » و « فارين » و « هاملتون »
و « موريس » و « ليفنجستن » وغيرهم

وكان من أقطاب الحركة في الخارج العلامة الفيلسوف « فرنكلن »^(١)

(١) هو العلامة الفيلسوف (بانجمن فرنكلن) ولد في بوسطن سنة ١٧٠٦
وكان والده صانع شمع ونشأ فرنكلن عاملاً في مصنع ابيه ثم اشتغل عاملاً في
مطبعة أخيه . ولكنه كان في أوقات فراغه يشتغل بتثقيف ذهنه واستكمال
علومه وذهب الى نيويورك سنة ١٧٢٣ ثم الى فيلادلفي ثم سافر الى إنجلترا ولما
عاد الى أمريكا أنشأ مطبعة وجريدة واخذ يعمل على نشر العلوم والمعارف فأنشأ
نادياً ثم مكتبة عامة ثم مستشفى ثم شركة للتأمين من الحريق وغير ذلك من المنشآت

الذى اشتهر في عالم العلم باختراعاته في الكهروباة والذى اختاره مواطنوه
لينوب عنهم في لوندرة ويدافع عن حقوق المستعمرات امام البرلمان والرأى
العام الانجلىزى

غاية الحركة فى مبدئها

لم تكن فكرة الانفصال عن انجلترا موجودة الى ذلك الحين
بل كانت الحركة ترمى الى عدم اجبارهم على دفع ضرائب للحكومة الانجلىزية.
ولقد نالوا فى مبدأ الامر من ترضية انجلترا بالغاء ضريبة الدمغة فعادت السكينة
الى البلاد . على ان البرلمان البريطانى مع الغائه لها قرر ان من حقوقه سن
القوانين للمستعمرات . فى سنة ١٧٦٧ عادت الحكومة وقررت بعد
موافقة البرلمان فرض رسوم جمركية على الواردات التى ترد لأمريكا .
فتجددت حركة الاستياء والاحتجاج وأخذت الحركة صبغة الهياج فى
بعض المدن . واحتجت مجالس الولايات على تدخل البرلمان وأنكرت
صفته فى سن الضرائب على الامريكان

الاجتماعية وقد كان ينتهز دائما اوقات فراغه ليستريد من العلم وكان له ولع بالعلوم
الطبعية فنبغ فى ابجائه واختراعاته فى الكهروباة واليه يرجع الفضل فى اختراع
مانعة الصواعق فاشتهر اسمه فى اوروبا وارتفعت منزلته فى دوائرها العلمية
فانتخب عضوا بالجمعية الملكية فى لوندرة والجمع العلمى فى باريس وكان له يد
طولى فى نجاح حركة الاستقلال فى امريكا كما تراه مفصلا فى عرض الكتاب .
وتوفى سنة ١٧٩٠ وله مذكرات عظيمة القيمة نشرت سنة ١٨١٧

مقاطعة التجارة الانجليزية

فلت الحكومة بعض هذه المجالس ولكن فكرة مقاطعة التجارة الانجليزية التي قررتها المجالس كانت قد عمت البلاد سلكت الحكومة الانجليزية بحيال هذه الحركة القوية مسلك المحاسنة فألغت الرسوم الجمركية التي كانت قد فرضتها ماعدا رسم الشاي فلم تسكن ثائرة الامريكان . واشتد الخلاف ثانياً ودخل في دور خطير من العنف والشدة . ذلك أنه في ديسمبر سنة ١٧٧٣ جاءت رسالة انجليزية من الشاي الى ميناء بوسطون فألقاها أهلها في البحر ايذانا بتمسكهم بمقاطعة التجارة الانجليزية . وامتدت الحركة الى الثغور الاخرى فكانت البضائع توضع في المخازن دون أن يتقدم أحد لشراؤها . واضطر بعض السفن المقلدة لهذه البضائع أن تقفل راجعة بحمولتها من حيث أتت . وكانت حادثة بوسطون بالغة منتهى الشدة فاعتبرتها الحكومة الانجليزية عملاً عدائياً قابلته بوضع الحصار على ثغر بوسطون وغيرها من دستور الولاية التابع لها هذا الثغر « ولاية ماشوست » وحلت المجلس وزادت في سلطة الحاكم الانجليزي وأرسلت قوة عسكرية لقمع الهياج وعينت حاكماً عسكرياً لها يتولى تنفيذ القوانين بالصرامة العسكرية

الدعوة الى عقد المؤتمر الوطني

كان هذا العمل فاتحة الثورة . ذلك ان الولايات الامريكية تضافت في شدة أزر ولاية الماشوست فعرض مجلس ولاية « فرجينيا » على مجالس

الولايات الاخرى فكرة عقد مؤتمر عام يضم نواب الولايات كلها ليتداولوا في الأمر ويوحدوا عملهم فقبلت الدعوة وانعقد في مدينة فيلادلفى يوم ٥ سبتمبر سنة ١٧٧٤ أول مؤتمر وطنى يضم نواباً منتخبين من الولايات الامريكية لبتفاوضوا في رسم خطة عامة تسير عليها البلاد في الازمة الخطرة التى قامت بينها وبين الحكومة الانجليزية وكان عدد أعضاء المؤتمر ٥٥ نائباً يمثلون اثنتى عشرة ولاية . أما الولاية الثالثة عشرة وهى ولاية « جورجيا » فلم تنتخب أحداً بعدها عن مركز الحركة وعدم سريان الدعوة فيها

ظل المؤتمر منعقداً لغاية ٢١ أكتوبر سنة ١٧٧٤ يتباحث في صيانة حقوق البلاد وأعان التمسك بحق نواب الولايات في سن الضرائب وطالب ابعاد الجنود الانجليزية عن البلاد وقرر كذلك قطع العلاقات التجارية بين أمريكا وانجلترا والمثابرة على مقاطعة التجارة الانجليزية وتعيين لجان في البلاد لتنفيذ هذه المقاطعة

اشتدت الازمة وتفاقم الخلاف وأدى الى امتشاق الحسام . لان الحكومة الانجليزية صممت على قمع الحركة بالقوة فتصادمت القوة الانجليزية والاهالى في « لكسنجتون » (١٩ ابريل سنة ١٧٧٥) وأدى هذا التصادم الى اشتعال نار الثورة في البلاد كلها

وأخذ زعماء الحركة وفي مقدمتهم « هنرى لى » و « واشنطن » و « باتريك هنرى » و « جفرسن » يدعون الناس الى التطوع للدفاع عن حرية البلاد ، واجتمع في بضعة أيام جيش من ٢٠٠٠٠ متطوع وثارَت الولايات وطردت حكماها الانجليز

اشتعال نار الثورة

وقرارات المؤتمر

انعقد المؤتمر للمرة الثانية في فيلادلفي (١٠ مايو سنة ١٧٧٥)
وتباحث في الحالة الخطيرة التي وصلت اليها البلاد فقرر باجماع الآراء في
٢٠ مايو « اتحاد الولايات » والدفاع عن كيائها والذود عن حريتها بقوة
السلاح . وقرر المؤتمر كذلك بالاجماع اسناد قيادة الجيش الوطنى الى
« جورج واشنطن » ^(١) الذى اتجهت اليه الانظار منذ بدء الحركة
ليتولى قيادة الدفاع (١٥ يونيو سنة ١٧٧٥) وألف لجانا تختص كل لجنة
بفرع من فروع الدفاع الوطنى فمنها لجنة تبحث المواقع التى يجب احتلالها
ولجنة لتموين الجيش والحصول على المال الكافى لسد حاجاته . ولجنة لتنظيم
الجيش وانتخب جورج واشنطن رئيسا لهذه اللجان . ثم الف فيما بعد
لجنة للشؤون الخارجية

هذا هو المؤتمر الذى تولى توحيد الولايات وتنظيم الجهاد الوطنى
مدة ثمانى سنوات حتى نالت أمريكا استقلالها التام سنة ١٧٨٣

(١) ولد جورج واشنطن في بريدج كريك بولاية (فرجينيا) سنة ١٧٣٢
وهو ابن أحد أغنياء الزراع في فرجينيا وعين سنة ١٧٥١ قائداً لاحدى المناطق
الحربية في الولاية ثم قائدا للفرق الوطنية سنة ١٧٥٥ وفاز على الفرنسيين الذين
كانوا في كندا ثم اعتزل الخدمة العسكرية سنة ١٧٥٨ وانتخب عضوا في مجلس
ولاية فرجينيا . وتجدر ترجمته واعماله في خلال الرسالة الخامسة وتوفى في مون
فرنون سنة ١٧٩٩

جورج واشنطنون

كان واشنطنون يبلغ الثالثة والاربعين حينما اسند اليه المؤتمر القيادة العامة . وكان معروفا من قبل بين مواطنيه بالشجاعة والاخلاص وصدق العزيمة والتواضع . كانت هذه الصفات ملازمة له في أدوار حياته كافة فكسبته محبة مواطنيه واحترامهم ولم تتغير نفسه ولم تتبدل اخلاقه على سمو المنزلة التي نالها في بلاده . يذكر ان انه وهو حديث السن كان يكتب في مذكراته الخاصة نصائح للحياة تتجلى فيها نفسيته وأخلاقه ويقولون أن هذه النصائح كانت له قواعد لم يحد عنها طول حياته . فمنها :

« اذا دخلت في المسائل الجدية فكن حسن المعاشرة ولكن كن في الوقت نفسه وقورا محترما »

« لاتهزأ بالمسائل الهامة . لاتجرح الناس باقوالك وكلماتك »

« لاتحملك رغبتك في تغليب رأيك أن تمنع الغير من الدفاع عن آرائهم . واذا اختلفت مع مناظريك فاحتكم الى الاغلبية لاسيما اذا كان الخلاف مما يرجع حله اليها »

« اجتهد دائما أن تحافظ على تلك الشعلة الالهية التي تضيء القلوب

وهي التي يسمونها الضمير »

وكان واشنطنون قد برهن على شجاعته في المناوشات والحروب التي كانت تقع ما بين حين وآخر بين المستعمرات الامريكية والفرنسيين في كندا فقد كانت المنافسة شديدة بين الفرنسيين في كندا والانجليز والامريكان في المستعمرات الثلاث عشرة

وقد انتخب نائبا في مجلس ولاية فرجينيا التي ولد فيها وظل في هذا المركز خمس عشرة سنة ظهرت فيها صفاته وأخلاقه العالية التي كسبته محبة مواطنيه واحترامهم . ومما يؤثر عنه حينما حضر لأول مرة مجلس ولاية فرجينيا عقب انتخابه عضوا به أن أحد الأعضاء رحب به ونوه بخدمه للوطن . وكان واشنطون يزهد في الزهو ويكره الفخفة والظهور . فتولاه الخجل من اطناب الخطيب في صفاته ولم يجر جوابا . فوصفه الخطيب وصفا حققته الحوادث وهو أن تواضعه الشديد كان يعادل كفاءته وقيمته وعلو نفسه

كان واشنطون شديد المحافظة على كرامة غيره . كان قليل الكلام . كثير الأدب والتواضع نزها شريفا شديدا التمسك باهداب الفضيلة والواجب يترفع عن الدنيا وسفاسف الأمور . لا يرضى أن يلجأ في حياته الى وسائل غير شريفة مهما كانت الغاية حسنة . كان يكره التملق والرياء وينفر من الكذب والخداع ، كان صريحا صادقا ، وكان فوق ذلك تقيا متدينا طيب القلب طلق المحيا هادىء النفس ثابت الجنان صادق العزيمة هذا هو الرجل العظيم الذي أسند اليه المؤتمر قيادة الجيش الوطنى للدفاع عن حرية البلاد في ظروف حرجية وموقف خطير

ولقد كان واشنطون شاعرا بعبء التبعة التي أقيت على عاتقه فاستقبل قرار المؤتمر بكل خشوع وتواضع . وقال لاخوانه في الجلسة التي أعلن فيها القرار :

« انى أرجو كل عضو في المؤتمر أن يتذكر دائما انى أصرح من الآن بكل صراحة واخلاص انى لا أعتقد فى نفسى الكفاءة للقيادة التي

أوليتموني شرفها . أقول ذلك اتقاء لكل ما يحتمل وقوعه من الحوادث»
ولما قرر المؤتمر أن ينقده مرتبا سنويا قدره عشرة آلاف دولار
رفض أن يأخذ منه شيئا لعلمه بما كانت عليه حالة الولايات من الحاجة
الى المال لمواصلة القتال

وكتب واشنطنون الى زوجه خطابا يقول لها فيه « أوكد لك انى
لم أسع البتة لأنال هذا المركز بل بذلت كل ما فى وسعى لأتجنبه لأنى
شاعر بعظم المسؤولية التى تلتقى على عاتقى وعالم بأنى غير قادر على الاضطلاع
بها والسكنى لم أستطع أن أتحنى عن مهمة أسندها الى اخوانى »
على أن الحوادث قد أثبتت أن المؤتمر باختياره واشنطنون لقيادة
الجيش قد اختار أكفأ رجل فى أمريكا ليشغل هذا المركز الخطير

العهد المقدس

ولما قرر المؤتمر توليته قيادة الجيش تعهد أعضاء المؤتمر جميعا بأن
يبدلوا أموالهم وأرواحهم فى سبيل الدفاع عن حرية بلادهم
فغادر واشنطنون فيلادلفى فى ٢١ يونيو وذهب الى الميدان وكان
الانجليز يحاصرون بوسطون بجيش يبلغ عدده ١٢٠٠٠ جندى فرأى
واشنطن صعوبة مهمته لأن الجيش الأمريكى كان محروما من النظام
والتدريب ومهمات القتال وكتب انى أصدقائه يتألم من هذه الحال .
ولكن فضيلة جورج واشنطن أنه أوجد من الفوضى نظاما ومن
التخاذل شجاعة واقداما . فأخذ ينظم الجيش ويكمل ما به من النقص
معتصما بالثبات والصبر ومعاونة المؤتمر له فى القيام بمهمته وجعل أول هدف

له الاستيلاء على بوسطون التي كان الجيش الانجليزي معتصماً بها فزال
مشدداً في حصارها حتى استولى عليها في مارس سنة ١٧٧٦ فكان هذا
النصر مشدداً للعزائم الامريكان باعثاً على الامل في حسن المآل . فقرر
المؤتمر شكر واشنطن وتهنئته

ولسكن الانجليز تلقوا المدد فعزم الجنرال « هاو » الانجليزي على
أن يتأثر لجيشه من سقوط بوسطون ويضرب الثوار الامريكان ضربة
شديدة تزلزل أقدامهم . وكان اكثر عدداً وعداداً فصار بجيشه قاصداً
احتلال نيويورك يساعده الاسطول الانجليزي . وساءت حالة الامريكان
أمام زيادة قوة الاعداء فاضطر واشنطن أن يتقهقر ويخلى نيويورك
(سبتمبر سنة ١٧٧٦) محافظة على جيشه

وفي غضون ذلك انعقد مؤتمر فيلادلفي للمرة الثالثة في يونيو سنة ١٧٧٦
ليتداول في هذه الحالة وليقرر مركز البلاد السياسي حيال انجلترا . وكان
في قرارات المؤتمر في تلك الاوقات العصبية القول الفصل في مصير الثورة
الامريكية . فقام النائب « هنري لي » نائب « فرجينيا » والقي خطبة أظهر
فيها سوء معاملة انجلترا للولايات الامريكية وبين ان الضرورة تقضي
بالانفصال التام عنها وان الامل قوى في انتصار الامريكان رغم الصعوبات
التي تعترضهم . واقترح على المؤتمر منع الكونجرس أن يعان استقلال
الولايات الامريكية

فأجل المؤتمر النظر في هذا الاقتراح الخطير واحاله على لجنة مؤلفة
من خمسة من اقطاب الامريكان وزعماء الحركة وهم « بانجمن فرنكلين » .
و « توماس جفرسون » و « جون آدمس » و « شرمان » و « ليفنجستين » وأجل

المؤتمر البت في الاقتراح حتى تقدم اللجنة نتيجة بحثها ولتبدى الولايات ملاحظاتها على الاقتراح ليكون القرار النهائي للمؤتمر معبراً عن رأى البلاد أقرت اللجنة الاقتراح وحرر جفرسون اعلان الاستقلال

اعلان استقلال الولايات المتحدة

٤ يوليو سنة ١٧٧٦

ثم أخذ المؤتمر يتباحث في شأنه ثلاثة ايام وفي جلسة ٤ يوليو سنة ١٧٧٦ قرر المؤتمر ان يعلن للعالم استقلال البلاد ودخولها في التاريخ باسم « الولايات المتحدة الامريكية » فكانت هذه الجلسة التاريخية أكبر جلسات المؤتمر شأننا وأعظمها قدراً

وهذا نص القرار الذي أعلنه المؤتمر :

« نحن نواب الولايات، المتحدة بأمريكا المجتمعين بهيئة مؤتمر عام
« مشهدين الله مالك الملك على شريف مقاصدنا وأحقية مطالبنا نعلن للعالم
« باسم الشعب الامريكى الذى يسكن الولايات المتحدة ان هذه الولايات
« المتحدة أصبحت حرة مستقلة وانها قد تحررت من كل تبعية للتاج
« البريطانى . وأن كل علاقة سياسية بينها وبين انجلترا تعتبر مقطوعة وانها
« كدولة حرة مستقلة لها حق « اعلان الحرب وتنظيم علاقاتها التجارية
« والتمتع بكل الحقوق التى تتمتع بها الدول المستقلة »

« وقد تعهدنا بأن نصون هذا الاستقلال بحياتنا وأموالنا وشرفنا

« واثقين بالمعونة الالهية »

وقد مهر النواب أعضاء المؤتمر جميعا وعددهم ٥٧ نائبا هذا الاعلان الذى يعد من اكبر وثائق التاريخ الانسانى بتواقيعهم . فكان مؤتمر فيلادلفيا هو قوام الحركة الاستقلالية والمعان للاستقلال والداعى الى الحرب والمنظم لقوات البلاد في سبيل تحقيق غايتها المقدسة . وقد بذل في هذا السبيل من الجهود ما يشهد باخلاص اعضائه وثباتهم وصدق وطنيتهم ولم يكن يخفى ان اعلان الاستقلال الذى وقعه أعضاء المؤتمر كان عملا عظيما وفي الوقت نفسه مخاطرة كبرى . لان الامريكان كانوا معتبرين الى ذلك الحين كرعابا بريطانيين فلو انهم فشلوا في حربهم لاعتبرتهم انجلترا عصاة يستحقون الاعدام . فلا غرو ان يعد التاريخ قرار المؤتمر عملا جليلا ينطوى على الاقدام والتفانى في خدمة الوطن وقد كان أعضاء المؤتمر يوقعون الاعلان وهم شاعرون بالتبعة الملقاة على عاتقهم فكان الموقف مؤثرا . ومما يؤثر عن رئيس المؤتمر «هانكوك» انه قال لاخوانه « هاموا ايها الاخوان ولنوقع جميعا لان الساعة ليست ساعة التردد . يجب ان تكون امضاءاتنا جميعا متناسقة في سمت واحد » وقبل ان يقرر المؤتمر اعلان الاستقلال كانت الحكومة الانجليزية تسعى فى استدراج الولايات الى الصلح فأرسلت اللورد « هاو » ليعرض على المؤتمر التوفيق بين انجلترا والولايات ليعود الصفاء بين البلدين . ولكن المؤتمر بعد ان أعلن استقلال الولايات المتحدة قرر رفض المفاوضات فى التوفيق أو الصلح مادام فى أرض الولايات المتحدة أو فى مياها جندى انجلىزى واحد وما دامت انجلترا لم تعترف باستقلال الولايات المتحدة

فسد بهذا القرار على السياسة الانجليزية باب لمحاولات والمناورات التي
تقصد منها اضعاف عزائم الامريكان وصر فهم عن الغاية التي صحت عزيمتهم
على ادراكها وهي الاستقلال التام
ومما يذكر في هذا الصدد أن اللورد « هاو » كان يعرف العلامة
« فرنكلين » أيام كان هذا الاخير في لوندرة يدافع عن حقوق مواطنيه
الامريكان . فعرض عليه أن يكون واسطة التفاهم بينه وبين المؤتمر
فأرسل له فرنكلين الرد الآتي :

« يسوءني أن تتحملوا مشقات السفر والحضور من أقصى البلاد
في مهمة مقضى عليها بالفشل . انكم تطلبون من الولايات الامريكية
أن ترضى تجلترا . على أن الولايات المتحدة قد أهينت وديست حقوقها
وانكم بهذا الطلب تظنون بنا الجهل والانحطاط وفقدان الشعور ولا
عجب في ذلك فان هذه الظنون قد أملاها على أمتكم الكبرياء والطفبان
والآن أقول ان الحرب قد نشبت بين الفريقين ولا أريد أن أتنبأ بنتيجتها
لأن كل تنبؤ سيقابل من جانبكم بالاعراض ولا تصدقونه الا بعد أن
تؤيده الحقائق والوفائع » (٢٦ يوليو سنة ١٧٧٦)

ثم تقابل مندوبا المؤتمر وهما « فرنكلن » و « جون آدمس » مع « اللورد
هاو » فأبلغاه قرار المؤتمر القاضي برفض المفاوضات

عطف فرنسا على الامريكان

لقت الولايات الامريكية عطفًا كبيرًا في فرنسا من محبي حرية
هذا الشعب المجيد . ومن رجال السياسة الذين كانوا يريدون أن يتأروا

لفرنسا من إنجلترا التي استولت على مستعمراتها فيما وراء البحار. وفي مقدمة هؤلاء وهؤلاء «الماركيز لا فاييت» و«الكونت فرجن» وزير الخارجية و«بومارشيه» الذي كان له نفوذ كبير في بلاط الملك. فسعوا في اقناع الحكومة الفرنسية بمساعدة الأمريكان في حربهم لإنجلترا. فأرسلت الحكومة سراً مندوباً إلى أميركا ليستطلع موقف الأمريكان وما تجنيه فرنسا من وراء مساعدتهم في حربهم الاستقلالية. وكان مؤتمر فيلادلفيا قد قرر تكليف لجنة الشؤون الخارجية ومن أعضائها «فرنكلن» الاتصال بالخارج والسعى في اجتذاب عطف الأمم على القضية الأمريكية

فبذلت اللجنة في هذا السبيل مساعي عظيمة وكان لنفوذ العلامة «فرنكلن» الأدبي وشهرته العالمية في أوروبا أكبر الأثر في ازدياد العطف على الأمريكان. والمعروف أن «فرنكلن» قبل أن يعود من لوندرة إلى أميركا في مارس سنة ١٧٧٥ بعد أن حبطت مساعي التوفيق بين الحكومة الإنجليزية والمستعمرات عاد مقتنعاً بأن الحرب لا بد ناشبة بين البلدين وأن المفاوضات الودية لا تؤدي إلى نتيجة فاشترى لبلاده مهمات حربية كثيرة لتكون عدتها إذا قامت الحرب المنتظرة واتصل من جهة أخرى بعمد فرنسا في إنجلترا اتصالاً متيناً ليكتسب بواسطته عطف رجال السياسة في فرنسا على حركة أميركا القومية

ولما عاد «فرنكلن» إلى أميركا انتخب عضواً في المؤتمر وانصرف إلى الاشتراك في تنظيم الدفاع الوطني

فأرسل المؤتمر في مارس سنة ١٧٧٦ رسولا إلى فرنسا وهو «سيلاس دين» ليتصل بأنصار الأمريكان في فرنسا فقبل من أنصار الحرية بالترحيب

وكانت الحكومة تعطف على هذه الحركة فسهلت ارسال كل الامدادات
الحربية الى أمريكا

«الماركيز لافاييت»

وفي غضون ذلك قرر مؤتمر فيلاد في اعلان الاستقلال المشهور في
٤ يوليو سنة ١٧٧٦. ووصل نبأ هذا القرار الى فرنسا وانجلترا فأثار حماساً
«الماركيز لافاييت» وبعض اخوانه من الضباط النبلاء ودفعهم الى التطوع
في صفوف الاميركان لمساعدتهم في حربهم الاستقلالية
وكان «لافاييت» شاباً حديث السن شريف النفس كريم العواطف
فاتفق هو واخوانه الضباط على السفر لأمريكا للتطوع في القتال وكان
هذا التطوع الدال على النبيل وسمو العواطف من أجل الاعمال التي يشهدها
التاريخ للماركيز لافاييت . فقد ترك بلاده وهاجر الى أمريكا تاركاً زوجه
مخاطراً بحياته في سبيل الذود عن حرية شعب مجيد تفصله عن فرنسا
المسافات الشاسعة

وصل «لافاييت» وزملاؤه الى أمريكا في يوليو سنة ١٧٧٧ بعد رحلة
شاقة اجتازوا فيها الافيانوس الاعظم وكانوا عرضة لوقوعهم أسرى في
يد السفن الانجليزية التي كانت ترقب شواطئ أمريكا. وعرض «لافاييت»
تطوعه على مؤتمر فيلادلفي وكان المؤتمر قد عرض عليه طلبات كثيرة
للتطوع من الخارج فكان شديد الدقة في قبول الطلبات . ولما تداول في
طلب «الماركيز لافاييت» أصدر قراره بقبول تطوع الماركيز مع شكره على
عواطفه النبيلة ومقاصده السامية ومنحه رتبة «ماجور جنرال» وتقابل
الماركيز و«الجنرال واشنطن» قائد الجيش الوطني فقابله باحترام عظيم

وأكبر منه عمله الجليل . ومن ذلك الحين أصبح كلاهما متصادقين صادقين تربطهما أقوى صلوات الود والاخلاص . واشترك « لافاييت » في القتال تحت قيادة « الجنرال » واشنطون وظهر من الشجاعة والبسالة ما استوجب إعجاب المؤتمر به وترقيته الى رتبة « جنرال » ولم يكن يتجاوز في ذلك الحين عشرين سنة

بعثة فرنكلن

في فرنسا

في غضون ذلك كانت الحالة خطيرة في أمريكا مركز الجيش الوطني يزداد حرجا امام ازدياد القوات الانجليزية . فقرر المؤتمر في سبتمبر سنة ١٧٧٦ ارسال بعثة الى فرنسا موفدة من « فرنكلن » و « ارثلى » ينضم اليهما « سيلاس دين » الذي كان بفرنسا لتسعى لدى الحكومة الفرنسية في الاعتراف باستقلال الولايات المتحدة والدخول بجانبها في الحرب وعقد معاهدة بين البلدين

لم يكن من رأى « جورج واشنطن » أن تعول أمريكا على مساعدة فرنسا أو ترجو منها المعونة . ويرجع هذا الاعتقاد الى ما كان بين فرنسا والمستعمرات الأمريكية من العداة القديم حينما كانت تطمع في الاستيلاء عليها . على انه ترك المؤتمر يقرر ارسال هذه البعثة وأيد القرار . ولم يتغير رأيه الا عند حضور « الماركيز لافاييت » الى أمريكا في يوليو سنة ١٧٧٧ ورأى من تفانيه في الدفاع عن الحرية الأمريكية ما أزال اعتقاده القديم ، لقد كان « واشنطن » حريصا بعيد النظر لا يغتر بالظواهر فلم يكن ينخدع

بكلمات العطف التي كان يسمعا من فرنسا ولم يثق بمعاونتها الا بعد أن تحقق ان فريقا من أبنائها يقدمون أنفسهم ويبدلون أرواحهم للدفاع عن حرية امريكا . فهناك بدأ يثق بفائدة الاعتماد على عطف فرنسا ومساعدتها

وطنية فرنكلن

لما قرر المؤتمر ايفاد البعثة الى أوروبا كان « فرنكلن » يناهز في ذلك الحين الحادية والسبعين من عمره . ولكن امريكا لم تكن تستطيع أن تعتمد على رجل أكثر منه كفاءة وخبرة وأعظم نفوذاً ليكسبها عطف الحكومات والأمم الاوربية فقبل فرنكلن هذه المهمة الشاقة وسافر الى فرنسا ليصعبه حفيدها ليعاونه على مشاق السفر في اجتياز الاقيا نوس الاعظم وكانت الرحلة شاقة والبحر مضطرباً والشقة بعيدة . ف قضى في البحر ثلاثين يوماً وقبل أن يسافر هذا الرسول العظيم كان يملك من حطام الدنيا أربعة آلاف جنيه فوضعها تحت تصرف المؤتمر بصفة قرض للحكومة الوطنية . وبرهن بعمله على نهاية الاخلاص في خدمة بلاده

فبأمثال هذا البطل ممن ينكرون ذواتهم ويضجون بما لهم وصحتهم وحياتهم تنال الأمم استقلالها . وبهذه الوطنية الصحيحة وطنية الجد والاخلاص والبذل والعمل تسترد الشعوب حقوقها وتتبوأ مكانها بين الأمم الحرة

مساعي فرنكلن في باريس

وصل العلامة « فرنكلن » الى باريس في ٢١ ديسمبر سنة ١٨٧١ ففوق بل هناك من رجال العلم والفلسفة والادب والسياسة مقابلة الاحترام

والاجلال لما كان له عند ثم من المنزلة السامية. وكان لشيخوخته وبساطته وتواضعه وما عاناه من متاعب السفر أثر كبير في نفوس الناس فكانوا يحبون فيه الوطنية الصادقة والحرية الناشئة فيما وراء البحار. وكان اعلان المؤتمر الامريكى للاستقلال قد اثار في نفوس الفرنسيين عاطفة اعجابهم وزادهم اعجابا ما كان يصل اليهم من انباء جهاد الامريكان واستبسالهم في الدفاع عن استقلالهم

حيات كل هذه الظروف للعلامة «فرنكلن» مقابلة حسنة في دوائر العلم والسياسة بباريس. وكانت فرنسا ملتزمة الى ذلك الحين جانب الحياد ولكنها كانت تعطف على كل المساعدات أو الامدادات التي ترسل الى أمريكا. على أن فرنكلن عرض على حكومة لويس السادس عشر فكرة الاعتراف رسميا باستقلال الولايات المتحدة وعقد معاهدة معها ودافع عن هذه الفكرة أمام رجال السياسة في باريس وأيده فيها أصدقاؤه والمعجبون به ولكن الحكومة كانت مترددة في قبول الفكرة لأنها كانت تفضي حتما الى اعلان الحرب بين فرنسا وانجلترا فاكثفت بمديد المساعدة الحربية بصفة غير رسمية الى أمريكا وأرسلت اليها كثيرا من الذخائر والمهمات الحربية. وأقام «فرنكلن» على هذه الحال عدة أشهر في فرنسا كان «فرنكلن» يعيش في باريس عيشة الاقتصاد والتدبير لقلة الموارد التي كانت تصل اليه من أمريكا بسبب الضيق الذي كانت تعانيه الحكومة الوطنية

على انه مع ذلك نال منزلة سامية في فرنسا بفضل شهرته العلمية ووطنيته العالية وأخلاقه السامية. فتعرف الى أكبر رجال العلم والسياسة

في ذلك العصر واتصل بهم بصلات الصداقة والود فكان أصدقائه ثم خلاصة
عظماء فرنسا فمنهم «ترجو» الوزير والعلامة الاقتصادية الكبير و«بوفون»
العالم والكاتب العظيم . والفيلسوف «دالمبير» أحد واضعي دائرة المعارف
الفرنسية والعلامة «كوندورسييه» و«الدوق لاروشفو كولد» العالم النبيل
و«مالزرب» الوزير العلامة والقاضي النزيه صديق الملك لويس السادس
عشر و«بومارشيه» الكاتب الشاعر والكونت «فرجن» وزير خارجية
فرنسا وغيرهم

فاستعان فرنكان بصداقة هؤلاء العظماء على تذليل الصعاب وتمهيد
السبل لاجتذاب صداقة فرنسا ومحالقتها . ولم تقف مساعيه عند حد
الحصول على مساعدات فرنسا غير الرسمية بل كان يواصل السعي في افناع
حكومة لويس السادس عشر بالانضمام رسمياً لجانب أمريكا ضد إنجلترا
وعقد معاهدة مع الولايات المتحدة باعتبارها دولة مستقلة . وكان يساعده
مباشرة في مساعدهدى البلاط الكونت «فرجين» وزير الخارجية والمسيو
«بومارشيه» وقدم الكونت فرجين تقريراً الى الملك في ٢٣ يوليو سنة
١٧٧٧ أظهر فيه ضرورة مجاهرة الحكومة الفرنسية بموازرة الولايات
المتحدة متبناً ان مصلحة فرنسا تقتضى ذلك . فوافق الملك على هذه الخطة
وأخذت الحكومة تترقب الفرصة التي تعلن فيها الاعتراف باستقلال
الولايات المتحدة

انتصار الامريكان

في معركة ساراتوجا

وقد هياً الامريكان بجهادهم هذه الفرصة إذ أرسل المؤتمر الى «فرنكلن» في ديسمبر سنة ١٧٧٧ نبأ انتصار الامريكان على جيش الجنرال «بورجون» الانجليزى الذى سلم في معركة «ساراتوجا» (٦ اكتوبر سنة ١٧٧٧) فكان هذا الانتصار العظيم أبلغ حجة لمن كانوا يحثون الحكومة على الانضمام علنا الى جانب الولايات المتحدة والاعتراف باستقلالها. وقد برهن الامريكان بانتصارهم في هذه المعركة على انهم أهل للاعتراف الامم باستقلالهم ومد يد المساعدة اليهم فبدأت المفاوضات الرسمية بين حكومة لويس السادس عشر والبعثة الامريكية التى يرأسها «فرنكلن» لعقد معاهدة تحالف بين الدولتين

المعاهدة بين فرنسا والولايات المتحدة

ونجحت المفاوضات فأسفرت عن معاهدة ٦ فبراير سنة ١٧٧٨ التى تضمنت الاعتراف باستقلال الولايات المتحدة وتوثيق العلاقات التجارية بين الدولتين وعقد محالفة بينهما تعهدت فيها فرنسا بضمان أملاكها كما تضمنت الولايات المتحدة لفرنسا الدفاع عن مستعمراتها فى جزر الانتيل فجاءت هذه المعاهدة متوجهة لجهاد الامريكان فى ميدان القتال ولمساعى الرسول العظيم «فرنكلن»

قوبلت هذه المعاهدة في باريس بالابتهاج العظيم وانهالت التهاني على «فرنكان» لنجاحه في مسعاه . واستقبل الملك في ٢٠ مارس سنة ١٧٧٨ المفوضين الامريكان وعلى رأسهم العلامة «فرنكان» كندوبي دولة مستقلة

درس للامم الناهضة

وأصبح فرنكان موضع اعجاب الباريسيين واحترامهم فكان يسترعى الانظار بوقاره وبساطته وحكمته وزاد في الحفاوة به أن مبادئ الحرية التي نشرها فلاسفة القرن الثامن عشر أمثال «جان جاك روسو» و«فولتير» كانت قد بدأت تختمر في الاذهان فكان الشعب الباريسي يحى في المفوضين الامريكان روح الحرية الجديدة التي أشرقت شمسها من وراء الاقيانوس ولا غرو فقد وقعت هذه الحوادث قبل نشوب الثورة الفرنسية الكبرى بعشر سنوات

ومما يذكر في هذا الصدد ان الفيلسوف «فولتير» كان قد عاد في ذلك الحين الى باريس بعد ان كان مبعداً عنها سبعة وعشرين سنة . وكان فولتير يمثل في أوروبا بأسرها ، نذهب حرية الرأي فأحدثت عودته الى باريس تأثيراً كبيراً في الحياة الفكرية والسياسية . وكان الفيلسوف العظيم يناهز الرابعة والثمانين من عمره فأقبل عليه المفوضون الامريكان يحيونه وتقدم اليه «فرنكان» وقدم اليه حنيدة الصغير فبارك له فولتير « باسم الله والحرية »

وفي ٢٩ ابريل سنة ١٧٧٨ حضر الشيخان الجليلان «فولتير» و«فرنكان» لاسة اكاديمية العلوم في باريس وجلسا معاً فكان لحضورهما اثر كبير

في النفوس . وكانت التحيات الموجهة الى فرنكلن تعتبر كأنها موجهة للشعب الأمريكى

هكذا يخدم النوابغ والعظماء بلادهم ويرفعون شأن مواطنيهم في الديار الأجنبية . فهم حينما حلوا وأينما ارتحلوا يشرفون أممهم ويجعلونها موضع الاحترام والاعجاب . وهم في نظر الامم جمعاء عنوان مجد بلادهم وبرهان حياتها ودليل عظمتها ورفعتها

أرسلت صورة المعاهدة الى المؤتمر الأمريكى فتلقاها بالهتاف والابتهاج وأقرها . وكان الماركيز « لافاييت » من أكثر الناس سروراً لما علم بنبأ التوقيع على المعاهدة لأنه بعد أن جاهد بسيفه في صفوف الأمريكان ذوداً عن حرية الشعب الأمريكى رأى مساعيه قد كللت بالنجاح وأقره مواطنوه على خطته واحتذوا حذوه واستمعت الحكومة لنصحه وهو يعد لم يتجاوز الحادية والعشرين

اشترك فرنسا في الحرب الأمريكية

اعلن للحكومة الانجليزية في ١٣ مارس سنة ١٧٧٩ اعتراف الحكومة الفرنسية باستقلال جمهورية الولايات المتحدة . فكان هذا الاعلان بمثابة اعلان حالة الحرب بين الدولتين . وبدأت الحرب فعلا بينهما بحرا في ١٨ يونيو سنة ١٧٧٨ وأسلت الحكومة الفرنسية أسطولا بقيادة الاميرال « كونت دستنج » الى المياه الأمريكية لمحاصرة الاسطول الانجليزى هناك وقد سافر مع الاسطول المندوب الأمريكى « سيلاس دين » الذى استدعاه المؤتمر الأمريكى وانتخب خلفا له « جون آدمس »

الذى كان من أكبر الاعضاء شأنا (والذى خلف فيما بعد جورج واشنطن
في رئاسة الجمهورية)

وكان «مع سيلاس دين» المفوض الفرنسى المسمىو «جيرار» الذى أرسلته
الحكومة الى المؤتمر كسفير فرنسا لدى الجمهورية الجديدة . فاستقبله
المؤتمر الأمريكى استقبالا حافلا لانه أول سفير جاء من أوروبا يحمل
أوراق اعتماده للدولة المستقلة الجديدة ووضع الاميرال «دستننج» أسطوله
تحت تصرف المؤتمر ليعمل فى البحر بالاتفاق مع الجنرال «وشنطون» الذى
كان يقاتل فى البر

وقد عزم «لافيت» بعد أن وصل السفير الفرنسى «جيرار» الى
امريكا وأقر المؤتمر المحالفة ان يعود الى بلاده ليوصل هناك سعيه فى توثيق
عرا التحالف بين الامتين ولانه كان يشعر بالحنين الى وطنه الذى هاجر
منه منذ ثمانية عشر شهرا والشوق الى زوجه التى تركها وهى حامل
فأستأذن «لافيت» المؤتمر فى السفر فقرر المؤتمر فى ٢٤ اكتوبر
سنة ١٧٧٨ شكر الماركيز على خدمه الجليلة التى أداها للولايات المتحدة
وقرر اهداءه سيفا يقدمه له فى باريس سفير أمريكا لدى فرنسا (العلامة
فرنكلن) كتذكار من الشعب الأمريكى لمن بذل فى سبيله نفسه وماله
وراحته . وأرسل المؤتمر من جهة أخرى رسالة الى الملك لويس السادس
عشر يذكّر فيها خدم «لافيت» وينوه بكفايته وشجاعته

والواقع ان امريكا كانت فى حاجة كبرى الى مساعى «لافيت»
فى فرنسا فان حالة الجمهورية الجديدة لم تكن تدعو الى الثقة بالفوز وكان
المؤتمر شاعرا بمرح المركز لان القوات التى كانت تحت تصرف «وشنطون»

في حرب الاستقلال لم تكن كافية لتتغلب على قوات إنجلترا . وكانت الحالة المالية في أمريكا سيئة جداً ولم يكن اعتراف فرنسا باستقلال الولايات المتحدة ولا المعاهدة بين البلدين ولا المساعدات التي أمدت بها فرنسا حليفها الجديدة بضامنة الفوز بل كان من المحتمل أن ترسل فرنسا جيشاً إلى أمريكا ليشارك مع الجيش الوطني في القتال . فكانت مهمة « لافاييت » أن يساعد السفير « فرنكن » في استعجال إرسال مثل هذا الجيش إلى أمريكا

ولم تكن هذه المهمة سهلة لأن رالية الحكومة الفرنسية في ذلك الحين لم تكن تساعد كثيراً على تجريد حملة عسكرية إلى ما وراء البحار

لافاييت وفرنكن

وصل « لافاييت » إلى فرنسا في فبراير سنة ١٧٧٩ فقبل من الشعب مقابلة حماسية ووجد « فرنكن » يصل الليل بالنهار في القيام بمهمته الشاقة . فحمل إليه من قبل المؤتمر لقبه الجديد وهو « سفير الولايات المتحدة المفوض » ورسالة من المؤتمر متضمنة تعليمات إليه . وكان « فرنكن » لا ينفك يطلع المؤتمر على كل مساعيه في باريس ويرسل إليه التقارير ويتلقى منه التعليمات الخاصة بمهمته

كان « لافاييت » بعد عودته من أمريكا العضد الأيمن « لفرنكن » فأخذ يبذل مساعيه ويستخدم مركزه الأدبي لاستعجال الحكومة في إرسال الحملة العسكرية إلى أمريكا وفي مطاردة الاسطول الإنجليزي في البحار . والواقع أن « لافاييت » كان له في ذلك العهد نفوذ عظيم جداً

في الوزارة وفي بلاط الملك . وكان الكونت « فرجين » وزير الخارجية يؤيده في ضرورة تدخل فرنسا الحربى فنجح فى مساعده وأخذ الاسطول الفرنسى يجوب البحار ويناوىء الانجليز فى المستعمرات ودخلت اسبانيا وهو لاندافى الحرب بجانب فرنسا فزاد مركز انجلترا حرجا وقد كان « لافاييت » يطمع فى أن يحمل الحكومة الفرنسية على اعداد حملة عسكرية تنزل فى انجلترا وتضربها الضربة القاضية . وكادت مساعيه تنجح لولا اجفال بعض الوزراء ورجال الدولة وخصوصا « نيكر » و« مورباس » من عواقب هذه الحملة فخطب المشروع . ولكنه نجح فى اعداد الحملة العسكرية لا مريكافقررت الحكومة ارسال جيش فرنسى بقيادة الجنرال « روشامبو » لينضم الى جيش الجنرال واشنطون . وكذلك أرسلت الحكومة الى امريكا كثيرا من الامدادات والمساعدات المالية التى كان الجيش الامريكى فى أشد الحاجة اليها

هزيمة الجيش الانجليزى

وانتهاء الحرب

وصات الحملة العسكرية الفرنسية الى امريكافى منتصف سنة ١٧٨٠ وسبقها الماركيز « لافاييت » ليمهد لها سبيل الاشتراك مع الجيش الوطنى الامريكى . وكان واشنطون ينتظر المدد الفرنسى بنافد الصبر لما كانت عليه حالة الجيش الوطنى من الضعف الذى كان يخفيه واشنطون بثباته وصبره ولما وصل المدد الفرنسى اشتدت عزائم الامريكان وأعدوا المدد لملافاة الجيش الانجليزى الذى كان تحت قيادة الجنرال « كورنواليس »

فاستأنفوا القتال وحاصروا الجيش الإنجليزي في « يورك تون » وانتهت
المعركة بهزيمة الانجليز وتسليم جيش الجنرال « كورنواليس » بأسلحته
ومدافعه وذخائره في يورك تون (١٩ اكتوبر سنة ١٧٨١)

ولما وصل رسول الجيش الى فيلادلفى يحمل الى رئيس المؤتمر نبأ
انتصار الامريكان والفرنسيين في تلك المعركة عم الخبر أرجاء المدينة في
بضع دقائق فملأ القلوب حماسة وسروراً ودقت اجراس الكنائس وأطلقت
المدافع اعلانا بابتداء عهد استقلال الولايات المتحدة لان هذه المعركة
الفاصلة جعلت الاستقلال الذى قرره المؤتمر حقيقة واقعة

وصل نبأ معركة يورك تون الى أوروبا بعد عشرين يوماً فأحدث
تأثيراً كبيراً فى إنجلترا وابتهاجاً عظيماً فى فرنسا

ففى إنجلترا عجلت هذه الكارثة التى حلت بالجيش الإنجليزي سقوط
وزارة اللورد « نورث » الذى كان يتمسك بسياسة الشدة حيال الولايات
الامريكية النائرة وأخذ رأى العام يتحول ويميل الى وضع حد للقتال

اعتراف إنجلترا

باستقلال الولايات المتحدة

بدأت مفاوضات الصلح فى باريس فى شهر مارس سنة ١٧٨٢ وكان
« فرنكان » مازال مقيماً بها على اعتلال صحته وضعف شيخوخته . وقد
طلب الى المؤتمر قبل انتهاء الحرب ان يسمح له بالعودة الى أمريكا لانه
شعر بدنو أجله وأراد ان تكتحل عيناه برؤية الوطن قبل أن يودع
الدنيا . ولكن المؤتمر كتب اليه يدعو الى البقاء لتستفيد البلاد من كفاءته

في مفاوضات الصلح . فصعد بالامر وبقي في باريس سفيراً لأمريكا ومفاوضاً عنها في المفاوضات التي طالت بسبب ما كانت تاجأ إليه السياسة الانجليزية من المحاولات والتأجيلات واستمرت المفاوضات ستة كاهلة الى أن أسفرت عن توقيع معاهدة فرساي في ٢٠ يناير سنة ١٧٨٣ التي اعترفت فيها إنجلترا باستقلال الولايات المتحدة . وبذلك تكونت تلك الدولة التي صار لها في العالم شأن عظيم ولم يكن عدد سكانها في ذلك الحين يزيد على ثلاثة ملايين وربع

واشنطن محرر أمريكا

انتهت مهمة « جورج واشنطن » بتحرير البلاد من النير الاجنبي . فهو جدير بأن يلقب بحق « محرر أمريكا » لان كفاءته وفضائله واخلاقه يرجع اليها معظم الفضل في نجاح الجهاد الوطني . ولولا نفوذه الادبي لدب ديب الانقسام في البلاد والجيش في خلال سنوات القتال . فقد كان يحافظ على الوحدة الوطنية ويبذل في هذا السبيل كل جهوده لانه كان يعتقد ان هذه الوحدة هي أساس الفوز وعنوان النجاح . كان يشدد العزائم اذا وهنت . ويحيي الهمم اذا فترت . ويعيد الى الصفوف اتحادها اذا تفرقت . كانت البلاد مهددة في اثناء الجهاد الوطني بالتفريق والانقسام لما كان بين سكان الولايات من المنازعات والمنافسات ، فكان يزيل بحكمته السياسية كل خلاف ، ويعيد الى النفوس صفاءها والى القلوب اخلاصها وولاءها

واليه يرجع الفضل في احباط الفتنة التي كادت تنشب بين ضباط

الجيش والمؤتمر عقب انتهاء القتال بسبب الخلاف على مطالبهم فخطب فيهم «واشنطن» خطبة مؤثرة حذرهم فيها عواقب الانقسام وكان سفير التوفيق والصلاح بينهم وبين المؤتمر باجابة معظم طلباتهم وبعد ان دقت ساعة الحرية في امريكا عول على الابتعاد عن الحياة العامة . فجمع اخوانه وزملاءه في الجهاد في نيويورك يوم ٤ ديسمبر سنة ١٧٨٣ وودعهم وداعاً مؤثراً وصالحهم جميعاً ثم ذهب الى فيلادلفي حيث انعقد المؤتمر ورفع الى رئيس المؤتمر استقالته من القيادة العامة وأعلن أنه لا يقبل أى مركز في الحياة السياسية . وسافر الى قرينته «مون فرنون» ليعيش فيها عيشة الهدوء والعزلة بعد ان غاب عنها ثمانى سنوات

واشنطن في عزلة

وهكذا زهد هذا الرجل العظيم في كل مظاهر الجاه والابهة ، ورفض كل مكافأة وارتضى لنفسه حياة العزلة والبساطة بعد ان تم على يده تحرير امريكا . أى بعد أن قام بعمل ينحى التاريخ أمام عظمته وجلاله وتكونت بفضل جهاده دولة من أعظم الدول شأنًا وأوسعها ملكا كتب واشنطن في عزلة الى صديقه في الجهاد «الماركيز لافاييت» كتابا يقول له فيه :

« لقد أصبحت فرداً من آحاد الناس أعيش عيشة العزلة على ضفاف نهر « بوتوماك » تحت ظلال التين والعنب بعيداً عن ضوضاء ميادين القتال ومسارح الحياة السياسية . الآن أقضى الحياة هادئاً أنعم بتلك

المسرات التي لا يستطيع أن يقدرها الجندي الذي يدأب وراء الشهرة العسكرية أو السياسي الذي يقضى الايام تبعاً واليه الى قلقاً يفكر في الخطط والوسائل التي تحقق لبلاده السعادة والهناء ولو كان فيها شقاء الشعوب الاخرى كأن الدنيا على سعتها اضيق من أن نعيش فيها جميعاً عيشة السلام والهناء - انى لا أحسد أحداً ولا أنافس انساناً . أنظر الى الناس جميعاً كأنهم أصدقائي واخوانى . وهكذا أقضى الحياة وسأجتاز غدیر الدنيا هادئ البال مطمئن النفس حتى ألحق بآبائي في مثواي الأبدى» هذا ما كتبه «واشنطنون» في فبراير سنة ١٧٨٤ . ولكن الحوادث لم تحقق أملاه ولم تدعه ينعم بهدوء العزلة

عودة واشنطنون الى السياسة

وانعقاد الجمعية الوطنية المؤسسة

ذلك ان الولايات المتحدة بعد ان تم تحريرها كانت مضطربة الاحوال في الداخل مهددة بأن تنقسم عرا وحدثها . كان المؤتمر الذي تكون منذ سنة ١٧٧٤ يؤلف بين الولايات الثلاث عشرة للدفاع عن كيانها والذود عن حريتها وينظم الجهاد الوطنى وقد ألف منها وحدة سياسية جديدة ولكن كانت كل ولاية محافظة على استقلالها وشخصيتها القديمة بهيئتها وحكومتها وكان المؤتمر ضعيف السطة النظامية وكانت الولايات تتنافس فيما بينها وتفصلها المزاومات الاقتصادية والرسوم الجركية بدرجة خيف منها على كيان الدولة الجديدة

عالم المؤتمر هذه الحالة في أثناء حرب الاستقلال ووضع في ٩ يوليو

سنة ١٧٧٨ دستوراً مؤلفاً من ثلاث عشرة مادة يجعل الرابطة بين الولايات المتحدة قائمة على قاعدة « اتحاد ولايات مستقلة » أى انه لم ينشئ دولة ذات ساطة مركزية قوية

وقد بدى في تنفيذ هذا الدستور من سنة ١٧٨١ وبقى معمولاً به ست سنوات لغاية سنة ١٧٨٧ فأظهرت التجربة ان هذا الدستور يجعل الوحدة القومية مهددة بالانفصام لو لم يتداركها أقطاب الأمريكان فى ذلك العهد . فقد كانت الحكومة المركزية ضعيفة ليس لها من النفوذ أو الساطة على حكومات الولايات ما يحقق وحدة الدولة . كانت مثقلة بالديون التى اضطرت الى اقتراضها أثناء الحرب و ليس لها ساطة على الحكومات اللامركزية فلا تستطيع فرض الضرائب على الولايات ولا سن القوانين المالية والحربية لها : وضعف لهذا السبب شأن المؤتمر وكادت ساطته تضيق أمام النزعات الاستقلالية فى الولايات فكان من الضرورى التعاون على وضع دستور جديد للولايات المتحدة

ففى ٢١ يناير سنة ١٧٨٦ دعا مجلس ولاية فرجينيا الولايات الاخرى الى عقد « جمعية وطنية » لوضع نظام ارتباط جمركى بين الولايات يمنع التزاحم التجارى فيما بينها ويجعلها كتلة واحدة أمام التجارة الاجنبية ، فلبى الدعوة أربع ولايات فقط وهى « نيويورك » « ونيوجرس » « ودلاور » و « يانسلانيا »

واجتمع مندوبوها فى سبتمبر سنة ١٧٨٦ فى « انابوليس » وكان عددهم قليلا ولا يمثلون الولايات كلها . ولكنهم تداولوا فى الامر فانفقوا بالاجماع على اعتبار الحالة خطيرة ووجوب وضع دستور يقوى وحدة الدولة

ووضع النائب «هاملتون» تقريراً في هذا الشأن قبل بالاجماع في ١٤ سبتمبر
وتقرر دعوة الولايات الى عقد جمعية وطنية جديدة تشترك فيها
الولايات كلها

وأرسلت الدعوة والقرار الى المؤتمر والى مجالس الولايات وحدد
فيها لانعقاد الجمعية الوطنية شهر مايو سنة ١٧٨٧ في فيلادلفى وهى المدينة
التاريخية التى كان ينعقد فيها المؤتمر

وضع الدستور

قبلت الولايات الدعوة وانتخبت مندوبها واجتمعت الجمعية الوطنية
بفيلادلفى يوم ١٤ مايو سنة ١٧٨٧

وكانت تجمع أقطاب الامريكان فى ذلك العصر وفى مقدمتهم «جورج
واشنطن» و«فرنكلن» و«هاملتون» و«ماديسن» و«ديكنسون»
و«موريس» وكان عدد الأعضاء ٥٥ نائباً. فانتخبت الجمعية بالاجماع
«جورج واشنطن» رئيساً لها بناء على اقتراح «فرنكلن» وبذلك عاد
«واشنطن» الى ميدان العمل العام بعد ان ظن انه اعتزل الحياة الحربية
والسياسية نهائياً. وظلت الجمعية منعقدة أربعة أشهر تتباحث فى قواعد
الدستور الامريكى. وكانت الميول مختلفة والمشارب متباينة الى درجة انه
خيف على البلاد ان ينفرد عقد الجمعية دون أن توفق الى وضع الدستور
لان فريقاً من نواب الولايات كان يتمسك بجعل السلطنة المركزية للدولة
ضعيفة وفريقاً آخر كان يريد جعلها قوية لتحفظ للدولة الجديدة وحدتها
وقوتها. وأخيراً تغلبت النظرية الاخيرة

واختلف الاعضاء أيضا في طريقة تمثيل الولايات في مجاسي النواب والشيوخ ، فالولايات الصغيرة كانت تريد أن يكون التمثيل واحداً بالنسبة لكل الولايات . والولايات الكبيرة كانت تريد أن يكون بنسبة عدد السكان وأخيرا افقوا على حل وسط وهو أن يكرن التمثيل في مجلس النواب بنسبة عدد السكان فتمتاز الولايات الكبيرة على الصغيرة في عدد نوابها وفي مجلس الشيوخ يكون التمثيل بنسبة واحدة وعدد واحد لكل ولاية وذلك ان يكون لكل ولاية عضوان اثنان في المجلس كائنا عدد سكانها ما كان

ووفق الاعضاء الى تقرير الدستور في ١٧ سبتمبر سنة ١٧٨٧ وكتب في ذيل الدستور قبل توقيع المندوبين العبارة الآتية « بناء على طلب « واشنطون » تقرر في الجمعية الوطنية باجماع الولايات الممثلة فيها يوم ١٧ سبتمبر سنة ١٧٨٧ في السنة الثانية عشرة من استقلال الولايات المتحدة » ثم عرض الدستور على مجالس الولايات الثلاث عشرة فأقرته في ٢٥ يونيو سنة ١٧٨٨ بعد مجادلات شديدة لان حزبا كبيرا من أعضاء تلك المجالس كان يعارض انشاء حكومة مركزية قوية تضعف بجانبها سلطة الولايات

انتخاب واشنطن

رئيساً للجمهورية

ثم جرت الانتخابات لرئاسة الجمهورية وفاقا لاحكام الدستور الجديد فانتخب (جورج واشنطن) رئيساً للجمهورية في ٦ ابريل سنة ١٧٨٩

وانتخب « جون آدمس » وكيلا للجمهورية

وبانتخاب « جورج واشنطن » رئيسا للجمهورية تم تكوين الولايات المتحدة نهائيا وانتهى عهد الثورة الأمريكية وكلمت بالنجاح في هذه السنة . وفيها أيضا بدأت الثورة الفرنسية الكبرى فكان الثورة الفرنسية قد بدأت اذ انتهت الثورة الأمريكية وهذا من المصادفات العظيمة الشأن في التاريخ الانساني

وكان انتخاب « واشنطن » لرئاسة من العوامل الرئيسية في تقوية الوحدة الأمريكية لان نفوذ الكبر وشخصيته المحترمة ومحبة الامريكان له باعتباره بطل الاستقلال الوطني كسبت الساطة التنفيذية والحكومة المركزية مهابة واحتراما كانا ضروريين لسلامة الجمهورية الأمريكية في عهدها الاول . فواشنطن بعد ان أدى لبلاده أعظم الخدم في ميادين القتال الوطني خدمها أيضا خدمة كبرى في تكوين وحدتها السياسية تلك الوحدة التي كانت أساس رقيها واتساع مملكها في العالم

ثم أعيد انتخابه لرئاسة من ٤ مارس في سنة ١٧٩٣ الى سنة ١٧٩٧ ولم يقبل تجديد انتخابه للمرة الثالثة فاعتزل الحياة السياسية نهائيا واعتكف في مزارعه « بون فرنون » الى ان انتهت حياته الكبيرة في ١٢ ديسمبر سنة ١٧٩٩

ان الدستور الامريكى الذى وضع سنة ١٧٨٧ لم يزل باقيا للآن أى منذ أكثر من ١٣٢ سنة . فهو أقدم دستور مكتوب موجود الى الآن لان الدستور الانجائزى وان كان أقدم من الدستور الامريكى عمراً ليس دستورا مكتوباً بل هو مجموعة قواعد تقررت في تواريخ مختلفة وأزمنة

متعاقبة . فالدستور الامريكى باق كما وضع سنة ١٧٨٧ مع تعديلات معدودة
أدخلت عليه على تعاقب السنين دون ان تغير من جوهره . وقد انضمت
الى الولايات الثلاث عشرة المكونة للولايات المتحدة ولايات أخرى
قبالت على التعاقب ضمن أجزاء الجمهورية فأصبحت مؤلفة من ٤٦ ولاية

قواعد الدستور الامريكى

وتتأخص قواعد هذا الدستور مع التعديلات التى أدخلت عليه
في المبادئ الآتية :

السلطة التشريعية

تتولى السلطة التشريعية هيئة « المؤتمر » وهى مؤلفة من مجلس
النواب ومجلس الشيوخ . فمجلس النواب ينتخب أعضائه سكان الولايات
بنسبة نائب لكل ٣٠ الف نسمة بحسب نظام الانتخاب الذى تقرره كل
ولاية . وكلها تجعل الانتخاب على درجة واحدة . ومعظمها يجعله عاماً غير
مقيد بشرط . وبعضها يشترط فى الناخب أن يكون عارفاً بالقراءة
والكتابة وبعضها يشترط أن يدفع الناخب ضريبة ما . وكلها تشترط أن
يكون بالغاً من السن ٢١ سنة

ويشترط فى العضو المنتخب أن يكون بالغاً من السن ٢٥ سنة وأن
يكون متجنساً بالجنسية الامريكية منذ سبع سنوات على الاقل ومقياً
وقت الانتخاب فى الولاية التى تنتخبه . ومدة انتخاب الاعضاء سنتان
ومجلس الشيوخ ينتخب أعضاؤه بمعرفة مجالس الولايات ولكل

ولاية عضوان . ومدة انتخابهم ست سنوات ويتجدد انتخاب ثلثهم كل سنتين ويشترط في العضو أن يكون بالغاً من السن ٣٠ سنة وأن يكون حائزاً للجنسية الامريكية منذ تسع سنوات على الأقل ومقياً وقت الانتخاب في الولاية التي انتخبته

سلطة المؤتمر

يقرر المجلسان مشروعات القوانين ويقرها رئيس الجمهورية . فاذا لم يقرها أعادها الى المجلس الذي نظرها لأول مرة مشفوعة بأرائه واعتراضاته عليها . فيميد هذا المجلس النظر فيها وله أن يقرها كما هي اذا اتفقت على ذلك أغلبية ثلثي الأعضاء ويرسأها الى مجلس الشيوخ فاذا اتفقت كذلك أغلبية ثلثي أعضائه على تقريرها أصبح المشروع قانوناً واجب التنفيذ

فالدستور يعطى رئيس الجمهورية الفيتو ولكنه مقيد باعادة النظر في القانون أمام المؤتمر وللمؤتمر الكلمة العليا كما تقدم بين الدستور حدود السلطة التشريعية التي يملكها المؤتمر ليعرف منها اختصاصه واختصاص المجالس النيابية الخاصة بالولايات . وذلك انه لما كانت الولايات المتحدة هي دولة لامركزية مؤلفة من ٤٦ ولاية متحدة فلولولايات هيئات نيابية خاصة تقرر شؤونها الداخلية . وللمؤتمر السلطة التشريعية العامة وأهم ما تناوله حدود تلك السلطة وضع الضرائب والقوانين المالية للدولة وعقد القروض وتنظيم العلاقات التجارية والخارجية ونظام الجنسية والعمله والبريد والمحاكم وعلان الحروب وتنظيم الجيش والبحرية

وقد حظر الدستور على مجالس الولايات أن تفتت على هذه الاختصاصات

وللمؤتمر أن يقرر قبول ولايات جديدة في الجمهورية فيسرى عليها الدستور الأمريكى ويضمن لها مزاياه. وللمؤتمر أن يعرض ادخال تعديلات فى الدستور بشرط أن يكون ذلك بناء على طلب ثلثى الاعضاء ويجوز أن يكون التعديل بناء على طلب الهيئات النيابية لثلثى الولايات. وفى الحالتين لا يتم التعديل الا اذا أقرته الهيئات النيابية فى ثلاثة أرباع الولايات

ولمجلس الشيوخ فوق اختصاصه التشريعى اختصاصان آخران :

(أ) ان تعيين الموظفين الذى هو من حقوق رئيس الجمهورية لا يكون نهائيا فيما يتعلق بكبار الموظفين كالسفراء والقناصل وقضاة المحكمة العليا الا بعد اقرار مجلس الشيوخ

(ب) ان المعاهدات المعقودة مع الدول الاجنبية لا تكون نافذة الا اذا أقرها المجلس بأغلبية ثلثى أعضائه. وهذا الحق هو الذى أبطل معاهدة فرساي التى وقع عليها الرئيس « ويلسون » ورفض مجلس الشيوخ اقرارها فأصبحت فى نظر الولايات المتحدة فى حكم العدم

ولمجلس الشيوخ أيضاً اختصاص جنائى وهو محاكمة من يتهمهم مجلس النواب ويطلب اليه محاكمتهم

وله محاكمة رئيس الجمهورية وفى هذه الحالة يرأس المجلس قاضى

القضاة (رئيس المحكمة العليا)

السلطة التنفيذية

وضع الدستور الأمريكي قاعدة الفصل بين السلطات وهي القاعدة التي كانت معروفة في ذلك العهد وشرحها الفيلسوف « مونتسكيو » في كتابه « روح الشرائع » الذي تشبع منه معظم أعضاء الجمعية الوطنية فقرر الدستور أن السلطة التنفيذية يتولاها رئيس الجمهورية الذي ينتخب لمدة أربع سنوات بالانتخاب العام على درجتين وذلك ان كل ولاية تنتخب لهذا الغرض عددا من المندوبين مساويا لعدد أعضائها في مجلس النواب والسيوخ ويكون انتخاب هؤلاء المندوبين بحسب نظام انتخاب كل ولاية . ويشترط في المندوب ألا يكون في الوقت نفسه موظفا في الحكومة أو عضوا في مجلس النواب أو مجلس السيوخ . وحكمة هذا القيد أن المشرع أراد أن يكون هؤلاء المندوبون بعيدين عن تأثيرات الحكومة أو التأثيرات السياسية في المؤتمر . وأن يكونوا ممثلين لرأي الامة مباشرة في اختيار الرئيس الحائز لثقة الشعب

وقد جرت التقاليد الانتخابية في امريكا منذ سنة ١٧٩٦ على ان مندوبي الانتخاب يتلقون من الناخبين اسم مرشحهم للرئاسة بمعنى انهم يعبرون في الانتخاب عن ارادة ناخبهم ولا يخرجون عنها فكأنهم حقيقة يعبرون عن رأى الشعب مباشرة في انتخاب رئيس الجمهورية وهذه الطريقة تشبه أن تكون انتخابا عاما على درجة واحدة لان وكالة مندوبي الانتخاب محدودة برغبة الموكلين أنفسهم

ويشترط في رئيس الجمهورية أن يكون أمريكياً بالغاً من السن ٣٥ سنة مقيماً في الولايات المتحدة منذ ١٤ سنة على الأقل . ويتولى فرز أصوات الانتخاب رئيس مجلس الشيوخ بحضور أعضاء المؤتمر فينتخب المندوبون رئيساً للجمهورية ونائباً للرئيس وهذا الأخير يكون في الوقت نفسه رئيساً لمجلس الشيوخ ويجلس على كرسي رئاسة الجمهورية إذا مات الرئيس أو استقال قبل انقضاء السنوات الأربع المحددة لرأسته. ويجوز إعادة انتخاب الرئيس بعد انتهاء مدته . وهذا المبدأ مستنتج من عدم وجود نص على منع إعادة الانتخاب وقد كان النص على المنع موجوداً في مشروع الدستور ولكن الجمعية الوطنية حذفته فأباحت بذلك إعادة الانتخاب . وطبق هذا المبدأ في انتخاب عدة رؤساء « كواشنطن » و « جفرسن » و « ماديسن » و « منرو » و « ابراهام لنكن » و « جاكسن » و « جرانت » و « ماكنلى » و « روزفلت » و « وياسن » ولسكن لم يعد انتخاب أحد الرؤساء أكثر من مرة فاعتبر ذلك من التقاليد الدستورية المحترمة

ولرئيس الجمهورية حق رئاسة القوات البرية والبحرية للدولة وله حق العفو . وله حق تعيين الموظفين ولكن كبار الموظفين كالسفراء والوزراء والقناصل وقضاة المحكمة العليا لا يصح تعيينهم الا بعد مصادقة مجلس الشيوخ

السلطة القضائية

والسلطة القضائية تتولاها المحكمة العليا والمحاكم التي يقرر المؤتمر
انشاءها والقضاة يتمتعون فعلا بحق عدم العزل

عدم تقرير مبدأ المسؤولية الوزارية

امام المؤتمر

لم يقرر الدستور مبدأ مسؤولية الوزراء امام المؤتمر فالوزراء مسؤولون
أمام رئيس الجمهورية وليس للرئيس حق حل المؤتمر

وهذا عيب في الدستور لان الوزارة ليس مقضيا عليها بالسقوط
اذا لم تحز ثقة مجلس النواب أو مجلس الشيوخ واذا اختلف الرئيس والمؤتمر
فلا سبيل الى الاحتكام الى الامة، فلا الوزارة تسقط ولا المجلس يحل
بل يبقى الخلاف معلقا الى ان تنتهي مدة انتخاب المجلس او الرئيس كما
حدث في عهد رآسة ويلسن بعد توقيعه على معاهدة فرساي ورفض
مجلس الشيوخ قرارها. فان الحالة بقيت معلقة الى ان انتهت مدة رآسة
«ويلسن» وانتخب بدله «السيناتور هاردينج» فأخذت الحكومة الامريكية
تعقد معاهدات الصلح عن جديد مع المانيا والنمسا

ولا شك ان مسؤولية الوزراء امام رئيس الجمهورية وعدم مسؤوليتهم
امام المؤتمر مما يزيد في سلطة الرئيس ويجعل الوزراء كموظفين تابعين
له مباشرة وليست هذه الحالة مما يرغب فيها من الوجهة الدستورية

منع الرتب والالقباب

الالقباب ورتب الشرف ممنوعة بنص الدستور وقد نص كذلك على انه لايجوز لاجد من الموظفين الامريكان ان يحصل على رتبة او هدية أو لقب من دولة أجنبية من غير موافقة المؤتمر

(الرسالة السادسة)

الجمعية الوطنية الالمانية

سنة ١٩١٩ - ١٩٢٠

مقدمات الجمعية

نكتب الآن عن التاريخ الحديث الذي وقعت حوادثه على مرأى
أو مسمع منا . فان الجمعية الوطنية الألمانية قد انعقدت عقب انتهاء الحرب
الكبرى ومع انا قريبا العهد بها فأنها جديرة بالتدوين لأنها تعد من أكبر
الجمعيات الوطنية شأننا وأعظمها في التاريخ أثراً . ولا عجب في ذلك فهي
الجمعية التي تألفت لتبت في مصير الأمبراطورية الألمانية العظيمة بعد
خروجها منهزمة من أكبر حرب عرفها التاريخ . ومع أن الأمبراطورية
كانت مهددة بالتفتت والانحلال بعد الهزيمة التي أصابها فقد استطاعت
الجمعية الوطنية أن تحفظ كيائها ووحدها ووضعت لها دستوراً جديداً شهد
علماء التشريع في بلاد الخلفاء أنه أرقى دستور وضع شاملاً لأحدث
المبادئ الديمقراطية فضلاً عن أنه قد كفل الوحدة الألمانية وقواها
وأكمل العمل الذي بدأ به بسمارك

فالمانيا قد خرجت منهزمة من الحرب العظمى وأعداؤها متألبن
عليها من كل جانب والأمل في بقائها ضعيف . ولكن الأدمغة الألمانية
الكبيرة قد تمكنت من انقاذ الدولة من لجة الفوضى التي كانت غرقة

فيها وأخرجت للعالم دولة جديدة موحدة الكلمة عاملة على استرجاع مكانتها التاريخية . وتبين أن هذه الأمة المجيدة التي كانت عظيمة في عزها ظهرت أيضا عظيمة في هزيمتها ومصابها . ولا بد لنا قبل أن نتكلم عن الجمعية الوطنية الألمانية وأعمالها أن نذكر كيف انتقلت ألمانيا من النظام القديم الى الثورة ثم الى النظام الحديث

الدستور القديم والاصلاحات الجديدة

كانت ألمانيا الغاية أكتوبر سنة ١٨٧١ متبعة أحكام الدستور الامبراطوري الموضوع في ١٦ ابريل سنة ١٨٧١ ومع ان هذا الدستور كان من قواعده وجود مجلس الرشتاج الذي هو نوع من المجالس النيابية الا ان المبادئ البرلمانية التي تضمنها سلطة الشعب كانت ضعيفة الاثر في هذا الدستور وأتم هذه المبادئ وهو مسؤولية الوزارة أمام مجلس الرشتاج كان غير موجود في الدستور . فالوزارة اذا فقدت ثقة المجلس لم تكن مضطرة الى الاستقالة . وكان لمستشار الامبراطورية الذي كان رئيس الوزارة أن يرفض الاجابة عما يوجهه اليه المجلس من الأسئلة لأنه كان مسؤولا أمام الامبراطور لا غير وكان لمجلس الامبراطورية (البوندسرات) الذي يمثل الأمراء وحكومات البلاد التي تتألف منها الدولة سلطة أكبر من مجلس الرشتاج الذي يمثل الشعب وللامبراطور سلطة كبيرة في الادارة وله الرئاسة المطلقة لجيوش البر والبحر . وكانت بروسيا متسطة نافذة الكلمة بفضل عدد نوابها في الرشتاج وفي مجلس الامبراطورية وبفضل أن ملكها هو الامبراطور وان رئيس وزارتها هو في الوقت نفسه مستشار الامبراطورية غير المسؤول أمام مجلس الرشتاج

ولا ريب ان هذا النظام الدستوري المحتوى على تلك العيوب كان محلاً للشكوى وكانت الأ نظار متطلعة الى اصلاحه . فلما اشتدت وطأة الحرب وجاءت سنة ١٩١٧ وبدأت الأمة الالمانية تنوء بأحمالها وضحاياها العظيمة أخذت الحكومة الامبراطورية تتقرب الى الشعب لتحمله على الاستمرار في تأييدها وشد أزرها

ففى ٧ ابريل سنة ١٩١٧ أصدر الامبراطور رسالته الشهيرة الى الشعب الالمانى وقد ذكر فيها « وجوب تعديل الدستور ليكون ملائماً لمقتضيات الحالة الجديدة وليضمن تعاون افراد الشعب تعاوناً مبنياً على الحرية والاخاء »

واخذت الحكومة الامبراطورية تعد الاصلاحات الدستوية الجديدة ونار الحرب مستعرة الى ان جاءت سنة ١٩١٨ وظهرت بوادر الضعف فى صفوف الالمان فى سبتمبر سنة ١٩١٨ فوجه الامبراطور الى مستشاره « فون هرتنج » خطابه الشهير الذى يستحثه فيه على إجراء الاصلاحات الدستورية . وجاء المستشار الجديد البرنس « ماكس دوباد » وشرع فعلاً فى وضع القوانين الدستوية الحديثة وذلك فى اكتوبر سنة ١٩١٨ فتقرر فيها

(أولاً) ان مستشار الامبراطورية لا يصح ان يبقى فى منصبه الا اذا كان حائزاً لثقة الرشتاج

(ثانياً) ان المستشار مسؤول عن كل الاعمال التى يجريها الامبراطور وانه مسؤول هو والوزراء عن اعمال الحكومة امام مجلس الرشتاج والبوندسرات

ومعنى ذلك ان الدستور الالماني قد قرر مبدأ مسؤولية الوزارة امام البرلمان وما يستتبع ذلك من سقوط الوزارة اذا لم تحز ثقة مجلس النواب أى المجلس الذى يمثل الشعب

(ثالثا) انه ليس للامبراطور اعلان الحرب وعقد المعاهدات الا بعد موافقة مجلس الرشتاج والبوندسرات بعد ان كان له الانفراد باعلان الحرب فى حالة حدوث هجوم على حدود البلاد

(رابعا) ان ادارة القوات الحربية للامبراطورية يجب أن تكون خاضعة لاشراف البرلمان

الثورة الالمانية

على ان هذه الاصلاحات جاءت فى وقت كانت، قد اختمرت فيه فكرة الثورة فلم تفد فى وقف العاصفة التى هبت على البلاد فاكتسحتها بأسرع من لمح البصر . ذلك ان الثورة شبت فى أوائل نوفمبر سنة ١٩١٨ فبدأت بين بحارة نغر كيال الحربي الذين أعلنوا العصيان والنفوا مجاسا للجنود له سلطة الاعمال الحربية . وانضم اليهم العمال والنفوا أيضا مجاساً للعمال وأعلنوا الاضراب العام . فامتدت الحركة الى هامبورج . ولوبك . وبريم . وكولون . وهانوفر . وماجد بورج . وبرنسويك . وليبزيج . ودرسدن .

وتم ذلك بسرعة مذهشة لم يعرف لها مثيل فى التاريخ ففى ما بين ٤ و ٩ نوفمبر عمت الثورة المانيا من أقصاها الى أقصاها وأصبحت السلطة

في أيدي مجالس العمال والجنود . ومن الغريب أن هذه الثورة لم تصادف
مقاومة ما لا من الحكومة ولا من طبقة الحضرين ، الطبقة المتوسطة
من سكان المدن . ولعل السبب الحقيقي لذلك ان الامة كانت قد سئمت
الحرب بعد أن احتملت في سبيلها ما احتملت من الضحايا والاهوال
وكانت الازدهان قد أشربت بعد توالي الهزائم الالمانية فكرة استحالة
استمرار الحرب . واتجهت الى أن المسؤول عما حل بالمانيا من خسائر
الحرب ومصائبها هو النظام الامبراطوري فكان من الطبيعي أن يتداعى
هذا النظام ويسقط بسقوط القوة الحربية الالمانية

عمت الثورة سائر نواحي البلاد ولم يبق إلا أن تتوج بسقوط العاصمة
وتنزل الامبراطور . على ان السلطة العسكرية في برلين قد استعدت
للمقاومة فأعلنت الاحكام العرفية في ٥ نوفمبر . ومنعت في ٧ منه اجتماع
مجلس العمال والجنود . على ان الاشتراكيين الديمقراطيين الذين كانوا
يناوئون النظام الامبراطوري لم يحفلوا بهذه الاوامر فأوفدوا الوزير
الاشتراكي « شيدمان » الى المستشار « ماكس دوباد » يطلب تنزيل
الامبراطور وولى العهد وعدول الحكومة عن مصادرة الاجتماعات
وكان الموقف خطيراً لان العمال كانوا في أيدي الاشتراكيين . ولم
تكن الحكومة لتتقوى امام عاصفة الثورة التي عمت رجاء البلاد فأراد
المستشار أن يجعل للانقلاب صفة نظامية وعرض فكرة عمدة (جمعية
وطنية مؤسسية) تقرر نظام البلاد

فلم يشأ الثوار الانتظار ففى ٩ نوفمبر انعقد « مجلس العمال والجنود »
في برلين وكان أول قراراته اعلان الاعتصاب العام . فلم يكن في وسع

المستشار أن يقاوم هذه الحركة . وفعلا اضطر الى مخابرة الامبراطور في شأن الحالة الخطيرة التي آلت اليها الثورة فرأى الامبراطور ان ينزل عن العرش في ذلك اليوم التاريخي (٩ نوفمبر سنة ١٩١٨) وأعلن للمستشار رسميا نزوله عنه كذلك نزول ولي العهد وأعلن في الوقت نفسه انه سيظل في منصبه الى أن يعين الوصي على ولي العهد الجديد على ان الحوادث كانت أسبق مما كان في حسبانه . قفى اليوم نفسه ذهب الهر « ايبرت » زعيم الاشتراكيين الديمقراطيين الى المستشار « ما كس دوباد » وطالب منه ان يدع له منصبه محافظة على النظام العام . وبعد مناقشة قصيرة رضى المستشار بالتنزل عن وظيفته وتقلدها الهر « ايبرت » وصرخوا نظراً عن مسألة وصى ولي العهد . ذلك ان الاحزاب الاشتراكية كانت تدعو الى اعلان الجمهورية وكان العمال قوة كبيرة في أيديهم والحضريون ساكتين يقابلون هذه الحركة بالتسليم التام

اعلان الجمهورية

فلما تم تقلد الهر « ايبرت » منصب المستشار وقف الهر « شيدمان » على درجات سراى الرشتاج أمام الجماهير المحتشدة وأعلن انتهاء ملك آل هوهنزرن ونادى « فانحى الجمهورية الألمانية » ورددت الجماهير هتافه فكان هذا النداء بمثابة اعلان الجمهورية الجديدة وجرت مثل هذه الحركة في سائر عواصم الممالك والامارات الألمانية في اليوم نفسه فأعلنت الجمهورية فيها جميعاً وتنزل جميع الملوك والأمراء عن عروشهم

فالجمهورية الألمانية يبدأ تاريخها في يوم ٩ نوفمبر سنة ١٩١٨

كان سقوط النظام الامبراطوري مدعاة الى انحلال الأنظمة والهيئات التي تكونت في عهد . فلم يعد لمجلس الامبراطورية (البوندسرات) وجود . أما مجلس الرشتاج الذي يعتبر نفسه نائباً عن الشعب بحكم الانتخاب العام فقد حاول رئيسه الهر « فهرنباخ » أن يدعو الى عقده ليتدول في الحالة الجديدة . ولكن الحكومة الثورية أنذرت به بعدم انعقاده وكاد يقوم نزاع بين فهرنباخ والحكومة الجديدة ولكن المجلس لم ينعقد من ذلك الحين . وفي فبراير سنة ١٩١٩ صدر قرار من الحكومة باعتماده منجلا ابتداء من ٩ نوفمبر سنة ١٩١٨

على ان النزاع الخطير كان قد بدأ بين القائمين بالثورة على طبيعة النظام الجديد الذي سيحل محل النظام الامبراطوري . فالواقع ان السلطة أصبحت مؤقتاً بعد الثورة في يد مجلس العمال والجنود وأخذ أعضاء هذه المجالس ودعاتها يبحثون في وضع النظام الجديد فانقسموا الى فريقين فريق الاشتراكيين الديمقراطيين . (فريق شييدمان وايرت) الذين كانوا يرمون الى تأسيس جمهورية ألمانية ديمقراطية بواسطة (جمعية ودلنية) تدعى في أقرب وقت . وفريق الاشتراكيين المستقلين والشيوعيين أو السبرناكوس الذين كانوا يريدون تطبيق نظام البلشفية بابقاء السلطة في يد مجالس العمال والجنود على طريقة السوفييت الروسية بحيث يسود مبدأ تحكم الطبقات العاملة دون سواها ويكون الغرض من انشاء الجمهورية على هذا الأساس جعل الثروة ووسائل الانتاج ملكا للمجتمع .

فالفرق عظيم جداً بين الغايتين ولم يكن في الامكان التوفيق بين

الفريقين لاختلاف المبادئ والمرامى . على ان النزاع كان خطير العواقب لأنه لم يكن يخفى على أذهان الاشتراكيين الديمقراطيين ان الثورة التي نجحت كانت في الواقع من عمل الاشتراكيين المستقلين وان كان الفريق الآخر هو الذي استولى على ساططة الحكم بواسطة «شيدمان» و «ايبرت» فالاشتراكيون المستقلون هم الذين دبروا الثورة وهم الذين دعوا الى انشاء مجالس العمال والجنود على الطريقة الروسية . وهذه المجالس هي التي قررت الاءتصاب العام الذي أدنى الى انحلال الحكومة القديمة

فما تقلد « ايبرت » منصب المستشار وأخذ يؤلف الوزارة الجديدة تدخل الاشتراكيون المستقلون في تأليفها فاشتراطوا أن يكون مصدر السلطة العامة مجالس العمال والجنود . وأن تكون الوزارة مؤلفة من الاشتراكيين دون سواهم . ولما كان الاشتراكيون المستقلون مالكيين الى ذلك الحين القوة الفعلية لأن الشوارع وجماعات العمال الناشرين كانت تحت قيادهم اضطر الاشتراكيون الديمقراطيون الى الاذعان مؤقتاً لطلباتهم .

الدعوة الى عقد الجمعية الوطنية

على انهم أخذوا يتحينون الفرص لافضاء العنصر البلشفي (الاشتراكيين المستقلين) عن الحكم لأنه اذا استمر متحكماً متسلطاً فلا بد أن يسوق البلاد الى الفوضى السياسية والاقتصادية . وكانوا يعملون أولاً لعقد جمعية وطنية مؤسسة بطريق الانتخاب العام لاعتقادهم ان مجموع الامة الالمانية المعروفة بتعلقها بالنظام لا تقبل البتة نظاماً باشفياً قائماً على تحكم طبقات

العمال مصدره ساطة « مجالس العمال والمجندين ». فاذا انتخبت جمعية وطنية
ظهر ميل الأمة الحقيقي وتمثلت ارادتها في ابعاد نظام البلشفية .
وتمهيداً لعقد هذه الجمعية دعا الهر « ايرت » الى عقد « مؤتمر الممالك
الالمانية » يمثل مندوبين عن حكومات الجمهوريات الالمانية . فانهقد هذا
المؤتمر في برلين يوم ٢٥ نوفمبر سنة ١٩١٨ برئاسة الهر « ايرت » وتكلم
الرئيس في الحاجة الى وضع دستور جديد للدولة الالمانية وقال ان من
الضرورى تحديد العلاقات بين الحكومة المركزية وحكومات الجمهوريات
المؤلفة منها الدولة الالمانية . ولأجل ذلك لا بد من عقد جمعية وطنية
عامة في أقرب وقت لتضع النظام النهائى للدولة . فاشتد الجدل فى المؤتمر
وأخيراً قررت الاغلبية العظمى من أعضائه وجوب عقد الجمعية الوطنية
لتضع الدستور الجديد للبلاد وقرر اعتبار مجالس العمال والمجندين ممثلة
لساطة الشعب مؤقتاً لغاية انعقاد هذه الجمعية

كان هذا القرار اتصاراً كبيراً لفريق الاشتراكيين الديمقراطيين
لان تنفيذه سيؤدى الى انحلال تلك المجالس التى كان الاشتراكيون
المستقلون يريدون جعلها نظاماً نهائياً للدولة . ولذلك لم يكذب صدر هذا
القرار حتى أسرع مجلس الوزراء فى ٣٠ نوفمبر الى اعلان الدعوة الى الانتخابات
العامة للجمعية الوطنية ونظام الانتخاب وحدد لاجرائها يوم ١٩ يناير
سنة ١٩١٩

فشعر الاشتراكيون المستقلون بأن فى هذا القرار هزيمة لهم واحباطاً
لبرنامجهم لانهم كانوا على يقين انهم اقلية فى الامة وان الاغلبية ستحتجز
طبعاً الى حزب النظام والقانون أى حزب الاشتراكيين الديمقراطيين

فسعوا في اضرام نار الثورة من جديد للقبض على زمام الاحكام كما استولى
البلشفيون في روسيا على سلطة الحكم عنوة واقتداراً . ولكن ثورتهم
فشلت وانتهت قبل الانتخابات العامة بهزيمة الثائرين من أنصارهم ومقتل
اثنين من اكبر زعمائهم وهما (كارل لينخت) و (روزالو كسمبرج)
(١٦ يناير)

وكان الوزراء الاشرار كيون المستقلون قد انسحبوا من الوزارة
احتجاجاً عليها واستثارة لغضب أسياعهم فلم يعبأ الاشرار كيون بهذه
الحركة ومكلموا الوزارة بوزراء من حزبهم وعلى ذلك جرت الانتخابات
العامة والوزارة كلها من حزب الاشرار كيون الديمقراطيين

انتخابات الجمعية

جرت الانتخابات للجمعية الوطنية في يوم ١٩ يناير سنة ١٩١٩ على
نظام هو أحدث ماوضع من قوانين الانتخابات وأشدّها انطباقاً على
مبادئ الديمقراطية فقد جعلوا الانتخاب حقاً عاماً لكل شخص بالغ
من العمر ٢٠ سنة وأعطوا النساء حق الانتخاب فساروا بينهم وبين
الرجال ولم يحرموا رجال الجيش من الضباط والجنود الذين تبعدهم بعض
القوانين الدستورية عن الانتخابات هذا الحق . وكذلك جعلوا هذا الحق
للمفلسين باعتبار ان افلاسهم لا يمنعهم من التعبير عن آرائهم السياسية .
وأما العضوية للجمعية الوطنية فهي حق لكل ناخب على شرط أن
يكون متجنساً بالجنسية الألمانية منذ سنة على الأقل . والانتخاب على درجة
واحدة بحيث ينتخب الناخبون في كل دائرة العضو الذي يختارونه مباشرة

وقد أسفرت الانتخابات عن انتخاب ٤٧٣ نائبا (من بينهم ٣١ سيدة) منهم ١٦٥ من حزب الاشتراكيين الديموقراطيين و ٧٤ من الديموقراطيين و ٨٩ من حزب الوسط و ٢٢ فقط من الاشتراكيين المستقلين و ٤٢ من الحزب الوطنى و ٢٢ من حزب الشعب و ٩ من غير هذه الأحزاب

انعقاد الجمعية

اجتمعت الجمعية فى « فيمار » يوم ٦ فبراير سنة ١٩١٩ وقد اختارت الحكومة هذه المدينة لتكون الجمعية بعيدة عن برلين خوفا من الفتن والقتال التى قد يثيرها الاشتراكيون المستقلون وكان يراد من الجمعية أن تبت فى مسألة الصالح الذى قرره الحلفاء فى مؤتمر فرساي وأن تضع دستور البلاد ولما كان وضع دستور لدولة عظيمة مترامية الاطراف يسكنها سبعون مليوناً من البشر فى ظروف عصيبة كالظروف التى اجتازتها المانيا وقتئذ أى بعد انتهاء الحرب يستغرق زمنا ليس باليسير حتى تنتج القرائح الالمانية الكبيرة النظام الذى يكفل لألمانيا المنهزمة الاحتفاظ بوحدها واستعادة مركزها وعظمتها فى العالم فقد قررت الجمعية وضع دستور مؤقت تسير عليه البلاد فى الداخل وينظم تمثيلها فى الخارج حتى يتم وضع الدستور النهائى

الدستور المؤقت

ولم يضيع الأعضاء شيئاً من وقتهم فقد عرض الاستاذ « بروس » في ٨ فبراير مشروع دستور مؤقت كان موضع المباحثات الأولية بين نخبة الاعضاء قبل انعقاد الجمعية رسمياً وحاز رضائهم فلم تطل المناقشة فيه عند ما تابحت الجمعية في أحكامه ولا سيما أنه لم يشتمل الاعلى المبادئ الرئيسية المتفق عليها في النظام الجديد وتحاشى واضعوه أن يتعرضوا للنقط التي تعتبر مثاراً للنزاع بين الاحزاب أو بين سكان الممالك الألمانية المختلفة . فأقرت الجمعية المشروع في ١٠ فبراير وهو يتضمن القواعد الآتية (١) ان سلطة الشعب هي ممثلة في الجمعية الوطنية . والجمعية هي وحدها صاحبة الحق في وضع دستور البلاد دون ان ترجع الى أى شخص أو أى هيئة في البلاد . على أن لها وحدها أن تقيّد هذا الحق اذا أرادت . وقد قيّدته بالفعل في نقطة هامة وهي النظام الجغرافي للدولة . من حيث تقسيمها الى ممالك تتكون منها الجمهورية الألمانية . فقد نصت على ان حدود تلك الممالك لا يصح ان تعدل أو تغير الا بموافقة سكانها أى ان الجمعية نزلت عن حقها في حل هذه النقطة مؤقتاً وتركها لارادة الاهالى في انتمائهم الى جمهورياتهم الى أن يوضع الدستور النهائي

(٢) ان الجمعية قد قررت ان لها فضلاً عن وضع الدستور سن القوانين اللازمة التي لها صفة الاستعجال لتطبيقها في سائر أنحاء الدولة الى أن تنتهي مهمة الجمعية . واشترطت لسريان هذه القوانين بد تصديق

الجمعية موافقة هيئة ممثلى الجمهوريات الجديدة . وهذه الهيئة هى التى حلت محل مجلس « البوندسرات » القديم وتتألف من نواب عن كل جمهورية غير أعضاء الجمعية الوطنية . ومعنى ذلك ان الجمعية الوطنية قد استودعت السلطة التشريعية الى أن تنتهى مهمتها الاساسية

(٣) تنتخب الجمعية رئيساً للجمهورية الالمانية يبقى فى منصبه الى أن يقرر الدستور النهائى طريقة انتخاب الرئيس . وله أن يختار الوزارة بشرط أن لا تبقى فى الحكم الا اذا كانت حائزة لثقة الجمعية أى ان النظام البرلمانى المبني على مبدأ المسئولية الوزارية تقرر فى الدستور المؤقت قبل أن يتقرر فى الدستور النهائى

هذه هى القواعد الاساسية التى قررتها الجمعية الوطنية فى دستور ١٠ فبراير المؤقت

وقد دخل هذا الدستور فعلا فى دور التنفيذ بمجرد صدوره حتى لا تختل الشؤون أو تسود الفوضى فأودعت الحكومة المؤقتة الجمعية سلطة الحكم وألقى الوزير « شيدمان » كلمته الشهيرة فى هذا الصدد أمام الاعضاء « ان المهمة التاريخية التى احتملنا اعباءها باعتبارنا حكومة مؤقتة قد انتهت الآن بانعقاد الجمعية الوطنية ووضع الدستور المؤقت . فالآن نودع الجمعية السلطة التى تلقيناها عن الثورة »

وفى يوم ١١ فبراير انتخب المهر « ايرت » رئيساً للجمهورية بأغلبية ٢٧٧ صوتاً من ٣٢٨ وكان الى ذلك الحين عضواً بالجمعية الوطنية ورئيساً للوزارة فاستقال منها وكلف المهر شيدمان تأليف الوزارة فألفها

معاهدة فرساي

وفي غضون ذلك كان مندوبو الحلفاء يوالون الاجتماعات في فرساي لوضع قواعد الصلح الذي فرضوه على المانيا فانعقد مؤتمر الحلفاء لأول مرة في وزارة الخارجية الفرنسية يوم ١٨ يناير ١٩١٩ ثم أخذوا يتباحثون في شروط المعاهدة الى أن تم وضعها في أواخر ابريل

ثم استدعى مندوبو المانيا لتاتي الشروط فحضروا أمام مؤتمر الصلح في فرساي يوم ٧ مايو . وهو من الايام المشهودة في تاريخ العالم . فتلقى السكونت « بروكدورف رانزو » رئيس الوفد الالماني نص المعاهدة وهي مؤلفة من ٤٤٠ مادة تتضمن أفدح الشروط وأقسى أنواع الانتقام . فاما أذيعت شروط المعاهدة تلقها الأمة الالمانية بالدهشة المقرونة باليأس لأن قوة مقاومتها كانت قد اضمحلت بعد الهزيمة وبعد تنفيذ شروط الهدنة التي جردتها من كل أمل في استئناف القتال

كانت الوزارة تقيم في « فيمار » بجانب الجمعية الوطنية . وكانت على اتصال مستمر مع الوفد الالماني في فرساي . فبعد تبادل المذكرات في تخفيف الشروط وتعنت الحلفاء استقالت وزارة « شيدمان » في ٢٠ يونيو لانها رفضت قبول هذه الشروط الفادحة

وفي اليوم التالي تألفت الوزارة برئاسة الهير « بوير » وكان بروجرامها الازعان لحكم القوة وقبول الشروط تفاديا مما يحل بالبلاد من انتقام الحلفاء اذا لم تقبل المعاهدة . وكان موقف الاحزاب في الجمعية الوطنية يدل على ان الاغلبية تؤثر قبول الشروط على استئناف القتال لان الحزب

الاشتراكي الديمقراطي وحزب الوسط يرجحان جانب القبول اما الحزب
الديمقراطي فكان مركز المقاومة والمعارضة فتألفت وزارة « بوير » معتمدة
على ميول الاغلبية في الجمعية الوطنية

الاذعان لشروط الحلفاء

وكانت مدينة فيمار التي اجتمع بها اقطاب المانيا من وزراء وسياسيين
وصحفيين واعضاء الجمعية الوطنية تمثل الحالة النفسية للشعب الالماني
في تلك الايام العصيبة. فقد كانت علامات القلق والسكابة والحزن مرتسمة
على اوجه النواب والوزراء والشعور بالخطر المحقق بالبلاد يتجلى في نظراتهم
واحاديثهم ومقابلاتهم. كانت مدينة « فيمار » كأنها تستعد لجنازة رهيبة
تشيع فيها عظمة المانيا ومجدها التالد ولا سيما بعد أن حدد الحلفاء للقبول
أو الرفض ميعادا ينتهي يوم ٢٣ يونيو سنة ١٩١٩ الساعة السابعة مساء
فاما قبول وفيه الاذعان لشروط لم يعرف التاريخ أفدح ولا أثقل ولا أقتسى
منها تؤدي وحدها الى زوال مجد المانيا ومركزها السياسي والحربي
والاقتصادي في العالم. واما رفض وفيه استهداف لتوغل جيوش الحلفاء
في المانيا واستيلائها على العاصمة ووضع البلاد تحت الحكم العسكري
الاجنبي وتشديد الحصر البحري وايقاع الشعب في هوة المجاعة الخيفة.
وكلا الامرين فيه التسليم والاذعان

انعقدت الجمعية الوطنية لتقول كلمتها الاخيرة في القبول أو الرفض
وكانت المقدمات تدل على رجحان كفة القبول والاذعان. فاجتمع
النواب في الميعاد المحدد وكان الصمت مخيما على مكان الاجتماع توقعا للفاجمة

المحنة . ولما فتحت الجلسة تقدم المر « بوير » وأعلن تأليف وزارته
وبروجرامها وهو القبول ثم أخذ الخطباء يتعاقبون معبرين عن آراء أجزائهم
ومعظمهم بين ضرورة القبول .

قبول المعاهدة

وبعد ان انتهى الخطباء من خطبهم أخذت الاصوات على قبول
شروط الصلح أو رفضها . وبعد فرز الاصوات دق الرئيس الجرس ايذانا
باعلانه النتيجة فاشتد الصمت والجزع وخيم على مكان الاجتماع سكوت
رهيب ودقت الساعة الرابعة تماما . وعندئذ أعلن رئيس الجمعية بصوت
متأثر نتيجة الاقتراع وهي ان الجمعية قررت قبول الشروط باغلبية ٣٣٧
صوتا على ١٣٨ وانتهت الجلسة على ذلك السكوت المحزن
وكان العالم بأسره يتربص نتيجة هذا الاجتماع المشهود لان على قرار
الجمعية يتعلق مصير الدنيا في طور جديد من التاريخ . وكان الحلفاء ينتظرون
والقلق يساورهم ماذا يكون قرار الشعب الالماني في هذه الآونة العصيبة
لان شبح الحرب المخيف كان مرتسما في مخيلتهم يزعمهم وينذرهم بعودة
أهوالها وفظائنها . ولكن في منتصف الساعة السادسة من مساء يوم ٢٣
يونيو وصلت الرسالة التلغرافية الرسمية من « فيمار » الى مقر الوفد
الالماني في فرساي حاملة قرار الاذعان فاهتزت الاسلاك البرقية في
ارجاء العالم معلنة هذا القرار . واطلقت المدافع ودقت الاجراس في ارجاء
باريس معلنة ذلك النبأ العظيم فتنفس الناس الصعداء وانطلقت أسارير
القوم وثلثوا من نشوة الفرح وباتت المدينة العظيمة بين مظ

السرور والانتصار ورفعت الاعلام ابتهاجا بانتهاء الحرب واشراق شمس السلام . وطويت في ذلك اليوم صحيفة من صحائف التاريخ ونشرت صحيفة جديدة ودخل العالم دورا جديداً من أدواره التاريخية لا يعلم خاتمة الاعلام الغيوب

وضع الدستور الجديد

أخذت الجمعية تتباحث في وضع الدستور النهائي نحو تسعة أشهر . وقد استنزقت وقتاً طويلاً ومباحثات طويلة نظراً لما كانت ترمى اليه الجمعية من جعل الدستور شاملاً لحدث المبادئ الديمقراطية التي وصل إليها العلم وضامناً تقوية روابط الامبراطورية وجعلها بمنجاة من خطر الانحلال أو التفتت

والحق ان من أعظم مزايا الدستور الالماني انه أوجد دولة قوية الوحدة بالرغم من انها بحسب الظاهر « دولة لامركزية » .

قال العلامة « جوزيف برتلبي » الاستاذ بكلية الحقوق بباريس وهو من اكبر الثقات في العلوم الدستورية: « ان الدستور الالماني الجديد قد أضعف أملنا في انحلال عرا الامبراطورية الالمانية وظهور النزعة الانفصالية بين أجزائها . لان هذا الدستور قد زاد وحدة الامبراطورية وكل العمل الذي بدأ به بسمارك فبدلاً من أن ينشئ دولة لامركزية بالمعنى الحقيقي مكونة من جملة ممالك مستقلة أوجدنا امام كتلة قوية تكاد تكون « دولة موحدة » . ان بسمارك لم يستطع ان يحقق هذا الغرض لانه ترك في دائرة الامبراطورية الالمانية عدة ممالك ودول ودوقيات

وأمارات مختلفة النظم . أما الآن فقد أصبحت تلك البلاد التي تتألف منها الامبراطورية موحدة النظم متخذة الشكل الجمهورى نظاماً أساسياً لها . لم تعد (دولا) بالمعنى السياسى للكلمة بل أصبحت « بلاداً » ولم يعد بينها تفاوت أو امتيازات بل أصبحت كلها سواء في الحقوق والواجبات تؤلف دولة موحدة النظم والكلمة . فكان الهزيمة الالمانية في الحرب الأخيرة قد أتمت العمل الذى بدأ به النصر الالماني في الحرب السبعينية » هذا ما قاله العلامة (برنلمى) وقوله حجة في هذا الموضوع

ومن مزايا الدستور الجديد أيضاً انه نقل الامبراطورية من نظامها القديم ذى النزعة الاستبدادية الى نظام جمهورى مؤسس على أحدث المبادئ الديمقراطية كحق الانتخاب العام على درجة واحدة . وجعل سن الانتخاب عشرين سنة . وتخويل النساء حق الانتخاب . وجعل الجمهورية نظاماً اجبارياً للبلاد التي تتألف منها الامبراطورية واتخاذ الامبراطورية نفسها شكلاً جمهورياً . واعضاء الشعب حق الاستفتاء العام في بعض القوانين . وحق خلع رئيس الامبراطورية في الاحوال الميئنة في الدستور . وهذه الحقوق تجعل الشعب متصللاً اتصالاً متيناً بتقلبات الحياة السياسية في البلاد . وكتقرير الحقوق الشخصية على أحدث المذاهب لديمقراطية ومزيتها التي تجعل له مركزاً ممتازاً بين الدساتير الحرة تقريره قاعدة التمثيل الاقتصادى لأن الرشتاج الجديد وان كان يمثل الامة من الوجهة السياسية الا أن الدستور أنشأ بجانبه « مجالس اقتصادية » تجمع مندوبى مجالس العمال ومندوبى اصحاب الأموال في كل مركز ولها (مجلس اقتصادى) رئيسى للامبراطورية فهذه المجالس تمثل الامة من الوجهة

الاقتصادية وتختص ببحث شؤونها الاقتصادية. وهذا النوع من التمثيل الاقتصادي هو الأول في بابه فلا غرو أن يكون الدستور الألماني دستوراً سياسياً واقتصادياً فقد وضع الدستور فعلا عدة مبادئ اقتصادية هي الآن في دور التجربة سند كرها في خلال الكلام على قواعده الأساسية وعلى ذلك أصبح نظام الدستور الألماني الجديد مؤلفاً من وجهة النظام البرلماني من الهيئات الآتية :

(١) رئيس الامبراطورية (٢) الرشتاج (مجلس النواب) (٣) الرشرات أو مجلس الأمبراطورية (٤) الوزارة (٥) المجلس الاقتصادي للأمبراطورية وقد كان أكبر عامل في وضع هذا الدستور العظيم الأستاذ (بروس) وهو من أكبر علماء القانون الدستوري في ألمانيا بل في العالم وقد أعلن الدستور النهائي في ١١ أغسطس سنة ١٩١٩ وتقرر العمل به على أثر صدوره

على أن الجمعية الوطنية لم ينفرد عقدتها بعد وضع الدستور بل بقيت مجتمعة حائزة لسلطة الشعب الى أن تضع القوانين التفصيلية المكتملة للدستور كما أضح انتخاب مجلس الرشتاج وانتخاب رئيس الجمهورية وقوانين الأحكام العرفية ومجلس العمال باختصاصها الجديد والمجالس الاقتصادية التي تقررت في الدستور. وكذلك كان مطلوباً من الجمعية أن تبقى منعقدة الى أن يتم انتخاب مجلس الرشتاج وينعقد بالفعل وعندئذ تنتهي مهمتها. وفعلاً بقيت الجمعية منعقدة بعد وضع الدستور النهائي الى أن انتهت جلساتها وكان لها من السلطة التشريعية الاعتيادية ما لمجلس الرشتاج بحسب أحكام الدستور الجديد

وابتداء من ٣٠ سبتمبر سنة ١٩١٩ انتقلت الجمعية من « فيمار » الى « برلين » وانعقدت في سراى الرشتاج الى أن انتهت جلساتها في آخر مايو سنة ١٩٢٠

قواعد الدستور الالماني

شكل الدولة

١ - قرر الدستور الجديد اعتبار الامبراطورية الالمانية جمهورية :
(مادة ١) على أنه حرص على استبقاء اسم « الامبراطورية » في
نصوص الدستور فنص على أن « الامبراطورية الالمانية » هي « جمهورية »
وعلى أن رئيس الجمهورية يسمى « رئيس الامبراطورية »
ولعل السبب لذلك حرص الالمان على ذلك الاسم الذي يشعر بالعظمة

الالمانية والمجد القديم

٢ - قرر مبدأ سلطة الشعب (مادة ١ فقرة ٢) فنص صراحة على
أن السلطة العمومية مستمدة من الشعب وبذلك أصبحت الجمهورية
الالمانية ديمقراطية بكل معاني الكلمة لأن الحكومة الديمقراطية هي
حكومة الشعب أى التى تستمد وجودها وسلطانها من ارادة الشعب
٣ - الامبراطورية هي دولة لا مركزية تتألف من مجموع البلاد

الالمانية وقد نص الدستور على أنه يجب على تلك البلاد أن تتخذ الشكل
الجمهورى . وأن يكون التمثيل النيابى لهيئاتها مبنياً على قاعدة الانتخاب
العام على درجة واحدة للرجال والنساء . وأن يشترط فى نظام حكومتها

أن تكون مسئولة أمام برلمانها (مادة ١٧) . ويجوز أن ينضم الى الامبراطورية بلاد جديدة تقبل بناء على طلب أهلها اتباعاً لحق (تقرير المصير) ويكون انضمامها بناء على قانون يصدر بذلك (مادة ٢)

٤ - على أن الدستور قد حرص على جعل الامبراطورية محفوظة الكيان قوية الوحدة بتوسيع اختصاصات الحكومة المركزية وبرلمانها فصارت الامبراطورية من هذه الوجهة قريبة الشبه من « الدولة الموحدة »

فقد بين الدستور المسائل التي تنفرد بها الحكومة الامبراطورية وهي العلاقات الخارجية والجيش والأسطول والمستعمرات والجنسية والعملة والجمارك والبوسطه والتنافر والتلفونات (مادة ٦) والسكك الحديدية ثم بين المسائل التي تقدم الحكومة الامبراطورية في الاختصاص بها على الحكومات الامر كزبية بحيث لا يكون لهذه حق التشريع فيها الا اذا لم تضع الحكومة الامبراطورية القوانين في شأنها وهي التشريع المدني والجنائي والمرافعات وبوليس الاجانب والمؤاساة والصحافة والجمعيات والاجتماعات والتشريع الاجتماعي والاقتصادي والتجارة والصناعة والسكك الحديدية والملاحة والقوانين المالية العامة والأموال العمومية والامن العام (مادة ٧ و ٨ و ٩)

وهناك مسائل تضع فيها الحكومة الامبراطورية القواعد والمبادئ التي تتبعها حكومات البلاد في قوانينها وهي مسائل التعليم والتقدم الاجتماعي والضرائب (مادة ١٠ و ١١)

وللحكومة المركزية حق وقف سريان بعض القوانين الاقتصادية

الى تصدرها الحكومات اللامركزية اذا كانت هذه القوانين تضر
بالمصالح العامة الامبراطورية (مادة ١٢)

فالدستور الالمانى جعل للحكومة الامبراطورية السلطة العامة في
التشريع محافظة على وحدة الدولة وتفادياً من خطر التفكك اذا اتبعت
مبدأ اللامركزية الواسعة . ولذلك نص الدستور (مادة ١٣) على أن حق
الامبراطورية مقدم على حق حكومات البلاد اللامركزية . وهذا القاعدة
تجسم كل خلاف ينشأ عند وجود قانونين متعارضين من كليهما أو عند
تعدي أحد البلاد اللامركزية حدوده . والخلاف في هذا الشأن يعرض
على المحكمة العليا للامبراطورية لنصدر قرارها فيه

وللحكومة الامبراطورية حق مراقبة الحكومات اللامركزية في
تنفيذ القوانين التي يصدرها مجالس الرشتاج (مادة ١٥)

واتماماً للوحدة الداخلية الامبراطورية جعل الدستور لكل ألماني
في كل بلد نفس الحقوق وعاليه نفس الواجبات التي لأهل هذا البلد
(مادة ١١٠)

السلطة التنفيذية

رئيس الامبراطورية

١ - ينتخب (رئيس الامبراطورية) بواسطة الشعب مباشرة بطريق
الانتخاب العام على درجة واحدة لمدة سبع سنوات ويجوز اعادة انتخابه
ويشترط فيه أن يكون المانيا بالغاً من السن ٣٥ سنة (مادة ٤١ و ٤٣)
ويلاحظ أن الدستور الالمانى وان اتفق مع الدستور الفرنسى في جعل

مدة الرئاسة سبع سنوات الا أنه حاد عن قاعدته في طريقة الانتخاب لان الدستور الفرنسي يجعل انتخاب رئيس الجمهورية بواسطة الجمعية الوطنية المؤلفة من مجلس النواب والشيوخ . فالدستور الالماني في طريقة الانتخاب أقرب الى الدستور الامريكى (الذى يجعل انتخاب الرئيس بمعرفة الشعب بواسطة انتخاب عام على درجتين كما تقدم في الكلام عن الدستور الامريكى) وربما كان سبب الطريقة التى اختارها الدستور الالماني انه أراد أن يجعل لرئيس الدولة مركزا ساميا بانتخابه من الشعب مباشرة ليكون ذلك أدعى الى المحافظة على هيبة الامبراطورية . وليعوض عنها ما كان للامبراطور من المركز العظيم الذى كسب المانيا نفوذاً سياسياً كبيراً فى العالم . ويدخل فى هذا الاعتبار انه لم ينص على عدم جواز انتخاب أحد أفراد الاسر المالكة رئيساً للامبراطورية فيجوز بحكم الدستور أن ينتخب احد هم رئيساً

على أنه بجانب المركز السامى الذى يستمده رئيس الامبراطورية من الانتخاب العام قد وضع الدستور نصاً يجعله تابعاً على الدوام لارادة الشعب . وهو جواز خلع بقرار من الشعب قبل انتهاء مدته . ويكون ذلك بناء على طلب مجلس الرشتاج بأغلبية ثلثى أعضائه . وعندئذ يعرض الامر على الشعب لاستفتاءه فى مسألة الخلع استفتاء عاماً . والامامة أن تقرر خلعه أو ابقائه

وفى هذه الحالة الاخيرة يكون قرار رفض الخلع بمثابة تجديد لانتخاب الرئيس ويؤدى فى الوقت نفسه الى حل مجلس الرشتاج (مادة ٤٣)

٢ - رئيس الامبراطورية يمثل الدولة فى علاقاتها الخارجية وله أن

يعقد المحالفات والمعاهدات بشرط تصديق مجلس الرشتاج عليها اذا كانت تمس المسائل التي له حق التشريع فيها (مادة ٤٥) (أى كل المعاهدات تقريبا) وليس له اعلان الحرب وعقد الصالح البناء على قانون يصدر بطريقة التي تسن بها القوانين . وله حق راسة قوات البلاد الحربية والبحرية . وحق تعيين موظفي الامبراطورية

٣ - وله في حالة اختلال الامن العام في أى جزء من الامبراطورية أن يعيد النظام الى نصابه ولو بواسطة استخدام قوة الجيش وله اذا اشتدت الحالة أن يقف تنفيذ الدستور فيما يتعلق بحقوق الافراد المخولة لهم أو بعبارة أوضح يعلن الاحكام العرفية وعليه أن يعرض على مجلس الرشتاج الاجراءات التي اتخذها في هذا الصدد ، ويجب الغاء هذه الاجراءات بناء على طلب المجلس (مادة ٤٨)

وهذه سلطة واسعة أعطيت لرئيس الامبراطورية لا يمكنها معظم رؤساء الدول في الممالك الدستورية والجمهوريات . ففي فرنسا مثلا لا يصح اعلان الاحكام العرفية الا بمقتضى قانون يصدر من البرلمان والظاهر ان السبب في تلك السلطة الواسعة أن أغلبية اعضاء الجمعية الوطنية كانت تخشى الفتن التي ربما يثيرها في أطراف البلاد الشيوعيون والسيارناكوس ودعاة البلشفية فأرادوا أن يجعلوا السلطة التنفيذية قوية بحيث تستطيع أن تحمد الفتن بسرعة . على أننا نعتقد ان هذه سلطة أوسع مما يجب

٤ - لرئيس الامبراطورية حق « الفيتو » ضد أى قانون وفي هذه الحالة يعرض الرئيس القانون على الشعب لاجراء الاستفتاء العام في شأنه ويكون العرض في اثناء شهر من احواله على الرئيس (مادة ٧٣)

وهذا الحق يجعل في يد رئيس الجمهورية سلطة كبرى لا تنقل في أهميتها عن حق حل الرشتاج . والواقع ان لرئيس الامبراطورية الالمانية من السلطة والنفوذ ما يزيد على ما لرئيس الجمهورية الفرنسية . فالاول هو وكيل الشعب مباشرة والثاني ينتخب بواسطة مجلس النواب والشيوخ ومنهما يستمد سلطته . وللاول حق استفتاء الشعب في القوانين التي يعترض عليها . والثاني ليس له هذا الحق بل كل ماله ان يطالب من مجلس النواب والشيوخ اعادة النظر في القانون الذي لا يرى اصداره . وللمجلسين القول النهائي عند اعادة النظر

على ان رئيس الامبراطورية الالمانية هو اقل سلطة من رئيس جمهورية الولايات المتحدة . لان هذا الاخير يعين الوزراء ويفزلهم والوزراء مسؤولون امامه وحده لا امام المؤتمر . وليس للمؤتمر حق المراقبة البرلمانية على سياستهم أي ليس له ان يضطروهم الى الاستقالة اذ لم يجوزوا ثقته فرئيس الامبراطورية في سلطته ونفوذه وسط بين رئيس الجمهورية الفرنسية ورئيس الولايات المتحدة

الوزراء والمسؤولية الوزارية

٥ - لا يتحمل رئيس الامبراطورية مسؤولية أعمال الحكومة بل يتحملها عنه الوزراء ولذلك لا يحق له ان يوقع قانوناً أو أمراً الا اذا وقع عليه أيضاً مستشار الامبراطورية (رئيس الوزراء) أو أحد الوزراء (مادة ٥٠)

والمستشار والوزراء مسؤولون أمام مجلس الرشتاج ويجب لبقائهم

في وظائفهم أن يجوزوا ثقة هذا المجلس وعلى كل منهم ان يستقيل اذا لم ينل هذه الثقة (مادة ٥٤)

ونص المادة صريح في ان مسؤولية الوزارة والوزراء تكون أمام مجلس الرشتاج وحده فهو صاحب الحق في الرقابة على الوزارة وليس لأى مجلس آخر وخصوصاً مجلس الامبراطورية أن يشاركه في هذا الحق . وهذا النص في صراحته قد أيد نظرية علماء الدستور في اعتبار الرقابة على الوزارة من حقوق الهيئة الممثلة للشعب وهى مجلس النواب دون سواه

٦ - يجوز لمجلس الرشتاج أن يرفع الدعوى العمومية على رئيس الامبراطورية أو مستشارها أو وزرائها المحاكمتهم أمام المحكمة العليا للامبراطورية اذا ارتكبوا أعمالاً تعتبر انتهاكاً لحرمة الدستور أو قوانين الدولة . ويجب لذلك أن يقدم طلب المحكمة موقفاً عليه من مائة عضو على الأقل من أعضاء الرشتاج وأن تقرر المحكمة بأغلبية ثلثى الأعضاء (مادة ٥٩) أما الجرائم الاعتيادية التي يرتكبها الرئيس فلا يصح محاكمتها من أجلها الا بعد موافقة مجلس الرشتاج (مادة ٤٣) وتكون المحاكمة أمام المحاكم الاعتيادية

السلطة التشريعية

١ - مجلس الرشتاج

١ - تتمثل سلطة الشعب في مجلس الرشتاج (أى مجلس النواب) وينتخب النواب بالاقتراع العام السرى على درجة واحدة . ويشترك

فيه الرجال والنساء ويشترط في الناخب أن تزيد سنه على عشرين سنة كاملة ويشترط في النائب أن يكون بالغاً من السن ٢٥ سنة كاملة وان يكون المانيا أو متجنساً بالجنسية الالمانية منذ سنة واحدة على الأقل ونظام الانتخاب التفصيلي يصدره قانون خاص (مادة ٢٢) والنظام المتبع وقت صدور الدستور هو قانون الانتخاب الصادر في ٣٠ نوفمبر سنة ٩١٨ وهو القانون الذي جرت انتخابات الجمعية الوطنية طبقاً لاحكامه وهو يقضى بتقسيم الامبراطورية الى ٣٨ دائرة انتخاب (كانت الازاس والورين معتبرتين دائرة) وبأن يكون الانتخاب بنسبة نائب عن كل ١٥٠ ألف نسمة واذا وجد في الدائرة فرق في السكان يزيد على ٧٥ ألف نسمة فلهم نائب آخر

ومدة العضوية اربع سنوات وعند انتهاء هذه المدة تحصل الانتخابات الجديدة في أثناء الستين يوماً التالية لها. ويعتبر كل نائب من النواب ممثلاً للشعب كله لالمن انتخابه فقط. ولا يصح تقييدهم من الناخبين بجرام أو بمبادئ محددة بل يتبعون في نيابتهم ضمائرهم واعتقادهم (مواد ٢٠ و ٢١ و ٢٢ و ٢٣)

٢ - ينعقد المجلس من غير دعوة رئيس الامبراطورية فان الدستور يحدد ابتداء انعقاده كل سنة في أول اربعاء من شهر نوفمبر وعلى رئيس المجلس أن يدعو الى الانعقاد قبل ذلك بناء على طلب رئيس الامبراطورية أو بناء على طلب ثلث أعضاء المجلس على الأقل والمجلس هو الذي يحدد انتهاء جلسات السنة وميعاد الاجتماع القادم (مادة ٢٤) فهذا النص يجعل المجلس مستقلاً في مواعيد اجتماعه عن رئيس الامبراطورية

- ولا يجعل للرئيس تحكماً في دعوته أو تأخير دعوته للانعقاد
- ٣ - يحق لرئيس الامبراطورية أن يحل المجلس ويجب أن تجرى الانتخابات للمجلس الجديد في أثناء السنتين يوماً التالية للحل وليس للرئيس أن يحل المجلس مرة أخرى لسبب واحد (مادة ٢٥)
- ٤ - جلسات المجلس علنية ويجوز انعقاده في جلسة سرية بناء على طلب خمسين عضواً اذا قررت ذلك أغلبية ثلثي الأعضاء (مادة ٢٩)
- يحق للمجلس ولجانه استدعاء مستشار الامبراطورية أو أى وزير لسؤاله . ويصح للمستشار أو مندوبيه حضور الجلسات ويحق ذلك أيضاً لمندوبى الحكومات اللامركزية اذا أرادوا أن يوضحوا بعض الشؤون الخاصة ببلادهم (مادة ٣٣)
- ٥ - لا يجوز محاكمة أى عضو من أعضاء مجلس الرشتاج أو من أعضاء مجالس البلاد المكونة للامبراطورية على آرائه التى يبديها فى أثناء قيامه بوظيفته . ولا يجوز كذلك مجازاته تأديبياً فى هذا الصدد لهذا السبب بأى وسيلة أخرى خارج المجلس (مادة ٣٦)
- وكذلك لا تصح محاكمة أى عضو أثناء انعقاد المجلس أو القبض عليه فى الجرائم الاعتيادية الا بعد الترخيص فى ذلك من المجلس التابع له الا فى حالة التلبس أو القبض عليه فى اليوم التالى على الأكثر لارتكاب الجريمة
- ويجب إيقاف اجراءات المحاكمة أو القبض اذا طلب ذلك المجلس لغاية انتهاء مدة انعقاده السنوى (مادة ٣٧)

ب - مجلس الامبراطورية

٦ - مجلس (الريشرات) أو مجلس الامبراطورية هو الذى يمثل البلاد المؤلفة منها الامبراطورية . فكما أن الرشتاج يمثل الشعب الألمانى فالريشرات يمثل حكومات تلك البلاد . وهو يتألف من عدد من وزراء هذه الحكومات بنسبة عضو عن كل مليون من السكان . أما اذا قل عدد سكان البلد عن مليون فله الحق فى عضو واحد . ولا يجوز لدولة من الدول أن يزيد عدد ممثليها على خمسى أعضاء المجلس (مادة ٦٠ و ٦١) وحكمة هذا النص منع بروسيا من أن يكون لها التفوق فى مجلس الامبراطورية

ج - تنازع المجالسين الساطة

٧ - وضع الدستور الألمانى نظاماً خاصاً ببيان حدود المجالسين فى الساطة التشريعية . فحق عرض القوانين هو من حقوق الحكومة المركزية وأعضاء الرشتاج ومجلس الامبراطورية (مادة ٦٨ و ٦٩) والمجالس الاقتصادية . والشعب . وفى هذه الحالة الأخيرة يشترط أن يكون العرض بناء على طلب عشر الناخبين للامبراطورية (مادة ٧٣) والقوانين تقرر فى الرشتاج وحده (مادة ٦٨)

ولكن لمجلس الامبراطورية حق « الفيتو » أى الاعتراض على صدور أى قانون يقرره الرشتاج . وفى هذه الحالة يبين المجلس الاسباب التى بنى عليها اعتراضه ثم يحال انقانون مرة ثانية على الرشتاج لينظر فيه من جديد ويفحص اعتراضات مجلس الامبراطورية . فاذا لم يحصل اتفاق

بين المجلسين فلرئيس الامبراطورية أن يعرض القانون على الشعب ليستفتى في شأنه استفتاء عاماً (ريفراندوم) وذلك في أثناء ثلاثة أشهر من وقوع الخلاف . ولكن هذا الاستفتاء ليس اجبارياً بل يصح لرئيس الامبراطورية أن لا ياجأ اليه . وفي هذه الحالة يكون اعتراض مجلس الامبراطورية مسقطاً للقانون . ولكن اذا كان الرشتاج بعد فحص اعتراض مجلس الامبراطورية يقرر القانون مرة ثانية بأغلبية ثلثي أعضائه فأما أن يستفتى الشعب واما أن يعتبر القانون صحيحاً ونافذاً بالشكل الذي قرره الرشتاج (مادة ٧٤) . ويؤخذ من ذلك أمران :

أولاً - ان الكلمة العليا في التشريع هي للرشتاج مع قيد استفتاء الشعب على النحو المتقدم

ثانياً - ان تقرير القوانين هو من حق الرشتاج وحده وليس لمجلس الامبراطورية الا حق « الفيتو » كما تقدم . وفي هذا توسيع لسلطة الرشتاج بخلاف ما كان عليه العمل في الدستور القديم فانه كان يوزع السلطة التشريعية بين المجلسين ويجعل لمجلس الامبراطورية الكلمة العليا . فمجلس الامبراطورية قد فقد جزءاً عظيماً من نفوذه القديم وأصبح النفوذ الاكبر للرشتاج الذي يمثل سلطة الشعب . وهذا المبدأ يوافق الروح التي تميل اليها النزعات الديمقراطية الحديثة وهي اضعاف سلطة المجلس الاعلى (مجلس الشيوخ أو مجلس اللوردات أو مجلس الامبراطورية) وجعل السلطة الكبرى والكلمة العليا للمجلس الذي يمثل سلطة الامة وهو مجلس النواب

د - تعديل الدستور

يجوز تعديل الدستور بالطريقة التشريعية الاعتيادية على شرط أن يحضر جلسة الرشتاج ثلثا الاعضاء على الاقل وأن يصدر القرار بأغلبية ثلثي الحاضرين وأن يكون تصديق مجلس الامبراطورية بأغلبية ثلثي الاعضاء الحاضرين. وللمجلس الامبراطورية أيضا حق «الفيتو» على الطريقة المتقدمة مع تعديل بسيط وهو انه في حالة رفض الرشتاج اعتراض مجلس الامبراطورية فاستفتاء الشعب واجب اذا طلب ذلك المجلس الاخير (مادة ٧٦)

السلطة القضائية

استقلال القضاء مكفول في الدستور وليس القضاء تابعين الا للقانون (مادة ١٠٢)

والقضاة غير قابلين للعزل ولا يجوز فصلهم او احالتهم على المعاش أو نفاهم الى وظيفة أخرى بغير ارادتهم الا بقرار قضائي مبني على الاسباب المبينة في القانون

حقوق الافراد وواجباتهم

أفرد الدستور بابا خاصا يبين حقوق الافراد وواجباتهم فهو بمثابة «اعلان حقوق الانسان» وهو باب جديد لان الدستور الالماني القديم كان خلوا منه. وقد استنفدت الفرائح الالمانية كل جهد لتجعل الدستور الالماني الجديد أنموذجا لارقي نظام سياسي للمجتمعات الانسانية ولتضع

في هذا الباب أساس الحقوق التي يكفلها الدستور للأفراد والجماعات والواجبات التي يفرضها عليهم . على ان المناقشة في هذا الباب كانت مسرحة للمشاركة بين أعضاء الجمعية الوطنية لاختلاف أحزابهم وتباين نزعاتهم الاجتماعية . فكان التوفيق بين هذه النزعات من أصعب الأمور وأدقها . والفكرة التي سادت في الجمعية الوطنية عند تحرير حقوق الالمان وواجباتهم هي الابتعاد قليلا عن نظرية الحرية الفردية المطلقة (انديفيداليسم) التي كانت أساس اعلان الحقوق الانسانية في فرنسا وأمريكا . ذلك ان هذه النظرية تقتضى تقرير الحقوق الشخصية دون قيد يقيدها سوى ضمان تمتع الغير بهذه الحقوق . ونتيجة هذه النظرية ألتدخل الحكومة في تقييد تمتع الناس بحقوقهم الا في دائرة هذا القيد وفي مقابل ذلك لا تلتزم الحكومة نحو الافراد بواجبات تخرج عن هذه الدائرة فتترك الانسان لحرية ونشاطه الفردى

فهذه النظرية لم تتبعها أغلبية الجمعية الوطنية في تقرير حقوق الافراد بل اتبعت نظرية أخرى هي أقرب أن تكون لمصلحة الهيئة الاجتماعية والافراد . وهي الاعتراف بالحقوق الشخصية للافراد ولكن مع التوفيق بينها وبين مصلحة الهيئة الاجتماعية بحيث وضع الدستور الالمانى نصب عينيه ان المرء له وظيفة اجتماعية يجب أن يؤديها ويجب أن تلاحظ هذه الوظيفة في تقرير الحقوق الانسانية كالحرية أو الملكية فتقريرها يكون مقرونا باشتراك الانسان فيما يجب عليه لمصلحة المجتمع وارتقائه . وفي مقابل ذلك فرض الدستور الالمانى على الحكومة واجبات كثيرة نحو الافراد ليس منصوصا عليها في الدساتير الاخرى

وهذه خلاصة الحقوق التي اعترف بها للافراد

١ - الالمان جميعا متساوون امام القانون والرجال والنساء سواء
(مبدئياً) في الحقوق والواجبات الوطنية (مادة ١٠٩)

٢ - ألغيت الامتيازات الناشئة عن الوراثة أو اختلاف الطبقات .
وبطل اعطاء القاب الشرف والنياشين والرتب ماعدا الرتب العالمية .
والعسكرية ولا يحق لاي المني أن يقبل من دولة أجنبية رتبة أو لقباً
(مادة ١٠٨)

٣ - الحرية الشخصية للفرد مضمونة بالدستور ولا يصح للسلطة
العمومية المساس بهذه الحرية الا بمقتضى القانون (مادة ١٤)
وكذلك حرمة المساكن لا يصح انتهاكها ولا يستثنى من هذه
القاعدة الا الاحوال المبينة في القانون (١٠٥)

٤ - لاعتقاب الا بنص في القانون (مادة ١١٦)
٥ - لا يجوز المساس بجرمة المراسلات البريدية أو التلغرافية أو
النافونية ولا يستثنى من ذلك الا بنص في القانون (مادة ١١٧)

٦ - يتمتع الافراد بحرية الخطابة والكتابة والنشر والاجتماع (مادة
١١٨ و ١٢٣) بحرية الاجتماع مكفولة بالدستور بشرط ان يكون اجتماعاً
سامياً بدون حمل اسلحة (١٢٣)

ولسكن يجوز تقييد الاجتماعات في غير الاماكن المعدة لها (في
الشوارع مثلاً أو الميادين او الحدائق العامة) بقانون يقضى باخطار
جهات الادارة بالاجتماع قبل انعقاده وفي هذه الحالة يجوز منعها في حالة
استهداف الأمن العام للاخطار (مادة ١٢٣)

٧ - يتمتع الأفراد بجزية إنشاء الجمعيات والشركات إذا لم يكن لها أغراض معاقب عليها ويسرى هذا الحق على الجمعيات الدينية. ولكل جمعية الحق في ان تنال الشخصية المعنوية طبقا للقانون المدني (١٢٤) ولا يصح حرمان اى جمعية من هذا الحق لاي سبب سياسى أو اجتماعى أو أدبى

٨ - موظفو الحكومة لا يجوز عزلهم أو احوالهم على المعاش الا وفاقا لنصوص القانون . وهم ممثلون للهيئة الاجتماعية للحزب من الاحزاب السياسية . والالمان جميعا متساوون امام حقهم في التوظيف . والموظف حر في رأيه السياسى وفي انضمامه للجمعيات غير الممنوعة (مادة ١١٩ و ١٣٠) وقد ألغيت طريقة (الدوسيهات السرية) للموظفين فالكل موظف الحق في الاطلاع على دوسيه خدمته ولا يصح اضافة شىء فيه الا بعد دفاعه عن نفسه

٩ - على الالمان ان يؤدوا الخدمة العسكرية وفاقا للامان الخاص بذلك وهذا القانون يتكفل ببيان القيود التى ترد على الخقوق الشخصية فى أثناء نأدية الخدمة العسكرية لاجل ضمان المحافظة على النظام العسكرى (١٣٣)

١٠ - يتمتع الافراد بجزية معتقداتهم واقامة شعائرهم الدينية (مادة ١٣٥) وانشاء جمعياتهم المذهبية (١٣٧)

١١ - الزواج مشمول برعاية الدستور الخاصة « مادة ١١٩ » وعلى الحكومة والمجالس البلدية والمحلية أن تبذل عنايتها للمحافظة على صحة البيوت والعائلات وتقدمها الاجتماعى وأن تواسى العائلات الكبيرة العدد والارامل والحوامل والامهات البائسات (١١٩) وعلى الوالدين

العناية بأول واجباتهم وهو تربية أولادهم التربية البدنية والعقلية والاخلاقية وعلى الحكومة أن تسهر على قيام الالباء بالواجبات المفروضة عليهم (١٢٠) وعليها حماية الاحداث من عواقب تسخيرهم أو اهمال تربيتهم (١٢٢)

١٢ - حرية العلم والفن والتعليم مقررة وعلى الحكومة حماية العلوم والافنون والمساعدة على نشرها (١٤٢) وعلى الحكومة ادارة نظام التعليم وتشرك معها في ذلك حكومات البلاد والمجالس البلدية والمحلية والتعليم الابتدائي والتكميلي الابتدائي اجباري ومجانى تتولى الحكومة نفقاته كلها (١٤٥) ويجوز فتح مدارس حرة خاصة على شرط الترخيص لها بذلك من الحكومة وان تكون خاضعة لقوانين التعليم ولا يرخص في فتح مدرسة خاصة الا اذا تبين أنها لا تقل عن مدارس الحكومة في النظام وكفاءة المعلمين (١٤٧)

ويجب أن يبذل القائمون بالتعليم في المدارس كلها جهدهم لتقوية عاطفة الوطنية الالمانية في النشء وتربيتهم على التمسك بالاتحاد الالمانى وتهذيب أخلاقهم وترقية شعورهم الوطنى وتنمية استعدادهم الفنى (١٤٨) والتعليم الدينى يجب أن يدخل ضمن بروجرام التدريس (١٤٩)

النظام الاقتصادى

عنى الدستور عناية كبرى بالنظام الاقتصادى لان الحالة الاقتصادية فى المانيا بعد الحرب وصلت الى درجة سيئة ومستقبلها الاقتصادى بعد معاهدة فرساي محفوف بالاطار فلا غرو أن يكون أول ما عنى به

أعضاء الجمعية الوطنية وضع قواعد النظام الذي يكفل للبلاد تجديد حياتها الاقتصادية وقوتها المالية وتقديمها العمراني

١ - الملكية الشخصية محترمة ومضمونة بالدستور (١٥٣) وكذلك حق الميراث مضمون طبقاً لاجكام القانون المدني (١٥٤)

قرر الدستور الألماني هذه القاعدة لجعل أساس الحياة الاقتصادية في الجمهورية الألمانية وطيداً قائماً على دعامة الملكية التي حاربها غلاة الاشتراكيين . وبالرغم من ان الانقلاب الذي حدث في المانيا جعل الحزب الاشتراكي الديمقراطي على رأس الحكم وصاحب النفوذ الاكبر في الجمعية الوطنية الا أن مبادئ الاشتراكية المتطرفة لم تنطبق الى الدستور الألماني بل كان الاشتراكيون الديمقراطيون في المانيا أبعد نظراً من البولشفيين في روسيا فخافوا على النظام الاقتصادي الذي يركز على الملكية الشخصية وقيدوا الملكية بقيود مقرر معظمها في الدساتير الأخرى . ثم اقتبسوا بعض المبادئ الاشتراكية المعتدلة التي ترمي الى اصلاح الحالة الاقتصادية ومنع العداء بين الطبقات الاجتماعية

٢ - قرر الدستور مبدأ حرية الفرد في حياته الاقتصادية (مادة ١٥١) مع القيود التي تستوجبها مصاحبة الهيئة الاجتماعية فهو يخالف مبدأ الباشفية التي تمحو كل حرية اقتصادية للفرد وتجعله آلة مسخرة للسلطة العمومية

وكذلك قرر حرية العمل والتجارة والصناعة (مادة ١٥١) وحرية المعاملات (مادة ١٥٢) ومنع الربا (الفاحش) وحرم المعاملات غير

للشريعة التي تتنافى مع الآداب والاخلاق (مادة ١٥٢)

٣ - للحكومة رقابة على تسمير الاراضى وتوزيعها بحيث تمنع الافراط والضرر الذى يلحق الغير وتضمن لكل فرد مسكنا صحيا . وتضمن لكل أسرة وبخاصة الاسر الكثيرة العدد ملكا تثمره لتجد فيه كفايتها من العيش . ويلاحظ فى تطبيق هذا المبدأ ووضع القوانين اللازمة له عائلات الجنود الذين اشتركوا فى الحرب . واذا استنازم تحقيق هذا المبدأ نزع ملكية بعض الافراد فعلى الحكومة أن تدفع لهم التعويض السكافى (مادة ١٥٣ و١٥٥)

وللحكومة كذلك رقابة على ما فى بطن الارض من الثروات والمناجم (مادة ١٥٥)

٤ - وللحكومة أن تقرر نزع ملكية بعض المشاريع الاقتصادية مقابل تعويض لاصحابها وادخالها فى الملكية العامة ولها أن تدبر هذه المشاريع بنفسها أو بواسطة المجالس البلدية والمحلية أو الحكومات اللامر كزية (مادة ١٥٦)

٥ - على كل المانى واجب أدبى وهو أن يستخدم قواه العقلية والبدنية كما تقتضيه المصلحة العامة بدون مساس بحريته الشخصية (١٦٣) ولكل المانى أن يكسب عيشه من عمل مثمر وفى حالة عجزه عن وجود عمل فعلى الحكومة أن تدبر مايلزم العمال العاطلين بايجاد عمل لهم ومساعدتهم على القيام بأودهم (مادة ١٦٣)

٦ - حقوق المؤلفين والفنيين مكفولة بالدستور ومرعية بحماية

الامبراطورية . وعلى الحكومة أن تحمي العلوم والفنون الالمانية في
الخارج وتساعد على نشرها (مادة ١٥٨)

٧ - يكفل الدستور للصناع حرية الانتظام في سلك الجمعيات
والنقابات للدفاع عن مصالحهم وكل عمل أو اتفاق من شأنه المساس بهذه
الحرية يعد باطلا (مادة ١٥٩)

٨ - تنشئ الحكومة نظاما واسعا للتأمين على الحياة من الموت
والشيخوخة والاطار يكفل للناس حماية صحتهم ويدفع عنهم طوارئ
الحدثان (مادة ١٦١)

٩ - تحمي الحكومة طبقة الاواسط والصغار من الصناع والتجار
والزراع والملاك لتمنع عنهم الحيف (مادة ١٦٤)

١٠ - تدعو الحكومة العمال وأصحاب الاموال الى التعاون في تنظيم
الأجور وشروط العمل والعمل على زيادة قوة الانتاج وتعترف الحكومة
بالجمعيات والنظامات التي تؤدي الى هذه الغاية (مادة ١٦٥)

والعمال وموظفي المعامل أن يؤلفوا « مجالس عمال » ينتخبون أعضاءها
من بينهم للعناية بشؤونهم الاقتصادية والاجتماعية وتؤلف هذه المجالس
اما في المعامل أو في المراكز ويكون لها (مجلس عمال رئيسي) للامبراطورية
يؤلف بالانتخاب ويمثل العمال وحدهم (مادة ١٦٥)

التمثيل الاقتصادي

١١ - ويوجد نوع آخر من المجالس يمثل العمال واصحاب الاموال
معاً نص عليه الدستور وهو « المجالس الاقتصادية » وهي مجالس منتخبة

تجمع مندوبي مجالس العمال ومندوبي أصحاب الاموال . وتؤلف في المراكز
ويجب أن تمثل فيها كل طوائف العمال والصناع مع اصحاب رؤوس الاموال
ويمثل فيها أيضا بعض الطبقات الاخرى كالمستهلكين ولها « مجلس
اقتصادي رئيسي » للامبراطورية

واختصاص هذه المجالس البحث في الشؤون الاقتصادية للامبراطورية
والتعاون بين ممثلي العمال وممثلي اصحاب الاموال على زيادة الانتاج في البلاد
وعلى الحكومة أن تعرض على المجلس الاقتصادي للامبراطورية
كل مشاريع القوانين التي لها علاقة بالحياة الاقتصادية والاجتماعية
لتأخذ رأيه فيها قبل تقديمها الى الرشتاج . وللمجلس الاقتصادي أن يضع
مشاريع هذه القوانين فاذا لم تقبل الحكومة تقديمها الى الرشتاج فله ان
يعرضها بنفسه عليه وله أن ينتدب أحد أعضائه للحضور في مجلس الرشتاج
لشرح المشروع (مادة ١٦٥) ويمكن الحكومة أن تكلف مجالس العمال
والمجالس الاقتصادية بالرقابة على بعض الاعمال وادارتها

وللحكومة الامبراطورية وحدها أن تقرر نظام هذه المجالس
واختصاصاتها وعلاقاتها بالهيئات الاخرى (مادة ١٦٥) حتى لا تتعارض
الحكومات اللامركزية في وضع نظام هذه المجالس وتفاديا من أن يزيد
بعضها في اختصاصها فيجعلها سلاحا في يد الاشرائيين المتطرفين

وقد صدر قانون بنظام مؤقت « للمجلس الاقتصادي للامبراطورية »
يتبين منه أنه عبارة عن (برلمان اقتصادي) للبلاد فهو مؤلف بالانتخاب
من ٣٢٦ عضوا منهم ٤٤ عضوا يمثلون الزراعة منهم ٢٢ ينتخبهم الملاك
و ٢٢ ينتخبهم الزراع و ٢٤ يمثلون الغابات والاحراش و ٦ يمثلون الصيد

والخضر و ٦٨ يمثلون (الصناعة فريق يمثلون اصحاب المعامل وفريق
يمثلون العمال) و ٤٤ يمثلون محلات التجارة والبنوك وشركات التأمين و ٣٤
يمثلون وسائل النقل و ٣٦ يمثلون المحال التجارية الصغيرة والصناعات الصغيرة
و ٣٠ يمثلون المستهلكين تنتخبهم شركات التعاون المنزلي والجمعيات السنوية
والمجالس البلدية والمحلية و ١٦ يمثلون الموظفين واصحاب المهن الحرة كالحامين
والاطباء و ٢٤ تعينهم الحكومة.

فهذا البرلمان الاقتصادي أصبح يجمع بين أعضائه الكفاءات الفنية
والاقتصادية في المانيا . وهو يمثل البلاد تمثيلا اقتصاديا كما يمثلها الرشتاج
تمثيلا سياسيا . وهو اكبر هيئة فنية يمكن الرجوع اليها في المسائل المتعلقة
بحياة الامبراطورية الاقتصادية وتقدمها العمراني

على أنه كما قدمنا ليس له سوى سلطة استشارية وقد انعقد المجلس
الاقتصادي للامبراطورية لأول مرة في ٣٠ يونيو سنة ١٩٢٠ . وهذا النظام
هو أحدث فكرة دستورية ظهرت بعد الحرب الاخيرة . ولا يصح ان
يكون له سلطة قطعية بجانب « الرشتاج » الذي يمثل سلطة الامة
فالرشتاج هو صاحب السلطة الشرعية في شؤون البلاد وقد اراد واضعوا
الدستور الالمانى ان يجعلوا المجلس الاقتصادي مجلسا استشاريا تفاديا من
الاخذ بالنظرية البلشفية التي تقضى بان يكون التمثيل النيابي تمثيلا فنيا
قائما على تحكم طبقات العمال فالدستور الالمانى بوضعه مبادئ التمثيل
الاقتصادي قد حافظ على الروح الدستورية الحقيقية بجعله التمثيل السياسى
قوام السلطة الشرعية

(الرسالة السابعة)

تاريخ النهضة القومية في بولونيا

صحيفة من جهاد البولونيين

في خلال مائة وخمسين سنة

لما استعرت نار الحرب العامة سنة ١٩١٤ وخاض العالم غمارها وامتد الى سائر البقاع لهيبتها اتجهت الافكار الى ماستحدثه من الانقلابات والتغيرات وما سيعقبها من تغيير خريطة العالم وسقوط دول وقيام أخرى. وكان من النتائج التي اتفقت عليها كلمة رجال السياسة في مختلف البلدان المتحاربة عودة بولونيا الى مصاف الدول المستقلة بعد أن تضع الحرب أوزارها مهما كانت عواقبها: نتيجة اتفق عليها المتحاربون وغير المتحاربين ونادى بها الاصدقاء والاعداء على السواء فكان ما خفق قلب الانسانية في مختلف الارحاء بشعور واحد حيا لتلك الامة العظيمة الشأن هو شعور العطف والعدل نحو امة أساءت اليها أوروبا منذ القرن الثامن عشر فتألمت عليها ثلاث دول كبار اقتسمت أملاكها وسلبتها حريتها واستقلالها وتركتها أوروبا مائة وخمسين عاما فريسة لظلم تلك الدول ان مأساة بولونيا جديرة بأن تدون في صحائف التاريخ كمثال اعلى لثبات الامم في جهادها القومي ومغالبتها اليأس وتذليلها العقبات في سبيل تحقيق آمالها الوطنية

بدأت تلك المأساة سنة ١٧٧١ اذ تأمرت عليها روسيا وبروسيا والنمساواتفقت في معاهدة سان بطرسبرج سنة ١٧٧٢ على أن تنزع كل منها جزءاً من تلك الغنيمة فاستولت بروسيا على بوميرانى البولونية عدا دانزيج وجزاً من بولونيا الكبيرة. فاصبحت متصلة بأملأكها في بروسيا الشرقية وصار مصب الفستول في يدها. وأخذت النمسا مقاطعات غاليسيا وضمت روسيا اليها ليفونيا البولونية وجزاً من ليتوانيا. فكان مجموع ما أخذته الدول الثلاث ثلث بولونيا. وبذلك تم التقسيم الاول للملكية البولونية وتضععت هيبتها امام الدول المتآمرة عليها

وكان هذا التقسيم صدمة كبيرة للأمة البولونية جعلها تنظر في العواقب وتفكر فيما يؤول إليه مصيرها بين تلك الدول الطامعة فيها الواقفة لها بالمرصاد. وشعرت بالخطر المحقق بها فأخذت تلم شعنها وتصلح من شؤونها الاجتماعية والاقتصادية وتأخذ العدة للدفاع عن كيانها والذود عن حياضها أمام وثبات المطامع الاجنبية. شرع أقطابها ينظمون شؤونها فأصاحوا الجيش ونشروا المدارس وأصلحوا نظام التعليم فيها وتسابق الاغنياء الى الجود بأموالهم في سبيل تعميم التعليم وترقيته. وأنشئت لهذا الغرض لجنة كبرى تدعى (لجنة التربية والتعليم) تجمع بين أعضائها أقطاب العلم في بولونيا وتعد هذه اللجنة أول وزارة معارف انشئت في أوروبا الحديثة سنة ١٧٧٣. واخذ «الدييت» (البرلمان) يواصل السعى في اصلاح أنظمة الحكومة وقوانينها ووضع للبلاد دستوراً جديداً مقتبساً من المبادئ التي قررتها الثورة الفرنسية ومبادئ الحرية الامريكية والدستور الانجليزى فجاء دستوراً من أرقى الدساتير أحكاماً

وأسماء مبادئ وهو المعروف بدستور ٣ مايو سنة ١٧٩١^(١) الذي تم وضعه في العهد الذي وضعت فيه الجمعية الوطنية الفرنسية دستور فرنسا سنة ١٧٩١ فكانت هذه الاصلاحات فاتحة عصر جديد للبلاد أخذت فيه باسباب الحياة واليقظة والاستعداد للطوارئ وتجدد شباب الدولة البولونية على أن جيرانها خشوا عاقبة هذا التجدد ورأوا فيه حائلا دون تحقيق أطماعهم الاستعمارية فعمدوا على تمزيق وحدتها قبل أن تلم شعنها وتصالح من شؤونها ، فهاجمتها روسيا وبروسيا سنة ١٧٩٣ واستولتا على جزء جديد من أملاكها فاغتصبت روسيا جزءا من ليتوانيا ومقاطعة كييف وبودوليا واغتصبت بروسيا دانزيج وجزءا من بولونيا الكبيرة بما فيها مقاطعة بوزن . وبذلك تم التقسيم الثاني

حيال هذا الاغتصاب دافع البولونيون عن بلادهم دفاع الابطال وأعلنوا الجهاد الوطني في ٢٤ مارس سنة ١٧٩٤ بزعامة القائد العظيم (كوشيسكو) واتصرت في مبدأ القتال جنود الثورة في وارسو في وفيلنو ولكن كثرة عدد الغزاة تغلبت على شجاعة البولونيين ولا سيما بعد ان اشتركت النمسا مع روسيا وبروسيا في القتال فعجز البولونيون عن انقاذ استقلال بلادهم وانتهت الحرب باقتسام الدول الثلاث البقية الباقية من أملاك بولونيا سنة ١٧٩٥

(١) من القواعد التي وضعها هذا الدستور أنه جعل الملك وراثيا بعد أن كان بالانتخاب وألغى حق الفيتو الذي كان يسمح لكل عضو في الديت (البرلمان) بالغاء قرار المجلس اذا كان مخالفه في الرأي وقد كان هذا الحق من أسباب اضمحلال الدولة البولونية وانتشار الفوضى في شؤونها . وقد زاد الدستور في سلطة الملك لتقوى شوكة الدولة أمام خصومها

وجاء مؤتمر فينيا الذي انعقد سنة ١٨١٤ - ١٨١٥ بعد انتهاء حروب نابليون فافتر الدول الثلاث الغاصبة على اغتصابها ووزع أملاك الدولة البولونية بينها^(١) فكان في ذلك القضاء على تلك المملكة العظيمة ذات التاريخ المجيد ومحوها من خريطة أوروبا . وافقت الدول الثلاث فيما بينها على أن تتعاون على قتل الروح الوطنية البولونية ومنع البولونيين بجميع الوسائل من أن يعيدوا مملكتهم القديمة فكانت روسيا هي المبرزة في اتباع سياسة الشدة والاضطهاد حيال البولونيين وياها بروسيا ثم النمسا

بولونيا الروسية

أخذ مؤتمر فيينا على الروسية عهدا أن تعامل بولونيا معاملة حسنة باعتبارها مملكة على رأسها القيصر وتهدت الدول الثلاث بان تنشئ في البلاد البولونية التي ضمت الى أملاكها هيئات نيابية ونظامات اهلية

(١) كان نصيب روسيا يشمل المملكة البولونية (التي أنشأها مؤتمر فينيا وجعل القيصر ملكا عليها) وليتوانيا وروتنيا وكورلندا وكرانيا . ونصيب النمسا جاليسيا ونصيب بروسيا دوقية بوزن وجزء من سيليزيا البروسية وبروسيا الغربية ومقاطعة دانزيج . وجعل المؤتمر مدينة كركوفي مستقلة على الحياد تحت حماية روسيا والنمسا وبروسيا ولم يكن عدد سكان هذه الجمهورية يزيد عن ١٢٠ ألف نسمة وكان عدد سكان البلاد البولونية كلها في أوائل القرن التاسع عشر ستة عشر مليون نسمة وبحسب احصاء سنة ١٩١٠ بلغ عدد سكان بولونيا الروسية ٣٥ مليوناً وبولونيا النمساوية ثمانية ملايين وبولونيا الألمانية أربعة ملايين وعدد البولونيين الاصليين في هذه البلاد ٢٥ مليوناً وباقي السكان من الاجناس الأخرى

خاصة بها . ومضت عدة اعوام وبولونيا الروسية لها دستور خاص ومجلس نيابي ومجلس شيوخ وجيش وحكومة اهلية . على ان الحكومة القيصرية مالبثت ان سخرت من جهودها التي قطعها في مؤتمر فينيا وبدأت تتبع سياسة الاستبداد ولا سيما في عهد القيصر نيقولا الاول الذي تولى سنة ١٨٢٥ فعميت بأنظمة البلادودستورها وعطلت البرلمان واستبدت بالاحكام ورزح البولونيون طويلا تحت نير الاضطهاد القيصري . فلما شب في فرنسا ثورة سنة ١٨٣٠ واسقط الباريسيون الملك شارل العاشر المستبد أخذت مبادئ الثورة تسرى الى عواصم اوروبا وتزعزع اركان الاستبداد فيها . ولا غرو فقد كان الشعب الفرنسي في مختلف العصور استاذ الامم في الثورات ، وقائدها في النهضات والانقلابات ، فلم تكن تحدث تحت سماء فرنسا ثورة الا ظهرت آثارها وسرت عدواها في سائر العواصم الأوروبية . فلما شبث ثورة ١٨٣٠ ونودي بلويس فيليب ملكا للفرنسيين بارادة الشعب عزم القيصر نيقولا الاول الذي كان نصيرا للاستبداد وعدوا للحرية على أن يجرد جيشا لمحاربة فرنسا مهدي الثورة وشرع في تجنيد البولونيين ليكونوا في طليعة الجيش القيصري فضاق البولونيون ذرعا بهذا التحكم وهبت الأمة البولونية للتحرر من النير القيصري واشتعلت نار الثورة في ٢٩ نوفمبر سنة ١٨٣٠ وأعان البرلمان استقلال بولونيا وتحررها من كل تبعة للقيصر والنف حكومة وطنية . وظلت تحارب الروس سنة كاملة ولكن تيريز جيوش القيصر وتأمير النمسا وبروسيا على منع كل مدد يصل الى البولونيين وسكوت الدول الأوروبية الأخرى كل ذلك عجل باخماد الثورة . فاستعادت الحكومة الروسية ساطتها وساد الارهاب في ارجاء

البلاد واطلقت الحكومة الروسية العنان لسياسة القسوة أزاء البولونيين وتفننت في ضروب الانتقام والاضطهاد . فن اعدام ، الى سجن ، الى نفي الى أقاصى سيبيريا ، الى مصادرة الاملاك ، وتشيت لآلاف من الاسر ، وأعطت الروس أملاك المهاجرين والمحكوم عليهم ، والغت الدستور والجيش وعبثت بقوانين البلاد وضيقته الخناق على التعليم البولوني وصبغته بالصبغة الروسية . وافقت جامعة وارسو وجامعة فيلنو وأقفلت كثيرا من المدارس ونقلت الى عاصمة روسيا المتاحف ودور الكتب البولونية وتمادت في الظلم والارهاب فكانت ترسل الناس زرافات الى السجون أو الى أقاصى سيبيريا ويموت معظمهم في الطريق . وكانت تسكره الناس على اعتناق المذهب الارثوذكسى بدلا من الكاثوليكية ، وارتكبت في سبيل ذلك كثيرا من الفظائع

في ذلك العهد الرهيب هاجر من بولونيا الأتوف من خيرة رجالها وزهرة أبنائها ونخبه علماءها وشعرائها وكتابها ومؤرخيها ونبلائها واستوطنوا عواصم أوروبا وأمريكا فرارا من الظلم واستصرخا للانسانية ويعرف هذا العهد (بالهجرة الكبرى)

بقيت بولونيا ترزح تحت نير الاضطهاد السنين الطوال على ان الروح البولونية لم تنزع أمم الشدائد ولم تضعف أمام المصائب بل بقيت الأمة ثابتة في يقينها قوية بحقها تتحين الفرص لتحقيق آمالها

ثم بدأت الحكومة الروسية بعد وفاة القيصر نيقولا الاول تخفف قليلا من ضغطها على البولونيين وغيرت من سياستها في عهد خلفه اسكندر

الثاني في سنة ١٨٥٧ صدر عفو عن معظم المنفيين والمبعدين السياسيين وانتعشت الحركة الوطنية وفكت النهضة القومية من عقالها فأنشئت في السنة نفسها أكاديمية الطب والجراحة في وارسو وأسست الجمعية الزراعية التي كانت تعمل على اصلاح حالة الفلاح . وأخذت المظاهرات الوطنية تتجدد في المدن لمناسبة ذكرى الحوادث الكبرى في تاريخ بولونيا وكثرت الجمعيات والاندية وأصبحت مصدرا للحركات السياسية وانتشرت مدارس الشعب في أرجاء البلاد وتسبق البولونيون الى تعميمها معتمدين على أهوالهم وعزائمهم فعظمت الحركة وقويت وتردد صداها في الخارج فكان الكتاب والسياسيون البولونيون الذين استوطنوا عواصم أوروبا يطالبون الدول باعادة النظر في المسألة البولونية

وكانت الحوادث السياسية العالمية تجدد آمال البولونيين وتشدد عزائمهم في جهادهم الوطني . ففي سنة ١٨٥٩ هبت الأمة الايطالية وثار في وجه الاستبداد النمسوي وأيديتهافر نسابجيوشهاوشبت الحرب المعروفة بحرب استقلال ايطاليا فكانت باعنا على فتح باب المسألة البولونية وفاقاً لمبدأ « احترام الجنسيات » الذي أعلنته فرنسا في ذلك الحين وجعلته سبباً لانضمامها الى الايطاليين في حربهم للنمسا . فكان تقرير هذا المبدأ من عوامل تجدد الآمال وثوران الخواطر في بولونيا فقد كان البولونيون يتساءلون بحق كيف لا يعاملون وفاقاً لهذا المبدأ الجليل وهم أحق من غيرهم فاشتدت الحركة وظهرت بوادر الثورة في ارجاء البلاد وتجددت مخاوف الدول الثلاث الغاصبة التي كانت لاتألو جهداً في اطفاء جذوة النهضة البولونية . فاجتمع ملوك تلك الدول في وارسو سنة ١٨٦٠ للنظر في

الأمر فقامت بها مظاهرات عظيمة ضد الدول الثلاث وأخذت الحركة
الثورية تشتد وتتسع دائرتها
اضطربت الحكومة الروسية بأزاء هذه الحركة وترددت في أي
السياسات تتبعها بعد مارأت ان سياسة العنف القديمة لم تؤثر في ثبات
البولونيين وأخذت تجرب سياسة المحاسنة فأعلنت سنة ١٨٦٢ بعض
اصلاحات دستورية ولكن الامة قابلت هذه السياسة بالفثور والاعراض
لأن تلك الاصلاحات لم تكن مطمح أنظار الأمة التي كانت تصبو الى
الاستقلال . فلم تكن هذه الوسائل لتعيد الهدوء والطمأنينة الى البلاد
وأخذ نطاق الثورة يزداد اتساعا ، والسنة لهيها تندلع اندلاعا وتهددت
المؤامرات وكثر الاعتماد على حياة كبار الحكام . وكان البولونيون
ينتظرون من فرنسا وانجلترا أن تؤيداهم في نيل الاستقلال التام فقامت
المظاهرات الكبيرة في المدن . ولكن الحكومة الروسية قاومت هذه
الحركة بتجنيد البولونيين ولا سيما الشبان منهم في الجيش . فكان هذا
العمل مشعلا لنار الثورة العامة في بولونيا فهبت الثورة في يناير سنة ١٨٦٣
وتناولت ولايات المملكة البولونية القديمة التابعة لروسيا واشترك فيها
الشعب البولوني بأسره متبعاً كلمة نابوليون الشهيرة « لاترسم حدود
بولونيا المستقلة الا حيث يسفك الدم البولوني » وألقت حكومة وطنية
لادارة البلاد وقيادة الجيش الوطني وظل البولونيون يحاربون
مدة ستة عشر شهراً والثبات رائدهم . ولكن العدو استنفذ قواهم
في هذه الحرب الضروس فتأثر العالم المتمدين وأشفق من هذه المأساة
ورثى لتلك الامة التي تؤثر الموت على الذل والعبودية فتدخل

الامبراطور نابليون الثالث ودعا الدول الى الاخذ بنواصر الامة البولونية فارسلت كل من فرنسا وانجلترا والنمسا مذكرات الى الحكومة الروسية طالبة منها انصاف البولونيين. ولكن الحكومة الروسية كانت قد عقدت اتفاقا عسكريا مع بروسيا في هذا الشأن فلم تحفل بمذكرات الدول وتمكنت بكثرة جيوشها من قمع الثورة فلم تدع للحكومات الاوربية سببا فعليا للتدخل في مسألة عدتها من المسائل الداخلية واستعمات في قمع الثورة منتهى القسوة وافتنت ما افتنت في اساليب الانتقام، فنفت الى سيبيريا ثمانية عشر الف بولوني من صفوف أبناء البلاد وصادرت من املاك البولونيين ثلاثين الف كيلو متر مربع. وأحرقت كثير من القرى والقصور ووضعت الغرامات على البلاد وأسكنت الضباط والجنود أملاك القرويين وسادت السياسة الرجعية في البلاد سنوات طويلة .

ففي سنة ١٨٦٩ قررت الحكومة القيصرية جعل اللغة الروسية لغة التعليم الرسمية في المدارس العالية والثانوية واستبدلت المدرسين البولونيين بمدرسين من الروس وطاردت اللغة البولونية تدريجيا من المدارس والمحاكم والمصالح. واضطهدت المذهب الكاثوليكي الذي كان يدين به البولونيون وأكرهت الألوف. منهم على اعتناق المذهب الارنوذ كسي

ولما حاربت روسيا الدولة العلية سنة ١٨٧٧ وخرجت فائزة من هذه الحرب كان لفوزها أثر كبير في ارساخ سلطة الحكومة القيصرية فازداد الاضطهاد في بولونيا وأمعنت الحكومة في محاربة الروح الوطنية وجدت في العمل على استئصالها لتجعل بولونيا بلادا روسية وجاهر الفيصر

باتباع سياسة التعصب للجنسية الروسية في داخل حدود الامبراطورية
وكانت المدرسة من الوسائل التي اتبعتها في تنفيذ هذا البرنامج ففي سنة
١٨٨٥ الغيت اللغة البولونية من المدارس الابتدائية وحلت اللغة الروسية
محلها وأخذوا يدرسون الدين الكاثوليكي بالروسية وكان التلاميذ البولونيون
عرضة للاهانات والعقوبات الصارمة فأدى كل ذلك الى انحطاط التعليم
واضطراب حالة المدارس واصطبغت الادارة البولونية بالصبغة الروسية
ورزحت الامة البولونية تحت نير الارهاب فكانت السجون كل سنة
تملأً بالناس من جميع الطبقات يساقون اليها بالتحقيق ولا محاكمة
ولما تولى القيصر نيقولا الثاني سنة ١٨٩٤ أمل بعض المعتدلين من
الاحزاب البولونية أن يصلوا الى تخفيف الضغط الروسي على البلاد وسعوا
فعلا في مفاوضة القيصر لاعادة وجود بولونيا السياسي على أساس الارتباط
بالحكومة القيصرية . ولكن هذه المساعي حبطت ولم تتغير السياسة
الروسية عما كانت عليه من قبل . ومما يذكر في هذا الصدد أن الوظائف
في بولونيا مائت بالروس وكان الموظفون البولونيون يبعدون عنها ويعنون
في الجهات النائية من الامبراطورية وساءت حالة البلاد الاقتصادية بسبب
زيادة الضرائب فيها واشتد الضيق بالناس

فكانت كل هذه الاضطهادات سببا لانتشار الكراهية للروس
في نفوس البولونيين واستحالة الاتفاق بينهم وبين الحكومة القيصرية
فاكتسب الحزب الوطني الديمقراطي الذي كان يمثل السياسة الوطنية
المتطرفة أنصارا وأعوانا كثيرين في البلاد وتغلب على الاحزاب المعتدلة
في اكتساب الرأي العام وقيادة زمام المعارضة وضم اليه طبقات الفلاحين

والعمال فكانوا قوة كبيرة من قوى المعارضة السياسية وعاملا فعالا من عوامل المقاومة الوطنية وأخذت المبادئ الاشتراكية تنتشر بين الطبقات الفقيرة وسرت بين العمال وكان لها تأثير كبير في الحركات الثورية التي وقعت سنتي ١٩٠٥ و ١٩٠٦

كان من نتائج ثورة سنة ١٩٠٥ التي قامت في روسيا تأليف مجلس الدوما الذي يشبه أن يكون مجلسا نيابيا وقد خول القانون الاساسي البولونيين أن يرسلوا الى المجلس نوابا عنهم كسائر سكان الامبراطورية وكان لأنصار الحزب الوطني الديمقراطي الفوز الكبير في الانتخابات فألفوا حزبا للمعارضة في داخل الدوما

وامتازت سنة ١٩٠٥ بحركة مقاطعة الطلبة البولونيين للمدارس الثانوية والعالية الروسية فقد تركوا تلك المدارس وأعرضوا عن دخولها حتى تعود الى التعليم صبغته البولونية واستمرت هذه المقاطعة الى أن أعلنت الحرب

وكان القانون الاساسي الذي أعلنه القيصر بعد ثورة سنة ١٩٠٥ قد كسب الشعب الروسي بعض الحقوق فاستفاد البولونيون من نصوص هذا القانون الذي كان يسرى عليهم واستمروا في جهادهم فكان من مزايا العصر الجديد اعطاء الصحف قسطا قليلا من الحرية واطاحة بإنشاء بعض الجمعيات بعد ان كانت محظورة بحكم القانون القديم والترخيص في فتح المدارس البولونية ولكن هذه الامتيازات لم تبق طويلا فان الحكومة أسرع الى استردادها تدريجيا فقد تدرعت بأسباب باطلة لالغاء كثير من الجمعيات الاديوية والعلمية والاجتماعية التي انتشرت في أرجاء البلاد

وأصدرت عدة قوانين استثنائية للتضييق على حرية البولونيين وبالرغم من كل هذه الوسائل خطت الامة البولونية في بولونيا الروسية خطوات واسعة في سبيل التقدم السياسى والاجتماعى وذلك بفضل جهود أبنائها ومثابرتهم على اتباع خطة المقاومة على ما سنفصله فيما يلى :

بولونيا الالمانية

كان نصيب بروسيا في معاهدة فيينا أن استولت نهائيا على دوقية بوزن وجزء من سيليزيا وبروسيا الغربية ومقاطعة دانزيج وقد تعهدت الحكومة البروسية أن تنشئ في هذه البلاد هيئات نيابية ونظامات أهلية ولكنها لم تبر بوعدها إلا في دوقية بوزن فأنشأت بها هيئة نيابية تسمى (مجلس الديت) ضئيلة السطة محدودة الاختصاص وابتقت اللغة البولونية في المدارس والمحاكم ولكنها أخذت تتحين الفرص للقضاء على الروح البولونية فانهزت فرصة اشتراك البولونيين التابعين لها في ثورة اخوانهم في بولونيا الروسية سنة ١٨٣٠ فعاملتهم بالقسوة والعنف واشتدت وطأها عليهم بعد الثورة التي نشبت في دوقية بوزن سنة ١٨٤٨

وفي أثناء ثورة سنة ١٨٦٣ التي شبت في بولونيا الروسية ثارت الافكار في بولونيا الالمانية عطفًا على اخوانهم في روسيا وبدأت أعراض الانتفاض تبدو في البلاد فقابات الحكومة الالمانية هذه الحركة بالشدة والقسوة والنفي والمحكمة ومن ذلك أنها حكمت في يوليو سنة ١٨٦٤

١٤٥ من خيرة البولونيين بتهمة الخيانة العظى فحكمت على الكثيرين منهم بعقوبات فى منتهى الصرامة

على أن الحكومة الألمانية كانت أقل ظالما وأخف وطأة من الحكومة الروسية وقد اتبعت فى سياستها خطة التزاحم الاستعمارى وادماج العناصر الأجنبية فى جسم الامبراطورية ونظمت هذه السياسة بعد ان انتصرت على فرنسا فى الحرب السبعينية سنة ١٨٧١ فاتبعتها فى الازاس واللورين وسعت فى ان تدمج البولونيين فى العنصر الجرماني فخاربت اللغة البولونية وعملت على محوها من المدارس والمصالح لتتقضى على أهم مقومات الجنسية البولونية فجعلت التعليم فى المدارس الثانوية باللغة الألمانية ابتداء من سنة ١٨٧٣ ثم عممت هذه اللغة تدريجيا فى المدارس الابتدائية وحظرت تعليم اللغة البولونية واستمرت على هذه السياسة الى ان نشبت الحرب العامة وكان من نتائج هذه السياسة ان نفر البولونيون من ارسال أبنائهم الى المدارس الألمانية خوفا على اخلاقهم الوطنية ان تضعف فيها وكان التلاميذ يتمايلون من اصطباغ التعليم بالصيغة البروسية فى سنة ١٩٠٧ اضرب مائة الف طالب بولونى عن الدخول فى المدارس واستمر الاضراب ثمانية اشهر على أن البولونيين بذلوا جهودا كبيرة فى المحافظة على لغتهم القومية فأحيوها بنشر الجمعيات والجرائد والمجلات والمؤلفات واهياء الآداب البولونية من طبقات الشعب

وسعت الحكومة الألمانية كذلك فى انتزاع الاراضى البولونية من يد أهائها وإعطائها للمستعمرين الالمان وأنشأت لهذا الغرض لجنة أمدتها الحكومة بالاموال الطائلة لنشر العنصر الجرماني فى البلاد البولونية

على أن البولونيين حاربوا هذا الخطر الداهم فأنشأوا البنوك الوطنية والشركات
والنقابات الزراعية وتعاونوا على استبقاء أراضيهم وتميرها واحياء الاراضى
الموات منها

بولونيا النمسوية

كان ما عاناه البولونيون في النمسا من الاضطهاد اقل خطرا واخف وطأة
مما عاناه اخوانهم في روسيا فان الحكومة الامبراطورية النمسوية ولو
أنها عملت في السنوات الأولى من حكمها على محوقوميتهم قد اخذت
في النصف الثانى من القرن التاسع عشر تعمل على اكتساب مودتهم
وجعلتهم جزءاً حياً من الامبراطورية النمسوية المتعددة الاجناس
والأديان واللغات

فمنذ استوات النمسا على جاليسياسنة ١٧٧٢ بذات الحكومة النمسوية
جهدها لصبغ تلك البلاد وأهلها بالصبغة الجرمانية فسرى الطابع الالماني
الى المصالح والقضاء والمدارس

أعلنت النمسا انشاء (جمعية عمومية) في جاليسياسنة ١٨١٧ تنفيذاً لما
تعهدت به في مؤتمر فيينا من انشاء هيئة نيابية للبلاد. على أن هذه الجمعية
لم تكن الا خيالاً لهيئة نيابية فلم يكن لها الا سلطة استشارية وما
كانت تملك سوى تقديم رغبات واقتراحات وابداء آراء كلما استشارتها
الحكومة فى أمر من الامور ولم تكن الحكومة تأمر بعقدتها واستشارتها
الا نادراً فساءت الادارة وتعطلت مصالح البلاد وساد الفساد بين الحكام
وكانت الحكومة تقاوم كل حركة وطنية ترمى الى تغيير نظام الحكومة

واستخدمت في محاربتها للحركة الوطنية سلاح التفريق بين البولونيين والروتنيين وبين طبقة الاشراف في البلاد وطبقة العامة.

أما جمهورية كرا كوفي الصغيرة التي أنشأها مؤتمر فيينا فقد كانت عرضة لاعتداءات النمسا واحتلال أطرافها ودسائس معتمدى الدول الثلاث الحامية وتدخلهم في شؤونها الداخلية بحجة حمايتها ! على أن أهلها البولونيين كانوا يعطفون على اخوانهم في جاليسيا عطفاً كبيراً

ففي سنة ١٨٤٦ شبت ثورة في كرا كوفي نظمها جماعة من الأحرار البولونيين قدموا اليها خصيصاً من باريس وكان غرض الثورة استقلال بولونيا جميعها واجراء الاصلاح الاجتماعى في البلاد . وقد حارب مترنيخ وزير النمسا هذه الثورة بالقاء بذور الشقاق والتفريق بين طبقات الامة البولونية وأفاح في تحريض الفلاحين في جاليسيا على الاشراف والملاك فتنازع الفريقان وقتل كثير من الاشراف في أرجاء البلاد

أخذت النمسا تلك الثورة والغت الجمهورية وضمت كرا كوفي الى أملاكها نهائياً بالرغم من احتجاج فرنسا وانجلترا وأصبحت كرا كوفي جزءاً من جاليسيا بعد ان كانت مأوى كثير من الأحرار البولونيين من جهات مختلفة

وفي سنة ١٨٤٨ كانت الثورة الفرنسية قد سرت من فرنسا الى البلدان الأخرى فظهر لها أثر في النمسا . وكان من أثرها في بولونيا النمسوية أن تألفت اللجان الوطنية في كل الجهات وأخذت تنادى بالأمانى الوطنية ولكن الحكومة الامبراطورية قابلت هذه الحركة بالشدة والقسوة

وضربت كرا كوفي ولامبرج بالمدافع وأعلنت الأحكام العسكرية في المقاطعات النارية

ولما انتهت حرب النمسا في ايطاليا سنة ١٨٥٩ بهزيمة النمساويين فكر الامبراطور فرنسوا جوزيف في أن يستعين بالشعوب النمساوية ليجدد حياة الامبراطورية فأسند رئاسة الوزارة الى بولوني وهو الكونت (جولوشسكي) وبدأ على يد هذا الوزير عهد الاصلاحات الدستورية فكان من نتائج سعيه اعلان الاستقلال الذاتي لولايات المملكة ومنها جاليسيا. وصدر بذلك دستور ٢٠ اكتوبر سنة ١٨٦٠ ولكن العناصر الألمانية أخذت تحارب هذا الدستور لما سببته من اضعاف النفوذ الجرمانى فى البلاد فعدلت الحكومة الدستور المذكور بقانون جديد فى ٢٦ فبراير سنة ١٨٦١ تقص سيطرة مجالس الدييت فى الولايات ووضع الساطة فى يد مجلس النواب فى فيينا وهو المجلس الذى يمثل شعوب الامبراطورية

وفى سنة ١٨٦٦ خرجت النمسا مقهورة من حرب بروسيا فبدأ عهد جديد لسياسة النمسا الداخلية واضطرت الى مجاملة الشعوب التى تتألف منها الامبراطورية وفى مقدمتهم الشعب البولونى فنالت جاليسيا استقلالها داخليا كاملا سنة ١٨٦٨ وأصبحت الساطة التشريعية والمالية فى يد مجلس الدييت (فأخذ البولونيون يعملون على احياء العلوم والآداب البولونية ونشر المدارس وتعميم التعليم وترقية شؤونهم الاقتصادية والاجتماعية وخطوا فى هذا السبيل خطوات واسعة فسبقوا اخواتهم فى الروسيا والمانيا.

الاحزاب والجمعيات السياسية والوطنية

في بولونيا وأمريكا

بذل البولونيون بالرغم من العقبات التي صادفتهم في الامبراطوريات الثلاث جهودا كبيرة في تنظيم حياتهم السياسية وتغذية الحركة الوطنية فأسسوا الاحزاب والجمعيات السياسية لتكون قوام الحركة ولتعمل على نشر المبادئ والفضائل القومية وتقوية روابط الاتحاد بين أبناء الأمة وهذه الاحزاب تختلف حالتها ودرجة تقدمها وبلغ قوتها بحسب اختلاف النظم السياسية في الامبراطوريات الثلاث

ففي بولونيا الروسية حيث يحول الاضطهاد القيصري دون ارتقاء الاحزاب السياسية وجد البولونيون صعوبة كبرى في تكوين أحزابهم وجمعياتهم

وكان للبولونيين ٤٦ نائبا في مجلس الدوما سنة ١٩٠٦ فنقصتهم الحكومة الروسية الى ١٥ لاضعاف نفوذهم بجمعهم أقلية ضئيلة لا يعتد بها وكان لهم في مجلس الامبراطورية ١٥ نائبا فنقصوا الى ٩ وكان النواب البولونيون لا ينتمون الى أى حزب من الاحزاب الروسية بل احتفظوا باستقلالهم في الخطة السياسية وكانوا معارضين على الدوام لسياسة الحكومة الروسية

ولم يكن الاضطهاد القيصري يسمح في خلال القرن التاسع عشر لغاية أوائل القرن العشرين بتسليف أحزاب سياسية وابتدأ هذا

الاضطهاد يقل من عهد الاصلاحات الدستورية في روسيا سنة ١٩٠٥ ولكن لم يسمح الا بالجمعيات السياسية المعتدلة فلم يكن في الامكان انشاء جمعيات سياسية متطرفة أو جمعيات اشتراكية او ذات صبغة ثورية بل كان انشاء مثل هذه الجمعيات يدعو الى توقيع اشد العقوبات على مؤسسيها والمشاركين فيها وكان من أهم الاحزاب السياسية التي تأسست في بولونيا بعد دستور سنة ١٩٠٥ (الحزب الوطني الديمقراطي) وغرضه نشر المبادئ الوطنية و احياء العاطفة البولونية بين طبقات الشعب وقد جمع بين زعمائه نخبة من علماء البولونيين وأفاضلهم وكان له تأثير كبير في الانتخابات البولونية لمجلس الدوما . وهناك حزب آخر وهو حزب (السياسة العملية) يمثل فكرة الاعتدال في الخطط السياسية والاجتماعية . وبجانب هذين الحزبين احزاب متطرفة وهي (حزب التقدم) وحزب (الوحدة المتقدمة) و (حزب اتحاد الفلاحين) . أضف الى ذلك أن للبولونيين في روسيا جمعيات سياسية لها صبغة سرية ولها فروع في بولونيا الالمانية وبولونيا النمسوية وهذه الجمعيات لها نزعات ثورية .

ولما كان الضغط القيصرى في بولونيا يجعل الجمعيات السياسية عرضة للمصادرة والقصاص فقد كان البولونيون يؤسسون الجمعيات الاجتماعية ويسعون بواسطتها لتحقيق أغراضهم الوطنية والسياسية وأهم هذه الجمعيات (الجمعية الخيرية) التي كان الغرض منها نشر التعليم الأهلئ بين النشء البولونيين وتنظيمه بواسطة البولونيين أنفسهم . وقد ظلت هذه الجمعية قائمة سنة ونصف ولكن الحكومة الروسية ألغتها . والجمعية الزراعية

المركية وجمعية حماية العمل الاجتماعي التي أسست في وارسو في سنة ١٩٠٧ وكان الغرض منها امداد النواب البولونيين في مجلس الدوما بجميع المعلومات والمسائل اللازمة لصيانة المصالح البولونية

على أن الاستبداد القيصرى كان يحول دون تعدد الجمعيات السياسية في بولونيا الروسية بخلاف بولونيا الالمانية والنسوية فان بولونيا الالمانية وان كانت واقعة تحت تأثير سياسة ادماج العنصر البولونى فى الجامعة الجرمانية الا ان الدستور الالمانى كان يسمح بانشاء الجمعيات السياسية فكان البولونيون يتمتعون باحكام هذا الدستور العام وفي بولونيا النسوية كان نظام الاستقلال الداخلى جاليسيا يضمن لهم حق انشاء الجمعيات السياسية بلا قيد وامتازت بولونيا الالمانية باتحاد كلمة أهلها جميعا دفاعا عن كياناتهم أمام التيار الجرمانى الجارف فلم يعرفوا التنافس بين الاحزاب الذى عرفه البولونيون فى جاليسيا بسبب الحرية السياسية التى كانت لهم فى عهد الاستقلال الداخلى

كانت أهم جمعية سياسية تجمع كلمة البولونيين فى بولونيا الالمانية هى (اللجنة المركزية للانتخابات) وغرضها تنظيم الانتخابات العامة لتضمن تبرز العنصر البولونى فيها

وكان للنواب البولونيين ناد سياسى فى البرلمان وناد آخر فى مجلس الدييت البروسى ولهم (مجلس وطنى) مؤلف من مندوبين من لجنة الانتخابات ومن الناديين المذكورين . ولاصحاب الملاك من البولونيين ناد سياسى خاص ذو صبغة معتدلة ولكنه معاد للحكومة البروسية وكان بجانب هذه الهيئات (الحزب الديمقراطى الوطنى) الذى يمثل

الشعب والناطقة المفكرة ورجال الدين وخطته مناوأة الحكومة في أغراضها الاستعمارية

أما في بولونيا النمساوية (جاليسيا) فقد تعددت الجمعيات والهيئات السياسية وأهمها (نادى الدييت) وهو مؤلف من الأعضاء البولونيين في مجلس الدييت الجاليسى وفي البرلمان النمساوى و (المجلس الوطنى) المؤلف من ٢٦ عضوا يمثلون الأحزاب البولونية في الدييت والبرلمان والغرض الذى يعمل له تقوية الرابطة البولونية والدفاع عن مصالح البولونيين ولا سيما في الانتخابات والدفاع عن القضية البولونية فى الخارج وله فروع ومكاتب صحفية فى أهم عواصم أوروبا كباريس ولوندره وروما لاطلاع الرأى العام الاوروبى على احوال بولونيا

وللنواب البولونيين فى البرلمان النمساوى (وعددهم ٨١) ناد سياسى مؤلف للدفاع عن المصالح البولونية

وقد تعددت فى جاليسيا الأحزاب السياسية البولونية فمنها الحزب المحافظ الكراكونى والحزب البودولى وهذان الحزبان محافظان. وحزب الوسط والحزب الديمقراطى الوطنى وهو حزب متطرف فى مبادئه يعتمد على جهود الشعب ويضم بين زعمائه أصحاب المهن الحرة والموظفين وجزءا من الملاك والزراع. والحزب الديمقراطى البولونى وهو يمثل الحضريين سكان المدن) والطبقة المفكرة وأغلبية الاسرائيليين البولونيين

وحزب الشعب وهو يجمع طبقة الفلاحين وقايلا من المفكرين . والحزب الاشتراكى

في أمريكا

هاجر البولونيون بكثرة الى أمريكا فرارا من الضيق الاقتصادي أو الضغط السياسي فاستوطنوا كندا والولايات المتحدة واستوطن بعضهم أمريكا الجنوبية وكان معظمهم في الولايات المتحدة فبلغ عددهم ثلاثة ملايين نسمة وقد ألفوا فيما بينهم رابطة قومية متينة للمحافظة على لغتهم وقوميتهم ومصالحهم فكانوا في العالم الجديد مثالا حيا لرقى الأمة البولونية. أنشئوا أربعائة مدرسة ابتدائية لتعليم أبنائهم يتعلم بها مائة الف تلميذ ولهم عدة مدارس ثانوية بولونية فضلا عن تعلمهم بالمدارس الامريكية. ولهم ثمانمائة كنيسة كاثوليكية ولهم ٩٣ نشرة دورية من جرائد يومية وجرائد أسبوعية ومجلات يطبع معظمها على نفقة الجمعيات البولونية وقد اشترك البولونيون في الولايات المتحدة في الحياة السياسية الامريكية ولهم فيها يد طولى ومعظمهم قد اكتسب الجنسية الامريكية وانضم الى أحد الحزبين الكبيرين اللذين يتنازعان سياسة البلاد وهما الحزب الديمقراطي والحزب الجمهورى ولكنهم جميعاً متحدون متضامنون في الدفاع عن المصالح البولونية والتعلق بوطنهم المفقدى ولهم جمعيات قوية توحد كلمتهم وتؤلف بينهم وترقى شؤونهم فمنها (الجمعية الوطنية البولونية) وهى تضم ١٢٠ الف عضو ولها مؤتمر عام ينعقد كل سنتين في شيكاغو وأعضاؤها يدفعون اشتراكات سنوية للجمعية يبلغ مجموعها ٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠ فرنك أى مائة الف جنيه تقريبا كل سنة

وجمعية (الاتحاد البولوني) وعدد أعضائها ٢٥٠٠٠ عضو و (جمعية الألعاب الرياضية) وعدد أعضائها ٢٥٠٠٠ عضو (والرابطة البولونية الوطنية) و(اتحاد الشبيبة البولونية) و(الرابطة الحربية) و (جمعية الاتحاد النسوي) وهي خاصة بالبولونيات وعدد أعضائها ١٢٠٠٠ ومن جمعياتهم الدينية (الرابطة البولونية الكاثوليكية) وعدد أعضائها ١٥٠٠٠٠ عضو ورأس مالها خمسة ملايين فرنك وللعمال البولونيين الاشتراكيين جمعية اشتراكية

وقد بلغ عدد البولونيين المنتمين الى كل تلك الجمعيات أربعمئة الف بولوني وكان لها الفضل الأكبر في رفع شأن الامة البولونية في أمريكا و اظهار فضائلها وأخلاقها القومية والاعلان عن مجدها وعظمتها ونشرها المؤلفات والكتب عن المسألة البولونية وكسبها عطف العالم الأمريكي عليها ولقد كان من نتائج هذا العطف ان الرأي العام الأمريكي في خلال الحرب العامة كان يؤيد المطالب البولونية القومية وينادي بضرورة اعادة بولونيا الى مصاف الدول المستقلة عند انتهاء الحرب ووضع وباسون ضمن مبادئه الاربعة عشر المشهورة مبدأ خاصا باستقلال بولونيا

الصحافة في بولونيا

عنى البولونيون بنشر الصحافة في بلادهم وفي الخارج وكان انتشار الصحف والمجلات في داخل بولونيا عرضة للضغط والمصادرة والرقابة على أن الطبقة المفكرة بذلت جهودا كبيرة للتغلب على هذه العقبات فكان للبولونيين قبيل الحرب ١٢١٢ نشرة دورية منها ١٥٤ جريدة يومية

و٤٣٣ جريدة أسبوعية و٢٢١ جريدة ومجلة نصف شهرية و٣١٥ مجلة شهرية و٧٦ مجلة تصدر كل ثلاثة أشهر و١٣ مجلة أخرى . وهذه الجرائد والمجلات تخوض في كل فروع الحياة السياسية والعلمية والادبية والاجتماعية والاقتصادية والفنية وبين هذه النشرات ١٠٧ جريدة ومجلة تصدر في أوروبا وأمريكا

فلبولونيين في عواصم أوروبا ١٤ جريدة ومجلة لنشر الدعوة البولونية يجرها نخبة من الكتاب والمهاجرين البولونيين ولا شك أن هذه النسبة تدل على مبلغ ارتقاء الافكار وقوة الحركة الوطنية والعلمية في بولونيا فيحسب نسبة هذا العدد الى عدد سكان بولونيا يكون لكل ٢٢٠٠٠ بولوني جريدة وهي نسبة تقل طبعاً عن نسبة الصحافة في بعض البلاد الكبيرة ففي إنجلترا يخص كل ٤٤٠٠ نسمة جريدة أو مجلة واحدة وفي فرنسا كل ٦٥٠٠ وفي ألمانيا كل ٩٠٠٠ . ولكن إذا لاحظنا الضغط السياسي الذي تعانيه بولونيا نجد أن نسبة ٢٢٠٠٠ نسبة كبيرة تدل على مبلغ عظمة هذه الامة وقوة الحياة فيها

التعليم

بذل البولونيون جهوداً عظيمة في سبيل نشر التعليم الاهلي وتأسيس المدارس الوطنية في بلادهم . ذلك أن المدارس الأميرية في بولونيا الروسية والألمانية قد اصطبغت بالصبغة الحكومية وكان الغرض من التعليم فيها قتل الروح الوطنية في نفوس النشء وإبعاد اللغة البولونية من المدارس . فاضطر البولونيون الى تدارك هذا الخطر بتأسيس الجمعيات والمعاهد والمدارس

الأهلية والانفاق عليها بسخاء من التبرعات والاكتتابات . وبالرغم من العقبات والمصادر التي لا قوتها في هذا السبيل فانهم قاموا بأعمال جلية من الجمعيات القوية التي عنيت بفتح المدارس (الجمعية الخيرية في بولونيا الروسية) وعدد أعضائها ١٥٠٠٠٠ عضو ولها ٧٨١ شعبة وميزانيتها ثلاثة ملايين فرنك في السنة وقد أسست في سنة ونصف ٣١٧ مدرسة تعلم ٦١٩٠٠ تلميذ وأنشأت ٥٤ ملجأ بها ١٤٤٠٠ طفل و٥٠٦ مكتبة أو قاعة مطالعة بها ٢٢٢٠٠٠ مجلد

ومنها (جمعية النور) و (جمعية الجامعة العامة) و (جمعية السوكول) وهي جمعية للالعاب الرياضية ولكنها تجعل التعليم من بروجرامها وعدد أعضائها ٢٠٠٠٠ عضو

وقد صادرت الحكومة الروسية هذه الجمعيات فألغتها سنة ١٩٠٧ ولكن هذا لم يمنع الأفراد من الاستمرار في جهودهم وتولى شؤون المدارس التي أسستها الجمعيات وفتح غيرها فكان في بولونيا الروسية سنة ١٩١٣ من المدارس الأهلية ٨٢٧ مدرسة ابتدائية و٢٤٧ مدرسة ثانوية و١٩٦ مدرسة فنية و٧ مدارس عالية . هذا عدا المدارس التي أنشأتها الحكومة

أما في بولونيا الألمانية فكان محظورا على الأهالي فتح مدارس خاصة اكتفاء بالمدارس التي تنشئها الحكومة الألمانية ولكن الأهالي كانوا يذشئون الجمعيات لالقاء المحاضرات الدورية ونشر التعاليم الوطنية وإنشاء المكاتب وقاعات المطالعة وقد قامت هذه الجمعيات بخدم كبيرة

أما في جاليسيا فقد كان التعليم اهلياً من عهد الاستقلال الداخلي

اي من سنة ١٨٦٨ ولم تتدخل الحكومة النموية في شؤونه فانتشرت
المدارس البولونية وكان يهاجر اليها الكثير من البولونيين الروس والامان
لتلقى العلوم فيها باللغة البولونية وعانى (مجلس الدييت) متاعب شاقة في
سبيل ترقية التعليم الاهلي فخصص ٤٠ في المائة من الميزانية للتعليم وبذل
جهودا كبيرة لتعميم التعليم الابتدائي فبلغ عدد المدارس الابتدائية سنة
١٩١١ - ٥٦٦١ مدرسة يتعلم فيها ٠٠٠ ١٢٤٨٠ تلميذ وتلميذة وبها ١٥٨٥٥
مدرس ومدرسة وتعددت فيها المدارس العالية كالحقوق والتجارة والطب
والزراعة والغابات والعلوم السياسية وأصبحت جامعتا كرا كوفي ولا مبرج
من أكبر الجامعات الأوروبية في العصر الحديث كما أصبح نظام التعليم
في جاليسيا أنموذجا لارقي النظم في البلاد المتحضرة

والبولونيين في سائر أرجاء بولونيا جمعيات علمية كبيرة تعمل على
نشر أنوار العرفان فلهم في كرا كوفي (ا كاديمية العلوم) المؤسسة منذ
سنة ١٨٧٢ والتي تعد من أكبر المجامع العلمية في أوروبا وهي قوام الحركة
العلمية البولونية في التاريخ والفلسة والآداب والعلوم والشرائع : و (جمعية
أصدقاء العلوم في بوزن) و (الجمعية العلمية في تورن بألمانيا) . و (الجمعية العلمية
في وارسوفي) و (جمعية أصدقاء العلوم في فيلنو) وغير ذلك من الجمعيات
الكثيرة .

وقد برهن علماء بولونيا في المؤتمرات العلمية الاوربية على علو كعبهم
في العلم وارتقاء مستوى الامة البولونية في العلوم والآداب

الجهود الاقتصادية

مع ما بذله البولونيون من الجهود العظيمة في النهضة السياسية والعمالية فانهم لم يفهم ان بوجوهوا جزءا عظيما من قواهم في سبيل المحافظة على استقلالهم الاقتصادي وأدركوا أن نهضة الامة تكون عرجاء بل مقضيا عليها بالفشل اذا اهمت الاستقلال الاقتصادي فتعاونوا على تثبيت دعائم هذا الاستقلال بانشاء البنوك والشركات واهياء الصناعة والزراعة والتجارة أنشى « بنك بولونيا » الوطنى فى بولونيا الروسية سنة ١٨٢٨ واقبل البولونيون على الاكتتاب فى رأس ماله فبلغ سنة تأسيسه ١٩ مليون فرنك اى ٧٦٠٠٠٠٠ جنيهه تقريبا . ذلك اذ كانت بولونيا الروسية لا يتجاوز عدد سكانها ثلاثة ملايين وكانت قيمة النقود فى ذلك العصر لا تسكاد تساوى عشر قيمتها الآن

لما انشىء « بنك بولونيا » اقبل البولونيون عليه يؤازرونه ويعضدونه فكان نواة نهضة البلاد الاقتصادية والمالية . أخذ رأس ماله يزداد على مر السنين واستودعه أبناء البلاد ما بدخرونه من أموالهم فتمر هذه الاموال فى احياء الصناعات الوطنية وتنشيط الزراعة والتجارة وكان على رأس معظم المشاريع الاقتصادية . ومما يذكر له فى هذا الصدد أنه احيا صناعة المناجم فى بولونيا الروسية وأنشأ فيها معامل الحديد والزنك وصناعة الآلات البخارية وصناعة الورق وغير ذلك وساعد على تسديد الدين العمومى . ويقول المؤرخون ان النهضة الصناعية والتجارية فى بولونيا الروسية ما كانت لتصل الى رقيها المشهور لولا مساعدة بنك بولونيا

ظل هذا البنك في مدى خمسين سنة أساسا لرقى البلاد الاقتصادى بالرغم من العقبات التى كانت تصادفه وكان البولونيون يعتبرونه مشروعا وطنيا محضا. فلما شرعت الحكومة الروسية سنة ١٨٦٩ فى افقاده هذه الصبغة وجعله بنكا من بنوك الحكومة كان هذا مدعاة لتأسيس عدة بنوك وطنية على مثاله القديم بعيدة عن سيطرة الحكومة. بدأت هذه الحركة منذ سنة ١٨٧٠ فانشئت من ذلك الحين تسعة بنوك وطنية كبيرة برؤوس أموال أهلية وهى

(١) بنك وارسو التجارى أسس سنة ١٨٧٠ برأس مال قدره ١٥٠٠٠٠٠٠٠٠٠

فرنك وبلغ سنة ١٩١٤ ثلاثة وخمسين مليوناً

(٢) بنك الخصم فى وارسو أسس سنة ١٨٧١ برأس مال قدره

٣٠٠٠٠٠٠٠٠ فرنك وبلغ سنة ١٩١٤ ٢٦٠٠٠٠٠٠٠ فرنك

(٣) البنك التجارى فى لودز أسس سنة ١٨٧٢ برأس مال ٢٦٥٠٠٠٠٠٠

فرنك وبلغ سنة ١٩١٤ ٢٦٠٠٠٠٠٠٠ فرنك

(٤) بنك التجارة فى لودز أيضا أسس سنة ١٨٩٧ وبلغ رأس ماله

سنة ١٩١٤ ١٣٢٥٠٠٠٠٠ فرنك

(٥) البنك الصناعى فى وارسو أسس سنة ١٩١٠ ورأس ماله سنة ١٩١٤

٧٩٥٠٠٠٠٠ فرنك

(٦) بنك شركات التعاون وهو البنك الذى أسسته شركات التعاون

فى بولونيا سنة ١٩١٠ وبلغ رأس ماله سنة ١٩١٤ ٣٠٠٠٠٠٠٠ فرنك

(٧) البنك التجارى والصناعى أسس سنة ١٩١٠ وبلغ رأس ماله سنة ١٩١٤

٢٦٥٠٠٠٠٠ فرنك

(٨) بنك الغرب أسس سنة ١٩١٣ وبلغ رأس ماله سنة ١٩١٤

٠٠٠ ٨٧٥ ر ١٩ فرنك

(٩) بنك لاندو التجارى أسس سنة ١٩١٤ ورأس ماله ٠٠٠ ٢٥٠ ر ١٣ فرنك

كل هذه البنوك هي شركات مساهمة اكتب في اسهمها البولونيون

انفسهم فمجموع رأس مالها من الاسهم في سنة ١٩١٤ بلغ ٠٠٠ ٢٧٥ ر ١٦٨

فرنك ورأس مالها من الاسهم والاحتياطي معا ٠٠٠ ٢٢٥ ر ٢٢٩ فرنك

وبلغ مجموع مالمدها من الودائع ٠٠٠ ٧٠٠ ر ٥٧٧ أى أكثر من نصف

مليار فرنك. كل هذا مع ملاحظة أن عدد السكان البولونيين في بولونيا

الروسية بحسب احصاء سنة ١٩١٠ لم يكن يزيد على ٠٠٠ ٠٠٠ ر ١٢ نسمة

ومع أنه لم يدخل في الاحصاء المتقدم بنوك الافراد التي بلغ عددها سنة

١٩١٤ ثمانية وثلاثين بنكا منها ١٣ بنكا في وارسو وشركات الرهن العقارية

التي بلغ عددها ١٢ شركة

وعلى ذكر بنك التعاون نقول ان شركات التعاون في التسليف انتشرت

في بولونيا انتشارا عظيما فبلغ عددها ٩٧٠ شركة في سنة ١٩١٤ وهى المسماة

بنوك التعاون أو شركات التعاون المالية ورأس مالها ٨٠ مليون فرنك وهذه

البنوك هي التي أسست بنك شركات التعاون لتتعرض منه ما تحتاج اليه

من المال وترتكز عليه الشركات الجديدة في الدور الاول من تكوينها

في بولونيا الالمانية

لم يكن عدد سكان بولونيا الالمانية بحسب احصاء سنة ١٩١٠ يتجاوز

اربعة ملايين نسمة

فهذه المجموعة الصغيرة التي قضت معاهدة فيينا بالحقاها بالدولة البروسية لم تفقد شخصيتها ولم تنس أنها جزء من الامة البولونية فحافظت على كيانها القومي وأخذت تعمل على تحقيق الوحدة البولونية القديمة بالرغم من العقبات التي اعترضتها وبالرغم من قوة الامبراطورية الالمانية كانت البنوك الالمانية تنشئ لها فروعا في بولونيا فادرك البولونيون وجه الخطر من تدفق تلك الاموال في بلادهم وتحققوا انهم يفنون في المجموعة الالمانية القوية اذا لم يحافظوا على استقلالهم الاقتصادي وأساس هذا الاستقلال هو البنوك الوطنية. فهؤلاء الاربعة الملايين من البولونيين كان لهم قبل الحرب خمسة بنوك وطنية ذات اسهم يحملها أبناء البلاد وأكبر هذه البنوك وأعظمها شأنها هو بنك اتحاد شركات التعاون المالية. أسس هذا البنك في بوزن برأس مال بلغ سنة ١٩١٤ - ٧٣٨٠٠٠٠ فرنك ويرجع تأسيسه الى أن البولونيين الالمايين بدأوا حركتهم الاقتصادية بإنشاء بنك التعاون (شركات التعاون المالية) التي اخذت في بدء الحركة تنافس البنوك الالمانية القديمة فانتشرت هذه الشركات في المدن والقرى حتى بلغ عددها ١٩٧ في سنة ١٩١٢ وبلغ عدد أعضائها أو حملة حصصها ١٢١ و٨٧٥ عضوا ورأس مالها من الحصص ٢٩ مليون فرنك ومن الاحتياطي نحو خمسة عشر مليوناً ومجموع الودائع التي لديها ٢٨٥ مليون فرنك

رأت هذه البنوك ضرورة إنشاء بنك كبير بأسهم تكون لها بمثابة مركز تعتمد عليه في الاقتراض منه عند الحاجة وفي تسهيل أعمالها المالية فأسس ذلك البنك سنة ١٨٨٦ وأخذ يقوم بمهمته بمهارة وكفاءة ويزداد

رأس ماله كل سنة بفضل مؤازرة الجمهور له والتفاف شركات التعاون
المالية حوله

لم يكتف البولونيون الالمانيون بهذا البنك بل كان لهم أربعة بنوك
أخرى وهى :

بنك المزارعين . والبنك العقارى . وبنك بوتوكى . وبنك الخصب فى
برومبرج . فكانت هى وبنك اتحاد شركات التعاون أساس الحركة المالية
فى البلاد واستطاع البولونيون بفضلها أن يحافظوا على استقلالهم
الاقتصادى وأن يصدوا تيار الاستعمار الجارف الذى كان يتدفق عليهم
من البنوك الالمانية

أحصيت عمليات هذه البنوك الخمسة سنة ١٩١٤ فبلغ مجموع رأس
مالها من الاسهم ٧٥٥٠١١٩ر١٧ فرنكا . ومن الاحتياطى ٤٥٣ر٢٠٠٣
فرنكا ومجموع الودائع التى فى خزائنها ٧٢٧ر٥٩٩ر٧٧ فرنكا

أنشأ البولونيون كذلك بنوكا عقارية كان الغرض منها شراء الاراضى
وتوزيعها على المزارعين من أبناء البلاد ليقاوموا مشروع الحكومة
الالمانية التى كانت تعمل على تمليك المستعمرين الالمان جزءا من الاراضى
البولونية وقد بلغ عدد هذه البنوك سنة ١٩١٤ أربعة وعشرين بنكا . وبلغ
مجموع رؤوس أموال شركات التعاون المالية وبنوك المساهمة والبنوك
العقارية واحتياطياتها وودائعها ٤٩٨ مليون فرنك . أى أن الأربعة الملايين
من البولونيين فى المانيا كانوا يثمرون فى بنوكهم الوطنية نحو نصف مليار
من الفرنكات يحافظون بها على كيانهم المالى ويستخدمونها فى تنشيط
الصناعة والتجارة والملكية الاهلية

في بولونيا النمساوية

حافظ البولونيون في النمسا على شخصيتهم الوطنية ولم تستطع السياسة النمساوية أن تدبجهم في الامبرادورية النمساوية بالرغم من سياسة العنف والشدة التي عوملوا بها في السنوات الأولى التي أعقبت معاهدة فيينا

حافظوا على لغتهم وعاداتهم وتقاليدهم التاريخية واتصلوا باخوانهم في روسيا وألمانيا بروابط الوحدة البولونية وكان استقلالهم الاقتصادي والمالي ركنا من أركان نهضتهم الوطنية فبدلوا جهدهم للدفاع عنه وأسسوا لذلك البنوك وشركات التعاون المالية

أسسوا من بنوك المساهمة تسعة بنوك وطنية منها البنك العقاري الوطني الذي أسس سنة ١٨٦٧ برأس مال بلغ سنة ١٩١٢ - ٢١ مليون فرنك من الأسهم وعشرة ملايين من الاحتياطي

ومنها البنك الذي أسس سنة ١٨٨٣ وبلغ رأس ماله سنة ١٩١٢ من الأسهم والاحتياطي ٢٣٧٣٠٠٠٠ فرنك وقد نال هذا البنك المنزلة الأولى بين البنوك الوطنية بفضل الثقة التي أحرزها بيد الجمهور وبفضل اشتراكه في المشاريع التجارية والصناعية في البلاد وأخذت حركة هذا البنك تتسع وتقوى حتى بلغت قيمة مجموع عمليات سنة ١٩١١ نحو أربعة مليارات من الفرنكات

ومن بنوك المساهمة الوطنية في جاليسيا بنك التجارة والصناعة

والبنك الصناعي الذي أسس في سنة ١٩١٠ خصيصا لتنشيط صناعة النسيج
واحياء الصناعات الوطنية كافة

بلغ رأس مال البنوك الوطنية التسعة بحسب الاحصاءات الاخيرة
التي عملت قبل الحرب ٦٢ مليون فرنك من الاسهم و٢٢ مليون فرنك
من الاحتياطي أى أن مجموع ذلك يبلغ ثلاثة ملايين وثلثمائة وستين الف
جنيه تقريبا

أنشأ البولونيون في جاليسيا بجانب هذه البنوك شركتين للرهن
العقارى رأس مالهما سنة ١٩١٣ ثمانية ملايين ونصف من الفرنكات ولهم
من صناديق التوفير المنتشرة في أنحاء البلاد ٥٣٥ صندوقا بلغت قيمة الودائع
فيها في نهاية سنة ١٩١٣ نحو ٣٢٧ مليون فرنك

لم يكتف البولونيون بهذه المنشآت بل أقبلوا اقبالا عظيما على تأسيس
شركات التعاون المالية أو بنوك التعاون وامتازت جاليسيا بين سائر بلاد
العالم بانتشار هذه الشركات فيها بالنسبة لعدد سكانها فقد بلغ عددها سنة
١٩١١ - ٢٩٧٤ شركة وهو احصاء يدعو الى الاعجاب بوطنية هذه الأمة
البولونية وتماسكها وتعاونها في المحافظة على شخصيتها بالرغم من العقبات
التي كانت تصادفها في حياتها الوطنية

كان عدد أعضاء هذه الشركات في سنة ١٩٠٥ لا يزيد على ٤٥٦ ر ٦٥٢
عضوا فأخذ عددهم يزداد كل سنة حتى بلغ ١٠٠٣٠٣ ر ١٢٠٠٣ مع ملاحظة
أن حملة الحمص في هذه الشركات هم في الغالب رؤساء البيوت والايبر
فالعضو المشترك يمثل في الحقيقة أعضاء أسرته جميعا

(٢)

صوت بولونيا في العالم

لم يخفت صوت بولونيا في خلال المائة والخمسين سنة التي تعاقبت عليها وهي عرضة لاعتداء الدول الثلاث الغاصبة ، بل كان صوتها يرتفع جهرا فيهنز قلب الانسانية فيخفق اعجابا بتلك الامة التي قاومت عوامل الفناء وحافظت على شخصيتها وسمت الى أعلى درجات الرقي في العاوم والآداب والاخلاق والحضارة واحتفظت بمرآتها الوطنية وآمالها القومية رغم الاضطهاد الدائم والعقبات التي تنوء بها الامم: ومهما يكن من جمود أوروبا السنين الطوال امام مأساة بولونيا واستسلامها للاهواء المصلحية والعوامل السياسية فان قلب الانسانية كان ينبض اشفاقا على تلك الامة العظيمة التي برهنت للعالم على أن السياسة اذا أفلحت في القضاء على الممالك والدول فانها لا تستطيع أن تنال من الامم . وأن المعاهدات والمؤتمرات اذا استطاعت أن تمحو الحدود الجغرافية للممالك وتبديلها وتغيرها فانها لا تستطيع أن تمحو الحدود المعنوية للشعوب الحرة اليقظة

أجل كانت بولونيا المثل الاعلى لثبات الامم في جهادها الوطني إذ برهنت على تلك الحقيقة الأزلية وهي ان الحكومات تمر وتزول والامم تبقى وتدوم

فأساة بولونيا كانت على ممر السنين والاجيال عبئا ثقيلا على الضمير الانساني . كانت النفوس الخالية من اطماع السياسة الخالصة من أدرانها وشوائبها تشعر على الدوام بأن على ضفاف الفستول أمة مجيدة تن من

الظلم وتقاوم الاضطهاد وتقابل الشدائد بقباب مملوءة إيماناً ووطنية وبقينا
في المستقبل : ففي ثورات سنة ١٨٣٠ و سنة ١٨٤٦ و ١٨٤٨ و ١٨٦٣ كانت
بولونيا تسمع الأثم صوتها وتعان للعالم المتمدين ان الروح البولونية تقوى
على المصائب التي تنزل بالوطن فقد كان العالم يسمع كل يوم تلك الانشودة
البولونية التي ظلت شعار بولونيا السنين الطوال يهتف بها الآباء والابناء
ويتغنى بها الرجال والنساء (بولونيا لاتموت) وكان صوت بولونيا يتردد
في سائر الاصقاع فتسمعه الانسانية كل يوم على لسان شعرائها وكتابها
وعلمائها ومؤرخيها . فمن اليوم الذي أسرفت فيه الحكومة القيصرية
في الظلم وأمغنت في الاضطهاد بدأ العالم يسمع صوت بولونيا في محنتها
إذهاجر كثير من العلماء والكتّاب والشعراء والنبلاء البولونيين الى
عواصم أوروبا فكانوا يمثلون بلادهم الاسيفة حيثهاجروا . يمثلون الوطن
الحزين في حداده ويعيدون على العالم ذكرى بولونيا المستقلة ومجدها القديم
وينبغ فريق منهم في العلوم والآداب فرفعوا من شأن بلادهم وأعلوا من
قدرها في نظر العالم المتحضر . وجاد الشعراء والكتّاب البولونيون
بآيات بينات من البلاغة فازهرت الآداب البولونية وحازت في عواصم
أوروبا المقام الاسمي . وكان مصائب الوطن كانت تملأ قلوبهم أسى
وحزنا ونقيض عايبها نورا من العواطف الانسانية السامية فتجري
أقلامهم بأبداع ما تجود به قرائح الكتّاب والشعراء . ففي ثنايا أشعارهم
ورواياتهم ومؤلفاتهم يلمع ضوء الحنين الى الوطن . والعطف على المظلومين .
والدعاء للامم المهضومة الحقوق ورثاء الحربة والاشفاق على الانسانية
المعدية في كل مكان . فلاغروا أن كسبت الآداب البولونية اعجاب رجال

العلم والأدب وعطف نصراء الحرية في البلاد المتمدينة . ولا عجب أن نال كثير من شعراء بولونيا وكتابها منزلة رفيعة في العالم الأدبي فمنهم « آدم مكيفكس » أكبر شعراء بولونيا قاطبة . هاجر من بلاده بعد اتحاد ثورة سنة ١٨٣٠ فدرس الآداب اللاتينية في لوزان ثم انتقل الى باريس وتبوا مجلس الاساتذة في الكلية فدرس الآداب السلافية بها ونبغ في الشعر فقرن اسمه باسماء أئمة الشعراء امثال « جوت » و « بيرون » و « دانتى » و « فيكتور هيجو » واتصل بأ كبر شعراء فرنسا وحمله لواء الأدب فيها في ذلك الحين مثل « لامنيه » و « ميشليه » و « ادجار كنيه » بروابط الصداقة والود

ومنهم « شوبين » و « جول سلواكى » و « آدم كرازنسكى » و « نسيكس » و « سنكيفكس » وغيرهم وغيرهم ممن هجروا ديارهم وقضوا احياتهم في المنفى فهؤلاء جميعا قد سموا بالنفس البولونية الى أرفع منزلة ونشروا على العالم مفاخر بولونيا وأشادوا بمجدها القديم والحديث وتغنوا بوطنيتها وليس في عالم الأدب في سائر أرجاء الدنيا من ينسى اسم « سنكيفكس » (١) ولا روايته الخالدة « كوفاديس » التي طبقت شهرتها الآفاق وترجمت الى معظم اللغات

وقام في أوروبا وامريكا جماعة من نصراء الحرية ينادون برفع الظلم

(١) مات سنكيفكس سنة ١٩١٦ اثناء الحرب العامة بعد ان باغ السبعين وهو آخر من بقى من كبار شعراء بولونيا

الواقع على تلك الامة العظيمة ويطالبون أوروبا بالتكفير عن جريمة تقسيم بولونيا ويناجون الضمير الانساني لوضع حد لتلك المأساة التي يندى لها جبين الانسانية خجلا . وقرأ العالم في مختلف البلدان رثاء بولونيا والدفاع عن حقها في الحياة بلسان ا كبر شعراء الغرب وكتابه وعلمائه وفي مقدمتهم « فيكتور هيجو » و « لامنيه » و « لامارتين » و « ادجار كينييه » و « ميشليه » و « أرنست رنان » وغيرهم وغيرهم ولا عجب ان تجددت تلك الامة العظيمة نصراء لها من الأمم كافة فانها برهنت بجهادها وجلائل أعمالها على أنها جديرة بعطف العالم المتمدين وحسبها فخرا أنها على تعاقب السنين والأجيال قد حافظت على شخصيتها وفضائلها الوطنية رغم ما أصابها من استبداد ثلاث دول كبار وصارعت في علومها وآدابها وفنونها وتقدمها السياسي والاقتصادي أعظم الأمم حضارة ومدنية

بولونيا المستقلة

فلما اشتعلت نار الحرب العامة سنة ١٩١٤ شعرت الانسانية بأن قد آن الأوان للتكفير عن الجناية التي جننها السياسة على تلك الأمة المجيدة وأدرك البولونيون أن الفرصة قد حانت لتحقيق دعاء شاعر بولونيا الكبير « آدم مكيفاكس » (اللهم عجل بالحرب العامة التي ستنتقد بولونيا)

وأخذت الدول الثلاث الغاصبة روسيا والنمسا والمانيا تتقرب من

الشعب البولوني لتكسب وده في تلك الحرب الضروس . فلم يغب عن
الاذهان ذلك المنشور الغامض الذي أذاعه الفرانذوق نيقولا في ١٥
أغسطس سنة ١٩١٤ في بدء الحرب ووعده فيه البولونيين بتحقيق آمالهم
« تحت لواء آل رومانوف »

ولما احتلت الجيوش الألمانية والنمساوية بولونيا الروسية باكملها
أعلنت النمسا والمانيا للعالم في ٥ نوفمبر سنة ١٩١٦ انشاء « المملكة البولونية »
متحدة مع الامبراطوريتين الوسطيتين . وفي ١٢ ستمبر سنة ١٩١٧ أى
في عهد الاحتلال الألماني قررت الحكومتان الوسطيتان تنفيذ الاعلانها
السابق تأليف « مجلس وصاية » للدول الجديدة الى أن يتم تنظيم المملكة
البولونية

على أن البولونيين لم يعبأوا بتلك المهود والوعود وانتظروا أن تسفر
الحرب عن تحقيق برنامجهم الوطني وهو الاستقلال التام غير مشوب بأى
تدخل أجنبي من أى نوع كان

ولقد عانت بولونيا الشدائد والأهوال في أثناء القتال فقد كانت
ميدان حرب للمتخاصمين في مدى ثلاثة أعوام فهدمت البلاد والمدن
وتعطلت الزراعة والصناعة وتخرب ثلث بولونيا الروسية والنمساوية

وفي خلال الحرب كان جماعة من نخبة رجال السياسة البولونيين قد
ولوا وجوههم في عواصم أوروبا وأمريكا شطر دول الحلفاء وانتظروا أن
يكون انتصارهم ضامنا إعادة المملكة البولونية المستقلة . وأنشئت في
باريس « اللجنة الوطنية البولونية » برئاسة الميسيو « دموسكى » الذى كان
رئيساً للشعبة البولونية في مجلس الدوما القديم ورئيس الحزب الوطنى

الديمقراطي وغادر روسيا بعد احتلال الجيوش الألمانية لبولونيا. فأصبحت هذه اللجنة ممثلة لبولونيا لدى الحلفاء واعترفوا بصفتها الرسمية وكان لها مندوبون في واشنطن وروما ولوندره واعتمدهم الحلفاء كتمثيين للامة البولونية . وقد سعت هذه اللجنة في أن تشترك بولونيا مع الحلفاء فأنشأت في فرنسا الجيش الوطني البولوني في يونيو سنة ١٩١٧ ليشارك في ميادين القتال بجانب الحلفاء

وفي ٢٢ يناير سنة ١٩١٧ نادى « الرئيس ويلسن » بضرورة إعادة المملكة البولونية المستقلة وفي ٨ يناير سنة ١٩١٨ نشر مبادئه الأربعة عشر وكان المبدأ الثالث عشر منها خاصا باعادة بولونيا دولة مستقلة موحدة لها منفذ إلى البحر وفي يونيو سنة ١٩١٨ اعترف الحلفاء في اتفاق فرساي باستقلال بولونيا . وانتهت الحرب بعقد الهدنة في ١١ نوفمبر سنة ١٩١٨ طبقا « لمبادئ ويلسن » التي منها تأليف الدولة البولونية المستقلة ففي ١٤ نوفمبر سنة ١٩١٨ انحل « مجلس الوصاية » الذي تألف في بولونيا في عهد الاحتلال الألماني ونودي بالجنرال بلسودسكى رئيسا للدولة الى أن تنعقد الجمعية الوطنية المؤسسة

فدخلت بولونيا من ذلك الحين في تاريخ العصر دولة مستقلة حرة من كل تدخل أجنبي وأصدر الجنرال « بلسودسكى » دعوة للامة الى انتخاب الجمعية الوطنية وحدد لاجراء الانتخابات ٢٦ يناير سنة ١٩١٩ فتم الانتخاب وانعقدت الجمعية يوم ٩ فبراير سنة ١٩١٩

وفي ٢٠ فبراير أودع الجنرال « بلسودسكى » الجمعية السلطنة التي تلقاها

بعد مجلس الوصاية القديم فقررت الجمعية شكر الجنرال على خدمته للوطن وأقرته رئيساً للدولة ووضعت المبادئ الآتية كدستور مؤقت للبلاد (أولاً) ان الجمعية هي الهيئة التي في يدها سلطة الشعب ورئيس الجمعية يصدر القوانين موقفاً عليها من رئيس الوزراء والوزير المختص (ثانياً) رئيس الدولة يمثلها أمام الدول وينفذ قرارات الجمعية في المسائل المدنية والعسكرية

(ثالثاً) يعين رئيس الدولة الوزراء باتفاقه مع الجمعية
(رابعاً) رئيس الدولة والوزراء مسؤولون أمام الجمعية
(خامساً) الأوامر والقرارات التي يصدرها رئيس الدولة يجب أن تكون موقفاً عليها من الوزير المختص

ثم قدمت الحكومة مشروع الدستور إلى الجمعية في ٣ مايو سنة ١٩١٩ فتداولت الجمعية في شأنه وأحالته إلى لجنة خاصة وفي الوقت نفسه تقدمت عدة مشاريع للدستور من الأندية والأحزاب السياسية ومن الأفراد وطال البحث في هذه المشاريع لتعدد المذاهب السياسية واشتغال البلاد بحل المشاكل التي ولدتها الحرب ولا سيما صد هجوم البولشفيك الذي كان يهدد الدولة البولونية بالخطر

وفي يوم ١٧ مارس سنة ١٩٢١ أقرت الجمعية الدستور فكان هذا اليوم عيداً وطنياً لبولونيا لأن فيه أعلن دستور الدولة البولونية المستقلة الجديدة بعد أن مضت مائة وثلاثون سنة على دستور ٣ مايو سنة ١٧٩١ الذي كان عنواناً ونظاماً لبولونيا المستقلة القديمة

فكانت روح دستور سنة ١٧٩١ تتحلى في دستور سنة ١٩٢١ ولا سيما في مقدمته التي نصها :

« باسم الله ذي القدرة والجلال . نحن الامة البولونية نحمد الله الذي أنقذنا من استعباد دام مائة وخمسين سنة ونقدم شكر الوطن للأجيال الذين جاهدوا له واعتصموا بالسيبر والنبات وبذلوا في سبيل استقلاله أعظم الجهود والضحايا متبعين تقاليد دستور ٣ مايو المجيد . نعلن انه لما كانت غايتنا هي سعادة الوطن والمحافظة على استقلاله ووحدته وكيانه وإقامة بناء قوته وعظمته وسلامته ونظامه الاجتماعي على دعائم المبادئ الأزلية مبادئ العدل والحرية وترقية قواه المعنوية والمادية وضمان المساواة وحرية العمل والحقوق الشخصية لآبناء الجمهورية على السواء قد أصدرنا وأقرنا القوانين الاساسي الآتي في الجمعية الوطنية المؤسجة للجمهورية البولونية »

وهذا الدستور مؤلف من ١٢٦ مادة وتلخص قواعده الاساسية في المبادئ الآتية :

قواعد الدستور البولوني

- ١- الدولة البولونية جمهورية والسطة العامة فيها مستمدة من الشعب
- ٢- السطة التشريعية يتولاها مجلس « الدييت » (مجلس النواب) ومجلس الشيوخ والسطة التنفيذية يتولاها رئيس الجمهورية بالاشتراك مع وزرائه المسؤولين والسطة القضائية يتولاها المحاكم المستقلة

السلطة التشريعية

- ٣- ينتخب أعضاء مجلس « الدييت » لمدة خمس سنوات بواسطة الانتخاب العام السرى على درجة واحدة وحق الانتخاب مقرر لكل بولونى بالغ من السن احدى وعشرين سنة كاملة متمتع بحقوقه السياسية ويستثنى أفراد الجيش العاملون. وللنساء حق الانتخاب. ويشترط فى النائب أن يكون حائزاً حق الانتخاب وأن يكون بالغاً من السن ٢٥ سنة كاملة ويجوز انتخاب أفراد الجيش العاملين نواباً ولا يجوز انتخاب موظفى الحكومة التابعين للإدارة والمالية والقضاء وذلك فى دائرة توظيفهم
- ٤- يعتبر النواب ممثلين للإمة بأسرها ولا يصح تقييدهم بتعليمات من الناخبين وهم متمتعون بحق حرمة النواب
- ٥- لا يجوز للنواب أن يشتروا أو يستأجروا شيئاً من أراضى الحكومة سواء أكان ذلك لانفسهم أم باسم غيرهم ولا أن يقبلوا تعهد توريد شئء مالى للحكومة أو عمل مقاولات لها أو قبول امتيازات ومنافع منها ولا يجوز للنائب أن يقبل من الحكومة رتبة أو وساما ماعدا الرتب العسكرية
- ٦- لا يصح للنائب أن يشغل وظيفة المحرر المسئول فى احدى الجرائد
- ٧- يجوز لاعضاء « الدييت » أن يقرروا حل مجلسهم على شرط أن يصدر القرار بأغلبية ثلثى الأعضاء المقترعين ويجوز لرئيس الجمهورية حل « الدييت » بشرط موافقة ثلاثة أخماس أعضاء مجلس الشيوخ بحضور نصف أعضاء الدييت على الأقل وفى الحالتين يحل أيضا مجلس الشيوخ وتجرى الانتخابات الجديدة فى ٩٠ يوما من الحل

- ٨ - تقرر القوانين في «الدييت» فاذا انقضى ثلاثون يوما ولم يعترض عليها مجلس الشيوخ يصدرها رئيس الجمهورية واذا اعترض عليها المجلس وطلب رفضها او تعديلها يجب عليه أن يعان ذلك في المدة المذكورة ويعاد القانون في هذه الحالة إلى «الدييت» فاذا رفض الاخذ برأى مجلس الشيوخ بأغلبية ١١ من عشرين صار القانون نافذا بالشكل الذي يقرره الدييت
- ٩ - أعضاء مجلس الشيوخ ينتخبون كذلك بواسطة الانتخاب العام على درجة واحدة ويشترط في الناخب أن يكون له حق انتخاب أعضاء الدييت وأن يكون بالغاً من العمر ٣٠ سنة ويشترط لعضوية مجلس الشيوخ أن يكون الناخب بالغاً من العمر ٤٠ سنة ويصح انتخاب أفراد الجيش العاملين

السلطة التنفيذية

- ١٠ - ينتخب رئيس الجمهورية لمدة سبع سنوات بواسطة مجلس «الدييت» والشيوخ مجتمعين في هيئة جمعية وطنية بالأغلبية المطلقة للأعضاء
- ١١ - الوزراء مسؤولون أمام مجلس الدييت عن أعمالهم وأعمال الموظفين التابعين لهم ومجلس الوزراء مسؤول بالتضامن أمام المجلس المذكور عن سياسة الحكومة العامة

- ١٢ - يتولى رئيس الجمهورية رئاسة القوات الحربية للدولة ولكنه لا يتولى قيادة الجيوش أثناء الحرب وهو يمثل الدولة في علاقاتها الخارجية وله أن يعقد الاتفاقات مع الدول الأجنبية ويخطر الدييت بها وإذا كانت الاتفاقات أو المعاهدات تجارية أو جمركية أو تتضمن قيوداً مالية أو تمس

حدود الدولة أو تتضمن المخالفة فلا يجوز عقدها الا بعد اقرار مجلس
الديت وكذلك ليس له ان يعان الحرب او يعقد الصلح الا بعد اقرار
المجلس المذكور

السلطة القضائية

١٣- تتولى المحاكم السلطة القضائية وتصدر الاحكام باسم الجمهورية
البولونية. ورئيس الجمهورية يعين القضاة. أما قضاة المصالحات فينتخبهم
الأهالي والقضاة مستقلون وليسوا تابعين إلا للقانون ولا يجوز عزلهم
أو احوالهم على المعاش او نقلهم بغير ارادتهم الا بقرار قضائي مبني على
الاسباب المبينة في القانون

حقوق الافراد

١٤- تضمن الجمهورية البولونية لجميع سكانها على السواء حماية حياتهم
وحريتهم واملاكهم بلا فرق في الاديان والجنسيات واللغات والافراد
امام القانون سواء ولا تعترف الجمهورية بأى امتيازات ناشئة عن الوراثة
أو اختلاف الطبقات أو القاب الشرف أو الرتب ما عدا الرتب العلمية
والفنية والرسمية وقد ضمن الدستور للأفراد التمتع بالحقوق المعترف بها
في الدساتير الاخرى

١٥- الدولة تضمن للأقليات الدينية أو الجنسية التمتع بحريتها المذهبية
ولها المحافظة على لغاتها وعاداتها.

١٦ - التعليم الابتدائي اجباري ومجانى للجميع

١٧ - يجوز لمجلس الوزراء بعده موافقة رئيس الجمهورية أن يقرر إعلان

الأحكام العرفية في أى جهة من جهات الدولة إذا استهدف الأمن العام للخطر أو في حالة الحرب أو خطر الحرب أو حالة اضطرابات داخلية أو مؤامرات خطيرة تنطوى على الخيانة وتهدد الدستور أو سلامة الافراد ويجب عرض القرار على الدييت فاذا رفض الموافقة على القرار تبطل الأحكام العرفية

(الرسالة الثامنة)

الحركة الوطنية في الاناضول

والجمعية الوطنية في انقره

خرجت تركيا من الحرب العامة مقهورة منهوكة القوى ينتقصها الحلفاء من أطرافها ويتحكم في مصيرها الأعداءها وكان الجو السياسي يندرها بأسوأ العواقب

عقدت الهدنة في ٣٠ أكتوبر سنة ١٩١٨ ودخلت أساطيل الحلفاء مياه الدردنيل والاسطوانة في نوفمبر سنة ١٩١٨ واحتلت جيوشهم حصون الدردنيل والبوسفور ونزلت منهم بعثات عسكرية في المدينة لتمثيل الحلفاء والاتصال بحكومة الباب العالي فأصبحت عاصمة آل عثمان تحت رحمة قوى الحلفاء الذين تدخلوا في شؤون الحكومة العثمانية حتى صارت لهم الكلمة النافذة فيها واستحوذ الرعب على أهل الاسطوانة واجتمعت أهوال الضيق الاقتصادي وذلك المهزيمة فكانت الحالة تحزن الصديق وتشمت العدو . وظهرت مطاعم اليونان والانجليز فتوعدوا تركيا بسوء المنقلب

نقض الحلفاء شروط الهدنة فجاء احتلال اليونان لازمير في مايو سنة ١٩١٩ ضربة قاتلة مصروبة الى قلب الامة التركية ففاض الاناء وطفح السكيل ولم يطق الاتراك صبرا على هذه الحال . وكان هذا الاحتلال بايعاز الانجليز واقرار الحلفاء

تقلب على الوزارة منذ عقد الهدنة الى أوائل سنة ١٩٢٠ ثلاثة
صدور كبار وتغيرت الوزارة تسع مرات دون أن تفلح في تخفيف الحالة
السيئة التي وصلت اليها تركيا
فلما احتل اليونان أزمير ظهرت الحركة الوطنية في الاناضول تحت
زعامة البطل الكبير المشير مصطفى كمال باشا

فالحركة الوطنية التركية هي وليدة الآلام التي انتابت الأمة التركية
والمصائب التي حلت بها . ومصطفى كمال باشا هو قوام هذه الحركة
ومؤسسها . وهو من أبطال التاريخ الذين يظهرون في أشد أوقات المحن
القومية فيأخذون بيد أمتهم وينقذونها من محنتها ويصعدون بها الى أرقى
مراتب المجد . هو من الافراد المعدودين الذين تم على يدهم أعظم الانقلابات
واكبر الحوادث التاريخية شأننا . هو (واشنطون تركيا)

مصطفى كمال

ولد مصطفى كمال في « سلانيك » سنة ١٨٨٠ ، وكان أبوه يتعاطى فيها
التجارة بشرف واستقامة . وفي زمن طفولة مصطفى أدخله أبوه في كتاب من
الكتاتيب التي كان النساء القارئات يؤسسنها في منازلهن لتعليم القرآن الكريم
وبعد ان ختم القرآن انتقل الى مدرسة ابتدائية عصرية كان أسسها في سلانيك
رجل فاضل اسمه (شمسي افندي) وبعد هذه المدرسة دخل مصطفى المدرسة
الرشدية العسكرية بسلانيك وقد لاحظ أساتذته تفوقه على أقرانه في دروسه
فأضافوا الى اسمه (مصطفى) اسم شهيد الحرية وامام أهل الادب نامق كمال بك
فسموه (مصطفى كمال افندي)

و الى أثر حصوله على الشهادة من المدرسة الرشدية العسكرية سافر الى (منابستر)

فدخل مدرستها الاعدادية العسكرية ثم انتقل منها الى المدرسة الحربية في
الاستانة فأتى دروسها ونال منها رتبة (ملازم ثان) سنة ١٩٠١ ثم دخل مدرسة
اركان الحرب وخرج منها سنة ١٩٠٤ ونال منها رتبة يوزباشى أركان حرب
وعقب ذلك قبض عليه بتهمة اشتغاله ضد الحكومة الحميدية ، وقد رفع
بذلك تقرير عنه الى قصر يلدز ، فبقي يحاكم في القصر أياماً طويلة ممنوعاً من
مقابلة أحد . ثم انتهت المحاكمة ببراءته الا انهم نفوه الى « سوريا » فانهز فرصة
وجوده في وسط راق بين جماعة يشعرون بقيمة الحياة فأسس مع اخوان له هناك
« جمعية الحرية » وظل يقوم بأعمال سياسية وعسكرية مهمة الى أن نقل الى اركان
حرب الفيلق الثالث في سلانيك

وعلى أثر اعلان الدستور العثماني سنة ١٩٠٨ أرسل الى طراباس الغرب
لتشكيل القوى المالية وعند عودته من هذه الوظيفة عين قائداً للألأى المشاة
الثامن والثلاثين ، مع ان هذا المنصب كان فوق رتبته العسكرية ، فأحسن تنظيمه
حتى صار يشار اليه بالبنان . وعند حدوث فتنة (١٣ ابريل سنة ١٩٠٦) قام
بخدمات جليلة

وأرسل فيما بعد الى اليمن فظل فيها الى أن نشبت الحرب الطرابلسية ، فاندفع
متطوعاً الى « درنة » وظل فيها الى أن تم الصلح بين ايطاليا وتركيا فعاد الى
الاستانة . وقبل أن يستقر فيها نشبت الحرب البلقانية فعين رئيساً لاركان حرب
الفيالق الذى يقوده فخرى باشا في الدردنيل . وظل في هذه الوظيفة الى نهاية
الحرب البلقانية وانعقاد الصلح مع البلغار فعين ملحماً عسكرياً لسفارة العثمانية
في « صوفية »

ولما نشبت الحرب العامة كان مصطفى كمال قائداً لاحدى فرق الدردنيل
فاشتهرت مزاياه العسكرية وانقذ الاستانة مراراً ايام حروب جنائق قلعة وكان
أول من قابل العساكر الانجليزية اذ هبطت الى أرض الدردنيل دون أن ينتظر
أى أمر وتوفى الى وقف الهجوم الانجليزية في (آرى برون) ولولا أنه قرر

مقابلة العساكر الانجليزية بسرعة وسار لمحاربتها بكل اقتدار وجدارة مع قلة عدد جنوده بالنسبة للمهاجمين لو أنه ترد قليلا ولم يبادر بالهجوم لاستطاعت العساكر الانجليزية أن تحتل جبل (قوجه جمش) وأسقطت جميع استحكامات الدردنيل في أيديهم في أيام قلائل . لكن الميرالاي مصطفى كمال بك اصدر قراره بسرعة وقابل العدو المهاجم في الحال وأنقذ الاستانة من أعظم خطر . وهناك شاع صيته العسكري حتى لقد سمي ذلك الموقع (موقع كمال) اعترافا بجليل عمله ثم لما أنزل الانجليز عساكرهم في (أنا فارطه) عهد اليه أمر القيادة في تلك الجهة وقد أدارها أحسن ادارة وخاص الاستانة من السقوط مرة أخرى . وهناك رفعت رتبته العسكرية الى أمير لواء . ولما انقضت حروب الدردنيل قدم مصطفى كمال باشا تقريرا الى أنور باشا طلب فيه منه أن يلتزم الجيش العثماني خطة الدفاع في جميع الميادين لما قد ظهر أن الحرب العامة يمتد أجاها تقاديا من الاسراف في القوات العثمانية . وقد أثبتت الحوادث أن مصطفى كمال باشا كان محقا في طلبه هذا . وتوجه مصطفى كمال بعدئذ الى القوقاس على رأس (فيياق الصاعقة) فجاءت هذه التسمية مطابقة للمسمى فقد أبلى هذا الفيياق بلاء حسنا ولازمه النصر في ساحات القتال

ولما تقام الأمر في فلسطين من جراء استعدادات الخفاء وشعر الأتراك بخطورة الحالة فيها أوفدوا اليها مصطفى كمال وفياقه المشهور . ولكن الحالة كانت قد ساءت وبدت علام الانهزام على الجيش التركي فاضطر مصطفى كمال الى التقهقر شهالا الى الأناضول ونشبت آخر معركة في سوريا وهي معركة البرمون بجوار حلب بين قواته والقوات الانجليزية فكان تسليم حصن وحماة وحلب على يد فلول جيش مصطفى كمال وهو آخر جيش عاد من سوريا

ولما استقر مصطفى كمال في الأناضول أدرك وجوب لم شعته وتنظيم جيشه فعمل على ذلك وظل يرقب الحوادث في الاستانة ليرى ما تقول اليه الحال . فلما تألفت وزارة المشير عزت باشا الأولى قبيل الهدنة قصد الاستانة وأقام فيها

مدة وجيزه ثم عين مفتشا لجيش الأناضول . فوافق هذا التعيين هوى من نفسه
إذا أتاح له تمام ما كان قد شرع فيه . فبرح الاستانه واتخذ ارضروم مقرا له
واخذ يبذل عنايته في تنظيم الجيش وضم اليه نخبة من الضباط العثمانيين الذين
بقوا في الأناضول بعد عقد الهدنة أو جاؤوا من الاستانه بعد احتلال الحلفاء لها
أخلاقه — وصف مكاتب مجلة «الستراسيون» الفرنسية مصطفى كمال
وصفا دقيقا رأينا أن نقتطف منه القطعة التالية لدلائها على أخلاق بطل الأناضول
وسجاياه قال :

« ليس لبطل الاستقلال من السن سوى أربعين عاما . وهو طويل القامة
عريض الكتفين ومع هذا لا تبدو عليه علامات القوة البدنية ولعل ذلك بسبب
نحافة يديه وساقيه وتألمه من مرض الكلى . على انه شديد المرونة في حركاته
وهو يجيد لعب السيف . ولكن أهم ما فيه أسارير وجهه فهي تدل على الشدة
والعزيمة والصلابة والذكاء . يكاد يقطر من جبهته . وعيناه كبيرتان تنفذ نظراتهما
من خلال زرقتهما حادة كالسهم وحركات محياه جميلة تدل على عواصف هوجاء
في صدره . ولقد شبه بعضهم سحنته بسحنة النمر . وقد يكونون مصيدين في
هذا التشبيه غير أن ابتسامات كابتسامات الاطفال تغير أحيانا ذلك الوجه
وتكسبه غدوبة مدهشة . وعلى كل حال فانه يستوقف النظر لما فيه من تنوع
الحركات واختلاف المظاهر وتضاربها

«... هذا ومصطفى كمال قائد ذو خبرة واسعة وهو زعيم بأرقى معاني الكلمة
فقد ولد ليقود الرجال . وقد حبتة الطبيعة تلك الهبة السرية التي تجلب طاعة
الناس واحترامهم لمن كانت فيه . وتركيا اليوم بأسرها منجذبة الى هذا الرجل
بقوة غريبة وهو يجمع الى الجلدا الاقدام والى صدق النظر سرعة الخاطر ويعرف
كيف يمتنص الفرصة السانحة . ولا يضارع جرأته الا ذكاؤه . وهو ذكاء لم
يكمله درس ولكنه حاد وبلغ يمكن صاحبه من أن يدرك بسليقته الامور
التي يجباها

وروى هذا المكاتب فيما روى كيف تمكن مصطفى كمال من تسلم قيادة الجيش
المقاتل في الدر- نيل وذلك أن الحالة كانت حرجية وكان الجنرال ليان فون سندرس قائد
الجيش التركي مرتبكا في أمره فرأى أن يستشير مصطفى كمال وكان وقتئذ في رتبة
ميرالاي فخادته بالتلفون محادثة وجيزة ولكنها ذات معنى كبير : اخبر القائد الألماني
مصطفى كمال أن الحالة خطيرة وسأله هل في الامكان ملافاتها فكان جواب مصطفى
كمال ان ذلك ممكن فسأله : - وكيف ذلك ؟ فأجاب : - بتعييني قائد فرقة
وترك أمر الدفاع عن المنطقة المهددة الى عهدتي . فقال : - ألا يكون هذا كثيرا
فأجاب : - اننى من جهتي لأأجده كثيرا وقد يجوز أن أتولى القيادة ... وهنا
وقف الحديث . ثم جاءت الليلة التالية فازدادت الحالة سوءا فعمد فون سندرس
في الصباح الى التلفون وحادث مصطفى كمال فقال له : « لقد تعينت قائد الفرقة
فاعمل بسرعة » فأجابه مصطفى كمال : « سأكون في ميدان عملي حالا انما لا بد
لى من بضع دقائق حتى ألبس لباس القائد » وبعد هذه الحادثة بيومين فقط
كان مصطفى كمال بطل واقعة انا فارطة التي اضطرت فرنسا وانجلترا بعدها أن
تستدعيا جيوشها من الدرديل

كيف تأسست الحركة الوطنية في الاناضول

ان ظهور الحركة الوطنية في الاناضول من أعظم الحوادث شأنا في تاريخ
النهضات القومية بل في التاريخ الانساني وسيفرد لها التاريخ الكتب والمؤلفات
لاستيعاب حقائقها ونشر مفاخرها . ولا شك ان احق من تؤخذ عنه امرارهذه
الحركة هو مؤسسها الغازى مصطفى كمال فقد ذكر كيف ظهرت الحركة الوطنية
في حديث له بجريدة (الحاكمة الملية) التي تصدر بانقره قال (١) :

(١) اخذ هذا الحديث في شهر ابريل سنة ١٩٢١ لمناسبة مرور سنة كاملة على
افتتاح الجمعية الوطنية في انقره

« انى أعتقد أن الامة لا يمكن ان تحافظ على شرفها وكرامتها وعرضها الا اذا كانت متمتعة بحريتها واستقلالها . وانى لا أستطيع أن أعيش الا اذا كنت ابن وطن مستقل حر . فالاستقلال الوطنى مسألة حيوية . بل هو الحياة . انى اعلم أنه لا بد لنا من تأسيس العلاقات الودية والسياسية مع أى أمة كلما قضت مصالح البلاد فان ذلك من مقتضيات المدنية . انما اذا أرادت أى أمة من أمم العالم أن تغل أيدينا وتغتصب حريتنا فانى أكون ألد أعدائها الى أن تكف عن هذه الغاية . فمثلا قد اشتركنا فى الحرب العامة فى صف الالمان اذ كان يضطرننا موقعنا الجغرافى كما كانت تضطرننا الوقائع التاريخية ويضطرننا التوازن السياسى الى ذلك . وقد مددنا يد الصداقة الى الالمان ودخل الالمانون حتى فى جيشنا وحكومتنا فتقبلنا كل ذلك . فلما شرع بعض الالمان يقفون أزاءنا موقفاً مخحلاً بكرامتنا واستقلالنا كنت أول الثائرين عليهم . وقد كانت نتيجة ذلك انى لبثت عاماً من أعوام الحرب العامة معارضاً ومحاصماً أولئك الذين لا يروجون رأى هذا . لكنى قد تقبالت بعد ذلك أمر القيادة فى سوريا فى أواخر الحرب . ولم اكن راضياً عن استمرار الحرب . بل كنت واثقاً أنه يجب انتهاز أول فرصة ختمتها . فصرحت بذلك فى صورة رسمية وخصوصية دون أن يخظر ببالى أن أرى الانجليز والفرنسيين والظليان يتعمدون تمزيق شملنا واحتتقار أمتنا والعمل على جعلها كقطعان من العجاوات

نعم انى كنت أشك فى أننا اذا انهزمنا لانخرج من الحرب بلا عتاب ولا ضرر بيد انى لم يخظر ببالى أن ساسة الامم المعروفة بدفاعها عن الانسانية والمدنية والعدالة مهما تكن نسياتها وعقليتها تسعى لهدم التاريخ التركى وتقويض استقلال الامة التركية ومحق حياتها وكرامتها . نعم هذا ما كنت أظنه يوم ذهبت الى الاستانة بعد ان غادرت أظنه حيث كنت متولياً قيادة جيش الصاعقة وقد وقعت الاستانة اذ ذلك على شروط الهدنة وكانت تنتظر عقد الصلح . فكنت كلما قابلت الرجال السياسيين والعسكريين من الانجليز والفرنسيين والظليان أصرح لهم برأى هذا وأقول لهم « لقد كان من الضرورى اقتحامنا غمرات الحرب فى صف الدول المركزية لانكم لا تتركوننا نلتزم الحياد . وقد كانت القيصريّة

الروسية في صفكم . على أننا يمكننا أن نبحث معكم فيما تقتضيه الهزيمة . أما حرمان الأمة من استقلالها فلن يكون مما تستوجبه » ولكن كلما زدت احتكاكا بأولئك الناس تبينت لي حقيقة مدهشة كانت مندحجة في الأقوال التي أسمعها منهم . وقد كان ما يقوم به ضباط التحالف وجنودهم في كل مكان من الكبرالندية والمحافل إلى الطرقات ثم احتقارهم واعتداؤهم على الأتراك من الدلائل المؤيدة لهذه الحقيقة . فكان أهل الأستانة من سلطانها ورجال حكومتها وقوادها وضباطها إلى آخر أفرادها يقننون أراء هذه الحالة مبهوتين وهم مكبلون بسلاسل لا يمكن تحطيمها . وقد كنت كذلك مطوقا بهذه السلاسل أبذل كل جهد لا جد صديقا يشاركني في أحزاني . فكنت أرى بعض الأحيان رجالا غيورين يشعرون بسوء المصير ويبحثون عن وسيلة للخلاص . انما يظنون انهم سيجدون تلك الوسيلة في الأستانة فيضعون البرامج تلو البرامج بلا جدوى لانهم كانوا لا يعلمون من أين يجب عليهم أن يشرعوا في العمل . وكمن أناس كانوا يظنون أن الخلاص من المأزق متوقف على وصاية أجنبية دون أن يشعروا بأنهم يهدمون روح الاستقلال هدمًا . وقد علمت علم اليقين حينئذ أن العدو قرر محق استقلالنا . انما لم تستكشف الأمة هذه الحقيقة المروعة تماما إذ كانت الأستانة تحتق تحت ضغط ضباب كثيف : وهناك كان كل ذكاء وكل ضمير مكبلا بقيود العدو أو غافلا غارقا في الضلال . فلم يكن ثم مجال لرؤية الموقف الحقيقي وتعيين الهدف وارشاد الأمة إليه . وعلى كل حال فقد كان المركز الطبيعي للحركة في خارج الأستانة . ولا بد من استكشاف هذا المركز وارشاد الأمة جميعها منه . ففكرت أياما . وفتح تحت بعض الأخوان فوجدتهم على رأيي . وهناك عازمت على السفر إلى الأناضول واستطلاع الرأي العام والاحساسات الوطنية ومناجم البلاد . وقد كان أمر مغادرتي الأستانة مسألة من المسائل العويصة . فظلت أفكر بيد أني قد ساعدتني المقادير فألغيت الحكومة تسألني عما إذا كنت أقبل أن أعيش مفتشاً للجيش في الأناضول فتقبلت هذه الوظيفة بلا تردد . إذ كنت واثقا من أن دخولي الأناضول على هذه الصورة يمهّد لي كل سبيل لتنفيذ رأيي . وفي اليوم الذي غادرت فيه الأستانة احتل العدو أزمير وظهر سوء نيته وخيائته . فقررت قراراً أخيراً وهو الذهاب إلى الأناضول في الحال وإطلاع الأمة على حقائق الأحوال والتهيؤ للدفاع وصيانة الاستقلال الوطني من المخاطر المهددة له

وقد عرضت الامر على بعض الرؤساء الذين اتق بهم في الدوائر الحربية ورجوتهم ان يعاونوني حتى لأجد صعوبات تقف في سبيل ما أقوم به من الاجراءات وقبل ان امتطى الباخرة مررت على الباب العالى فاذا بالوزارة مجتمعة بناء على ماوصل اليها من خبر احتلال ازمير . فما سمعت بحضورى حتى اقبل بعض اركانها على وقالوا « ماذا نفعل » ؟ فقلت لهم : « تجهدوا » فقالوا « وكيف تتجهد هنا » ؟ قلت لهم « افعلوا ما تستطيعون هنا ثم انضموا الى للاستمرار فى العمل » ثم فارقتهم وامتطيت الباخرة ونزلت فى (صامسون) وما وطئت ارض الاناضول حتى رأيت ميول الامة وعواطفها عالية الى درجة انها تجعل المترددى فى الدفاع عن الاستقلال ينجلون من ترددهم وتباطؤهم وقد أثبتت الحوادث التى تقع منذ عامين اننى أصبت فيما فكرت فيه وان عزم الامة وايمانها راسخ رسوخ الاطواد . ولعمري انى لأفخر بذلك »

هذا ماقاله مصطفى كمال عن منشأ الحركة الوطنية التركية التى أدهشت العالم بمقامت به من جلائل الاعمال

كان الغرض من الحركة الدفاع عن استقلال البلاد وانتظار شروط الصلح التى سيقربها الحلفاء بالنسبة لتركيا ومقاومة كل قرار يمس استقلال تركيا فى بلادها المسكونة بالأتراك وكان مركز الحركة «ارضروم» ثم «سيواس» حيث انعقد بهما مؤتمرات ووطنيان كان اعضاءهما يمثلون الامة التركية فسجلوا قرارهم بالاجماع مؤكداين وجوب النهوض لاسترداد الحرية وانتزاع الاستقلال من مختصبيها واذا عاوا قرارهم فى جميع أرجاء الدنيا

سوء الحال فى الاستانة

واستقالة الوزارة

وبينما كان مصطفى كمال يجمع الاعوان والأتصار فى الاناضول كانت الاحوال فى الاستانة تزداد سوءا ووطأة الحلفاء تزداد شدة . استقالت وزارة على رضا باشا فى ٣ مارس سنة ١٩٢٠ لانه لم يستطع التوفيق بين الحركة الوطنية وحكومة الاستانة ومطالب دول الحلفاء ولان تدخل تلك الدول ولا سيما انجلترا فى

الادارة العثمانية زاد على الحد المستطاع وقد بلغ من تدخلها أن منعت الحكومة العثمانية من نشر بيانات في الصحف التركية تكذب ادعاءات الارمن عن المذابح المزعومة في ذلك الحين . فعين صالح باشا صدرا اعظم فكانت وزارته (وزارة حياد) أو بعبارة اخرى لم يكن معروفا عنها الاتصال بالحركة الوطنية ولذلك لم يشترك فيها النواب العثمانيون . ومع أن صالح باشا لم يكن معروفا عنه انه خصم للحركة الوطنية مثل الداماد فريد الا انه لم يكن مشهورا باتصاله بها مثل عزت باشا ولم يكن منتظرا أن وزارة صالح باشا مع >سن نياتها تتغلب على الصعوبات المحيطة بها لان سلطة الحلفاء في الاستانة كانت تشتد وتدخلهم في سياسة الحكومة العثمانية والادارة يزداد يوما فيوما

مفاوضات الحلفاء في لوندرة

في شأن المسألة التركية

بقي الحلفاء مترددين في البت في مصير تركيا لغاية أوائل سنة ١٩٢٠ وفي ذلك الحين رفضت أمريكا فكرة الانتداب في المناطق الشرقية فعولوا على أن يقرروا خططهم النهائية في المسألة التركية واجتمع مجلس الحلفاء الأعلى لهذا الغرض بلوندرة في فبراير سنة ١٩٢٠ وكان الخلاف كبيراً بين النظرية الانجليزية والنظرية الفرنسية والايطالية فأنجلترا كانت تريد ابعاد الاتراك عن الاستانة وتمزيق شمل تركيا تحقيقاً لاطماعها الاستعمارية وفرنسا واطاليا كانتا تلحان في بقاء الاستانة في يد الاتراك وأخيراً أذغت السياسة الانجليزية لنظرية فرنسا واطاليا تحت ضغط عوامل متعددة اهمها الحركة الاسلامية التي قامت في الهند لتأييد الخلافة والتي كان يمثلها في لوندرة الوفد الهندي . فاتفق المجلس الاعلى في ١٤ فبراير سنة ١٩٢٠ على بقاء الاستانة في يد الاتراك مع تقرير حرية المرور في البواغيز وایجاد (الضمانات الكافية) لذلك فكان هذا اليوم من الايام التاريخية في المفاوضات الخاصة بالمسألة الشرقية

على أن الحلفاء مع اقرارهم هذا الاقرار لمصاحبة الاتراك لم يكن في عزمهم أن يعدوا صلحا عادلا لتركيا ولا عزموا على معاملتها وفقا لتواعد الانصاف ولذلك حذر مصطفى كمال الامة التركية من الانخداع بما أذيع بعد قرار ١٤ فبراير من الأخبار المطمئنة التي تخدر الاعصاب وتحل العزائم . وقد أيدت الحوادث بعد نظره . فان السياسة الانجليزية مالم يثبت أن كشرت عن ناب الشرح حيال تركيا لتضييع أثر قرار بقاء الاستانة في يد الاتراك ، فأرسلت الى مياه الاستانة أسطولا بريطانيا وصل اليها يوم ٢١ فبراير سنة ١٩٢٠ ورابط في مياهها فاضطربت الافكار من جراء حضور هذا الاسطول وتوقع الاتراك من ورائه شرا مستطيرا

مجلس المبعوثان

وفي غضون ذلك كان مجلس المبعوثان بعد أن تعطل نحو سنة قد بدأ انعقاده منذ شهر يناير سنة ١٩٢٠ وانتخب رشاد حكمت بك رئيسا له في فبراير ثم توفي وانتخب خلفا له جلال الدين عارف بك في مارس فكان أعضاء المجلس يوالون الانعقاد ويتداولون فيما يجب عمله لانقاذ تركيا من المحنة التي وقعت فيها وقد ألقى جلال الدين عارف بك لمناسبة انتخابه رئيسا لمجلس المبعوثان خطبة تصف الحالة النفسية للشعب التركي في تلك الاوقات العصيبة . فأشار الى تحضيرات مؤتمر الصلح في لوندرة لمشروع المعاهدة مع تركيا وقال في هذا الصدد : « أن ثلاثة عشر قرنا للخلافة الاسلامية وسبعة قرون للسلطنة العثمانية هي اليوم في انتظار قرار يرتبط بحياة الخلافة والسلطنة وان الامة العثمانية وفوق رأسها جلالة خليفتها وسلطانها تنتظر هذا القرار بثبات واطمان ، انها لاتعرف معنى لوداع حقها القديم الثابت في الاستقلال الذي يراد المساس به . فالاسلام يحتم بقاء الخلافة الى الابد والدم الذي يجري في عروقنا هو دم امتزجت فيه فضائل الجنس الذي تنتسب اليه وهو جنس أسس الممالك وكانت له السيادة وان الامة

التي عاشت الى الآن شريفة رغم وشايات أعدائها . الأمة التي تعرف كيف تموت
ورأسها مرفوع عال وتدافع عن حياتها بدم أبناءها . هذه الأمة لا تنزل عن حقها
في الاستقلال وان الهزيمة العسكرية لا تتقاضي المقهور التنزل عن حياته المستقلة»
ثم أشار الى الادعاء بوقوع مذابح أرمنية في أطنه وقال في هذا المعنى « ان أعداءنا
يشتغلون جهد الطاقة في تدبير حركة عنيفة يقصدون بها تشويه سمعتنا أمام
العالم بتهامنا بارتكبات المذابح وهي ادعاءات كاذبة » وذكر شروط الهدنة وطالب
السير على مقتضاها حتى يمضى عقد الصلح وأشار الى مبادئ ولسون والى أن
الأمة العثمانية حيث بأساحتها المنتصرين ومعهم هذه المبادئ ثم اظهر الثقة في
عدالة الحلفاء ومطالبتهم بالعمل بمبدأ الانجيميل « دع مالقيصر لقيصر »
وتعريفهم « أن لنا الحق أيضا في الحياة تحت شعاع الشمس » وختم خطبته
بدعوة النواب ان يستمروا في القيام بواجباتهم التي فرضتها عليهم الأمة وذكر
أن التاريخ رقيب عليهم وسأل الله المعونة والفوز

الميثاق الوطني

اعلان مجلس المبعوثان في يوم ٢٨ يناير سنة ١٩٢٠ قواعد (الميثاق الوطني)
وهي القواعد التي جعلها الاترك اساسا للصلح الذي يقبلونه فكان هذا الميثاق
هو البرنامج السياسي الذي لا يتخاون عنه وهو يتضمن القواعد الآتية :

١ - تنزل الدولة العلية عن البلاد المسكونة بأكثرية عربية ويقرر مصيرها
بحسب ارادة سكانها . ولكن القسم الباقي من الساطة والمسكون بالاتراك المنحدين
اتحادا دينيا وقوميا يتألف منه كل لا يتجزء

٢ - يعين مستقبل تراقيا الغربية بواسطة استفتاء السكان منها

٣ - تقبل القواعد الخاصة بحقوق الاقليات بشرط ان تستفيد منها الاقليات
الاسلامية في الممالك المجاورة

٤ - امان الاستانه وبحر مرمره وصيانتهما من كل سوء وقبول فتح البواغيز
بشرط المحافظة على هذه القاعدة - حرية التجارة والمواصلات الدولية

٥ - استفتاء السكان بشأن الولاية الثلاثة قارص واردهان وباطون المتنازع عليها مع ارمينيا

٦ - الاعتراف بالاستقلال التام للدولة وحريةها التامة لترتقى حركتها الوطنية والاقتصادية وتمكن من تأسيس ادارة ملائمة للحياة العصرية «

وكانت الافكار تتطوع الى ماسيكون من وراء تنظيم الحركة الوطنية في الاناضول من انقاذ تركيا من الخطوب التي حاقت بها وتجدد في نفوس أهل الاستانة الامل في صلح جادل لتركيا . وكانت الاستانة والاناضول على اتصال مستمر بواسطة زعماء مجاس المبعوثان . فعزمت انجلترا تبديدا لتلك الآمال وقطعا لروابط الاتصال بين الاستانة والاناضول ان تحتل الاستانة احتلالا عسكريا

احتلال الاستانة

والقبض على الزعماء

ومع أن الحلفاء كانوا مختلفين في شأن هذا الاحتلال الا أنهم اتفقوا أخيراً على أن يتم ويكون احتلالاً مشتركاً . فوقع الاحتلال في ١٦ مارس سنة ١٩٢٠ في عهد وزارة صالح باشا وكان في الواقع احتلالاً انجليزياً تم بإرادة الانجليز وتديبرهم . وكان الغرض منه وضع يدهم على الادارة العثمانية وتشيتت شمل الحركة الوطنية والقضاء النهائي على تركيا . كان للحلفاء قوة عسكرية من قبل في الاستانة تحت قيادة الجنرال فرنشيه وسبيرى الفرنسى ولكن الانجليز كانوا يريدون زيادة قوة الاحتلال ليكون لهم الامر والنهي في الاستانة ليضمنوا التسلط الدائم على البوسفور والدردينيل . وبعد ان كان الاحتلال حرياً صار الاحتلال في الواقع ادارياً ومبدياً وأصبحت الحكومة في قبضة يدهم ولذلك لم يكذبتم توزيع قوات الحلفاء في المدينة ومصالح الحكومة حتى القوا القبض على خمسة عشر شخصاً معظمهم من النواب المؤسسين أو المؤيدين للحركة الوطنية والمتصلين بزعمائها في الاناضول منهم رؤوف بك قائد (حميدية) وناظر البحرية سابقاً في وزارة أحمد باشا عزت واجد المفوضين العثمانيين الذين أمضوا عقد الهدنة باسم تركيا

في (مودروس) ٣٠ أكتوبر سنة ١٩١٨ وقره واصف بك وكلاهما من مؤسسي الحركة الوطنية ومن أعضاء مجلس المبعوثان وتحسين بك من الولاة السابقين ونائب في المبعوثان : وجمال باشا الصغير وشرف بك مبعوث أدرنه ومحمود باشا جوروكصولي عضو مجلس الاعيان ووزير سابق في وزارة سعيد باشا حلیم وهو الوزير الوحيد الذي استقال لمناسبة دخول تركيا في الحرب والدكتور اسعد باشا رئيس الهلال الاحمر العثماني سابقا . والفريق جواد باشا قائد الدفاع عن الدردنيل . واللواء رأفت باشا وغيرهم ونقوم الى مالطه . وتمكن كثير من الزعماء من الاختفاء واللاجئ باخوانهم في الاناضول قبل القبض عليهم منهم جلال الدين عارف بك رئيس مجلس المبعوثان . وبكر سامي بك عضو المبعوثان ومن مؤسسي الحركة وهو الذي صار له شأن عظيم في مفاوضات الحلفاء كما سيحيى فيما يلي . ومنهم الدكتور عدنان بك . والسكاتب الشهيرة خالدة أديب حرم الدكتور عدنان بك . وقد ساد الأرهاط في أنحاء عاصمة آل عثمان وأنشأ الحلفاء مجلسا عسكريا لمحاكمة من يخالف أوامر قائد قوات الحلفاء الجديد وهو الجنرال ويلسون الانجليزي . فصارت المدينة في قبضة يدهم . واحتج مجلس المبعوثان على هذا الاحتلال ودون الاحتجاج في محاضر جلساته وكان انعقاده بطريقة تتفق مع كرامته مستجيلا لان الحلفاء القوا القبض على اكبر أعضائه ولم يرعوا حرمة النواب ولا كرامتهم وكان اعتقال معظمهم في مكان انعقاده أو أمام بابه . ولم يعد من الممكن أن يتداول المجلس ويصدر قراراته بجانب سلطة الحلفاء . فقرر في ١٩ مارس سنة ١٩٢٠ ايقاف جلساته وتشتت أعضاؤه وقد احتجت الوزارة أيضا على الاحتلال

استقالة الوزارة

وتأليف وزارة الداماد فريد

ثم اشتد الضغط على السلطان ففقد كل نفوذ وهيبة واستقالت وزارة صالح باشا في ٣ ابريل لانها لم تقبل أن تسير الحلفاء في سياستهم ورفضت أن تجيب طلب الحلفاء وتعلن انكارها للحركة الوطنية لان خطتها كانت التوفيق بين

حكومة الاستانة والحركة الاناضولية. وقبل أن يستقيل صالح باشا كان قد شرع فعلا في ارسال بعثة الى مصطفى كمال وسافرت البعثة فعلا في ٢٧ مارس ولكن اشتداد ضغط الحلفاء جعله يعجل بالاستقالة فانقطع الامل حينذاك في امكان التفاهم بين حكومة الاستانة وحركة الاناضول

وفي ٥ ابريل سنة ١٩٢٠ تألفت الوزارة الجديدة برئاسة الداماد فريد المشهور بخصوصيته بالحركة الوطنية وزعمائها وخضوعه للسياسة الانجليزية فكان تأليف وزارته دليلا على انتصار السياسة الانجليزية في الاستانة وانهاج حكومة الباب العالي خطة العداء نحو الحركة الوطنية وقد اعان الداماد هذا العداء في برنامجه واستصدر فتوى من شيخ الاسلام الجديد بعصيان زعماء الحركة الوطنية (١١ ابريل) فانقطعت الصلات تماما بين الاستانة والاناضول واعلان مصطفى كمال قطع علاقته بحكومة الاستانة من يوم احتلال الحلفاء لها وأرسل بذلك تلغرافا الى السلطان وبأنه فعل ما فعل لان الحكومة أصبحت تحت النفوذ الاجنبي وفي ١٠ ابريل صدرت ارادة سلطانية بحل مجلس المبعوثان وبذلك لم يعد له وجود قانوني ولا صفة لاحتجاجاته أو قراراته بعد ان كان قرار ايقاف جاساته غير مانع من وجوده واستئناف أعماله في الفرصة المناسبة. وهذا المجلس هو الذي بدأ انعقاده في يناير سنة ١٩٢٠ ولم يدم طويلا وكان من أعضائه مصطفى كمال ولكنه لم يحضر جاساته وكان معظم زعماء الحركة الوطنية من أعضائه فحاء حله اطلاقا ليد وزارة الداماد فريد في سياستها الانجليزية

على أن احتلال الاستانة والارهاب الذي ساد فيها وتأليف وزارة الداماد فريد وحل مجلس المبعوثان وفتوى شيخ الاسلام كل ذلك لم يقل من عزم مصطفى كمال وزعماء الحركة بل واصلوا سعيهم في تقوية صفوفهم واعداد معداتهم لمقاومة الصلح الذي كان الحلفاء يعدونه لتركيا

ففي ابريل سنة ١٩٢٠ وضع مؤتمر (سان ريمو) قواعد الصلح مع تركيا وطاب

الحلفاء من الداماد فريد ان يرسل الوفد العثماني الى مؤتمر الصلح الذي ينعقد في باريس يوم ١٠ مايو فتألف الوفد برئاسة توفيق باشا الصدر السابق وفي الوقت نفسه كان الداماد فريد يؤلف قوة نظامية في الاستانة لقتال الحركة الوطنية فكأنه لم يكف الاترك تأمر دول اوروبا عليهم فيقوم وزير تركي ينضم الى اعداء بلاده ويحارب اخوانه المجاهدين في أشد أوقات الخطر! والامر المحقق ان الداماد الف هذه القوة بايعاز الانجليز وكان ينفق عليها من الاموال التي امدوه بها لان حكومة الاستانة ما كانت تسمح لها بحالتها المالية بالاتفاق على مثل هذه القوة في ذلك الحين

اشتبكت قوة الداماد فريد بقوة السكاليين في باندرما في ١٩ ابريل فدارت الدائرة على جنود الداماد . وقد كان مصمما على الامعان في محاربة الحركة الوطنية لايألو جهدا في التنكيل بزعمائها . ومما اتخذته من الوسائل في هذا الصدد تشكيله المجالس العسكرية لمحكمة زعماء الحركة باعتبارهم عصاة فحكمت غيايبا بالاعدام في شهر مايو سنة ١٩٢٠ على أقطاب هذه الحركة وفي مقدمتهم مصطفى كمال باشا وقره واصف بك والفريق على فؤاد باشا . واهمد رسم بك سفير الدولة سابقا في واشنطن . والدكتور عدنان بك والكتابة الشهيرة خالدة اديب ورؤوف بك قومندان حميدية والفريق مصطفى فوزى باشا ناظر الحرية سابقا وغيرهم وغيرهم ولكن اعلان شروط الصلح التي عرضها الحلفاء على الوفد العثماني في ١١ مايو وما ظهر فيها من القضاء على تركيا قد صدم الداماد فريد صدمة عنيفة وأفهمته أن الاعتماد على الوعود والاموال الانجليزية لمحاربة الوطنيين جريمة لا تتمرر فقد كان الانجليز يعدونه بتخفيف شروط الصلح اذا استطاع أن يخمد الحركة الوطنية واسكنه بئ بالخيبة والفشل عند ما ظهر أن شروط الصلح هي اقسي ما يرض على تركيا

الجمعية الوطنية

على اذ مصطفى كمال لم يعبأ بما كان يقرره الحلفاء في مؤتمر سان ريمو ولا في مؤتمر الصلح بباريس بل كان يجمع صفوفه وينظم المقاومة داخل البلاد فبعد ان تم احتلال الحلفاء للاستانة في شهر مارس عقد مؤتمرا في انقره لوضع البرنامج الذي يسيرون عليه والى حكومة وطنية تدير شؤون البلاد وشكل جمعية وطنية تسمى المجلس الوطنى الكبير تكون المرجع فى تنظيم المقاومة وادارة الحكومة الوطنية وكان قد وصل معظم اعضاء مجلس المبعوثان الى انقره فتعاون الجميع على تشكيل هيئة الحكومة والجمعية الوطنية

تشكلت الجمعية الوطنية بالانتخاب بنسبة خمسة نواب عن كل متصرفية وقد انضم الى المنتخبين اعضاء مجلس المبعوثان ايضا فتألفت الجمعية الوطنية من ٣٥٠ عضوا (٢٧٠ منهم) عضوا منتخبين عن سكان الولايات و ٦٨ من اعضاء مجلس المبعوثان الذين انضموا الى الحركة الوطنية و ١٢ من اعضاء المجلس الذين قبض عليهم الحلفاء لما احتلوا الاستانة ونقوهم الى مالطه فاعتبرتهم الجمعية ضمن اعضاءها وكانت هى الممثلة لارادة الامة وهى التى تولت تنظيم الجهاد الوطنى وادارة شؤون البلاد فكانت كالمؤتمر الأمريكى الذى أعلن استتقلال امريكا وتولى تنظيم حرب الاستقلال فى القرن الثامن عشر

فاحتلال الانجليز والحلفاء للاستانة كان السبب المباشر لتأسيس الجمعية الوطنية فى انقره كما كان احتلال أزمير سببا فى ظهور الحركة وقد شرح مصطفى كمال كيف نشأت وتألفت الحركة الوطنية قال :

« لما احتلت الاستانة يوم ١٦ مارس من السنة الماضية حرمت الامة والبلاد عاصمة تجمع أمرها ووجب عقد مجلس وطنى فى (انقره) للتفكير فى استتقلال البلاد والعمل على انقاذها . . . وهناك توسلنا بالوسائل اللازمة فهرع نواب الامة الى هذه المدينة فى أواسط ابريل . بيد أن نقص الوسائل النقلية كان يؤدى الى تأخر النواب . وكان هذا التأخير يعذبنى عذابا شديدا . ظلمت أعمال مع رفاقى ليلا ونهارا للبحث عن الاسباب المتعلقة بموقف البلاد . وبما انى أعلم بما فطرت عليه الامة من الاخلاص والنزاهة وما تشعر به نحو استتقلالها من

الهيام وما هو راسخ في قلبها من الايمان الصادق لم أشبهه قط في أننا اذا توسلنا بالتدابير الصائبة لمقاومة بعض أعراض الضلال الذي ظهر في بعض الاطراف تمكنا من ازالة المخاطر التي تهددنا

ولقد كان الساعون لتسميم الرأي العام في الداخل وتشويش الازهان في الخارج حينئذ يهاجمون في شخصي روح الوطنية الثائر في البلاد ونهوض الامة للدفاع عن حقوقها واستقلالها بجميع قواها الحيوية . فكان هؤلاء يقولون للامة من جهة والحكومة الاستانة من جهة أخرى « لاتعترفوا بمصطفى كمال ولا تعتمدوا عليه فان الشدة التي تظهرها الدول المتحالفة نحو تركيا ليست الا من أجله »

كانوا يقولون ذلك ويزعمون أنه اذا قضى على فان البلاد والامة ستنال من الخارج كل صداقة ومودة . هكذا كانوا يسعون لتضليل الافكار . وقد كنت أرى السموم التي ينفثونها عيانا وأرى ، انطوت عليه هذه المزاعم من الحيل والدسائس الا اني كلما خطر ببالي انه سيوجد في ارجاء البلاد من يظنون أني السبب فيما اصاب الوطن والبلاد من ضرر وما نزل من مصيبة الأمر أحسست قايي يتمزق أسي . وفكرت في انقاذنفسى من هذه التأثيرات والتخاص من وساوس من يفكرون فيها بترك المهمة التاريخية التي تعهدت بالقيام بها مع المسؤولية الجسيمة التي تحملتها الى أحد الرفاق وقد صرحت بفكري هذا الى اخواني الذين كانوا معي وطلبت منهم بكل الحاح أن يتسلموا مني هذا الواجب ولكن هؤلاء الأصحاب أجابوني بأني اذا فعلت ذلك خدمت مقاصدا لأعداء اندلع لهيب الهياج الداخلي اذ ذلك حتى أبواب (أنقره) وأخذت التبعة التي تتجملها شكلا مدهشا مروعا وهنا لك فكرت في أن الانسحاب على أى صورة ولائى سبب لا بد أن يقول باحد أمرين : الأول اليأس من القيام بالواجب الذي تكفلنا ان نقوم به . والثاني الخوف من تحمل تبعه العمل الذي شرعنا فيه . وأمثال هذه التأويلات من شأنها أن تهدم الغاية المقدسة وأن تبدد شمل المجتمعين حولها . فقررت الثبات على القيام بواجب الشرف والوجدان حتى أختم صحائف جهادنا الوطني معتمدا على اخلاص اخواني وعزم أمتي وإيمانها ومعقدنا أننا

سنضطر العدو الى الاعتراف بالعجز في النهاية مستعيناً بتوفيق الله . وبما انه لم يبق مجال للتأخر في ادارة الحركات العمومية ادارة قانونية رأينا افتتاح المجلس الوطني يوم ٢٣ ابريل سنة ١٩٢٠ فبينما كنت في ذلك اليوم وقد كان يوم جمعة أسير الى المجلس في الساعة الثانية بعد الظهر كنت أفكر قبل ذلك بايام وليال فيما صرحت لكم به . وما دخلت قاعة اجتماع المجلس ورأيت نواب الامة برمقونى بأنظار مملوءة بالثقة والاعتماد حتى تأكدت مرة أخرى أن المساعي التي نبذلها تتوافق مع آمال الامة . وهنالك شعرت بسعادة عظيمة اذ ألقىت هؤلاء الاخوان أجمعين وهم يمثلون ارادة الامة أجل تمثيل سيشار كوننا في كل عمل»



وقد بذلت الجمعية الوطنية جهوداً جهيدة في سبيل اتقاذ البلاد من الحالة المحزنة التي كانت فيها فقد كانت الحالة سيئة والضعف شديداً والقوضى ضاربة بجرانها في البلاد بسبب ما عانت في اثناء الحرب العامة وازداد مركز الجمعية حرجاً بسبب الحرب التي أعلنتها وزارة الداماد فريد على الحركة الوطنية والفتوى التي استصدرها من شيخ الاسلام باعتبارها حركة عصيان . فقد أثرت هذه الفتوى في بعض الجهات فانتقضت على الحركة الوطنية متأثرة بفكرة الولاء للسلطان واستخدم مأجورو السياسة الانجليزية سذاجة الجمهور في بعض الولايات وحملوهم على معاداة الحركة في ابان نشأتها . ومما يذكر من خطورة هذه الحالة أن الجمعية الوطنية حينما انعقدت في أنقره لأول مرة كان الخارجون على الحركة على بعد ثمانى ساعات لا أكثر من أنقره . على أن الجمعية قد قاومت هذا الخطر فضربت على أيدي محركى الفتن من جهة وطاف بعض أعضائها على الجهات التي ظهر فيها الانتقاض على الحركة فأفهموا الجماهير حقيقة الحركة ومقاصدها الشريفة وقد أيد علماء الأناضول مساعي الجمعية الوطنية في هذا السبيل فكان لنصائحهم الدينية أثر كبير في اقناع المترددين بمشروعية الحركة . وانتهت هذه المساعي الشريفة بانضمام الامة ككتلة واحدة حول الجمعية الوطنية . وكانت الجمعية أمام الخطر الخارجى فاليونانى من الغرب والارمن من الشرق والفرنسيون من

الجنوب كانوا يحاربون الجنود التركية الوطنية والانجليز لا يألون جهدا في دس
الدسائس وتحريك الفتن ومديد المساعدة الى اليونان . على ان الجمعية أخذت
تنظم الجيش فجعات منه قوة وطنية عظيمة ردت عادية الاعداء كما سيأتى بيان
ذلك فيما يلى

وقامت الجمعية فى الداخل باصلاحات عظيمة فى كل فروع الحياة العامة فنظمت
مالية البلاد وأصلحت الادارة ونظمت التجارة وأصلحت الزراعة والمدارس
وعنت بأصلاح حالة البلاد الصحية التى كانت موضع الشكوى العامة وأخذت
الجمعية توالى عقد جاساتها بهمة لا تعرف المأل فى سنة واحدة وهى السنة الاولى
لانعقادها عقدت ٤٠٨ جاسات منها ٣٥٧ عانية و ٥١ سرية وبحث ٣٨٠ مشروع
قانون و ٣٢٣ مسألة ووضعت كثيرا من القوانين الاجتماعية كتجريم الخمر
ومقاومة الامراض المعدية وغير ذلك . هذا فضلا عما قام به أعضاء الجمعية من
الخدم الأخرى ففريق منهم كان يجوب عواصم الدول فى الشرق والغرب للدفاع
عن المطالب التركية ومقاومة حملة الاكاذيب التى كانت تذاع عن حقيقة الحال فى
الاناضول ومفاوضة الدول فى عقد المعاهدات والاتفاقات وفريق آخر كان
يشترك فى ميادين القتال ويستهدف لأعظم الأخطار دفاعا عن كيان البلاد

دستور الاناضول

قامت الحركة الوطنية التركية على الشورى وسارت بالشورى فكان ذلك
أساس نجاحها . فال مؤتمرات الوطنية التى انعقدت فى « أرضروم » و « سيواس »
كانت تمثل الامة والأمر فيها شورى . والجمعية الوطنية التى تألفت فى أنقره
ونظمت الحركة وأدارت شؤون البلاد كانت تمثل الامة بواسطة نوابها فكان
الأمر شورى بينهم وبذلك تنكبت الحركة الوطنية طريق الاستبداد والديكتاتورية
التي كانت من عيوب الاتحاديين والتي فيها القضاء على النهضات القومية . قالت

مادام جورج جوليس الكاتبة الفرنسية التي زارت الاناضول وانقره (١) تصف
أساس الحركة الوطنية في الاناضول :

« من يوم قام مصطفى كمال بدعوته سعى في إيجاد أساس متين لبناء الحركة
الوطنية . ذلك أنه أشرك معه الشعب في الجهاد فوضع نظمات دستورية تشترك
بها الأمة في ادارة دفعة الحركة والحكم فكان مصطفى كمال رئيسا قويا ولكن غير
مستبد كان يضحى بنفسه في سبيل مواطنيه وقد استطاع بفضل شخصيته الكبيرة
أن يجمع حوله ارقى ابناء بلاده »

وقال جواد بك نائب (بولى) في الجمعية الوطنية التركية (٢) وهو من اقرب
الناس الى مصطفى كمال اذ كان ياوره مدة الحرب العامة الى ما بعد الهدنة
واشترك في الحركة الوطنية من أولها :

« زعموا أن في تركيا ادارة استبدادية (ديكتاتورية) وهذا غير صحيح لان
مصطفى كمال الذي تمثله صحف أوروبا بمثال ديكتاتور تركيا هو واحد من ثلثائة
وخمسين عضواً في المجلس الوطنى الكبير وليس له في المجلس غير رأى واحد
والحكم في البلاد لهذا المجلس حتى أن مصطفى كمال باشا لم يحصل على القيادة العامة
الا بقرار المجلس ولمدة ثلاثة أشهر ثم أن مصطفى كمال باشا لو كان يسعى للزعامة
لاعلن نفسه دكتاتورا عند وصوله من الاستانة الى « صامسون » أو لطلب ذلك
في مؤتمر « أرضروم » ومؤتمر « سيواس » ولكن مصطفى كمال المعروف ببعد
نظره ورجاحة عقله قد استفاد عبرة وموعظة من المساوىء التي ارتكبتها جمعية

(١) كتبت مادام جورج جوليس مقالات ورسائل عن الحياة في أنقره
من حركة وانتقال الى وصف مصطفى كمال والقواد الكبار في ميدان القتال
ونشرتها في مجلة باريس ولها في حركة الاناضول كتاب مطبوع حديثا سنة
١٩٢١ عنوانه (الوطنية التركية) وهو من خير ما كتب دفاعا عن حركة
الاناضول

(٢) من حديث له بجريدة دويتش الجيمنة زيتونج الالمانية في نوفمبر
سنة ١٩٢١

الاتحاد والترقي نأضاعت البلاد بها فهو يجتنب تلك المساوىء ويعلم حق العلم أن الامم لا تدار في هذا العصر بطريقة الدكتاتورية «
ولما انعقدت الجمعية الوطنية أخذت تشتغل بوضع دستور بدل القانون الاساسى العثمانى الذى وضعه المرحوم مدحت باشا سنة ١٨٧٧ والذى كان متبعيا فى مجلس المبعوثان . وضعت الجمعية قانونا جديداً لان القانون الاساسى القديم لم يعد ملائماً لحالة تركيا بعد الحرب العامة ولا متفقاً مع الظروف الاستثنائية التى تألفت فيها الجمعية الوطنية . فلم يكن خافياً أن الحكومة الوطنية تألفت فى الاناضول وولى الامر (السلطان) وحكومته فى الاستانة

ثم وضع الدستور الجديد وأقرته الجمعية الوطنية فى ٢٠ يناير سنة ١٩٢١ وهو المسمى (قانون التشكيلات الاساسية)

قرر هذا القانون قاعدة (ساطة الشعب) وجعل الساطة التشريعية والسلطة التنفيذية فى يد الجمعية الوطنية (المجلس الوطنى الكبير) أى أنه لم يفصل بين السلطتين طبقاً للقواعد الدستورية الحديثة وجعل رئيس المجلس الوطنى رئيساً لهيئة الوزراء أى رئيساً للسلطتين التشريعية والتنفيذية وجعل المجلس الوطنى غير قابل للحل ولم يقرر شيئاً بالنسبة لحقوق ولى الأمر (السلطان) ولم يجعل له طبقاً لسلطة مافى المجلس الوطنى ويرجع هذا الى السبب الذى تقدم . والمفهوم أن هذا القانون يظل قائماً بأحكامه وقواعده ومنشأته الى ان يتم تحرير البلاد التركية كلها . وقرر مبدأ اللامركزية الادارية على أحدث القواعد الدستورية . وهو فى مجموعه يؤلف نوعاً من (حكومات الشعب) وقد تجنب النظامات الاشتراكية والبلشفية فجاء دليلاً على أن الحركة الوطنية التركية بعيدة عن التأثر بالمبادئ البلشفية . ويتألف هذا القانون من ٢٢ مادة :

المادة ١ - سلطة الشعب ملك للشعب دون قيد ولا شرط والقاعدة الادارية قيام الأمة بادارة شؤونها بنفسها فعلاً

المادة ٢ - السلطان التنفيذية والتشريعية مجموعتان فى المجلس الوطنى الكبير الذى يمثل الأمة وحده تمثيلاً حقيقياً

المادة ٣ - يقوم المجلس الوطنى الكبير بادارة الدولة التركية وتسمى الحكومة الوطنية (حكومة المجلس الوطنى التركى الكبير)

المادة ٤ - يتألف المجلس الوطني الكبير من الاعضاء الذين ينتخبهم سكان الولايات

المادة ٥ - يحدد انتخاب المجلس الوطني مرة كل عامين . فالمدة الانتخابية لسلك عضو عامان انما يجوز أن ينتخب العضو مرة أخرى ويستمر المجلس السابق في القيام بواجبه الى حين انتخاب المجلس المقبل . فإذا لم يكن من الممكن تجديد الانتخابات فلا يجوز مد مدة الاجتماع الا سنة أخرى . ولا يعد كل عضو من اعضاء المجلس الوطني نائبا عن الولاية التي انتخبته بل نائبا عن الأمة

المادة ٦ - يجتمع المجلس الوطني اجتماعا عاميا في أول شهر اكتوبر كل سنة بلا دعوة
المادة ٧ - تنفيذ الاحكام الشرعية ووضع القوانين العامة وتعديها ونسخها وعقد الصلح والمعاهدات واعلان الدفاع عن الوطن وغيرها من الحقوق الأساسية خاصة بالمجلس الوطني وتوضع القوانين والأنظمة وفاق الاحكام الفقهية والحقوقية التي تكون أرفق بمعاملات الناس ووافق لحاجات الزمان والآداب والمعاملات .
وتعين وظائف الهيئة الموكله لادارة الامور (أى هيئة النظار) ومسؤولياتها بقانون مخصوص (١)

المادة ٨ - تدير حكومة المجلس الوطني دوائر حكومتها بواسطة الوكلاء الذين تنتخبهم وفاق القانون المخصوص . ويعين المجلس الوطني الوجهة التي يتبعها الوكلاء في الشؤون الادارية ويستبدلهم بغيرهم لدى الحاجة

المادة ٩ - الرئيس الذي ينتخبه المجلس الوطني الكبير تمتد مدة رياسته بامتداد المدة الانتخابية للمجلس . وهو مأمور بالتوقيع باسم المجلس والتصديق على مقررات مجلس الوكلاء (النظار) وينتخب الوكلاء رئيسا لهم من بينهم لكن رئيس المجلس الوطني يعتبر رئيسا طبعيا لهئية الوكلاء

المادة ١٠ - تنقسم البلاد التركية باعتبار موقعها الجغرافي والاقتصادي الى ولايات والولايات الى أفضية والأفضية الى نواح

(١) لم يوضع هذا القانون لغاية اعداد الكتاب للطبع وقد تناقشت بشأنه الجمعية الوطنية في شهر ديسمبر سنة ١٩٢١

المادة ١١ - كل ولاية حائزة لشخصية معنوية واستقلال ذاتي ويقوم « مجلس شورى الولاية » بإدارة أمور الأوقاف والمدارس والمعارف والصحة والاقتصاد والزراعة والاشغال والمعونة الاجتماعية باستثناء السياسة الداخلية والخارجية والامور الشرعية والحقانية والعسكرية والعلاقات الدولية الاقتصادية والضرائب والتكاليف العمومية التي تضعها الحكومة والامور التي تشمل منافعها اكثر من ولاية

المادة ١٢ - يتألف « مجلس شورى الولاية » من أعضاء ينتخبهم أهالي الولاية ومدة اجتماع ذلك المجلس عامان

المادة ١٣ - ينتخب « مجلس شورى الولاية » رئيسا يقوم بتنفيذ قرارات المجلس وهيئة ادارية يقوم كل عضو منها بإدارة شعبة من شعب الادارة وواجب القيام بالتنفيذ عائد على هذه الهيئة الدائمة

المادة ١٤ - يوجد في كل ولاية وال ينوب عن المجلس الوطني الكبير ويمثله . وتعين هذا الوالي حكومة المجلس الوطني . وواجبه مباشرة الأمور العامة والمشاركة في الدولة . ولا يتدخل الوالي الا عند وقوع تعارض بين وظائف الدولة والوظائف المحلية

المادة ١٥ - كل « قضاء » ليس الا عبارة عن جزء انضباطي اداري وليست له شخصية معنوية . ويتولى ادارته (قائمقام) تعينه حكومة المجلس الوطني ويكون تحت امر الوالي

المادة ١٦ - الناحية حائزة لشخصية معنوية واستقلال ذاتي في حياتها الخاصة

المادة ١٧ - لكل ناحية « مجلس شورى » وهيئة ادارية ومدير

المادة ١٨ - ينتخب « مجلس الشورى » في النواحي أهالي كل ناحية رأسا

المادة ١٩ - ينتخب « مجلس شورى الناحية » مدير الناحية وهيئة ادارتها

المادة ٢٠ - لمجلس شورى الناحية وهيئة ادارتها سلطة قضائية واقتصادية

ومالية تتعين درجاتها بقانون مخصوص

المادة ٢١ - تتألف الناحية من قرية أو عدة قرى

المادة ٢٢ - توحد العلاقات الاقتصادية والاجتماعية بين الولايات
« بالتفتيش العام » الذي يقوم بمراقبه الامور العامة ووظائف الدولة العمومية
وظائف الادارات المحلية وقراراتها مراقبة دائمة »

الهجوم اليونانى الأول - يونيه سنة ١٩٢٠

بعد أن فشلت حكومة الداماد فى قمع الحركة الوطنية كانت السياسة
الانجليزية تبحث عن وسيلة أخرى تنفذ بها قرارات الصلح بالنسبة لتركيا لأن
مؤتمر سان ريمو اكتفى بوضع قواعد الصلح دون أن يقرر الطريقة التى يكره
بها تركيا الحقيقية اى تركيا الاسيوية على الاذعان لهذه الشروط . فاستخدمت
السياسة الانجليزية اليونان لمحاربة الحركة الوطنية فعرض فينزيلوس على الحلفاء
فى مؤتمر (بولون) (يونيو سنة ١٩٢٠) أن تتولى اليونان بجيوشها اخماد
حركة الاناضول

فبدأ الهجوم اليونانى من ازمير يوم ٢٢ يونيه وكانت الحكومة الوطنية
فى انقره تعد المعدات للالفاة هذا الهجوم فاصدرت منشورات الى جميع الضباط
العثمانيين بالعودة الى الاناضول . وتمكن اليونانيون من مد خطهم الحربى من
أزمير الى باليكر وبروصه وبندرهه واحتلوا هذه البلاد فدفعوا الوطنيين
الاتراك ومنعواهم عن استمرار الضغط الشديد الذى كانوا قد بدأوا به ضد
الحامية البريطانية التى كانت معسكرة وقتئذ فى أزميد وأبعدوهم عن مدخل
الدردنيل فزحزوهم عن موقفهم الذى كان يمكن أن يهدد الملاحة بين مرمره
والبحر الابيض وأمكن اليونان بهذا الهجوم أن تؤثر فى السلطان ووزرائه وعلى
رأسهم الداماد فريد فتميل بهم الى قبول معاهدة الصلح

كانت حكومة الداماد فريد فى أخذ ورد مع الحلفاء بقصد تخفيف شروط
الصلح فلم تفلح فى مسعاها وعادت الى مناوأتها للحركة الوطنية ارضاء للسياسة الانجليزية
واسرقت فى الارهاب واستقالت الوزارة وأعاد تأليفها الداماد فريد نفسه مع تغيير
فى أعضائها وابعاد الوزراء الذين رفضوا قبول شروط الصلح

معاهدة سيفر ١٠ اغسطس سنة ١٩٢٠

وقررت الوزارة قبول الشروط وندبت للتوقيع على المعاهدة هادى باشا ورضا توفيق ورشاد خالص فوقعوا على المعاهدة فى (سيفر) يوم ١٠ اغسطس سنة ١٩٢٠. فكان هذا اليوم يوم حداد عام فى الاستانه. وكانت هذه المعاهدة باطلة من جميع الوجوه لأن حكومة الاستانه لم تكن تمثل الأمة التركية ولان معاهدات الصلح لا تحوز الصفة القانونية الا بتصديق مجلس المبعوثان وهذا المجلس كان منحلًا من قبل التوقيع على المعاهدة

ان معاهدة (سيفر) كانت تقضى على تركيا قضاء مبرما. اذ قد بترت من جسم الدولة العثمانية جميع «سوريا» و «العراق» و «البحرين» و «الحجاز» وولاية «أدرنه» والقسم الاعظم من ولاية «أزمير» كما بترت منه «اورفه» و «عينتاب» ففصلت من جسم الدولة ثلثى مساحتها واكثر من الثلثين بالنسبة للسكان ثم انها أحالت على المستر واسون بطريق التحكيم ان يهب الجمهورية الارمنية ما يشاء من ولايات «ارضروم» و «طرابزون» و «وان» و «بتليس» وقضت المعاهدة بتجريد تركيا من الجيش اذ اشترطت الا يتجاوز ٥٠ الفاو حرس السلطان سبعمائة مع الغاء التجنيد الاجبارى والبحرية

ثم ان المعاهدة وان كانت تترك الاستانه للدولة الا أنها تؤسس فيها من اللجان الأجنبية ما ينزع من الحكومة العثمانية جميع الصفات التى تمتاز بها الحكومة المستقلة ولا سيما أن «لجنة مراقبة البواغيز» ليست الا حكومة حقيقية لا تشارك فيها الحكومة العثمانية اذ يتوقف اشتراكها فيها على قبولها فى عصبة الامم ! واللجنة مؤلفة من ممثلى انجلترا وفرنسا والولايات المتحدة وايطاليا واليابان واليونان ورومانيا - والروسيا وبلغاريا) بعد دخولها فى عصبة الامم. وقد جعلت المعاهدة لتلك اللجنة علما مخصوصا وأنظمة مخصوصة وميزانية مخصوصة وخولتها وضع الرسوم المختلفة وتنظيم الامور الخاصة بتسيير السفن فى بحر مرمره والبواغيز وتأليف ادارة للضبط تكون تابعة لها وتحت ادارة الضباط الاجانب

ووضعت مدينة «الاستانة» وولايتها و«أزميد» والأقسام الشالية من ولاية «بروسه» وحوالى «بالكسر» و«بيغا» تحت احتلال الجنود الانجليزية والفرنسية والايطالية وتحت امر قوادهم الذين يقومون بادارة الضبط هناك وقيمون الحاميات اللازمة فى تلك الجهات من عساكرهم وتقوم الحكومة العثمانية بنفقاتهم . وتكون الجندمة العثمانية خاضعة لهم . و (اللجنة المالية) المؤلفة من ممثلى إنجلترا وفرنسا واطاليا لها حق التدخل فى شئون الدولة وليس فى هذه اللجنة الا عضو عثماني له صوت استشارى فتفتش جميع دوائر الحكومة العثمانية وعلى الأخص الدوائر العسكرية حتى تراقب تنفيذ مواد المعاهدة . وتقوم بمراقبة جميع الايرادات والنفقات ولا تضع الحكومة العثمانية الميزانية الا بعد موافقتها ولا يصح لمجلس المبعوثان ان يدخل فيها تعديلا الا بعد موافقة تلك اللجنة .

فيدهى أن مركز الحكومة العثمانية بين هذه اللجان المعتمدة على أساطيل الحلفاء وجيوشهم مركز وهمى لاغير . وعدا هذا فان البقية الباقية التى تركتها معاهدة (سيفر) للحكومة العثمانية من املاكها تقسم الى مناطق نفوذ بين إنجلترا وفرنسا واطاليا واليونان وتقوم كل واحدة من هذه الدول بادارة الجندمة فى المنطقة التى تخصها .

هذه هى صورة مختصرة من معاهدة سيفر التى كان من أقسى أحكامها أنها بعد أن بترت تلك البلاد الشاسعة من الوطن العثماني على أن تتمتعها بالاستقلال كما وعدتها من قبل لم تكتف ببيترو ولاية «أزمير» وولاية «أدرنه» من جسم الامة التركية بل قدمتهما مكافأة لاعدى أعدائها . وبذلك حرمت الاستانة أن تكون ملتقى القسم الاسيوى والقسم الاوروبى من المملكة العثمانية كما حرمت الاناضول من أهم منفذ بحرى له

نعم قضت معاهدة سيفر باعطاء «أدرنه» و«ازمير» لليونان رغما من التحقق من أن الاكثرية العظمى فى تلك البلاد للامة التركية وبعد أن اعترفت هيئة التحقيق الأولية المؤلفة من ممثلى دول الحلفاء لتحقيق ماحدث بازمير من الفظائع بعد الاحتلال اليونانى فى تقريرها المؤرخ ١١ اكتوبر سنة ١٩١٩ «بأن أغلبية

العنصر التركي على العنصر اليوناني لانزاع فيها وأنها ترى أن من واجبه الملاحظة بان الشعور الوطني التركي - وقد ظهرت درجة مقاومته - لا يتقبل التحاق هذا البلد باليونان ولا يخضع الا للقوة أي لحملة عسكرية لا تستطيع اليونان وحدها ان تجهزها وتنال بها مآربها من الانتصار « كما قدورد في ذلك التقرير » ان الاحتلال اليوناني قد انقلب فتحا وحربا صليبية ؟ » وقد ألفت تلك الهيئة المحققة تبعات ما وقع من الفجائع في ذلك الحين على اليونان

كان من آثار توقيع معاهدة سيفر أن اشتدت الحركة الوطنية في الأناضول وأصدر المشير مصطفى كمال باشا منشورا في ٩ يولييه بأن الحكومة الوطنية ترفض بكل اباء هذه المعاهدة

لم تستمر اليونان في هجومها على الأناضول ولم تستطع أن تبس بوعدها لانجلترا بتمزيق شمل الحركة الوطنية. لم تستمر في هجومها رغم الامدادات والمساعدات العظيمة التي كانت تصلها من الحلفاء ولا سيما من انجلترا عدوة تركيا اللدودة. ولم تفلح سياسة الداماد فريد صنيعة انجلترا في مناوأة هذه الحركة وجنح الحلفاء الى خطة التفاهم ولو ظاهرا مع الحكومة الوطنية فاستقال الداماد فريد في ١٧ اكتوبر سنة ١٩٢٠ بعد أن بقى في منصب الصدارة اكثر من ستة اشهر وكانت استقالته دليلا على تغير الحالة السياسية لأنه كان يمثل دائما سياسة العداء نحو الحركة الكمالية ولا يمكن أن يكون على يده تفاهم معها فقبول سقوطه بالارتياح التام في المحافل التركية

سقوط وزارة الداماد فريد وبدء التفاهم مع الأناضول

تألفت الوزارة الجديدة في ٢١ اكتوبر من توفيق باشا صدرا أعظم وكان من أعضائها الصدران السابقان عزت باشا وصالح باشا فكان وجودهما دليلا على أن الوزارة تسعى باخلاص في التفاهم مع الحكومة الوطنية ولا سيما أن عزت باشا معروف بميوله ومؤازرته للحركة الوطنية وجعلت الوزارة ضمن برنامجها « العمل على ازالة الانقسام الذي حدث في الوحدة الوطنية » ومعنى هذا صراحة التفاهم مع الحركة الأناضولية

وقد قوبل نبأ تأليف هذه الوزارة بالارتياح والفرح في الاستانة والاناضول لأن الحركة الأناضولية لم تكن تعارض حكومة الاستانة الا لان هذه واقعة تحت ضغط الحلفاء تأتمر بأوامرهم. وتوفيق باشا وعزت باشا وصالح باشا هم موضع ثقة زعماء الحركة الوطنية فلم يكن ثمة مانع من تفاهم الحكومتين

على ان الحكومة الوطنية في أنقره كانت في ذلك الحين تبذل الجهود العظيمة لتنظيم الجيش الوطنى دفاعا عن كيان البلاد وكلمات هذه الجهود بالتفوز العظيم الذى أحرزه الجيش الأناضولى على الارمن

انتصار الكمالين واستيلاؤهم على قارص

كانت جمهورية الأرمين « جمهورية اريفان » قد شهرت الحرب في اكتوبر سنة ١٩٢٠ على الحكومة الوطنية بالاناضول لان الأرمين يضمرون العداء من قديم للوطنيين الاتراك وكانوا يغيرون على الحدود الاناضولية الشرقية والوطنيون ينوون الاتصال بجمهورية اذربيجان ليأخذوا ماتحتاجه الحركة الوطنية من ذخيرة منها وليتخلصوا من مناوأة الارمن على الحدود الشرقية حتى لا يكونوا مهددين من الشرق بالارمن ومن الغرب باليونان

وقعت الحرب بين ارمينيا والاناضول بعد توقف الهجوم اليونانى وما زالت الحرب سجالا الى أن انتهت باستيلاء الجيوش التركية التى كان يقودها كاظم قره بكر باشا (١) على قلعة قارص الشهيرة بعد حرب ضروس استمرت خمسة عشر يوما على أشد ما يتصور حيث كان جيش كاظم قره بكر يحارب على جبال مغطاة بالثلوج يبلغ ارتفاعها ثلاثة آلاف متر ودرجة البرودة بها ١٥ تحت الصفر. وحاصر الجناح الايمن من الجيش مدينة « اريفان » عاصمة أرمينيا فاضطر الارمن لاجلائها والانسحاب شمالا. وقد أسرت القوة التركية حاكم قارص وقائدها الجنرال بيروميان وعددا كبيرا من القواد والضباط و ١٢٥٤ جنديا وتقدمت القوة واستمرت تستولى على ما يقع في طريقها حتى مدينة كورمى - الكسندروبول -

(١) كان في أثناء هذه الحرب « الميرالاي كاظم قره بكر بك »

التي تبعد عن قارص سبعين كيلو مترا وذلك في ٥ نوفمبر سنة ١٩٢٠. وقد اضطر جيش الأرمن للتسليم بعد ان حصر بين «كومرى» و«قاره كليسه» وتم للجيش التركي النصر المبين فتخلص الأناضول من مناوأة الارمن وأمنت الحكومة الوطنية على الولايات الأربع الشرقية وهي «أرضروم» و«طرابزون» و«وان» و«بتليس». وكان استيلاء الأتراك على «قارص»^(١) في ظروف صعبة وفي مدة وجيزة من معجزات الشهامة التركية

(١) تبعد (قارص) عن (أرضروم) مائتي كيلو متر وهي قلعة منيعة قديمة مشيدة على مضيق جبلي ارتفاعه ١٩٠٥ أمتار وقد اشتهرت في حرب سنة ١٨٧٨ التي وقعت بين روسيا وتركيا بالدفاع المجيد الذي قام به المرحوم الغازي احمد مختار باشا وكان مبدأ شهرته العسكرية واستولى عليها الروس في تلك السنة. فأقاموا بلداً جديداً على الجانب الأيسر للمجرى الذي يقسمها قسمين يسير الانسان في سوقه بين مبان فخمة الى أن يقف أمام «تمثال قارص» وهو التمثال الذي أقامه الروس تمجيداً لسقوط القاعة وضياعها من يد الدولة العثمانية والتمثال مشيد على صخرة رصفت حولها المدافع العثمانية وعليها طغراء السلطان عبدالمجيد وفوق المدافع جندي روسي يقف على صخرة وتحت قدميه العلم العثماني وقد انقض عليه نسر يمزقه بمخالبه اربا اربا

فلما قامت الثورة الروسية الأخيرة وتقدم الجيش العثماني الى قارص ودخلها منصوراً هدم ذلك التمثال ورفع العلم العثماني على أبراج قارص وقد أقرت معاهدة «برست ليتوفسك» حقوق الدولة في استرداد تلك البلاد التي فصلت عنها عنوة فعادت الى أحضان أمها بعد فراق استمر أكثر من أربعين عاماً

بيد أنه ما عقدت الهدنة حتى قام الأرمن فهجموا على تلك البلاد زاعمين أنها بلادهم وأنها قداهديت اليهم فلم يسع القوة التركية الا الانسحاب لما أصابها عقب الفشل في الحرب العامة من الاضطراب. وقد كانت بغية بعض الدول الأوروبية أن تقيم من بلاد الأرمن سداً منيعاً يفصل البلاد العثمانية عن الحكومات الشرقية في آسيا. لذلك عزمت القوة الوطنية التركية أن تحصل على حقها وتقيم ميزان العدل بقوتها فما سنحت السانحة حتى اقتحمت ذلك السد القائم على أوهى أساس ورفعت العلم العثماني على أبراج قارص مرة أخرى

مؤتمر لوندرة والحالة الجديدة في الشرق

أصبحت إنجلترا وحلفاؤها أمام حوادث جديدة في الشرق اضطرتهم الى الاجتماع للتداول في الحالة السياسية التي ولدتها تلك الحوادث . وأهمها انتصار الأتراك الكاليين على الأرمن ثم سقوط فينيلوس في الانتخابات التي جرت في بلاد اليونان يوم ١٤ نوفمبر سنة ١٩٢٠ وكان الانتخاب دأرا حول عودة قسطنطين الى العرش أو بقاء فينيلوس قابضا على أزمة الحكم فسقوط فينيلوس في الانتخاب كان معناه سقوط وزارته وقرب عودة قسطنطين الى العرش وتغيير السياسة اليونانية

كانت هذه الحوادث مدعاة الى تغيير سياسة الحلفاء في الشرق وتحدد الخلاف بين النظرية الفرنسية الايطالية والنظرية الانجليزية فاتفق الحلفاء على الاجتماع في مؤتمر لوندرة في أواخر نوفمبر سنة ١٩٢٠

اتفقت سياسة فرنسا التي كان يمثلها في المؤتمر « المسوليح » رئيس الوزارة وسياسة ايطاليا التي كان يمثلها « الكونت سفورزا » وزير الخارجية الذي كان يجاهر بضرورة تعديل معاهدة سيفر لاعادة السلام الى الشرق . وكانت الصحف الفرنسية تنادى بأن السياسة التي اتبعت لغاية ذلك الحين في الشرق تخالف تقاليد فرنسا وعلى ذلك فالفرصة سانحة ولا يجوز اضعافها لتصفية المسألة الشرقية على قواعد جديدة . فمع أن النظرية الانجليزية كانت تريد بقاء كل شيء على ما هو عليه طبقا لمعاهدة سيفر الا أن السياسة الفرنسية أخذت تقنع السياسة الانجليزية بالانضمام اليها مستعينة بالسياسة الايطالية التي تميل الى تغيير خطة الحلفاء في الشرق . وهذا التغيير قائم على الفكرة الآتية وهي أنه بسقوط فينيلوس قد سقطت الفكرة التي كان الحلفاء يعملون لها وهي إيجاد دولة يونانية كبرى قوية قادرة على أن تسيطر أمورها وتثبت دعائم المملكة الكبيرة التي آلت اليها لأن قوة الحركة الوطنية في الاناضول من جهة وسقوط فينيلوس من جهة أخرى لا يجعلان الحلفاء واثقين بمقدرة اليونان على تحمل الأعباء التي

وكلتها اليها الدول ولا على توطيد دعائم السلام في الشرق على قواعد معاهدة سيفر والسلام لازم لاوروبا لصيانة مصالحها الاقتصادية والمالية في تلك الاصقاع

ولما كانت معاهدة سيفر قد لوحظ فيها تحقيق هذا الغرض فلا محيص من اعادة النظر فيها من جديد مادام الغرض قد تغير . وقد ضربت الصحافة الفرنسية على نعمة أخرى وهي أنه لا بد من محاربة النفوذ الالماني الذي يعود الى اليونان بعودة قسطنطين وهذه المحاربة لا تتحقق الا بأرضاء الأتراك . هذه هي وجهة النظر الفرنسية ولكن إنجلترا كانت متمسكة بمعاهدة سيفر وعاملة على محق تركيا وتكوين دولة يونانية قوية تحقق سياستها وأطماعها في الشرق

فاجتمع مؤتمر الحلفاء في لوندرة في أواخر نوفمبر سنة ١٩٢٠ واتفقوا على المعارضة في رجوع قسطنطين الى اليونان وقرر المؤتمر انذار الحكومة اليونانية بانقطاع معونة الحلفاء المالية اذا عاد قسطنطين . على أن الشعب اليوناني لم يعبأ بهذا الانذار وجري الاستفتاء في عودته في ٥ ديسمبر سنة ١٩٢٠ فأسفر عن رغبة الأغلبية العظمى من اليونانيين في رجوعه مهما كانت العواقب

على أن المؤتمر لم يوفق الى البت في مسألة تركيا لأن الحوادث كانت تتعاقب سراعاً بحيث لم تستقر الحالة السياسية الجديدة ولم يكن في استطاعة المؤتمر أن يقرر قرارات نهائية توفق بين وجهات النظر المختلفة بين الحلفاء وتبنى على حالة سياسية مستقرة فاكتمل المؤتمر بحل وسط بين النظريتين الفرنسية والانجليزية وهو قبول مبدأ تعديل معاهدة سيفر وأجل تمصيله الى مؤتمر آخر . ومعنى ذلك أن الحلفاء تركوا للحوادث أن ترسم خطتهم المستقبلية وتوحد بين وجهات نظرهم المختلفة

في سبيل التفاهم بين انقره والاستانة

وفي غضون ذلك كانت وزارة توفيق باشا تعمل جهدها لازالة الخلاف بين الحكومة الوطنية في انقره وحكومة الاستانة فكان أول عمل لها أن أوفدت الى الحكومة الوطنية بعثة كبيرة للمفاوضة والتفاهم مع الحركة الوطنية توصلها الى الاتفاق على السياسة الواجب اتباعها حيال معاهدة الصلح . وكان من أعضاء

هذه البعثة غزت باشا الصدر السابق ووزير الداخلية وصالح باشا الصدر السابق ووزير الحربية وحسين كازم بك وزير التجارة - وسافرت البعثة يوم ٣ دسمبر قاصدة الى أنقره ووصلت اليها يوم ٨ دسمبر وقد كانت رحلتها الى أنقره من رحلات التاريخية وصفها أحد أعضائها وصفاً يصور داخلية الاناضول في تلك الاوقات العصبية قال :

« وصلنا الى « صبانجه » وقت الزروب . وقد نزل جميع أعضاء الوفد بهذا البلد المحتل احتلالاً عسكرياً . وبعد ان أخذنا المعلومات اللازمة عن أحوال الطرق عدنا الى القطار وقضينا ليلتنا به . وما دخلنا عرباتنا حتى كان يقبل الفلاحون أفواجا أفواجا لمعاونة رجالنا في تهيئة السيارات المعدة لسياحتنا . وقد بتنا ليلتنا في أمان وسلام رغمنا من اضطراب الاحوال في هذه الارحاء المحتلة بمختلف المتحاربين . وما علمنا أن السيارات مهيئة في فجر اليوم التالي حتى امتطيناها . وتقدمنا الى داخل الاناضول . وقد كانت السيارات التي تحمل حوائجنا تتبعنا فكأنما كانت قافلة من السيارات تسير . استمرت سياحتنا ساعة على هذا المنوال بيد أننا لم نصل الى « عارفيه » حتى رأينا السيارات تزعجنا زعاج التوحل الطرق وقلة انتظامها

وقد وصلنا ساعة الظهر الى وادي « سقاريا » حيث بدأنا نشاهد القرى منتشرة في الاطراف وقد كان القرويون يمارفوننا بكميات من التفاح خلال الطريق فهبطنا من سياراتنا وتناولنا طعامنا أزاء شلال صغير لنهر « سقاريا » وبعد الطعام شرعنا نسير على أقدامنا لان عزت باشا وصالح باشا كانا يرجحان المشى على اتمطاء السيارات في تلك الطرق . فلما أتعبنا المشى عدنا الى سيارتنا وتقدمنا على مهل حتى غابت الشمس وقد وصلنا الى جسر قائم على النهر في جوار قرية تدعى « غوزان » ولكن كان الجسر منهدهما بنيران المدافع فعولنا على عبور النهر بالسيارات فسرنا حتى وجدنا مكانا يصلح لذلك . وهناك سارت السيارة في النهر وكادت تعبره لولا انها غرزت في الاوحال على ضفته المقابلة . وقد أسدل الليل أستاره . بيد أننا بعثنا بعض رجالنا الى تلك القرية القريبة فعادوا الينامع البقية الباقية من رجالها يصحبهم نسأؤهم وسعوا سعياً متواصلاً حتى أتقنوا السيارة

باعتبارها بالاعمال التي تبعتها في تلك الايام

من الأوحال ثم أشاروا إلينا أن نعبّر النهر من محل مناسب فاجتزنا ووصلنا الى قريتهم بعد ان تكبدنا عناء عظيمًا . وقد استضافنا شيخ القرية فتقدمنا الى بيته ثم أعد لنا العشاء . وهناك جاس الصدران الاعظمان السابقان عزت باشا وصالح باشا على مائدة الشيخ القروى وتناولوا معه طعامه ثم تسامرا معه الى أن أذن مؤذن الفجر وقد كان هذا المنظر من أسمى المناظر

تقدمنا على هذه الحال حتى وصلنا الى (ييه جك) في خمسة أيام اعترضتنا خلالها مشاكل عديدة منها أننا ماوصلنا الى مضيق « كيوه » حتى سمعنا أصوات الرصاص فوقنا . فأقبل علينا جنود مسلحون هم جنود القوة الوطنية فقادونا الى ضباطهم فأرفق بنا فصيلة منهم . أما سياحتنا بين « مكجه ولكى كوى ولنكة » فكانت مملوءة بالحوادث لان هذه القرى لا تبعد عن الخطوط اليونانية الا بضعة كيلو مترات ثم وصانا الى « ييه جك » حيث أقانا القطار المهياً لنا الى انقره وقد استقبلنا الاهالى فى كل جهة استقبالا شائقا - على ان هذه البعثة قد لبثت عدة أشهر دون أن تصل الى التوفيق بين مطالب الاناضول ومطالب حكومة الاستانة أو بالأحرى مطالب الحلفاء لأن دول الحلفاء هى التى طلبت ارسال هذا الوفد وكان الغرض الحقيقى منه ماقاله عزت باشا رئيس الوفد بعد أن عاد من أنقره الى الاستانة فى ١٨ مارس سنة ١٩٢١ « اننا لم نوفق الى القيام بواجبنا الذى عهد به الينا فى أنقره وقد كنا نود أن نعود بسرعة فلم نتمكن . لقد كان الواجب الاساسى الذى عهد به الينا هو التوفيق بين شروط الصلح التى يطالبها الاناضول وشروط الصلح التى تقبلتها حكومة الاستانة من الدول المتحالفة وتوطيد دعائم السلام على هذه الصورة . ولكن الذين طلبوا منا أن نقوم بهذا الواجب لم يعينوا لنا شروطا بل طلبوا منا تطبيق معاهدة سيفر على ماهى عليه فاذا قبل ذلك وعدونا ببعض الامتيازات لتسهيل تطبيق المعاهدة مع بعض الوعود لخصوصية الأخرى وقد تبدلت الأحوال خلال الثلاثة الأشهر التى قضيناها فى انقره حيث دعت الدول حكومة انقره لتعديل المعاهدة فى مؤتمر لوندرة دعوة رسمية بعد أن كانت تريد منا أن نتقبل معاهدة سيفر على ماهى عليه . فهل يمكننا أن نعتبر الاستانة والاناضول قد اتفقا بناء على هذا الموقف الاخير ؟ ان الصلح الذى يكاد يتقرر سحل هذا الخلاف فى وقت أصبحت فيه أحوال الاناضول

متحسنة جدا بتأسيس النظام الحقيقي في البلاد كما يدل عليه هذا الحادث الهام وهو نشر القانون الاساسى وقبوله في الاضول وهذا القانون عبارة عن تدوين القرارات التي اتخذتها حكومة انقره عقب احتلال الانجليز للاستانة في ١٦ مارس من السنة الماضية « فالبعثة لم تصل لغرضها ولم يتم التوفيق بين حكومتى انقره والاستانة

معركة أين اونو وهزيمة الجيش اليونانى

حدد لانعقاد مؤتمر الحلفاء بباريس يوم ٢٤ يناير سنة ١٩٢١ وقبل انعقاده كانت اليونان تحاول أن تقوم بهجوم كبير في الاضول يقنع الحلفاء أنها قادرة على سحق الحركة الوطنية وأن السياسة اليونانية في عهد قسطنطين لم تتغير عما كانت عليه في عهد فينيزيلوس وأن لا محل بعد ذلك لتعديل معاهدة سيفرو كان غرض اليونان من هذا الهجوم احتلال « اسكي شهر » وبدأ الهجوم على جبهة (عشاق - بروسه) ولكن الجيش اليونانى أصيب بهزيمة كبرى في معركة (اين او كى) - ١١ يناير سنة ١٩٢١ - استمرت الحرب أزاء اين او كى ثلاثة أيام تحارب فيها الطرفان وجها لوجه بالسنة وكانت النتيجة أن انهزمت الجنود اليونانية وبلغ ما احصى من قتلاهم (٤٠٠٠) والاسرى (١٥٠٠) وقد صرحت الصحف اليونانية في ذلك الحين ان القتلى والجرحى من اليونانيين في هذه المعركة كانوا من خيرة الضباط والجنود . وقد انسحب اليونانيون بعد هذه الهزيمة واحتفلت انقره بانتصار الجيش التركى وقرر المجلس الوطنى الكبير بجاسة ١٣ يناير سنة ١٩٢١ شكر الجيش على ما أبداه من الشهامة في ميدان القتال وقد كانت هذه الجلسة من جلسات المجلس التاريخية فالقيت فيها الخطب الرنانة وقام المشير مصطفى كمال باشا فشرح الموقف الحربى وامتدح بسالة الجيش ووقار الامة . وقد احتفل الاضول بهذا النصر المبين وتطوع الالوف تلو الالوف في الجيش الوطنى ومن أبلغ آيات الوطنية ما قام به أهل (انقره) ساعة وصول أخبار الهجوم اليونانى فانهم قاموا في الحال بتأسيس الفرق لجيش الدفاع الوطنى وأرسلوه الى « اسكيشهر » لمعاونة الجيش . وقد اشترك فيه كل قادر على حمل السلاح . وكذلك قام أهالى « قسطمونى » فألقوا مثل ذلك الجيش

مؤتمر الحلفاء بباريس

انعقد المؤتمر في باريس يوم ٢٤ يناير سنة ١٩٢١ في قاعة الساعة التاريخية بوزارة الخارجية برئاسة المسيو بريان السياسي المقتدر الذي تولى رئاسة الوزارة الفرنسية منذ ١٥ يناير وكان هذا المؤتمر من أهم مؤتمرات الحلفاء وأكبرها شأنًا منذ معاهدة فرساي وقد حضره من أقطاب سياسة الحلفاء « بريان » و« لويد جورج » و« كرزون » و« المارشال فوش » و« الكونت سفورزا » وكان من أهم المسائل التي تباحث فيها تجريد ألمانيا من السلاح والتعويضات والمسألة الشرقية وقد دافع « سفورزا » في المؤتمر عن نظرية تعديل معاهدة سيفر دفاعًا عظيمًا ومما قاله في هذا الصدد ان السكاليين يطلبون « ادرنه » و« أزمير » والغاء المراقبات الدولية وتعديل السياسة الانجليزية الفرنسية في فلسطين والعراق وسوريا وصرح بأن الاستعدادات الحربية البلشفية ترمي الى الاستيلاء على الاستانة وأن اليونانيين عاجزون عن سحق السكاليين وصرح أنه لا يرى مندوحة من التوفيق بين اليونانيين والأتراك مع احتفاظ اليونانيين بالحقوق الاقتصادية التي حصلوا عليها فعارض « لويد جورج » في النظرية الايطالية التي عضدها « بريان » وانتهت المناقشة بالموافقة على اقتراح « سفورزا » الذي يقضى بعقد مؤتمر للحلفاء يحضره ممثلو تركيا واليونان للمناقشة في تعديل معاهدة سيفر وقد قوبل هذا القرار من من اليونان بالأس والاستياء ولم يخف رجالها السياسيون مخاوفهم على معاهدة سيفر وعلى أثر ذلك دعى أترك الاستانة وأقره الى تأليف وفد مشترك لحضور المؤتمر الذي تقرر عقده في لوندرة وهو المعروف بمؤتمر الشرق الأدنى وكان « الكونت سفورزا » هو صاحب فكرة الاتصال مباشرة بحكومة أقره باعتبار أن المفاوضات معها تنتج وتثمر ويكون من ورائها إعادة السلام الى الشرق وفتح باب المعاملات الاقتصادية أما المفاوضات مع حكومة الاستانة فعقيمة غير منتجة ففي ٢٧ يناير سنة ١٩٢١ تسلم الباب العالي دعوة المسيو « بريان » رئيس المؤتمر لحضور مندوبي تركيا الى المؤتمر الذي سيعقد يوم ٢١ فبراير بلوندرة ورجاه في الرسالة أن يرسل مثل هذه الدعوة الى الحكومة الوطنية في أقره .

المراسلات التاريخية بين انقره

والاستانة

فتداولت حكومتا الاستانة والاناضول في شأن اجابة دعوة المؤتمر وتبادلتا رسائل سياسة لها شأن كبير في تاريخ الحركة الوطنية التركية. فقد ارسل الصدر الأعظم توفيق باشا الى المشير مصطفى كمال باشا البرقية الآتية :

« سعادة مصطفى كمال باشا بانقره

« ان القرارات التي اتخذها المجلس المنعقد في باريس يوم ٢٥ يناير سنة ١٩٢١ تقضى بعقد مؤتمر مؤلف من مندوبي دول الحلفاء والحكومة العثمانية والحكومة اليونانية في لوندرة يوم ٢١ فبراير للتفاوض في حل المسئلة الشرقية . وستعدل المعاهدة التعديلات التي يرى أنها ضرورية من جراء الحادثات . وقد اشترطت الدعوة التي وصلت الى الحكومة السنية أن يكون بين المندوبين العثمانيين مندوبون حازون ثقة مصطفى كمال باشا أو أنقره وقد قام مندوبو دول الحلفاء في الاستانة بتبليغنا هذا القرار . واني لانتظر قراركم وجوابكم حتى يتحد المندوبون الذين تعينونهم مع المندوبين الذين ننتخبهم

صدر أعظم توفيق

وهذا جواب مصابي كمال باشا

« فخامة توفيق باشا بالاستانة

« ان القوة الحكومية الشرعية المستقلة الوحيدة الآخذة بزمام الامور اعتمادا على الأرادة الوطنية في تركيا هي في أنقره أي في المجلس الوطني الكبير الذي ينعقد على الدوام . والهيئة الحكومية المؤورة بكل جميع المسائل المتعلقة بتركيا والتي تخاطب في جميع الأمور المتعلقة بالعلاقات الخارجية هي الحكومة التي يؤلفها هذا المجلس وليس لأي هيئة في الاستانة أي وضع شرعي من أي وجه . لذلك فقيام أي هيئة في الاستانة واتخاذها اسم (حكومة) مغاير تمام المنايرة للحقوق الوطنية . كما لا يجوز قط أن تعرض هذه الهيئة نفسها لمخاطبة الخارج في المسائل

الحيوية الخاصة بالأمة . فالواجب الوطنى الوجدانى الذى تتطلبه منكم الأمة أن تعترفوا بأن الحكومة الشرعية التى يجب أن تخاطب فى المسائل المتعلقة بالمملكة والأمة هى فى انقره . ولا شبهة فى أن دول الحلفاء تقدر أن الحكومة التى لها كلمة مسموعة فى المملكة والأمة هى فى انقره . ولكنها لا تصرح بذلك لظنها أنها تستفيد من وجود هيئة متوسطة فى الاستئانة . وان حكومة المجلس الوطنى الكبير لتصرح بأنها تبتغى استتباب السلام والامان على أساس الاعتراف بالحقوق الوطنية التى كررتها مرارا . وهى مستعدة لقبول أية مفاوضة على هذا الأساس فاذا كانت دول الحلفاء قد قررت حل المسئلة الشرقية فى مؤتمر لوندرد فى دائرة الحق والعدل فعليها أن تدعو الحكومة الوطنية رأسا الى ذلك المؤتمر . ونكرر لكم أن حكومة المجلس الوطنى تتقبل أى دعوة مبنية على الشروط المتقدمة قبولا حسنا »
رئيس المجلس الوطنى الكبير

« مصطفى كمال »

وقد أردف مصطفى كمال باشا هذه البرقية برقية خصوصية لتوفيق باشا قال فيها :
« فخامة الباشا

« انكم تخدمون بلادكم طول عمركم خدما مشكورة . ونحن نعتقد أنه قد سنحت لكم الآن فرصة تاريخية خطيرة تتوج جميع خدمكم السابقة . اننا نريد أن نسير على أساس الاتحاد التام . ولا ريب أنكم تقدرون المحذورات التى تنشأ من ارسال وفدين الى المؤتمر ليمثلا البلاد التركية . لقد استطاعت الامة بفضل جهادها فى سبيل استقلالها . ودماؤها التى أسالتها . والثبات الذى أظهرته أزاء المشا كل العديدة أن تقف موقفها الحالى الذى يطمئنها كما أن الحوادث تقع وتسير سيراً يؤيد مطالبها فى الاستقلال التام . فلا بد أن تتحد جميع القوى الوطنية فى داخل البلاد ابتداء من الذات الشاهانية ازاء الحكومات الأخرى ساعة الدفاع عن حقوقنا الوطنية . لذلك قد وجب على الذات الشاهانية أن تعترف بالمجلس الوطنى الكبير الذى يمثل وحده الارادة الوطنية اعترافا رسميا . وهناك يتيسر لنا أن نختم الحالة غير الطبيعية القائمة فى الاستئانة . التى دلت التجارب المشؤومة على مقدار اضرارها بالبلاد ثم ان البلاغ الذى قدمه اليكم ممثلو دول الحلفاء فى الاستئانة

يدل على أنه لا بد من اشتراك ممثلى الحكومة الوطنية فى الوفد العثمانى حتى يتسنى له أن يتقدم الى المؤتمر . فالدول تعترف بوضوح كاف أن المندوبين الذين يرسلون الى مؤتمر لندره لا يمكن ارسالهم الا من قبل الحكومة الوطنية . فنحن نقترح عليكم باسم الواجب الذى تعهدتم بالقيام به أزاء التاريخ والامة أن تلتحقوا بنا وتتقبلوا القواعد التى وضعتها حكومة المجلس الوطنى وهى الحكومة المشروعة الوحيدة فعلا وقانوناً . حتى تسهلوا لنا الفوز باقرار تلك القواعد من قبل أعدائنا وبذلك نصل الى غايتنا من هذا الجهاد بسرعة . فاذا لم تتقبلوا ولم تنفذوا هذه المطالب التى نقترحها عليكم لنسير على اتحاد وندافع عن الآمال الوطنية أقوى دفاع فهناك يخشى من تزلزل موقف الذات الشاهانية الجالسة على سرير السلطنة وعرش الخلافة . كما أننا نسجل عليكم بالصفة الحكومية الفعلية والحقوقية التى منحتها لنا الارادة الوطنية ان كل ماينجم من المسؤولية وكل ماينشأ من العواقب من جراء ذلك عائد على الذات الشاهانية رأساً . فنحن ننتظر منكم أن تقوموا بواجبكم التاريخى ازاء هذا الموقف وأن تفيّدونا بنتائج أعمالكم بكل صراحة ونرجوكم قبول احتراماتنا »

رئيس المجلس الوطنى الكبير

« مصطفى كمال »

ثم وردت الى الصدر الاعظم برقية ثالثة بعد هذه البرقية تلخص مطالب الاناضول وهذا نصها :

« فخامة توفيق باشا بالاستانة

« نكرر عليكم آراءنا واقترحاتنا مرة أخرى وننتظر جوابكم عنها »

١ - تعان الذات الشاهانية اعترافها بالمجلس الوطنى بخط همايونى يقتصر على

الاعتراف بالمجلس الوطنى

٢ - اذا قبات المادة الاولى فىمكن تنظيم الاحوال الداخلىة كمايأتى :

« يقيم جلالة السلطان فى الاستانة كما كان وينعقد المجلس الوطنى فى أنقره

كما هو الآن . ولا تبقى فى الاستانة وزارة انما يكون لدى جلالة السلطان هيئة

من قبل المجلس الوطنى

٣ - تقوم الحكومة الوطنية بدفع مخصصات الذات الشاهانية وأعضاء الاسرة الماوية وموظفي الاستانة»

هذه هي المراسلات التي دارت بين الباب العالي والحكومة الوطنية ولا شك أن الظروف التي كتبت فيها تلك الرسائل كانت تتطلب بقاء الحكومة الوطنية في أنقره حتى يستتب السلام ويعقد الصلح . فان مركز أنقره مساعد على استمرار الجهاد الوطني بخلاف مركز الاستانة فانها اذا انتقلت اليها الحركة الوطنية انطقت في أول يوم . ولا ريب ان مركز الصدر الاعظم توفيق باشا كان من أهم المراكز التاريخية ولولا أساطيل الحلفاء وقوتهم البرية في الاستانة . اظهر ذلك المشكل قط لان الرأي العام كله في جانب الحركة الوطنية

لقد اضطر توفيق باشا الى السكوت أزاء مطالب الاناضول وتناقش المجلس الوطني في شأن المراسلات التي تبادلها مصطفى كمال والصدر الاعظم ومما قاله مصطفى كمال في هذا الصدد « لقد تلوت أمامكم جميع المراسلات التي تبودلت بيننا وبين توفيق باشا ولا شك ان الاستانة تمثل حالة عقلية مشاولة الاعصاب لا يجزها قط تفهم الحالة السياسية بغير منظار الاجنبي وهي بذلك عاجزة تمام العجز عن تحقيق مصالح الوطن الحقيقية . وان هيئة المجلس الوطني الكبير الموقرة لتعتمد على عقيدتها الثابتة في حيوية الامة التركية لتسير بجهودها في طريق أداء الواجب المفروض عليها وهو تخليص الاستانة من اخطار الاحتلال واعادتها الى جسم الامة السليم واعادة الحرية الى السلطان الجامع بين مقام الخلافة وعرش الساطنة» ولما لم تتفق الحكومتان قررت الحكومة الوطنية في أنقره ارسال وفد خاص يمثلها وعلى رأسه بكر سامي بك وزير خارجية أنقره وارسات الاستانة وفدا يمثلها وعلى رأسه توفيق باشا الصدر الاعظم ووصل الوفدان الى لوندرة لحضور المؤتمر وكانت مطالب الحكومة الوطنية معروفة ومدونة من قبل في الميثاق الوطني الذي أعلنه مجلس المبعوثان في ٢٨ يناير سنة ١٩٢٠ قبل احتلال الاستانة وقد أوضح مصطفى كمال باشا مطالب الاناضول لمكاتب (يوناتيد تلغراف) (١) بما يلي :

(١) مكاتب هذه الشركة يمثل ١٢٠٠ جريدة أمريكية وقد طلبت هذه التصريحات من رئيس الحركة الوطنية لنشرها في جميع تلك الجرائد

« ان أزمير مدينة تركية من كل الوجوه. وهي جزء لا يتجزأ من الأناضول وليس لليونان أى حق تاريخي أو قومي في هذه المدينة . لقد نزع اليها بعض الاروام من الجزائر بقصد الاتجار وهم لا تتألف منهم الا أقلية في نفس المدينة وهذه البلاد تركية منذ الف سنة وقد استولت اليونان عليها استيلاء غير شرعى خدمة لأمال دولة استعمارية . وهي تتبع في هذه البلاد سياسة الافناء التي اتبعتها ضد المسلمين في « مورِه » و « تساليا » و « كريد » و « مقدونيا » ولذلك ترتكب المظالم وتقتل النفوس . ومن أدل الدلائل على ذلك تقرير الهيئة المحققة الدولية . وستطرد أمتنا هؤلاء الاشقياء من بلادها عاجلا أو آجلا انما نحن نبتغى حقن الدماء ولذلك لا نتأخر عن الشروع في مفاوضات السلام اذا اعترفوا بحقوقنا وجعلوا عن بلادنا . ونرجح أن نشرع في تلك المفاوضات مع حكومة اليونان رأسا ويمكننا أن نقبل توسط حكومة الولايات المتحدة »

« وكذلك فان « تراقيا » و « أزمير » مسكونة بأكثرية تركية ومحتوية على عاصمة تاريخية وطاقحة بالأثار الوطنية فهي من الاجزاء الاصلية للوطن العثماني ونحن لا نطالب الا رفع الاحتلال الاجنبي من بلادنا هذه . ولا ريب أننا نحفظ حقوق الاقلية اليونانية كما نصت على ذلك معاهدة «سن جرمان» ونقبل استفتاء السكان في تراقيا الغربية التي تمتوى على اكثرية تركية عظمى »

« أما معاهدة سيفر » فنحن لا نعترف بوجود معاهدة « سيفر » التي تقضى على استقلالنا السيامي والحقوق والاقتصادى والمالى والتي تنكر حق حياتنا . وكل غايتنا عقد صلح يضمن استقلالنا وحقنا في حكم نفسنا بنفسنا »

« ثم انكم تسألوننا عن التعديلات التي نرضى بها في مسألة الأستانة . اننا نرضى بتقرير حرية المواصلات في البواغيز بشرط أن تبقى الاستانة كما كانت تحت السيادة التركية بلا قيد ولا شرط وأن تكون مضمونة من كل اعتداء . وتعيين تلك الشروط يكون خاصا بالدول التي لها سواحل على البحر الأسود لا بغيرها »

« أما سياستنا في المستقبل فهي ترمى الى استكمال الأسباب التي نضمن عمران البلاد . فان بلادنا خربة ومعارفنا ضئيلة واقتصادياتنا ضعيفة . فأملنا الوحيد عمران بلادنا وتنوير أمتنا والسعي لسعادتنا »

« ان الاناضول يقوم اليوم بالدفاع عن حياته ومقدساته وان أمتنا لعلى يقين تام بجميع حقوقها وواجباتها الانسانية . عاشقة لحريتها واستقلالها . عارفة بقيمة أوطانها . وأنها وهى تبذل كل عزيز فى سبيل حريتها واستقلالها لترفع دعواها ككل أمة تسير وراء ذلك الأمل المقدس . الى وجدان الانسانية العام »

مؤتمر لوندرة

والمطالب التركية

على أن الأتراك الوطنيين لم يكونوا يعولون كثيرا على مؤتمر لوندرة ويعتقدون أنه سينصفهم من اليونان لانهم كانوا يعلمون شدة مؤازرة إنجلترا لليونان ويعلمون سوء نية السياسة الانجليزية حيال تركيا . على أنهم رأوا من المهارة فى السياسة أن يلبوا دعوة المؤتمر لأن هذه الدعوة هى بمثابة اعتراف من الحلفاء بقوة الحركة الوطنية التركية وشرعية الحكومة الوطنية فى أنقره بعد ان كانوا يتجاهلونها ويعتبرون زعماءها عصاة ثائرين وكان الأتراك ينوون ان يعلنوا للعالم حقيقة مطالبهم وعزمهم عن مواصلة القتال حتى يفوزوا بها واطلاع الرأى العام الأوروبى على حقيقة الحالة فى الأناضول لأن للرأى العام بلا شك تأثيرا فى سياسة الحكومات فى أوروبا . فاذا اقتنع بأن لأمل فى اعادة السلام فى الشرق الا اذا عدلت معاهدة سيفر تعديلا جوهريا كان لهذا الاقتناع صدق فى الدوائر الرسمية لان مصالح أوروبا الاقتصادية فى الشرق لا تروج ولا تستقر على قواعد ثابتة الا اذا ساد السلام فى الأناضول . ومن جهة أخرى فان انعقاد المؤتمر يكون خير فرصة للمندوبين الأتراك لعقد اتفاقات خاصة مع بعض دول الحلفاء كما حدث فعلا

وقد انتهز الأتراك فرصة قرب انعقاد المؤتمر فروجوا الدعوة الى اجابة مطالبهم فى أوروبا وانعقد مؤتمر تركى فى روما حضره ممثلو الحكومة الأناضولية منهم حامى بك وأحمد رستم بك وحضره كذلك جماعة من كبار العثمانيين منهم حسين حامى باشا الصدر الاعظم السابق ومحمود مختار باشا وأحمد رضا بك رئيس مجلس الأعيان السابق وجاويد بك ناظر المالية السابق وغالب كمال بك سفير الدولة

السابق في أتيننا وغيرهم وتداولوا في الدفاع عن المطالب التركية وقدموا بها مذكرة إلى مؤتمر الحلفاء ونالوا عطف الرأي العام في إيطاليا على القضية التركية وفي أثناء انعقاد المؤتمر في لوندريه كان المجلس الوطني الكبير يوالي اجتماعاته استعدادا للقتال لا اعتقاده أن إنجلترا لا تتحول عن سياستها القديمة حيال تركيا انعقد مؤتمر لوندريه بعد ظهر يوم ٢١ فبراير بقصر سان جيمس وكان من أعضائه الكبار «لويد جورج» و«كرزن» و«المسيو بريان» و«الكونت سفورزا» و«المرشال فوش»

وكان «الكونت سفورزا» يدافع بشدة عن نظرية تعديل معاهدة سيفر مبينا أنها تحمل في طياتها بذور حروب لا تنهى وقد أيده في نظريته «بريان» على أن السياسة الإنجليزية كانت متمسكة بالمعاهدة ودافع مندوب اليونان المسيو «كالجرو بولوس» رئيس وزارة أتيننا عن المعاهدة قائلاً إن اليونان قادرة على الاستيلاء على أنقره وسحق القوة السكالية في ثلاثة أشهر

وقد دعا المؤتمر مندوبي الأتراك فاتحد الوفدان التركيان على توحيد مطالبهما تفاديا من الانقسام أمام المؤتمر وفوض توفيق باشا إلى بكر سامي بك بيان المطالب التركية فشرحها للمؤتمر

ثم اقترح المؤتمر على مندوبي الأتراك واليونان تحكيم الحلفاء بواسطة لجنة يؤلفونها لتحقيق الأغلبية من السكان في منطقة أزمير وتراقية لمعرفة الأتراك الاغلبية أم لليونان

عرض هذا الاقتراح على الحكومتين اليونانية والتركية (في أنقره) بواسطة مندوبيهما فقبلت حكومة أنقره الاقتراح بشرط جلاء اليونانيين عن أزمير وتراقيا وأن يحل محلهم الحلفاء حتى تضمن عدالة التحقيق. أما الحكومة اليونانية فرفضت الاقتراح لعلمها أن التحقيق سيسفر حتما عن كون الاغلبية في جانب تركيا واشتدت الحكومة اليونانية في خطة الرفض فقرّر مجلس النواب في أتيننا يوم أول مارس عدم قبول أي تعديل في معاهدة سيفر. وكان ذلك دليلا على عزم اليونان على استئناف القتال. وكانت إنجلترا تعضدها في هذه الخطة ولولا هذه المعاوضة لما جازفت باعلانها ولذلك لم تكذب تعلن اليونان رفضها اقتراح تحكيم الحلفاء حتى عدل المؤتمر عن اقتراحه ووضع اقتراحات جديدة سامها يوم ١٢ ماوس إلى مندوبي

الأتراك واليونان وهي تتضمن ادخال تركيا في عصبة الامم وزيادة القوى التركية الى ٧٥ ألفا ونقص منطقة البوغاز المنتزع سلاحها ثم جلاء الحلفاء عن الاستانة وشبه جزيرة ازמידوقصر احتلال الحلفاء على غايبولي وجناق قاعة وأن يكون لتركيا صوت معادل لصوت غيرها من الدول الأخرى في لجنة البوغاز ويكون لها في اللجنة المالية حق يعادل حق غيرها من الدول الممثلة فيها وابقاء جنود تركية في الاستانة وزيادة قوة تركيا البحرية والتنزل عن بعض نقاط فيما يتعلق بلجنة المراقبة المالية والغاء مصالح البريد الاجنبية والتسليم بتبعية كردستان لتركيا مع ضمان حماية المسيحيين وتمديد أحكام المعاهدة بالنسبة لارمينيا والتسليم بالسيادة التركية على أزمير مع بقاء حامية يونانية في مدينة أزمير وتعين عصبة الامم حاكما مسيحيا لهذه المدينة . فانقض المؤتمر على أن ينتظر قرار الحكومتين التركية واليونانية في هذه الاقتراحات أي ان المؤتمر انقض دون أن يقرر قرارات نهائية

نتائج مؤتمر لوندرد

وكان المعروف لدى الأتراك أن المؤتمر لا يسير في حل المسألة الى الأكد من هذا الحد وأن الحكم في الاشكال متروك في الواقع للقوة . وهذه الحقيقة تتجلى في تصريحات بكر سامي بك المتكررة فقد صرح لمندوبى الجرائد التركية وهو مفارق روما قبل حضوره المؤتمر « أننا نأمل شيئا كثيرا من المؤتمر وليس من الهين حل الخلاف بيننا وبين اليونان ونحن مقتنعون بان هذا الخلاف لا يحل الا بالحرب بين تركيا واليونان وكل غايتنا من الجيء الى أوروبا حل مسألة اطنه ومسألة سوريا مع فرنسا وعقد اتفاق معها ومع إيطاليا » . وصرح لمراييل (الأخبار) في الأستانة عند عودته من مؤتمر لوندرد الى أنقره ليعرض الأمر على الحكومة الوطنية بما يأتي :

« حصلنا من المؤتمر على نتائج عديدة ونحن نعود الى بلادنا واثقين من أننا سنوفى الى بلوغ أمانينا الوطنية بيد أننا لم نكن نعتقد أن المؤتمر سيتمكن من تقرير السلام في الشرق في الحال . وقد أيدت الحوادث رأينا . على أن هذا المؤتمر قد حمل العالم بأسره على الاعتراف بمشروعية نهضتنا الوطنية خلافا لما كان قد أعلنه

الداماد فريد باشا وأشياعه من أن الحركة الوطنية ليست الا حركة عصيان. والحال أنه لم يكن في الأناضول الا أمة عزمت عزماً أكيدا على الدفاع عن حقوقها الى النهاية وقد علم الرأي العام الغربي جميعه ان حركتنا حركة مشروعة بعد ان ذهبنا الى لندره ونحن واثقون من أننا سنحقق غايتنا الوطنية بعد الآن »

ولما سئل سامي بك عن تأثير الحركات الحربية في قرارات المؤتمر قال « ان المؤتمر لم يقرر شيئاً ما. بل اقترح بعض اقتراحات ولا ريب أن مصير أمتنا اليوم متوقف على نتيجة الحركات الحربية . ونحن معتمدون على عزم أمتنا واقدامها . جيشنا بتأديب اليونان تأديباً لا يجعل لها قوة على مناوأة اكرة أخرى ولا مانع يمنعنا اليوم من ذلك لأننا قد حررنا اليونان أم حجة كانت تعتمد عليها فقد كان اليونانيون يقومون بحركاتهم في الأناضول كأنما هم وكلاء الدول الأوروبية في تطبيق معاهدة سيفر وقد جردت اليونان الآن من هذه الصفة »

وقد انتهر بكر سامي بك فعلاً فرصة وجوده في المؤتمر واتصاله بكبار رجال السياسة من الحلفاء فوفق الى عقد الاتفاق الفرنسي التركي مع المسيو بريان ووضع أساس اتفاق مع ايطاليا وتوصل بالاتفاق مع الحكومة الانجليزية الى الافراج عن معظم الاسرى الذين كانوا معتقلين في مالطه وغيرها وهم من كبار الاتراك الذين اعتقلوا عقب الهدنة أو بعد احتلال الاستانة. وقد اثنت الصحافة الأوروبية جمعاء على مهارة الوفد التركي وكفاءة رجاله ولا سيما بكر سامي بك وغبرت الصحف لهجتها عن المسألة التركية فبدأت تبدي اعجابها ببسالة الاتراك وتثني على وطنية زعماء الحركة الوطنية بعد ان كانت تصنمهم بأنهم جماعة من الاشقياء فاهم ما نالته الحركة الوطنية من مؤتمرون لندره انها بدأت توطد علاقتها الودية بفرنسا وايطاليا وكسبت عطف جانب عظيم من الرأي العام في بلاد الحلفاء

استئناف الهجوم اليوناني

معركة اين اونو ودوملوينار

عند ما قدم مؤتمر لندره اقتراحاته الاخيرة كانت اليونان تضرر استئناف القتال وظهر عزمها هذا بعد ان اعلنت قرارها انها لا تقبل تعديلاً ما معاهدة سيفر .

فلم يبق هناك أمل في أن يصل المؤتمر الى التوفيق بين الطرفين وقد أعدت اليونان معدات الهجوم وكانت انجلترا تساعدنا وتمدها بالذخائر والمؤونة والمعدات الحربية والأموال والضباط فبدأ الهجوم في ٢٧ مارس سنة ١٩٢١

أراد اليونان أن يستولوا على (أفيون قره حصار) من الجنوب و (اسكيشهر) من الشمال وأن يستأصلوا شأفة القوة التركية فيضطروا تركيا الى قبول معاهدة (سيفر) بالقوة القهرية ولذلك شرعوا في هذا الهجوم بقوة تربي على المائة ألف تألف الجيش اليوناني المهاجم من تسع فرق من المشاة واثنين من الفرسان معوزة بكتائب المدفعية والطائرات والسيارات وقسم الى قسمين على خط حربي يمتد ٤٠٠ كيلو متر من مصب نهر (سقاريا) الى وادي (مندوس) وقد تقدم القسم الاول الشمالي وهو مؤلف من ست فرق من المشاة وفرقة من الفرسان من خط (بروسه — اينه كول — يازارجق — قاره كوى) للاستيلاء على (اسكيشهر) وسار القسم الجنوبي وهو مؤلف من ثلاث فرق من المشاة وفرقة من الفرسان على خط (عشاق — أفيون قره حصار) وقد استولى فعلا على هذه المدينة في بدء القتال وعدا هذا فقد سارت (فرقة مغنيسيا) من (أزמיד) الى (أزنيق) كما قامت عصابات رومية عديدة وسارت الى (آطه بازار)

اجتنبت القيادة الوطنية محاربة العدو ابتداء من (اسكيشهر) حتى (قاره كوى) لتستدرجه الى الميدان الحربي الذي هيأته له ازاء (أين أونو) وقد انسحبت نحو الشرق شاغلة العدو بمحاربات طفيفة كانت تقوم بها وخرة جيوشها . أراد اليونانيون أن يحيطوا بجوانب الجيش التركي وهو ينسحب الى برزخ (قاره كوى) لكنهم لم يتمكنوا من ذلك اذ كان عصمت باشا قائد الجهة الغربية يعاين بخطته بكل توفيق

انخدع العدو بتقهقر الجيش الوطني الى المنطقة (اين أونو) ففاوضت الجيوش اليونانية الى هذه المنطقة حتى بدأت معركة (اين أونو) وقد كانت من أشد المعارك حيث قامت بعض العساكر التركية خلالها باثنين وعشرين هجما في يومين

في مناطق (أوغين) و (كوندوزبك) وما جاء يوم أول ابريل حتى بلغت القيادة العامة التركية أنه قد انتهت معركة (اين اونو) الثانية مساء يوم ٣١ مارس يصد الهجوم التي قامت بها الجيوش اليونانية وخسارتها خسائر فادحة . وقد بدأ هجوم القوة التركية في اليوم عينه فاضطر اليونانيون الى التقهقر نحو (يكيشهر واينه كول) وهم في يأس وخسران . وقد أسرعوا في التقهقر الى درجة أنه لم يجد اليونانيون وقتا لارسال المهمات والسيارات المدرعة التي أخرجوها الى « مداينه » للميدان الحربي

بدأت الهزيمة اليونانية منذ يوم ٣١ مارس فاندركت فرقتان من الفرق الخمس التي تقدمت الى معركة « اين اونو » وفرت القوات الباقية مبددة الشمل وقد طاردها العثمانيون مطاردة شديدة بحيث لم يصادف في أي مكان كتيبة يونانية منتظمة مجتمعة ولهذا كانت الكتائب الفارة عبارة عن أفواج قليلة العدد. تركت تلك الفرق جميع مهماتها وأسلحتها وتجهيزاتها للجيش الوطنية التركية وقبض القرويون الأتراك على كثير من الأفواج الفارة وسلموهم للفرسان الماردن . وبلغ عدد قتلى اليونانيين في هذه المعركة ثلاثة عشر ألفا ووصل الى أتينيا وحدها ٢٦٤١ جريحاً يونانيا عدا ما وصل الى أزمير وبروسه وأزميد وباندره وتكفورتاغ ومداينه . وقد حاز الجيش التركي نصراً عظيماً آخر بقيادة رافت باشا في القسم الجنوبي من الجهة الغربية في معركة (دولوبينار) التي انتهت في ٩ ابريل بهزيمة الجيش اليوناني واسترد الأتراك (أفيون قره حصار) وتقهقر اليونانيون متجمعين أفدح الخسائر .

وقد وصف فوزى باشا رئيس وزراء الحكومة الوطنية وناظر الدفاع الوطني هذه المعركة في المجلس الكبير بجلسة ١٣ ابريل وصفا شائفاً قال في ختامه . « أيها السادة . تعلمون أن العدو أعلن أنه يصل الى أنقرة في خمسة أسابيع وهناك يختم الحرب . وقد كذبنا هذه الاقوال في أسبوعين فزنا خلاصاً في معركتين استمرت كل منهما أسبوعاً وقد كانت الاولى حرباً دفاعية اذ هجم العدو من مواقعه المتحكمة فصددنا عاديته بكل توفيق . والثانية هجومية قمنا خلالها بالهجوم

على المواقع المستحكمة للعدو . وكذلك انتهت هذه كاختها بالنجاح التام وقد علم العدو والعالم بأسره أن جيشنا مستعد للدفاع والهجوم .
أن أهم عامل من عوامل انتصارنا هو هوض الامة وعزمها على أن تعيش حرة مستقلة .
وقد عمت تلك النهضة وذلك العزم جميع نواحي الاناضول حتى لقد ارتعدت فرائص القوات اليونانية التي جلبها العدو من بلاد اليونان اقدميه ثم عززها بما يجلبه من البلاد التي يدعواها اليونان الحديثة . والاسرى الذين وقعوا في أيدينا يشكون من الحرب . كما قد قطع اليونانيون الأمل في نجاحهم في هذا الميدان .
لم تنته الحرب بعد وستقدم بعد اليوم بكل عزم . لنا جيش لا يتزعزع ووطن لا يتجزأ . وسندافع بعد اليوم عن حقوقنا بصوت عال كما سنشر في الشرق أصوات الامل الالهية »

تأثير انتصار الأتراك

ومظاهرات الاستانة

وقد كان لانتصار الأتراك تأثير عظيم في الاستانة فخل الرجاء محل اليأس وتشددت عزائم الأتراك وانفتح أمامهم باب الأمل الذي كادت توصله المحن المتعاقبة منذ أكثر من سنتين . وقد ظهر هذا الشعور الجديد لمناسبة عودة المندوبين العثمانيين من لوندرة الى الاستانة يوم ١٤ ابريل سنة ١٩٢٠ فقد قام سكان العاصمة من الأتراك والمسلمين بمظاهرات عظيمة لمندوبي الأناضول واحتفوا بهم أجل احتفاء عند وصولهم كما شيعوهم بأبغ تشييع حتى لفتت هذه المظاهرات أنظار الاجانب وبرهنت لهم على مقدار اتحاد الأناضول والاستانة « فقلت جريدة « برس دوسوار » في مقالها الافتتاحية الصادرة بتاريخ

١٥ ابريل

« ان المظاهرات التي قامت بها الاستانة بالامس نحو مندوبي الأناضول لأعظم شأننا وأسمى مرمى من المظاهرات التي قامت بها أيام إعلان الدستور العثماني

سنة ١٩٠٨ وقد دلت بها على مافى القوة الروحية التركية من العزم وما فى
إيمانها من الرسوخ

اثبتت الاستانة بهذه المظاهرات كرة أخرى أنها مع الأناضول وأن ليس
بين العاصمة وولايتها أى انقسام فى الحقيقة. وقد اشتركت الامة من أكبر كبير
الى أصغر صغير فى التبرع لاسعاف جرحى الحرب واتحدت الصحافة التركية كلها
فى تأييد القوى التركية التى ترد عادية المهاجمين «
وقد قابل مندوبو الصحف التركية بكر سامى بك رئيس مندوبى أنقرة فصرح
لهم ضمن ماقال :

« ان الامة التركية تسعى لاحقاق حقها. وقد مرت أيام الآلام ويمكننا
أن ننظر الى المستقبل باطمئنان تام. كلنا متحدون و احساساتنا الوطنية وسيتمتعين
مصير اليونان ومصير تركيا فى ميادين الحرب. وقد عزمنا عزمًا أكيدًا على الدفاع
عن بلادنا حتى النهاية مختارين فى ذلك السبيل كل ماتتحمله الطاقة البشرية ولا
سيما أننا محقون فى دعوانا وواقفون من النصر بعناية الله. أما غاية الأناضول
فيمكن تلخيصها فيما يأتى :

« الفوز باستقلال مقام السلطنة والبلاد وتأييد نفوذ الخلافة الاسلامية
والمحافظة على امتيازاتها وادارة بلادنا وفاق أحكام الشريعة السمحاء «
وقد احتشدت الوفود على ساحل الطوبخانة لتشجيع الوفد الأناضولى وصاح
ذلك الجهم الغفير محببًا ممثلى الأناضول فكانت الاصوات ترتفع من كل جانب قائلة
« انكم تحافظون على شرف البلاد. فحياكم الله ورضى عنكم اجمعين » ومما سر الحاضرين
وأثر فيهم أن تقدم وفد من الجامعة العثمانية مؤلف من سيدتين من طالبات الجامعة
وثلاثة من طلابها الى الباخرة وخاطب رئيس المندوبين الأناضوليين قائلاً « ارجوكم
ان تسمحوا للجامعة العثمانية أن تعانقكم. ان البلاد والناشئة بأسرها تؤيدكم
وتقدسكم. لقد دهش العالم ازاء المعجزة التى قتم بها فى الأناضول فى وقت كان
يظن الناس فيه أن الأناضول خاو على عروشه. وكأنما قد قامت القيامة اذ
صحتم باسم « الوطن » فانبعث جميع الاجداد من مراقدهم ملينين نداءكم. نسأل
الله أن يوفتكم فى عمامكم المبارك ورجوكم أن تبلغوا سلامنا الى الأناضول المحبوب
والجيش الموقر والمجلس الوطنى المحترم «

فأجاب بكر سامى بك قائلاً « اننا سنبرهن لكم أننا جديرون بشنائكم. وكل

رجائنا معقود فيكم ونحن نشكركم شكرا جزيلا على عنايتكم بتوديعنا هذا الوداع المؤثر « ثم خاطب السيدات قائلا « ستنتهى الايام السوداء قريبا . انى أعلم أن الآمكن لا تقبل سلوانا لكن سنبذل الاناضول هذه الآلام وسيهب الامة جميعها ايماننا لا يتزعزع أبدا . ان للمرأة التركية حقا وافرا في مجد الجهاد الاناضولى والامة التى يكون لفسائها مثل هذه المزايا القيمة خليقة بأن تحيا حياة طيبة . وسابغ الاناضول سلامكم بكل سرور كما سيكون هذا السلام اعذب ذكرى من ذكريات سياحتى الحالية »

وكان من آثار هذه الانتصارات فى اليونان سقوط وزارة كاليجروبولوس وتأليف وزارة جديدة برئاسة جوناريس

أما فى الاناضول فقد كان لها أحسن الاثر لانها كانت من العوامل التى شددت عزائمهم على مواصلة القتال والعمل على انقاذ البلاد بأسرها من الاحتلال الاجنبى . وقد احتفلوا فى أنقره فى شهر مايو سنة ١٩٢١ ببداية العام الثالث من تاريخ تأسيس قوى الحركة الوطنية فخطب مصطفى كمال خطبة فى هذا الاحتفال قال فيها « انه بعد الذى نالته تركيا اخيرا من الانتصارات الحربية الباهرة وبعد ما ثبت ثبوت اليقين ان فى استطاعة القوة الوطنية التركية ابعاد العدو الغاصب عن الارض التى احتلها غدرا فان تركيا ترفض كل مفاوضة بخصوص ازميز وتراقيا . فاذا أراد اليونانيون أن يعيشوا فى روابطهم معنا عيشة الصلح والسلام فما عليهم الا أن يتخلوا عاجلا عن ازميز وتراقيا لاننا مصممون أشد التصميم على أن نحافظ على حقوقنا بأسنة رماحنا وأن نؤيدها بحق النصر المبين »

نداء مصطفى كمال

الى العالم المتمدين

وقد ارتكب اليونانيون أثناء تقهرهم فى معارك اين أونودولوبينا رفظائع كثيرة تقشع منها الأبدان شهيدا كثيرا من المراسلين والكتاب الغربيين المنصفين وسجلوها فى رسائلهم وصمة فى جبين اليونان . فنشر مصطفى كمال المنشور الآتى الى العالم المتمدين احتجاجا على هذه الفظائع

« ان الجيش اليونانى من يوم احتلاله ازميز ما انتك يهدم ويخرب كل قسم يدخله من أقسام البلاد كأنما هو سبيل ماحق . وقد اقترف انواع المظالم ضد الالهالى الاتراك وداس جميع الحقوق الانسانية والعهود الحربية تحت قدميه فأغمد رماحه فى عيون الاسرى الذين وقعوا فى يديه على خط الحرب وقتل الرجال والنساء من بنى الاتراك غير المحاربين قتلا عاما كما أنه اغار على جميع ما يملكون من أموال وأشياء وحيوانات ونهبها منهم ثم حمها معه عند تقهره ثم انه بغى على أعراض النساء وأحرق كثيرا من قرانا ومدننا وضياعنا وهدم ضريح الغازى أرطغرل خان بالديناميت وهو الضريح الذى يعزه الاتراك كثيرا لانه من أهم الآثار التاريخية . وسترون من الاوراق المرفقة بهذا ما يمكننا من جمعه من هذه الجنايات مع الدلائل التى نثبتها . ولا ريب ان هذه الجنايات الفظيعة من شأنها أن تلوث جيش الانسانية الحاضرة كما أنها تضلعف همة التركى وعزمته فى الدفاع عن بلاده . وأن المنظر الذى يتجلى به ما أنقذناه أخبرنا من البلاد من أيدى الاعداء لمن أشد المناظر ايلاما حتى أن الفجائع التى اقترت لجنة التحقيق الدولية وقوعها فى مبادئ احتلال ازميز عارية عن الاهمية بجانب ماقرفته اليونان اخيرا . ولهذا فانى اعرض على العالم المتمدين جميعه هذه الفجائع باسم المجلس الوطنى التركى واحتيج لدى العالم بأسره على وقوع أمثال هذه المظالم أزاء أمتنا التى تقوم بأقدس الواجبات من دفاع عن بلادها وذود عن استقلالها »

استقالة بكر سامى بك واستعفاء الوزارة

لما وصل بكر سامى بك الى انقره عرض على المجلس الوطنى الكبير (الجمعية الوطنية) الاتفاقيين الفرنسى والايطالى فعقد المجلس جلسة تاريخية فى ١٠ مايو سنة ١٩٢١ وتباحث فى شأنهما وأبدى اعتراضات كثيرة عليهما ولم يقتنع ببيانات بكر سامى بك ورفض التصديق على الاتفاقيين كما هما فاستقال بكر سامى بك بو تولى فوزى باشا رئيس الوزراء وناظر الدفاع الوطنى نظارة الخارجية بدله . وفى الاسبوع الذى تلا هذه الحوادث اشتمل المجلس بانتقاد الادارة المالية وظهر خلاف بين لجنة الشؤون المالية والوزارة فى مسألة الميزانية ولما اصرت الحكومة على الدفاع عن رأيها ازاء المجلس الذى كان يدقق فى صرف كل درهم من الميزانية

البالغة واحدا وثمانين مليون جنيه عثمانى فقد استقالت الوزارة. وكان لاستقالتها عقب استقالة بكر سامي اثر سبىء في محافل الاستانة وأشاع المرجفون ان الحكومة الوطنية تنبذ كل سياسة معقولة وان الاهواء والتجزبات تنمازعاها ولكن الوزارة أعيد تأليها براسة فوزى باشا ولم يتغير من أعضائها سوى وزير الخارجية والمالية والحقانية واختير للخارجية يوسف كمال بك بدلا من بكر سامي بك انذى ظل مع ذلك من اكبر زعماء الحركة التركية ومن اطولهم باعاً في المفاوضات السياسية. وجاء تأليف الوزارة الجديدة تكذيباً لاشاعات المرجفين ودليلاً على ان سياسة انقرة لم تتغير

خطبه رئيس الوزراء

وقد القى فوزى باشا رئيس الوزراء فى اوائل يونيو سنة ١٩٢١ خطبة بالمجلس الوطنى الكبير تبين سياسة الحكومة الوطنية وانها لم تتبدل فى خطبها العامة قال :

« لم يتبدل شىء ما فى قواعد سياستنا الداخية والخارجية . وان المراحل التى قطعناها منذ توصلنا بجهادنا الوطنى والنتائج التى حصاننا عليها فى الداخل والخارج لتشجعنا على الاستمرار فى طريقنا حتى النهاية . وسنستمر فى هذا الجهاد الى أن يتقبل العالم ميثاقنا الوطنى الذى يحفظ لنا استقلالنا السيامى والاقتصادى والوطنى والعلمى وفاق الدساتير التى وضعها المجلس الوطنى فى داخل حدودنا الوطنية، كههد دولى . لقد تنجى بعض اعدائنا عن معاداتنا معاداة فعالية لكن البعض الآخر لم يياس تمام اليأس رغمًا مما أصابه من الخذلان مراراً . فلا يفتأ هؤلاء يجربون حظهم رغمًا من سقوط الاسلحة التى استعملوها ضدنا واحداً أثر واحد لكننا نرى بعين ايماننا الراسخ ان اليوم الذى ينجلي فيه آخر جندى من اعدائنا عن بلادنا وديار أجدادنا، ليس بعيداً . اننا لم نرض ان نقدى ذرة من حقوقنا الوطنية فى أشد أيام اديبارنا وهزيمتنا . ولم يحل الفتور فى قلب امتنا النبيلة قط وكيف يحل فى قلبها الفتور وهى الامة التى رأت أياما من أمجد الايام وحفظت لنفسها بجدتها ودمائها متما تارىخيا جايلا فى التارخ العام . وهانحن أولاء لانطالب اليوم بشىء جديد اذ يتوالى انتصار اسلحتنا الظفيرة . اننا كما لم نرفض بالامس صلحا

يمنح أمم العالم حق الحياة والاستقلال كذلك لا يرفضه اليوم ولا يرفضه غداً .
اننا سنحصر جميع قوانا المادية والمعنوية في سبيل الوصول الي غايتنا . ولا نزال
نأمل من العالم المدني الذي يرفع صوته أحياناً في مصلحة الامم المظلومة ألا
يستمر ساكتاً حتى النهاية ازاء سياسة التدمير والتقتيل التي يتبعها اليونانيون فيما
يحتلونه من بلادنا منذ عامين والتي تزداد شدة كلما مرت الايام . وهانحن أولاء
ننتظر الحكم الانساني الذي يصدر من وجدان الامم المتمدينة ازاء التوحش الذي
ارتكبه اليونانيون من احراق جميع القرى والمدن التي صادفوها على أثر هزائم
(ابن اونو) و (دو مولوينار) : لقد تحولت ولايتنا الغربية الاناضولية وهي
أرقى وأجمل بلادنا الى خرابة عظيمة مغطاة بسيل من الدماء . وانا لانتظر خلاص
هذه البلاد المسكينة بواسطة أساحتنا وبالنصر المتعلق بمتونها قبل كل شيء .

أما سياستنا الخارجية فالتقسيم الخاص بالشرق منها قد تكامل تكاملاً ساراً
بمعاهدة المودة التي عقدناها مع روسيا . ونحن على وشك أن نرسل سفراءنا
الى الحكومة الافغانية ، أختنا الصديقة وسنقدم للمجلس المحترم ماعقدناه من
المعاهدات مع روسيا والافغان وكذلك نسعى لتأسيس العلاقات السياسية
مع أختنا وجارتنا ايران كما اننا نأمل ان نعقد العلاقات مع ايطاليا وفرنسا من
جديد في دائرة مظالمنا الوطنية

أما في السياسة الداخلية فان أمتنا دعامة نستند عليها هو ما أظهرته أمتنا من
الرشد . وان أمتنا اليوم لاقوى منها في أي وقت بفضل هذا الرشد وما كونه
من الاتحاد . ان امتداد اجل جهادنا يحملنا تضحيات جديدة . ولا ريب ان الامة
التي لم تتأخر حتى الآن عن بذل دمها ومالها في سبيل خلاصها أو استقلالها تتقبل
تفدية كل شيء توصلاً للنتيجة

وانى لاذكر شهامة جنودنا البواسل الذين فازوا بانتصارات باهرة في الشرق
والغرب فان شهامتهم وتفانيهم في سبيل بلادهم أعظم كفيل بخلاصنا وفوزنا
بالاستقلال كما أعرض عليكم أن أحوالنا العمومية تزداد صلاحاً كل يوم بفضل
رشد الامة وكياستها وعزمها وإيمانها الراسخ «

فاستعفاء الوزارة واستقالة بكر سامي بك لم يؤثر في العلاقات الودية التي
بدأت توجد بين حكومة انقرة وفرنسا وقد بذل الفريقان المساعي لتعديل الاتفاق

تمهيدا لبرامه فسافر الميسو فرنكلن بويون مندوب فرنسا الى أنقره للمفاوضة في الاتفاق وسافر الى أوروبا بكر سامي بك وجلال الدين عارف بك ويوسف بك كمال وزير الخارجية الجديد للوصول الى انجاح الاتفاقيين الفرنسي والاطالي

دسائس انجلترا

وفي غضون ذلك بدأت انجلترا تتظاهر بميلها الى استئناف تدخل الحلفاء بين اليونان والأتراك. وذلك بعد أن نكبت اليونان في المعارك الاخيرة وتبين عجزها عن تنفيذ معاهدة سيفر بالقوة. فاجتمع اللورد كرزون وزير الخارجية البريطانية بالميسو بريان رئيس الوزارة الفرنسية ووزير الخارجية في باريس في شهر يونيه سنة ١٩٢١ وكان يحضر اجتماعهما السنيور لونججاري سفير ايطاليا في باريس لتبليغ نتائج اجتماعهما لسكونت سفورزا بروما وقد اسفر الاجتماع عن اتفاق دول الحلفاء على التوسط من جديد بين تركيا واليونان لوقف القتال بينهما ويسوى الخلاف بينهما بالطريقة التي تقرها تلك الدول

والظاهر ان انجلترا بابدائها هذا الاقتراح كانت تخفي حقيقة قصدها وهو مد يد المساعدة الى اليونان سرا لتستأنف هجومها المقبل لأن الانجليز لم يتحولوا عن سياستهم القديمة وهي سحق تركيا ووضع العقبات في طريقها حتى يأمنوا على احتلالهم للاستانه والبواغيز وتثبيت اقداءهم في تلك الجهات الى ماشاء الله فكانهم ارادوا ان يعيدوا مأساة مصر على ضفاف البونفور فقد نزلوا الى الاسكندرية سنة ١٨٨٢ لقمع العصيان كما يدعون واعادة النظام ثم طلوا اربعين سنة واحتلالهم باق في مصر بحكم القوة والعدوان

فالانجليز كان يهمهم ان لا تمتد الحركة الوطنية الى الاستانه وان لا ترد تراقيا الشرقية الى تركيا ليكونوا آمنين في عاصمة آل عثمان برا وبحرا ويهمهم أيضا اضعاف مصطفى كمال والحركة الوطنية لان هذه الحركة من شأنها ان تهاض امم الشرق وتحرريك عواطف التضامن بين الأتراك والشعوب التي تن من النير الانجليزي ولا تجد انجلترا اسلحا تحارب به الحركة الوطنية خيرا من اليونان تساعدوا وتقويها

وتحرضها على قتال الوطنيين الاتراك . لذلك لم يكن اقتراح الوساطة الذي قبله الحلفاء سوى خدعة انجليزية جديدة تريد بها التنصل رسمياً من مسؤولية مساعدتها لليونان أو التغيير بالاتراك لايها مهم أن اليونان لا تستأنف الحرب ولا تساعد انجلترا فيستسلم الاتراك لهذه الخدعة ولولا يقظة زعماء الحركة الوطنية وبعد نظرهم ومهارتهم في ميدان السياسة لوقعوا في هذا الفخ ولكنهم كانوا شديدي الحذر بعيدى النظر فأعدوا لعدوهم نكبة كبرى كما سيحدث في معركة ستقاريا ذلك تفصيل :

« عرض الحلفاء رسمياً وساطتهم على اليونان في يونيو وطلبوا منها أن تترك لهم حل المسائل المتنازع عليها بينها وبين تركيا والا كان لكل دولة من دولهم حرية التصرف فيما تعمله »

على ان اليونان رفضت وساطة الحلفاء ودلت صيغة رفضها على عزمها الوطيد على استئناف القتال ودل ذلك أيضاً على ان السياسة الانجليزية عاملة على تأييد اليونان لانه لولا هذا التأييد لما غامرت اليونان بنفسها في حرب الاناضول وتخرجت الحال في أوروبا من وجهة النظر العثمانية حيث استقالت وزارة جيوليتي في ٢٧ يونيو بسبب الحملة على سياسة الكونوت سفورزا فكان ذلك نذيراً بتغيير سياسة العطف الايطالية حيال الاناضول لان سفورزا كان يمثل هذه السياسة بل هو واضع قواعدها والداعى الناصح للحلفاء باتباعها في مؤتمراتهم بهيئ وبولون وسبا وباريس ولوندره . والواقع ان السياسة الايطالية في عهد وزارة بونومي الذي خلف جيوليتي كانت أقل عطفاً على الاتراك واكثر ميلاً الى اليونان وظهر هذا التغيير من بعض تصريحات الماركيز دلاتورتيا وزير الخارجية الدالة على تقرب ايطاليا من انجلترا في سياستها الشرقية

وفي غضون ذلك كانت الحكومة الانجليزية تجس نبض حكومة انقره بواسطة الجنرال هارنجتون قائد القوات البريطانية في الاستانة ولكن مشروع المفاوضات فشل في أوائل شهر يوليو فكان ذلك نذيراً ببدء الهجوم اليوناني

الهجوم اليوناني الثالث

بدأ هجوم الجيش اليوناني في ٨ يوليو بعد أن جهزه الانجليز بالمعدات مدة ثلاثة أشهر وتقدم نحو خط اسكى شهر وكوتاهيه - أفيون قره حصار فاحتل هذه المدن بعد ان انسحب الاتراك منها وكان مركز الجيش التركي في وقت من الاوقات حرجا وترددت في الاذهان اشاعة قرب سقوط انقره نقلا عن المصادر اليونانية فكان للانباء التي يذيعها اليونانيون في ذلك الحين اسوأ الاثر في نفوس محبي الاتراك وأنصار هذا الشعب المجيد . ولما بدأ الهجوم اليوناني تداوت الجمعية الوطنية في الحالة وقررت اسناد القيادة العامة الى مصطفى كمال باشا لمدة ثلاثة أشهر وخولته ساطة واسعة في تنظيم الدفاع وقد كانت هذه الجلسة من الجلسات التاريخية في الجمعية لان الوطن كان في خطر . والساعة عصبية . على ان الامة التركية قد قاومت الخطر ببسالة فائقة

خطبة مصطفى كمال

وخطب مصطفى كمال في تلك الجلسة لمناسبة اسناد القيادة العامة اليه خطبة رنانة قال فيها

« أيها السادة الرفاق الاعزاء ! أشكركم شكرا جزيلاعلى تعيينكم اياي للقيام بواجب القيادة العامة فعلا ، وهو الواجب الذي يتجلى ويندمج في الشخصية المعنوية لمجلسكم العالي . وحيث ان هذا التعيين دليل من دلائل ثقة هيئتكم الجليلة فاني أعد هذا التعيين تعظفا قيما منكم على . وستكون أعظم مكافأة أناها في حياتي ان أقابل هذا التعطف بما يليق به ولذلك أرجوكم أن تكونوا على أتم ثقة بأني لا أتردد لحظة واحدة في بذل كل مجهود وتقدمة كل حياتي تحميقا لآمالكم »

« أيها السادة ! لم تترزع ثقتي لحظة واحدة في أننا سنتوفق بعناية الله للقضاء على أعدائنا الذين يريدون ان يأسروا هذه الامة المظلومة واني لاعلن هذا الاملئنان ازاء هيئتكم الجليلة وازاء الامة كلها والعالم بأسره . وأنا كبير الامل في اني سأصادف منكم ومن أمتنا العظيمة كل عناية وكل صيانة ، ولهذا فاني من هذه اللحظة أسرع في القيام بواجبات القيادة العامة فعلا »

ثم صعد على منبر الخطابة مبعوث أدرنه شرف بك وهو الرئيس الثاني للجمعية
المدافع عن حقوق الروم ايلى والاناضول فألقى خطابة قال فيها :
« ان العدو الذى يستولى على بلادنا سيضمحل كلما رأى الامة التركية كلها
كتلة واحدة . وستقيه هذه الامة بقوة عزمها وایمانها فى أفواه البحار . ولا
ريب ان عناية الخالق ونصر الله مع الامة التركية التى تدافع عن كتاب
الله وكعبته »

ثم وجه النائب خطابه الى مصطفى كمال باشا قائلاً :
« وان الامة قد حملتك هذا الواجب العظيم . قد حملتك علم النصر ، حملتك
العلم العثماني الاحمر لتسير به الى الامام وستوفق بعناية الله وعزم الامة وایمانها
الى انقاذ اولئك الذين ين شرفهم فى ايدي الاعداء فى ازمير وادرنه وباليكسر ،
وهناك سيكتب اسمك فى التاريخ بأحرف من ذهب »

معركة سقاريا

وقد اشتبك الجيشان التركي واليوناني بالقرب من نهر سقاريا وبدأت معركة
سقاريا الشهيرة فى ٢٣ اغسطس سنة ١٩٢١ وكان اليونانيون ينوون تطويق الجيش
التركي ليصبح طريق انقره مفتوحا امامهم
وكانت آخر محاولة قام بها اليونانيون لتنفيذ هذه الخطة فى ٥ سبتمبر حيث
ارتكزوا بميسرتهم على مدينة بولاتلى الواقعة فى شرق سقاريا على السكة الحديد
وتبعد نحو ثمانين كيلو عن انقره وكانت ميمنتهم مرتكزة على جبل تارديج الواقع
فى جنوب انقره مباشرة والذى يبعد مثل هذه المسافة عن عاصمة الاناضول
وكان الجيش التركي واقفا بالمرصاد مستعدا للمعركة الحاسمة على هضبة
(كاوتوك) التى تبعد عن مواقع اليونانيين نحو ١٢٠٠ متر وقد انتهت محاولة
اليونانيين بالفشل فى هذه المعركة ولم يستطيعوا التغلب على مقاومة الاتراك الذين
تحولوا من موقف الدفاع الى موقف الهجوم
وكان مصطفى كمال باشا مع أركان حربه فى مدينة (ايستانوس) الواقعة غربى
انقره وعلى أثر هجوم الاتراك باربعة أيام شعر اليونانيون بعجزهم عن الاحتفاظ
بمواقفهم وأخذوا يرتدون الى الوراء

وكان القائد عصمت باشا يتولى قيادة المعركة عند ما هجم بقاب الجيش على مواقع اليونانيين في (بولاتلى) يعاونه جيش نور الدين باشا في الميمنة وجيش غالب باشا في الميسرة وقد حاول اليونانيون أن يقفوا على الضفة اليمنى لنهر سقاريا ولكنهم لم يستطيعوا واضطروا للتخلي عنها وعبور النهر حيث فقدوا فيه آلاف عديدة من جنودهم وكانت هذه المعركة هي بدء الكارثة التي انتهت باندحار اليونانيين اندحارا تاما بعد أن استمرت ٢١ يوما

خطبة مصطفى كمال

بعد معركة سقاريا

عاد مصطفى كمال الى أنقره بعد أن انتهت معركة سقاريا بفوز الجيش التركي وكان العالم بأسره ينتظر ماذا يكون موقف الأتراك بعد هذا الانتصار الباهر و١٠٠٠ يقول القائد العام وما يقرره المجلس الوطنى الكبير في هذه الآونة التاريخية انعقد المجلس في ١٩ سبتمبر وكان المعروف أن مصطفى كمال باشا سيلقى في ذلك اليوم خطبة جامعة عن الاحوال الحربية والسياسية فكانت هذه الجلسة تاريخية هرع لها النواب وكبار الموظفين والامراء العسكريين فحضر مصطفى كمال في الساعة الثالثة الى مكان الاجتماع مرتديا كسوة عسكرية بسيطة وجاس بين الاعضاء في أواخر الصفوف . ثم أعلن رئيس الجلسة ان الكلام للقائد العام فتقدم مصطفى كمال بين هتاف الحاضرين الى منصة الخطابة وشرع يلقي خطبته بدأ القائد العام خطابه بشرح موقف الدولة العثمانية بعد عقد الهدنة واحتلال اليونان لازمير وما بذلته الامة التركية لتأسيس جيش يقابل هؤلاء المغيرين وما حازه هذا الجيش وهو في المراحل الاولى من تكوينه من الانتصارات ثم انتقل الى المعارك الاخيرة وشرح أدوار الهجوم اليونانى من ١٣ أغسطس الى ٢ سبتمبر وأخذ يصف العوامل التي أدت الى اضمحلال الهجوم اليونانى ثم انكساره وانتصار الأتراك الحاسم قال :

اضمحلال القوة الهجومية اليونانية

في يوم ٣ سبتمبر التزم العدو السكوت في الجبهة كلها وكان تعبها ظاهر وقد شعرنا باتخاذ بعض التدابير . الا أنه في اليوم الرابع من سبتمبر قوى مواضعه الواقعة ازاء قلب الجيش وجناحنا الايمن . وأراد أن يعاود الهجوم من هذه الجبهة . لكن العدو قد طرد من كل جهة بخسار مدهشة . وقد قرب من الهزيمة أو انهزم فعلا . بيد انه لجريه وراء الاماني والخيالات لم يرد أن يعترف بالهزيمة . ولهذا قام يوم ٥ سبتمبر بأخر جنوده الاحتياطية التي جمعها بهجمة أخيرة هي هجمة اليأس ولكن لم تتمكن هذه القوات الا من مهاجمة قلب الجيش وقد رد هذا الهجوم بخسار فادحة . وهناك اضطر العدو الى صرف النظر عن الهجوم في الجبهة كلها وأحس بضرورة التزام خطة الدفاع

لقد قرأت هنا البلاغات التي أذاعها بابولاس وفيها يقول أنه أتم الحرب يوم ٦ سبتمبر وهزم جيوشنا واستقر في شرق نهر سقاريا . والحال أنه لم تم اذذاك الا الصحيفة الاولى من خطتنا ولم نشرع في الصحيفة الثانية بعد . اذ كانت خطة جيش المجلس الوطني الكبير أن يحارب العدو في المكان الذي ينتخبه وأن يضطره الى الحرب فبضربه ويكسره ثم يرتجم عليه . وقد تم مقصدنا الاول فبدأنا نعمل للحصول على المقصد الثاني .

انكسار العدو

اتضح في يوم ٦ سبتمبر أن العدو لا يستطيع حراكا . وقد فاجأناه بالهجوم من مركزنا حتى تفهم درجة انكساره . وقد وفقنا في هذا الهجوم . وواصلنا هذه الحركة يوم ٨ سبتمبر فتضاعفت انتصاراتنا وتأكدنا أن العدو قد حان وقت القضاء عليه .

الهجمات التركبية وفرار العدو

فضاعفنا هممتنا في التأهب وقد قضينا يوم ٩ سبتمبر نتجهز ثم هاجمنا العدو في الجبهة كلها هجمة عامة وعلى الاخص هاجمنا جناحه الايسر في شرق (بطلك

كويرو). وقد كانت مدة هجومنا هذا قصيرة انما كانت نتائجها كبيرة جدا اذ قد احتل جنودنا المواضع الخطيرة التي لها علاقة بحياة العدو ومماته في الحال. وند فر العدو من الجبهة بغير انتظام تاركا مدافعه وبنادقه

قرر العدو ان يتقهقر في الحال بعد أن كان قرر أن يستقر هنالك وأن يتأهب للحركات المتبلة. أجبرنا العدو على التقهقر بهذه الضربة وفي الحقيقة ابتدأ العدو في التقهقر نحو الغرب بسحب جناحه الايمن يوم ١١ سبتمبر. انما كان الهجوم الذي صوبناه نحوه مؤثرا ما حقا الى درجة أن العدو قد اضطر الى اظهار كل ماله فيه من بسالة وجسارة. وقد قابلنا بالهجوم اذ قوى نفسه بالجنود التي اتى بها من جناحه الايمن حتى نضطر الى التقهقر ولكننا سحقنا هجمة العدو سحقة شديدة يوم ١١ سبتمبر وقد واصانا الهجوم يوم ١٢ سبتمبر بشدة فاضطر العدو الى ترك أهم المواضع لسيوف جنودنا. ترك العدو (قارتال تبه) و(ابش تبه ل) ومواقع (اذربان) التي في جنوبها. وقد تضعضت قوته مادة ومعنى. وظهر انه لا يفكر الا في القاء نفسه الى غرب سناريا في حالة مضطربة تحت تأثير تلك الضربة وقد طهرنا يوم ١٣ سبتمبر كل هذه الساحة من العدو وبينما تجرى الحرب في هذا الميدان على هذا النحو هاجمت جنودنا التي في حوالى (آفيون قره حصار) و(دنبار) العدو على خط (عشاق قره حصار). وخربت الجسور والخطوط الحديدية. وقد تمكنت من ائتلاف مواصلات العدو وساعدتنا على الانتصار في حرب الميدان وبينما يتقهقر العدو هاجمت كتائبنا الخفيفة خط رجعتهم من وراء جناحه الايمن وهزمت الاعداء الذين وقفوا امامهم وقد دخت (سيورى حصار) كما تعلمون واغتنمت كثيرا من الغنائم حتى بعض الاشياء الخاصة بالجنرال بابولاس وسأعرض عليكم ما حدث بعد ذلك من يوم ١٣ سبتمبر الى اليوم (١٩ سبتمبر) باختصار

لما رمينا العدو الى غرب سقاريا لم يكن العدو في حالة تمكنه من التقهقر. ولهذا كان مضطرا لجمع شمله أولا ثم السير. من أجل احتل ممرات النهر وعمل على جمع شمله وراءه فقابلناه باحتلال شواطئ النهر وقطع خط رجعتهم من خارج جناحه الشمالى والجنوبى. وقد وفقنا في حركتنا هذه ونحن نستمر فيها بكل توفيق. وكنت أود أن يطيل العدو اقامته هنا الا انه يظهر أنه قد لحظ المخاطر التي تهدده ولهذا صرف النظر عن الدفاع عن النهر وشرع يتقهقر بسرعة نحو الغرب

والحالة الحربية الآن (أى يوم ١٩ سبتمبر) كما يأتى: يجتمع العدو بين (منجالججق وسيورى حصار) فى ماتقى الخطوط الحديدية على الأ كثر . وقد عبرت قواتنا النهر من كل جهة واقتربت من خط (منجالججق - سيورى حصار) وان قسما من قواتنا المطاردة موجودة فى جوار (حميدية ومحمودية وغرب اورن) أى انهما فى الشمال الشرقى لسيدى غازى وجنوب آي كوى وقد احتلت قواتنا المطاردة الاخرى قاراتل قبه وتسير نحو آي . فوقف العدو ليس من شأنه ان يسره

وإذا ما أردتم أن أخلص لكم هذه المعلومات المنفرعة أقول : كان يريد العدو ان يحيط جناحنا الايسر ليحصل على نتيجة سريعة ماحقة . وقد خيبتنا العدو فى هذه الحركة وهزمناه هزيمة كبرى ثم اراد العدو ان يخترق مركزنا فلم يتوفق الى هذا ايضا . ثم قرر ان يثبت فى مكانه بالزام خطة الدفاع فنحنه عن ذلك بمبادرته بالهجوم . وعلى هذا الصورة فاز جيشنا فى حرب سقاريا التى استمرت واحدا وعشرين يوما بلبالها

حرب سقاريا فى التاريخ الحربى

أيها السادة : ان حرب الميدان التى انتصر فيها جيش المجلس الوطنى الكبير فى سقاريا حرب عظيمة جداً . بل هى حرب قد لا يكون لها شبيهه فى تاريخ الحرب . تعلمون ان حرب (موكدن) التى تعد من أكبر حروب الميدان لم تستمر واحدا وعشرين يوما . ولهذا فانى أهنيء هيئتكم الجائلة على انتصار جيشنا فى هذه الحرب التى ستكون مثالا فى التاريخ الحربى

القواد العثمانيون والجنود أجمعون

وانى لارى أن من الواجبات الوجدانية أن أذكر الرجال الذين كانوا عوامل هذا النصر الباهر بكل احترام وتقدير . فان ما أراه رئيس أركان حربنا العمومية فوزى باشا من الخدم خلال هذه الحرب لجدير بأعظم ثناء . فلقد حضر هذا الرجل الجليل القدر المحترم فى كل نقطة من ميدان الحرب ليلا ونهارا وبلغ تدبيره انصائبة القيمة الى مرؤوسيه فى كل محل وبذل نصابه السارة المؤيدة للقوة المعنوية على الدوام فخدماته تستحق كل استحسان وتوقير

وان عصمت باشا قائد الجبهة الغربية قد استوعب بذكائه الماضي وعزومه
الثابت وإيمانه الراسخ وجده ليلاً ونهاراً جميع الحركات الحربية حتى اصغر نقطتها
وقد أدار جيشه احسن ادارة ووصل به الى هذا النصر الباهر كما ان جميع قواد
الفيالق والفرق والكتائب قد سبقوا بعضهم بعضاً في التضحية والبطولة والمهارة
ولعمري اني لأجد كلمة أصف بها ما أثر ضباطنا انما اكتفى بأن اقول ان
هذه الحرب كانت حرب ضباط . واني لا ذكر جميع اخواني الضباط حتى أصغرهم
رتبة بكل قلبي ووجداني ذكراً مكلاً بكل تمجيد

أما جنودنا الأساد ففوق كل مدح وثناء . ولا غرو فان أبناء هذه الامة
لا يمكن الا أن يكونوا كذلك ولا يمكنني أن أجد مثلاً أصف به شهامة أبناء
بلادنا وبسالهم . انما أريد أن أزيد شيئاً آخر في وصف جنودنا وهو انهم قد
أدركوا معنى حرب الأناضول تمام الادراك وحاربوا لغاية جديدة

ايها السادة . ان أمة لها هؤلاء الأبناء وتلك الجيوش المؤلفة من هؤلاء
الأبناء لا بد أن توفق الى المحافظة على استقلالها وحياتها أم توفيق . وما محاولة
اغتصاب استقلال هذه الامة الا اشتغال بالخيال
أيها السادة ان ناظر الدفاع الوطني رأفت باشا قد أمد الجيش بكل ما يازمه
وما لا يلزمه وكان ذلك في الوقت المناسب بكل توفيق وهذا من أهم عوامل
الانتصار ولهذا فاني أقدم اليه الشكر

الموقف السياسي ومطالب الأناضول

« نحن لانطلب الا أن نعيش في داخل حدودنا الوطنية أحراراً مستقايين
نطلب من أوروبا ألا تتعدى على حقوقنا . لقد تحملنا جزاء انهزام دول الوسط
في الحرب العامة أن تنزل عن حقوق سيادتنا في ممالك واسعة كالعراق وسوريا
للشعوب التي تسكن تلك البلاد . وقد تركنا هذه الشعوب ان تنتخب الادارة التي
تريدها وأن تعين مصيرها كما تشاء . لم يسلم من أي دولة مغلوبه بلاد واسعة
كانت أخذت منا . وكل ما نتمهم به ادارتنا لساخ تلك البلاد منا ما هي الا أنهم
لا تستند على أساس . ان هي الا أسباب ظاهرة لا غير . كذلك كل ما يشاع من
أن حكومتنا وأمتنا تسيء معاملة العناصر المسيحية مغاير للحقيقة . فان تقاليدنا

القومية ومعتمداتنا الدينية تحتم علينا معاملة العناصر المسيحية معاملة عادلة .
وأعظم دليل على اننا نعامل العناصر المسيحية اعدل معاملة ان المسيحيين حتى
في أصغر بلد من بلادنا في أى قرية من قرانا أكثر رفاهية وأعظم ثروة وأحسن
حالا من المسلمين . فلو كانوا يعاملون معاملة جائرة لما كانوا اليوم على هذا الحال
لهذا فاني لأرى حاجة الى الاتيان بدليل آخر يثبت ذلك . انما لا بد لنا ان
نحول دون من يكفر بنعمة البلاد عليه من هذه العناصر فيسعى لاضرار حياتنا
الوطنية وافسادها . وليس لاحد ان يخطيء حكومة المجلس الوطنى الكبير من
جراة ذلك . اذ من المعلوم ان أكبر الامم واقواها وأمدنها تتخذ اراء امثال
هذه الأحوال من التدابير الجزرية ماءو شديد جداً بالنسبة للتدابير التى تتخذها
انما يجدر بالعالم أجمع ان يعلم ان رعايانا الوادعين المطيعين ما لكون لجميع حقوقهم
التقدمة . كذلك جميع ما يتقوله به علينا أعداؤنا من التقولات الاخرى لا أصل
له . هؤلاء اليونانيون يقولون ان الاكثرية للاروام فى البلاد التى احتلوها
مغتصبين ، والحال ان الحقيقة تناقض ذلك تمام المناقضة . وذاك أمر تؤيده جميع
الاحصائيات التى نظمها المحايدون كما أنه أمر قد أيدته تقارير اللجان الدولية
وقد تقبل مندوبونا فى مؤتمر لندن ما اقترح عليهم من اجراء التحقيقات فى
المناطق الحربية فى حين رفض اليونانيون اجراء تلك التحقيقات . لانه لا مشاحة
فى ان نتيجة التحقيقات ستؤيد ما نقوله . وقد أراد اليونانيون على اثر ذلك ان
يزهقوا الحق بالقوة لكن الله قد أيدنا بعونه أيها السادة . وقد ولى الجيش
اليونانى الادبار أزاء جيش المجلس الوطنى الكبير ولا ريب اننا لا نترك أساحتنا
الا بعد أن نحصل على حقوقنا . انما يجب الا يظن من ذلك اننا نؤم متطرفون
يريدون الحرب والضرب . كلا . فان مثل ذلك الظن اثم . ونحن على نقيض ذلك
نريد أن نبرم الصلح مع كل أحد . أجل أيها السادة ، اننا قد توسلنا بكل وسيلة
حتى نفوز بحقوقنا فوزا ساميا . ولم نقصر مقدار ذرة فى هذا السبيل . لكنهم قد
كتموا عن العالم المدنى حسن نيتنا وحقيقة مطالبنا ثم قابلونا بمعاملة لا تعامل بها
الا الامم المتوحشة وبتهديدات لا يصح أن يهدد بها الاطفال .

أيها السادة . يجدر بالعالم المدنى جميعه أن يعلم حق العلم ان الشعب التركى
والمجلس الوطنى التركى الكبير وحكومته لا يرضون بأن يعاملوا معاملة العبيد .

بل أنهم مصريون على أن يعترف بحقهم في الحياة وحريتهم واستقلالهم .
هذه قضيتنا ماخصه . واننا لسنا ميالين للحرب . بل نحن طلاب سلام وجل
مبتغانا أن نرى توطد السلام وان نعمل على توطيده . نحن أصدقاء روسيا
لان الروس كانوا أول من اعترف بحقوقنا الوطنية وأول من عمل على رعايتها
ويتسنى للروسيا أن تعتمد على صداقة تركيا اليوم وغدا مادامت تراعى هذا الشرط .
وكذلك اذا أقرت الدول المتحالفة بحق حياتنا واستقلالنا فلا يبقى بيننا وبينها
أى سبب للخلاف . بل يتأسس السلام وتوطد العلاقات بيننا في الحال

« واني لاصرح من هذا المقام بصفتي رئيس هيئتكم الجليلة الجامعة للقوة
التشريعية والتنفيذية حتى تتضح وجهتنا الحقيقية الصريحة تمام الوضوح ، اننا
لانطاب الحرب بل نطلب الصلح ونحن مستعدون لبرامه . وليس هناك لدينا أى
سبب يحول دون عقد الصلح . اذا كانوا يظنون ان الجيش اليونانى سيتمكن من
ان يجعنا نصرف النظر عن قضيتنا المشروعة فذلك من المستحيل . ويكفى النظر
الى الوقائع لاثبات بطلان هذه النظرية . لقد قال لويد جورج فى تصريحاته فى مجلس
العموم يوم ١٦ اغسطس أنه يدعى معاملة البلاد التى تحارب حربا مخفوفة بالتوفيق
معاملة صالحة . وقد أحرزت تركيا هذا الترفيق وفازت بالانتصار . لهذا فانى
أمل ان لا يتحول المستر لويد جورج عن كلمته . بيد أن من الطبعى ان نعتصم
بأساحتنا للدفاع عن حياتنا والمحافظة عليها ازاء من يتبعون نظرية محققنا من
الوجود . اذ ليس ثمة حركة طبيعية مشروعة كحركةنا الوطنية

أيها السادة : انى الآن اعرض عليكم آخر المعلومات وآخر كلمة عن حركاتنا
الحربية قائلًا . ان الجيش الوطنى سيواصل هجومه وهطارده وضغطه على العدو
حتى لا يترك فردا واحدا منه فى داخل البلاد

قرار المجلس الوطنى

وقد قوبلت هذه الخطبة بحماسة عظيمة وقرر المجلس الوطنى الكبير شكر
الجيش ومنح مصطفى كمال رتبة (المشيريه) ولقب (الغازى) وقد هنأه الجيش
بلسان عصمت باشا قائد الجبهة الغربية وهنأه كذلك سفير الافغان والامام
السوسى وغيرهم من العظما

المساعي والجهود السياسية

ان الحركة الوطنية في الاناضول قد اعتمدت من جهة على تنظيم الجهاد الوطنى فى الداخل ومن جهة اخرى على مساعي رجالها السياسيين فى الخارج وجهودهم فى سبيل كسب صداقة الامم فى الشرق والغرب وكانت انتصارات الاتراك فى ميادين القتال تؤيدهم فى مسعاهم السياسى لأن الامة التركية يرهنت على أنها جديرة بكسب صداقة الدول والشعوب فبينما كان بكر سامى بك يفاوض فى لوندرد وباريس وروما فى سبيل عقد الاتفاقات مع فرنسا وايطاليا كان يوسف كمال بك فى موسكو يعمل على توثيق الروابط وعقد المعاهدات مع روسيا والافغان وقد كانت نتيجة المساعي السياسية فى الشرق اسبق الى الظهور من المساعي فى الغرب ولا غرو فالتفاهم بين الاتراك والدول الشرقية أقرب منالاً من تفاهمهم واتفاهم مع دول الحلفاء على أنهم ساروا فى طريق النجاح فى الجهتين كما يتبين ذلك من عرض ساسلة الاتفاقات والمعاهدات التى توصلوا الى ابرامها

المعاهدة التركىة الروسية

فقد أسفرت مفاوضات يوسف كمال بك ورضا نور بك وعلى فؤاد باشا فى روسيا عن عقد المعاهدة التركىة والروسىة فى موسكو يوم ١٦ مارس سنة ١٩٢١ وهى من اهم المعاهدات السياسية العصرية ننقل هنا نصها لاهميتها « ان حكومة المجلس الوطنى التركى الكبير والجمهورية الروسية السوفيتية الاشتراكية المتحدة وهما الحكومتان المتحدتان على قاعدة تأسيس المودة بين الامم وتعيين كل أمة مصيرها بنفسها قد قررتا عقد معاهدة صداقة و اخاء بينهما ادامة لتعاضدهما فى مكافحة لامير يالزم (أى الفكرة الاستعمارية) وتدعيا لعلاقتهم الودية لان المشا كل التى تتعرض لها احدهما تبعث على وقوع الاخرى فى تلك المشا كل أيضا : وقد عينت تركيا ناظر الاقتصاد الوطنى يوسف كمال بك وناظر المعارف رضا نور بك والسفير على فؤاد باشا وعينت الحكومة السوفيتية الروسية المسيو تشيشيرين و جلال قارقومازوف من أعضاء اللجنة التنفيذية المركزية مفوضين

لهم السلطة الكاملة لتحقيق هذه الأمنية . فقرر هؤلاء المندوبون بعد تدقيق اعتمادهم المواد الآتية :

المادة الأولى - يقبل كل من الطرفين المتعاقدين رفض كل معاهدة دولية أو معاهدة صاحبة من أى نوع يجبر الطرف الآخر على قبولها كرها . ولا تقبل الحكومة الجمهورية السوفيتية جميع المعاهدات الدولية الخاصة بتركيا والتي لم تتقبلها ولم تصدق عليها الحكومة التركية التي يمثلها المجلس الوطنى التركى الكبير . وعموم الأتراك الذين يسكنون البلاد المعينة فى (الميثاق الوطنى) الذى وضعه مجلس المبعوثين العثمانى خلال اجتماعه بالاستانة يوم ٢٨ يناير سنة ١٩٢٠م والذى أبلغ الى الدول جميعها وأعان فى الصحف داخلون فى الأمة التركية . وتبدأ الحدود التركية الشرقية والشمالية من (صارب صولى) الواقعة على البحر الاسود وتمر من جبل (كديس) ثم تسير على جبل (شانته) حتى جبل (فانى) وتمر من الحدود الملكية لقارص واردهان ثم تمر من السطوح المائية (لاناياجاى) و (آارات) وتسير على مصب (قاراصو) وتراجع الخط الملاحقة بهذا لتفصيلات مسائل الحدود

المادة الثانية - ترضى تركيا بترك السيادة على باطوم والاراضى التى فى شمال

الحدود المذكورة فى المادة الاولى الى حكومة الكرج بالشروط الآتية :

أولا - منح الاهالى الذين يسكنون الأراضى المبينة فى هذه المادة استقلالا داخليا يحفظ الحقوق الدينية لكل جماعة ويضمن لها القيام بالاصلاحات الزراعية وفاق رغباتها

ثانيا - يكون لتركيا الحرية فى نقل بضائعها من ثغر باطوم بحيث تكون معفاة من رسوم الكمارك ورسوم الثغر جميعها

المادة الثالثة - يتقبل الطرفان أن تكون لنججوان (على الحدود الايرانية) ادارة مستقلة تحت حماية اذربيجان فى دائرة الحدود الموضحة بالخرائط المرفقة بهذه المعاهدة ولا تحال حماية هذه الادارة الى اية دولة أخرى

المادة الرابعة - يتقبل الطرفان اعتبار الأمم الشرقية ممثلة فى حركتها الوطنية الرامية الى التحرير واعتبار اتحاد العمال الروسين من التشكيلات الاجتماعية الجديدة

ولهذا يسلمان بحقوق حرية تلك الامم واستقلالها وفتح البواغيز لتجارة جميع الامم . ويعرض الطرفان المتعاقدان التعليمات الدولية الخاصة بالبواغيز والتي لانس السيادة التركية وأمان الاستانة على هيئة مؤلفة من دول البحر الاسود

المادة الخامسة — الطرفان المتعاقدان متفقان في أن يعدا جميع الاتفاقات والمعاهدات التي عقدت بينهما من قبل بحيث لا توافق منافعهما المتبادلة كأنها لم تكن . والحكومة السوفيتية الروسية تعد جميع المعاهدات المالية التي تبادلها تركيا مع الحكومة القيصرية الروسية لافية

المادة السادسة — حيث ان الحكومة الجمهورية السوفيتية ترى ان الامتيازات الاجنبية لا تنفق وما ينبغي أن تحوزه كل حكومة من الحرية في كيانها كما انها تعارض تطبيق حقوق السيادة فانها تعد جميع المعاملات والحقوق المستندة على الامتيازات الاجنبية في تركيا مانغة

المادة السابعة — يتعهد الطرفان المتعاقدان بالايصال للتشكيلات التي تدعى أنها تقوم بوظائف حكومة أخرى والتي ترمى الى محاربة احدهما أن تتأسس أو تقيم في داخل أراضيها . وتتعهد تركيا والروسيا تعهداً متبادلاً برعاية هذه المادة فيما يختص بالحكومات السوفيتية وقافقاسيا

المادة الثامنة — يتعهد الطرفان بتأسيس الخطوط الحديدية والتلغرافية في أسرع مدة تأمينا لاستمرار العلاقات وضمانا لحرية تبادل الاشخاص والاشياء ولكن الصادرات والواردات تكون تابعة للاصول والقواعد التي تعينها حكومة كل من الطرفين

المادة التاسعة — اذا أقام رعايا دولة من الدولتين المتعاقدتين في الدولة الاخرى فيكونون خاضعين لقوانين البلاد وتكليفاتها وانما تدون حقوق رعايا كل من الدولتين والمسائل الخاصة بالخدمة العسكرية والحقوق العائلية والوراثة في اتفاقية خاصة يعمل بها عند اقامة رعايا دولة في دائرة حدود الدولة الاخرى

المادة العاشرة — يعامل كل من العارفين رعايا الطرف الآخر عند سياحتهم في بلاده بصفتهم من أفراد أمة متمتعة بأقصى حدود الامتياز بين الامم . ولا يسري مفعول هذه المادة على تبعة الحكومات السوفيتية المتفقة مع الحكومة الجمهورية السوفيتية الروسية ولا على الحكومات الاسلامية المتفقة مع تركيا

المادة الحادية عشرة - أهالى الاراضى التى كانت لروسيا قبل سنة ١٩١٨ يمكنهم أن يغادروا تركيا بكل حرية . وهذه المادة تنطبق على أهالى باطوم التى تركت للكرج

المادة الثانية عشرة - تتعهد روسيا بارسال جميع الأسرى العثمانيين من مالكيين وعسكريين على نفقة الحكومة الروسية فى ظرف ستة أشهر على الأقل حتى حدود روسيا واقفاسيا . وتتعد تركيا بتطبيق هذه المادة بعينها ازاء المالكين من الروس . وتوضع بين الدولتين اتفاقية توضح فيها تفصيلات ارسال هؤلاء الأسرى

المادة الثالثة عشرة - يعقد الطرفان الاتفاقات الخاصة بتأسيس القنصليات والعلاقات الاقتصادية والمالية فى أقصر مدة تقوية للعلاقات المذكورة فى مقدمة هذه المعاهدة

المادة الرابعة عشرة - تتعهد الحكومة الروسية بجعل الجمهوريات القافقاسية تراعى أحكام المعاهدات التى عقدت بين تركيا والجمهوريات القافقاسية ورعاية مواد هذه المعاهدة التركية الروسية

المادة الخامسة عشرة - تعرض هذه المعاهدة ليصدق عليها . ويتبادل الطرفان الصور المصدق عليها فى (قارص) ويبدأ فى رعاية احكام هذه المعاهدة من هذا التاريخ الا المادة الثانية عشرة

وقد حررت من هذه المعاهدة صورتان فى مدينة موسكو يوم ١٦ مارس سنة ١٩٢١ ووقع عليها المندوبون السانقوالذكر الحائزون للصفحات الكاملة لبرامها الامضاءات

تشيشيرين . جلال قارقومازوف . يوسف كمال . رضانور . على فؤاد «
ولا شك ان هذه المعاهدة تعد من اهم الوثائق السياسية فى التاريخ الحديث لانها الفت بين الدولتين المتعاديتين من قديم الزمان واذا كان من المجازفة التنبؤ بجميع النتائج المحتملة لهذه المعاهدة فما لا جدال فيه أن المسألة الشرقية دخت بعدها فى دور جديد لان أوروبا لم يعد لها تلك السيطرة القديمة فى الشؤون الشرقية بل أخذ الشرق يستقل شيئاً فشيئاً بتقرير مصيره والدولة الروسية هى الآن أقرب أن تكون دولة شرقية فهذا الطور الجديد من شأنه أن يبعد تأثير أوروبا واتفاقاتها ومؤتمراتها عن حل كثير من المسائل الشرقية وقد اتفقت الدولتان المتعاقدتان

على احترام استقلال الأمم الشرقية جميعها وهذا من أهم احكام المعاهدة . ثم ان هذه المعاهدة تدل على ان تركيا لم تنهج سبيل البلشفية بل تعاقدت مع روسيا تعاقدا سياسيا لا دخل له في الأنظمة الاجتماعية والواقع ان الأناضول قد احتفظ بصيغته السياسية والاجتماعية ولم يكن للمذاهب البلشفية أى أثر فيه . وقد تجت معانى العلاقة الجديدة بين الدولتين فى حفلة استقبال سفير روسيا السوفيتية الجديد فى انقره « المسيو ناجارنيوس » وتبادل الخطب بينه وبين مصطفى كمال باشا . وفى ٢٧ يونيو سنة ١٩٢١ قدم السفير المذكور الى رئيس المجلس الوطنى الكبير أورانق اعتماد وقعا عليها من « لينين » رئيس الجمهورية الروسية وتشيشيرين وزير الخارجية والقى بين يدى مصطفى كمال باشا خطبة اعرب فيها عن شعور روسيا وعواطمها الودية نحو تركيا فرد عليها مصطفى كمال باشا بالخطبة الآتية :

خطبة مصطفى كمال باشا

« يا جناب السفير

أشكركم على الكلمات الودية التى نطقتم بها نحو الامة التركية ومحوى . وانى لسعيد اذ أحبيكم واحبى فى شخصكم روسيا الصديقة . ان المنازعات الحالية ماخذت شكلا مدمرا قاسيا الا لأن الدول الاستعمارية تبتغى ان تأسر الامم التى تكتفى بالدفاع المشروع عن ديارها ولهذا فانها تظلمها وتضغط عليها . فن الطبيعى ان تتفق الامم الساعية لوقاية حق حياتها واستقلالها من هذه القوات المستعمرة . وانا لنتمنى ان يظل هذا الاتفاق الذى بيننا فى الغد كما هو اليوم كفيلا بمناهضة الافكار التى ترمى للفتح والاستيلاء . قد تشبثت امتنا بأهداب الدفاع المشروع اذ الفت حق حياتها واستقلالها مهددا . والاسباب التى أدت الى هذه النهضة وهذا الدفاع قد أدت كذلك الى هذه الصداقة التى تنظر اليها امتنا بكل سرور . ولا ريب ان هذا المثال الذى ينشأ من تكاتف الامتين التركية والروسية فى محاربة الظلم والاعتداء سيكون عبرة منبهة للامم المظلومة جمعاء . أما القواعد التى تقبالتها الامة الروسية من الغاء المعاهدات التى يتكون منها ميراث الحكومة القيصيرية الدموى ، وقبول ادارة الامم نفسها بنفسها وتأسيس حكومات

حرة مكان المستعمرات ، وعقد المعاهدات المبنية على تساوى الامم بدلا من
العهود العتيقة المستندة على الشدة والاكراه ، فانها من القواعد التى تقدرها
امتنا أعظم تقدير . وكلما ارتقت روسيا فى تطبيق هذه القواعد تضاعفت قيمة
الحكومة السوفيتية الروسية وزادت أهميتها

كذلك قد الفت امتنا جميع العهود والقيود التى تغل استتقلالها وعينت
القواعد السياسية الحالية التى تضمن حاكميتها التامة . كما أنها قد تقبأت أمر
ادارة الامم نفسها بنفسها كشعار خاص ، وراعت مقتضياته بكل اخلاص

ولعمري ان انصراف الامة الروسية عن غايات القيصرية وقيام الامة التركية
لتحطيم الاغلال التى تقيد استتقلالها من الحوادث التى كان بينها من حسن التأكف
ما تولدت منه المودة الحالية المتأسسة بين الامتين . اما معاهدة موسكو المنعقدة
فى يوم ١٦ مارس سنة ١٩٢١ فسكانى مجردة من جميع الميول التى كانت تشعر
بها القيصرية الروسية والنبلاء الروسيون كذلك هى سند سيمها سبيل التعارف
بين الامة الروسية والامة التركية التى تسعى لتحقيق مبادئها الوطنية والفوز
باستقلالها التام ، على حقيقتها

أجل ، ان هذه المعاهدة التى تعترف بها الامتان كل منهما بالأخرى وبغاياتها
الجديدة والتى تكون من جراء ذلك سببا فى تحكيم اواصر المودة المتينة لذات
قيمة عظمى فى نظرنا

انى لاذكر كل ما صادفته الامة الروسية والامة التركية من انواع العناء الى
اليوم . كما انى اقدر ما ضحت به هاتان الامتان فى سبيل النجاة من هذا العناء والاحظ
ما يحتمل ان تصادفاه بعد اليوم من المشائل ، لكننى على يقين تام من ان أمننا
ستوفق الى اقتحام هذه المشائل جميعها بصلافة ايمانها ورسوخ عزمها . لقد كانت
القيود التى غلت بها الدولة العثمانية من الاسباب المؤدية الى انحطاطها شيئا فشيئا .
وقد اريد غلنا بهذه الاغلال باسم (سيفر) التى تسكاد تقضى علينا بالاعدام .
ولكن الامة التركية مقننعة بانها ما نزلت بها هذه المصائب المتتابعة الا لانها

غير متصرفة في شؤونها وان السعى في تطبيق معاهدة (سيفر) ناجم من السبب عينه ولهذا فقد نهضت واستت حكومة مدعمة على سلطة الشعب وتسلت أمورها بيدها وستظل على هذه الحال وهذه الادارة تنطبق تمام الانطباق على احوال بلادنا وحاجياتها الوطنية والاجتماعية . واني لاشكركم على ما تظهرونه من الثقة بفوزنا بحقوقنا المشروعة جميعها كما أرجو أن تتوفقوا في وظيفتكم الى تقوية روابط المودة بين المملكتين وتنجحوا نجاحا باهرا وثقوا تمام الثقة اني سأعاونكم بكل ما في يدي لتنالوا التوفيق «

ولا شك ان هذه الخطة توضح حقيقة العلاقات بين روسيا والآناضول بأجلى بيان وتكذب ما اذاعه اعداء الامة التركية من انها اسلمت زمام امرها للبولشفيك وتدل على الاخص على ان الامة التركية لا تتأخر عن ان تصافح أي أمة تعرف لها باستقلالها

المعاهدة التركية الافغانية

وقد وفقت الحكومة الوطنية ايضا الى عقد معاهدة سياسية مع الافغان وقعها في موسكو عن الحكومة التركية يوسف كمال . ورضا نور اللذان كانا هناك يتفاوضان مع الروسيا لعقد المعاهدة التركية الروسية والمعاهدة الافغانية هي أول معاهدة سياسية عقدت بين تركيا والافغان وهي لا تقل في اهميتها السياسية عن المعاهدة الروسية وقد امضيت في اول مارس سنة ١٩٢١ وصدقت عليها الجمعية الوطنية في انقره في ٣ أكتوبر سنة ١٩٢١ وهذا نصها

« بسم الله الرحمن الرحيم . الدولتان العليتان تركيا والافغان مرتبطنان ارتباطا خالصا قلبيا شاعرتان بأمل ومقصد مقدسين ، مالكتان لمنافع مشتركة عالية مادية ومعنوية ، مقتنعتان بأنهما شريكتان في السراء والضراء معتقدتان بأنه لا يمكنهما ان تعيشا على انفراد وبلا ارتباط في هذا الوقت الذي يريان فيه بكل حمد وشكران ، انتباه العالم الشرقي وسعيه للخلاص ، مشاهدتان انه لا يصيب أحدهما سوء أو أذى الا ويألم منه الآخر ولذلك قد قررت هاتان الدولتان

والامتان المتآخيتان أن تنقلا ما بينهما من الاتحاد المعنوي والاتفاق الطبيعي المشيد من غابر الزمان الى الساحة السياسية وأن تفرغاه في قالب اتفاق مادي رسمي وان تعقدا بينهما معاهدة اتفاق تكون مقدمة خبز للمستقبل السعيد الذي ينتظره الشرق . وقد عينت الحكومة التركية لتحقيق هذا المقصد أحد أعضائها ووزير أمورها الاقتصادية يوسف كمال بك ووزير معارفها الدكتور رضا بك نور كما عينت الحكومة الافغانية سفيرها ومنذوبها الجنرال محمد ولي خان . وقد فُص هؤلا المنذوبون أوراق اعتمادهم ثم تقبلوا المواد الآتية :

المادة الاولى - الدولة التركية التي تعيش مستقلة الى ماشاء الله ترى فرضاً عايمها أن تعترف بكامل استقلال الدولة العلية الافغانية التي ترتبط معها بأخلص رابطة وجدانية

المادة الثانية - الطرفان العالمان المتعاقدان يعترفان باستقلال الامم الشرقية جميعها أو حريتها السكاملة وان لكل أمة منها أن تختار لنفسها أى ادارة تريدها لبلادها كما تصدقان على استقلال دولة (بخارا) ودولة (خيوا)

المادة الثالثة - تصدق الدولة العلية الافغانية بهذه المناسبة على انها تقندى بتركيا التي تخدم الاسلام خدمات جليلة منذ قرون وتحمل علم الخلافة الاسلامية

المادة الرابعة - يقبل الطرفان المتعاقدان أن يعتبر كل منهما أى اعتداء يقع على الآخر من طرف أى دولة استعمارية تريد الاستيلاء على الشرق كأنما قد وقع على نفسه ويتعهد بدفع ذلك الاعتداء بجميع الوسائط الممكنة

المادة الخامسة - يتعهد كل من الطرفين المتعاقدين ألا يعقد أى معاهدة أو يقبل أى اتفاق دولى يكون موافقاً لمصلحة دولة ثالثة بينهما وبين أحد المتعاقدين خلاف أو يكون مضرراً بمصالح الطرف الآخر كما يتعهد كل منهما بأن يخبر الآخر بمشروع عقد أى معاهدة قبل ابرامها مع أى دولة أخرى

المادة السادسة - يعقد الطرفان الاتفاقات اللازمة لتأسيس العلاقات الاقتصادية والتجارية وتنظيم معاملات الوكالات السياسية على انفراد ويرسلان من الآن السفراء الى مراكز الحكومتين

المادة السابعة - يؤسس الطرفان المتعاقدان بين المملكتين بريداً خصوصياً

منتظماً ويعطيان لبعضهما المعلومات السريعة عن مواقفهما السياسية وأحوال المعارف والتجارة وسائر الأحوال والاحتياجات

المادة الثامنة — تتعهد تركيا بمعاونة الأفغان وإرسال الضباط والمعلمين وابقاء هؤلاء المعلمين خمس سنين على الأقل وإرسال هيئة معلمين آخرين إذا طلبت الحكومة الأفغانية

المادة التاسعة — يصدق على هذه المعاهدة في أقل مدة وتراعى أحكامها من حين تصديقها

المادة العاشرة — حررت من هذه المعاهدة نسختان في مدينة موسكو وقد وقع عليها مندوبو الطرفين يوم ٢٧ جمادى الآخرة من سنة ١٣٣٩ الموافق يوم ١ مارس من سنة ١٩٢١

التوقيعات : السفيرولى . يوسف كمال . رضا نور

سفير الأفغان فى انقره

وقد ارسل الامير امان الله خان سفيره الى انقره سلطان احمد خان بعد تقديمه المعاهدة وهو من اكبر الرجال الافغانيين وعجبت أنقره بتنفيذ مواد المعاهدة فارسلت عدداً من أهم ضباط اركان الحرب مع هيئة عسكرية وجماعة من المعلمين الى بلاد الافغان لتنظيم الجيش الافغانى . وتشكيل المعارف الافغانية . وما افتتحت السفارة الافغانية فى انقره حتى اشتركت جميع حكومة انقره فى افتتاحها وقام مصطفى كمال باشا برفع العلم الافغانى عليها بيده وتدل الخطب التى القيت عند زيارة السفير الافغانى لرئيس المجلس الوطنى على درجة المودة القلبية والاخلاص العظيم الذى يربط الامتين حيث قال السفير فى خطبته

« لقد استطاعت الامة الافغانية أن تصل الى ما كانت ترغبه من صميم قلبها منذ أعوام طرال وهو ارسال سفير لها الى الامة التركية التى تقتدى بها الامة الافغانية وتحذو حذوها اظهاراً لعظيم حبها واخلاصها للامة التركية . ولقد أيد الاتفاق الذى عقد بين الامة التركية والامة الافغانية التى تبلغ عشرة ملايين من

النقوس ما بيننا من الروابط الدينية بعلاقات رسمية . ولعمرك الله ان اتفاقنا هذا ليملاً قلوبنا آمالاً كباراً لخلص العالم الاسلامى . نحن المسلمون الذين قد طغى عليهم المستعمرون نستعين بقوله تعالى « لا تقنطوا من روح الله » ولا نركن الى اليأس أبداً . لقد عزم العالم الاسلامى على أن يدافع عن حقوقه المهضومة ازاء مغتصبها من عدائنا الذين يبتغون محونا ولهذا فاننا آمنون من المستقبل لاسيما وان لنا عزمنا سيتقوى به استقلالنا وان لا أرتاب أبداً فى أن المسلمين الذين سيجتمعون حول غاية واحدة سيستردون حقوقهم ويضاعفون مجد النجم والهمال »

وقد أجاب مصطفى كمال باشا على هذه الخطابة بقوله :

« لقد كانت الروابط القوية متوفرة بين تركيا والافغان كما هو الشأن مع جميع العالم الاسلامى . وقد كان قاب تركيا يخفق بهذه الاخوة كما كان الامر مع الافغان ولا ريب أن شروع تركيا والافغان فى تأسيس الروابط الودية أمر خطير يتولد منه توازن فى عالم السياسة . وستسعى تركيا والافغان سعى عامل مخلص للعالم الاسلامى فى سبيل الاستقلال . ان العالم الاسلامى لا يريد أن يجتمع ويتحد ليبنى على أحد . اننا نريد أن نفتخر برؤية كل أمة اسلامية ، حرة مستقلة ، كالامة الافغانية . وسيسر الشرقيون الذين يعيشون تحت التحكم الاستعمارى من تحالف الافغان و تركيا والحكومات الثورية الروسية . وسنوفد الى بلاد الافغان سفارة لمضاعفة روابطنا . فى القريب العاجل . »

معاهدة قارص

انعقد فى مدينة قارص مؤتمر سياسى يضم مندوبى حكومات روسيا وتركيا وحكومات اذربيجان والكرج (غيورغيا) وأرمينيا وكان الغرض من عقد هذا المؤتمر توطيد العلاقات بين الاناضول والحكومات القافقاسية وازالة اسباب النزاع بينها . واول ما اشتغل به فخص المعاهدة التركية الروسية فى القسم الخاص بالقافقاس فقد تناولت المادة الثانية من هذه المعاهدة مسألة باطوم التى تتعلق

بتركيا وكريلستان وبمحت المادة الثالثة منها مسألة (نخجوان) التي تركت تحت حماية أذربيجان . وقد تكلمت الحكومة الروسية في المادة الخامسة عشرة من المعاهدة بقبول الحكومات القافقاسية تلك الحدود التي خطتها بالنسبة لتركيا والمواد الخاصة بالحالة التجارية والسياسية مع تنفيذها ورد في المادة الثانية والثالثة من المقررات . فانعقد المؤتمر في سبتمبر سنة ١٩٢١ للوصول الى حل هذه المسائل .

وأسفر انعقاده عن التوقيع على « معاهدة قارص » في ١٣ أكتوبر سنة ١٩٢١ من مندوبي حكومة المجلس الوطني التركي الكبير ومندوبي الحكومة الروسية والحكومات القافقاسية وهذه المعاهدة تقع في عشرين مادة

وقد جاء في المادة الاولى ان الحكومات التركية والارمنية والاذرية والكرجية تعتبر المعاهدات المنعقدة بين الحكومات التي تولت الاراضي التي هي تحت ادارة المتعاقدين اليوم ، والمعاهدات التي عقدت بشأن الجمهوريات القافقاسية الجنوبية كأنها لم تكن . انما تستثنى من ذلك المعاهدة التركية الروسية التي انعقدت في موسكو يوم ١٦ مارس سنة ١٩٢١

وجاء في المادة الثانية بان كلا من المتعاقدين يتعهد بالألا يعترف بأى معاهدة سلمية أو أى سند دولي يراد منها ان تقبله كرها . وقد صرح في هذه المادة بأن ارمينيا وأذربيجان وكريلستان لاتعترف بأى سند دولي متعلق بتركيا لا يقبله المجلس الوطني التركي الكبير . كما صرح بان المقصود من تركيا . البلاد التي بنص عليها الميثاق الوطني التركي . وقد تقبلت الحكومات القافقاسية الميثاق الوطني التركي بهذه المادة وصدقت عليه

والمادة الثالثة تنص على الغاء الامتيازات الاجنبية واعتبارها كأنها لم تكن وقد قبلت الجمهوريات القافقاسية بهذه المادة الغاء الامتيازات الاجنبية في تركيا .

والمادة الرابعة خاصة بالحدود وتبدأ الحدود التركية في الشمال الشرق بناء على ذلك من قرية (صارب) على البحر الاسود وتسير على خط مستقيم مار من (كديس ، مفاداغ) و (شاوشت داغ) ثم تمر من (فاني داغ) وبعده تمر حدود قارص واردة هان الشمالية وفاق الادارة القديمة ثم تسير حتى منصب (اريه جاي

آراس ، نالوه غى نيزنى ، قره صو) . وبهذه المادة أقرت ارمينيا وكرجستان
الحاق اراضى (قارص) و (اردهان) بتركيا

وتقبل حكومات تركيا والارمن واذربيجان والكرج فى المادة الخامسة
أن تكون منطقة (نخجوان) منطقة حائزة على استقلالها الداخلى تحت حماية
اذربيجان فهذه المادة قد حلت مشكلة (قره باغ) القائمة بين اذربيجان وأرمينيا
منذ ثلاثة أعوام وقد كان الحل فى مصالحة اذربيجان

وتركت تركيا فى المادة السادسة ثغر باطوم ومدينتها والاراضى الخاصة بلواء
باطوم فى شمال الحدود التركية المصرحة فى المادة الرابعة لحكومة الكرج بناء
على الشروط الآتية

١ - الحرية الدينية والمدنية لكل جماعة قاطنة فى هذه البلاد والاستقلال
الداخلى الواسع لها مع توزيع الاراضى على الالهين فى صورة ملائمة لرغائبهم
٢ - التكفل بمرور جميع المواد والاشياء التجارية الداخلىة الى تركيا أو
الخارجة منها بواسطة ذلك الثغر مع اعفاؤها من جميع الرسوم الجمركية واستثنائها
من المصاريف الخصوصية

وجاء فى المادة السابعة والثامنة ان حكومتى تركيا والكرج تسهلان لقاطنى
التخوم المشتركة أن يعبروا الحدود للاستفادة من المراعى الموجودة فى تلك
المناطق . وهذه المادة تتكفل بالمنافع الاقتصادية التركية فى بلاد الكرج
أما المادة التاسعة فخاصة بالبحر الاسود والمضايق التركية وهى كما يأتى :

« الحكومتان التركية والكرجية متفقتان على فتح المضائق للمعاملات
التجارية الخاصة بكل الامم . كما ان الحكومتين التركية والكرجية متفقتان
على أن يقوم بتعيين القواعد الدولية التى تراعى بشأن البحر الاسود والمضايق
البحرية مؤتمر يتألف من مندوبى الدول التى لها سواحل على البحر للاسود
بشرط أن لاتتم مقررات ذلك المؤتمر السيادة التركية المطلقة أو سلامة تركيا

والاستانة» فهذه المعاهدة هي مكملة للمعاهدة الروسية التركية ومنفذة لبعض أحكامها وحافطة لمصالح تركيا

*
**

وكانت الوفود الشرقية تفد على أنقره وتشد إليها الرحال لما نالته من المركز العظيم في نهضة الشرق فأصبح بها سفارة روسية وسفارة أفغانيه وسفارة آذرية ووصاها وفد ايراني لتوثيق عرا المودة بين الدولتين . فالحكومة الوطنية في أنقره سائرة سيراً حثيثاً في تقوية روابطها بالأمم الشرقية . على أن هذه السياسة لم تمنعها من السعى في أحكام روابطها بالأمم الغربية التي ليس لها اطماع استعمارية في تركيا . فالسياسة التركية التي تتبعها الحكومة الوطنية سياسة حكيمة ليس من شأنها أن تثير عليها العداوات في أوروبا . وقد شرح مصطفى كمال باشا تلك السياسة في خطبة ألقاها بالمجلس الوطني الكبير لمناسبة المناقشة في مشروع قانون مسؤولية الوزارة . قال

« لقد ذكر أحد الخطباء تلك الروابط المتينة التي تربط أمتنا ودولتنا وحكومتنا بالعالم الاسلامي وما قامت به أمتنا من الفتوحات في سبيل اعلاء كلمة الله . ولقد شعرت بانسراح قلبي وأنا اسمع هذه الكلمات ورأيت فكري يرتقى الى غاية خيالية . اجل قد انبسطت اسرتي من تلك الكلمات انما أدى بي ذلك الانسراح في الحال الى التساؤل عن المقصود من ذلك . ترى هل المقصود من تلك الكلمات « الجامعة التركية » أو « الجامعة الاسلامية » أو ربما يكون قد ختمت بيالكلم أيضاً مثل ذلك . أو ربما لم يدر بخلدكم شيء منه . بيد اني واثق انه لا يطلع العالم على تلك السطور حتى يستنتج ذلك المعنى من تلك الكلمات

أيها السادة . ان لكل متدين بديننا ، أو مواظن من مواطنينا أن يربى في فكره مثلاً عالياً كل منا حر مختار في ذلك . وليس لأحد أن يعترض عليه .

لكن للحكومة الوطنية سياسة ثابتة ، ايجابية ، مادية ، وهي عبارة عن الفوز بحياتنا واستقلالنا في داخل حدودنا الوطنية . ان حكومة المجلس الوطني بعيدة عن الخيال ، متشبثة باهداب الحقيقة لا غير . ولهذا فانها تسن قوانينها من هذه

الوجهة وفي دائرة الحقيقة لا غير . ان الحكومة الوطنية لا تجرى وراء احساسات سامية فقط ولكنها احساسات ذات قيمة عملية

أيها السادة . ربما كان كلامي مرأ . وربما أعيب به أنفسنا . بيد اني أرجوكم المعذرة اذا قلت لكم ان منشأ جميع الأعمال والحركات التي وصلت بهذه الامة حتى مواقف الاعداء هو الخيال . ولا حاجة بنا للتعمق في تاريخ الماضي اذ يكفي أن تفكر في الاسباب التي أدت بهذه الامة الى اعلان النفير العام قبيل اشتراكها في الحرب العامة وأن تتأمل الحقائق والاحساسات الحقيقية التي أدت بها الى اختيار تلك السبيل . لقد كان الداعي الى ذلك هو الاحساس لا غير . كذلك ما الذي دفع هذه البلاد الى الاشتراك في الحرب العامة في وقت غير مناسب وعلى أي حقيقة تستند تلك الحركة ؟ على الاحساس لا غير . فلننظر الآن في الحوادث الغابرة . لقد شاء الصدر الاعظم قره مصطفى باشا وهو يدفع هذه الامة نحو أسوار (فيينا) أن يفتح المانيا الشمالية وأن يؤسس امبراطورية عثمانية مترامية الحدود . انما لم يفكر جدنا أنه بينما كان يجري وراء تلك الفتوحات كان يهيء لأبنائه السبيل لاضاعة ما ورثوه من الاراضي . لذلك يمكننا أن نصرح على انفراد بالعقيدة السياسية التي تؤمن بها .

أيها السادة : اني أفهم الجامعة الاسلامية على الصورة الآتية :

ان أمتنا وحكومتنا التي نتمناها تتمنيان بالطبع لجميع المسلمين الذين على ظهر الارض كل سعادة ورفاهية ونحن نريد أن تحيا كل هيئة اجتماعية اسلامية في مختلف البلاد حياة مستقلة . ولعمر الله اننا نشعر بانشرح وسعادة من ذلك فان سعادة جميع الامم الاسلامية ورفاهية العالم الاسلامي هي في نظرنا كسعادتنا ورفاهيتنا . اننا مرتبطون بهذا الامر . كما أننا نرى الامم الاسلامية مرتبطة بنا وبسعادتنا على هذه الصورة . وهذا أمر يتجلى كل يوم . انما اذا أردنا أيها السادة أن نجتمع هذه الهيئة الاجتماعية في شكل امبراطورية مادية فهذا خيال محض . خيال مخالف للعلم والمنطق والفن . اننا نجد بنا ألا ننسى قط ان لكل جسم سياسي غاية من القوى لا يتعدها أبداً كما ان هناك خطوطاً طبيعية معقولة لحسن تشكل كل انسان .

وكما أن التشكل الانساني مبني على هذه القاعدة فان الجماعات التي تتألف من الناس كذلك لا تشذ عنها

أيها السادة : لنمعن النظر في موقفنا قبل قرون . انظروا الى افريقية وسوريا والعراق ومقدونيا وبلغاريا والصرب وغيرها من أقسام ممالكنا ثم قارنوا بين حالنا اذ ذاك وحالنا اليوم . هل من الممكن أن تعيش هذه الامم المختلفة الطباع ، المختلفة في كل شيء تحت ظل امبراطورية واحدة ؟ هذا أمر مغاير للطبيعة والعقل وقد كانت النتيجة مارأيناه . اذ لا بد ان يختلف الامر في افريقية وان يختلف في سورية وان يختلف في العراق ، وان يختلف في بلادنا فاذا سعينا لان نجعل الجميع واحداً اخطأنا . انما نحن نتمنى ان تتشكل كل هيئة اجتماعية اسلامية تشكلا طبيعيا وان تحافظ على استقلالها وان تعيش عيشة حرة ولا شك اننا نأمل تقرباً بأن سعادة الامم الاسلامية سعادة لنا نحن والعالم الاسلامي جميعه نلتف حول عرش الخلافة وكلنا نقدهه ونبجله «

الاتفاق التركي الفرنسي

بينما كانت حكومة انقره توالى مساعيها السياسية العظيمة في الشرق كان ممثلوها يتفاوضون مع ساسة الغرب على ابرام الاتفاقات وقد اسفرت مساعيهم عن ابرام الاتفاق التركي الفرنسي بعد أن تم تعديله وفاقا لرغبات المجلس الوطني الكبير ووقع عليه في ٢٠ اكتوبر سنة ١٩٢١ وهو من الاتفاقات الكبيرة الشأن التي أثارت مخاوف بعض الدول المعادية لتركيا وفي مقدمتهم انجلترا واليونان وذلك بسبب المنافع والمزايا التي تنالها منه تركيا وهذا نص الاتفاق المذكور

المادة ١ — يصرح الطرفان العاليان المتعاقدان أن حالة الحرب تكف بينهما بمجرد امضاء الاتفاق الحالي وأن تعلن بذلك في الحال الجيوش والسلطات المدنية والأهالي

المادة ٢ — بمجرد امضاء الاتفاق الحالي يسرح في الحال أسرى الحرب من الجانبين وكذا جميع الاشخاص الفرنسيين أو الاتراك المحجوزين أو المحبوسين

ويعادون على نفقة الطرف القابض عليهم الى أقرب بلد تعين كذلك ويتناول
الانتفاع بهذه المادة جميع المحجوزين أو المحبوسين من الجانبين مهما كان تاريخ ومكان
حجزهم أو حبسهم أو القبض عليهم

المادة ٣ - في خلال شهرين على أكثر تقدير من امضاء الاتفاق الحالى تنسحب
الجنود التركية الى الشمال والجنود الفرنسية الى جنوب الخط المعين في المادة ٨
المادة ٤ - الجلاء أو الاستيلاء المحدد للقيام بهما المدة المذكورة في المادة
٣ يصير اجراؤها طوع طرق تحددها بالاتفاق المشترك لجنة مختلطة معينة بواسطة
قواد الجانبين العسكريين

المادة ٥ - يعلن الطرفان المتعاقدان العفو الشامل في المناطق المتخلى عنها
بمجرد استيلائهما عليها

المادة ٦ - تصرح حكومة المجلس الوطنى الكبير لتركيا ان حقوق الاقليات
المعترف بها صراحة في الميثاق الوطنى ستؤكدها هذه الحكومة على نفس الاساس
المقرر بالاتفاقات المبرمة في هذا الموضوع بين الدول المتحالفة وخصوصا وبعض
من حلفائها

المادة ٧ - سيتم نظام ادارى خاص لمنطقة اسكندرونة . وسيتمتع سكان
الجنس التركى في هذه المنطقة بجميع التسهيلات اللازمة لرقية تثقيفاتهم . ويكون
لغة التركية فيها صفة رسمية

المادة ٨ - الخط المذكور في المادة ٣ يتعين ويتحدد كما يأتى .
يبدأ خط الحدود من نقطة تختار على خليج اسكندرونة ، تقطع مباشرة في
جنوب باياس وتوجه بوضوح نحو ميدان - اكبس - (وتبقى محطة السكة الحديد
والحالة تابعين لسوريا)

ومن هناك يتجه خط الحدود الى الجنوب الشرقى بحيث يترك الى سوريا
محلة مرسوه . والى تركيا محلة قرنبه وكذا مدينة كليس . ومن هناك يصل الى
السكة الحديد عند محطة جوبان بك . ثم يتبع خط سكة حديد بغداد التى تبقى
أرضها داخلة فى الأراضى التركية حتى نصيدين وجزيرة ابن عمر حيث يلتقى بدجلة
وتبقى محلتا نصيدين وجزيرة ابن عمر وكذا الطريق فى أرض تركيا ولكنه يكون

للبلدين (سوريا وتركيا) الحقوق عينها في الانتفاع بهذا الطريق : وتكون
المواقف والمحطات بين جوبان بك ونصيبين ملكا لتركيا كأنها جزء من أرض
سكة الحديد

المادة ٩ - يبقى قبر سليمان شاه جد السلطان عثمان مؤسس الاسرة العثمانية
(وهو القبر المعروف باسم ترك مزار) الواقع في جرابلس مع ماحقاقه ملكا
لتركيا التي يكون لها الحق في وضع حراس عليه ورفع الراية التركية فوقه

المادة ١٠ - تقبل حكومة المجلس الوطني الكبير لتركيا نقل امتياز سكة
حديد بغداد بين بوزنتي ونصيبين وكذا مختلف الفروع الخارجة منه والمنشأة
في ولايه أطنه الى جمع من الفرنسيين تعينه الحكومة الفرنسية وذلك بجميع
الحقوق والمزايا والمنافع المرتبطة بالتنازل عن امتيازات وعلى الاخص فيما يتعلق
باستغلال السكة الحديد وتسييرها

ويكون لتركيا الحق في اجراء تقيياتهم العسكرية بالسكة الحديد من ميدان
اكبس الى جوبان بك في المنطقة السورية ويكون لسوريا الحق في اجراء تقيياتها
العسكرية بالسكة الحديد من جوبان الى نصيبين في الارض التركية .

ولا يمكن مبدئياً تقرير أى تعريفه متفاوتة فوق هذا القطاع وهذه الفروع
ومع هذا فان الحكومتين تحتفظان بحق دراسة كل عدول ضرورى عن هذا
المبدأ يقرر بالاتفاق في حالة الاقتضاء

وفي حالة استحالة الاتفاق تعود لسكل من الجانبين حرية العمل

المادة ١١ - تعين لجنة مختلطة ، بعد التصديق على الاتفاق الحالى ، لابرام
اتفاقية جمركية بين تركيا وسوريا . وتحدد هذه اللجنة شرائط هذه الاتفاقية
ومدة العمل بها . والى أن يتم ابرامها يحتفظ البلدان بحرية العمل

المادة ١٢ - توزع مياه قوئيق بين مدينة حلب ومنطقة الشمال الباقية
تركية بكيفية عادلة مرضية في اعطاء المياه للجانبين

ويكون لمدينة حلب أيضا الحق في اخذ فتحة من مياه دجلة وتسييرها على
حسابها فوق الارض التركية للقيام بمحاجات المنطقة في المياه

المادة ١٣ - الاهالى البدو أو الذين هم في حكم البدو والذين لهم حق التمتع
بمراعى أو ممتلكات في جهة أو أخرى من الخط المحدد في المسادة ٨ يستمرون
كما كانوا في الماضى متمتعين بمقوقهم . ولهم بمقتضى ضرورات عمالهم أن ينقلوا من

جة او أخرى من هذا الخط بجزيرة وبدون دفع رسوم جمركية أو عوائد مرعى أو أى رسم كان مواشيهم وصغارها وآلاتهم وادواتهم وبنور زرعهم وحاصلاتهم الزراعية لانه مفهوم انه مفروض عليهم ألا يدفعوا الرسوم والعوائد الخاصة بذلك فى البلد الذى اتخذوا فيه مقرهم اه

جواب يوسف كمال

لمناسبة امضاء الاتفاق فى أنقره يوم ١٢٠ أكتوبر الماضى كتب يوسف كمال بك وزير خارجية حكومة المجلس الوطنى الكبير فى انقره الخطاب الاتى نص تعريبيه :
الموجه الى مسيو فرنكلان بويون الذى قاد هذه المفاوضات فى انقره باسم الحكومة الفرنسية

انقره فى ١٢٠ أكتوبر سنة ١٩٢١

صاحب السعادة

يسرنى ان أومل ان الاتفاق المعقود بين حكومة المجلس الوطنى الكبير لتركيا وحكومة الجمهورية الفرنسية للوصول الى تحقيق سلم نهائى ثابت ستكون نتيجته اعادة وتوثيق العلاقات الصميمة التى كانت تربط فى الماضى الامتين سيما وان حكومة الجمهورية الفرنسية تجتهد فى ان تحل ، بروح من الاتفاق الودى ، جميع المسائل المتعلقة بالاستقلال وبسياسة تركيا . ولما كانت حكومة المجلس الوطنى تريد من جهة أخرى أن تساعد فى توسيع نطاق المصالح المادية بين البلدين فهى تأخذ على نفسها أن تصرح لكم باستعدادها لتحويل امتياز مناجم الحديد والفضة الواقعة فى وادى هرشيت لمدة ٩٩ سنة الى جمع من الفرنسيين

وينتفع بهذا الامتياز فى غضون خمسة اعوام تبتدى من تاريخ الاتفاق الحالى ويكون الانتفاع بواسطة شركة مؤلفة طبقا للقوانين التركية وباشتر الشرووس الاموال التركية بنسبة ٥٠ ٪ من رأس مال هذه الشركة

والحكومة التركية مستعدة أيضا أن تفحص بعين العطف الزائد الطلبات الاخرى التى يمكن أن تقدمها جماعات اخرى من الممالين الفرنسيين بخصوص امتياز المناجم والسكك الحديدية والثغور والانهار تحت شرط أن تكون هذه الطلبات منطبقة على المصالح المتبادلة بين تركيا وفرنسا

ثم ان تركيا ترغب من جهة أخرى في الانتفاع من معاونة الاساتذة الاخصائيين الفرنسيين لمدارسها الفنية. ولهذا فانها ستبلغ فيما بعد احتياجاتها في هذا الباب الى الحكومة الفرنسية وتؤمل تركيا انه بمجرد ابرام الاتفاق ترضى الحكومة الفرنسية الترخيص لرؤوس الاموال الفرنسية بالدخول في العلاقات الاقتصادية والمالية مع حكومة المجلس الوطنى الكبير لتركيا

وتفضلوا يا صاحب السعادة بقبول تأكيد مالم فى نفسى من أحسن مراتب الاعتبار
يوسف كمال

ان الاتفاق التركي الفرنسى قد وضع حدا لحالة الحرب التى كانت بين الدولتين وأحل محالها علاقة سلام ووداد وجعل من فرنسا صديقة لتركيا وهذا من اكبر مزايا الاتفاق لان صداقة دولة كبيرة من دول الحلفاء مثل فرنسا وتعزيدها لتركيا فى المشاكل السياسية الدولية من المزايا الكبيرة التى لا يستهان بها. واذ شئت أن تقف على مثل من نتائج هذه الصداقة فأنظر ما كتبه المسيو هنرى دى جوفنيل العضو فى مجلس شيوخ فرنسا فقد كتب بجريدة الماتان فى شهر اكتوبر سنة ١٩٢٠ مقالة طعن فيها على سياسة انجلترا العدائية حيال تركيا وقال ضمن ماقال:

« لقد كان الاتراك موفقين غداة انتصاراتهم الاخيرة اذ قرروا الافراج عن الاسرى الفرنسيين فليستمرروا على اظهار التناطف والاعتدال والروح السياسية ليتم الصلح بينهم وبيننا

يؤكد مصطفى كمال أن هذه أمنيته وما الذى يدعونا نحن لأن نخفى ان هذه أمنيتنا كذلك؟ ففي شهر مارس الماضى كان مسيو بريان هو أول من فتح المخبرات مع مندوبى كمال فى لوندرد وان كان ذلك قد أثار غضب لورد كيرزون والظاهر ان تلك المحادثات فشلت الا ان مسيو فرانكلين بويون^(١) استأنفها فى

(١) مسيو فرانكلين بويون عضو سابق فى مجلس النواب الفرنسى ووزير من وزراء فرنسا السابقين وهو الذى انتخب أيام الحرب رئيسا للبعثات التى انتدبتها برلمانات الحلفاء وتآلف منها برلمان الحلفاء المختلط. وكان مسيو فرانكلين بويون رئيسا للجنة الامور الخارجية فى مجلس النواب الفرنسى أيام مفاوضات

انقره : ولم يبق اليوم الا أن تقال كلمة واحدة لتصل المحادثات الى الغرض المطلوب
ليس مسيو فرانكلين بويون من أولئك الذين يكفي أن يلاقوا عقبة واحدة
ليتسرب اليأس الى نفوسهم فهو أول رجل من أعضاء البرلمان اجترأ ان يقف
أمام مجلس مخدوع أو مرعوب ليشنع على تدمير النصر بأيدي المتفاوضين في
معاهدة فرساي . ولقد كان هذا الخطاب ، الذي يكفي وحده لتشريف حياة
سياسية ، سببا لابعاد مسيو فرانكلين بويون مؤقتا من البرلمان فعمل على ان
يخصص أوقاته لخدمة بلاده

وإذا ارتبنا بعض الشيء في أن أعمال البريد والتاGRAF في فرنسا ليست على
أحسن مايرام فالظاهر أنها عظيمة الانتظام بين باريس وانقره . ورغبة في ازالة
سوء التفاهم عاد مسيو فرانكلين بويون الى وزارة الخارجية وانقض كالصاعقة
وسط اجتماع المجلس الأعلى في اللحظة التي كان اليونانيون يمطرون العالم وابلا
من بلاغاتهم المنوومة بانتصاراتهم وقد بلغ من اقتناع مستر لويد جورج ولورد
كيرزون بانتصار قسطنطين في المهاية ان رئيس وزارة الخارجية ذهب به الجرأة
حتى قال لرئيس الوزارة الفرنسية :

ومع هذا فلو أراد اليونانيون ان يحتلوا الاستانة غدا فاست أرى من
يستطيع منعهم

فاقتاده مسيو بريان نحو خريطة للشرق الادنى وقال :

لست ترى من يمنهم ! اذن فأنظر في هذا المكان في كيليكية حيث يوجد
أكثر من ثمانين ألف جندي فرانسى . ألا تظن ان هؤلاء الجنود يتحدثون عند
الحاجة مع جنود مصطفى كمال اذا مشى اليونانيون على الاستانة والا تظن ان في
مقدورهم ايقاف سيرهم ؟

فارتعد لورد كيرزون صائحا ؟ - انك تعمل هذا ؟

فاجاب مسيو بريان باطف :- أنى فاعل ذلك بكل تأكيد

الصلح واشتهر بعدائه الشديد لمسيو كليمانسو مما حدا بانصار مسيو كليمانسو
لمحاربتة في الانتخابات التي جرت بعد الصباح فلم ينجح في الرجوع الى البرلمان
الفرنسى الا ان مسيو بريان استخدمه في الوساطة بين فرنسا والكياليين

انتهى الحديث ولم يرجع اليه أحد بعد ذلك

ولو ان مسير بريان من أو تلك الذين ينتهزون الفرص كما يصوره بعض الناس لصدق رجال السياسة البريطانيين وترك الاتراك يتعثرون في هزيمتهم الا أن الساعة التي لاح فيها ان مصطفى كمال مقهور هي نفسها التي دعا فيها رئيس الوزارة مسيو فرنكلين بويون للرجوع الى انقره يتابع المفاوضات التي بدأ بها « وقد نال الأناضول فوق ذلك مزايا مادية ومعنوية كبيرة فقد وفقت حكومة انقره بمقتضى الاتفاق الى تأسيس ادارة خصوصية في منطقة اسكندرونه وجعل اللغة الرسمية فيها اللغة التركية وتسهيل كل ما من شأنه أن يرقى بالشعب التركي هنالك . وقد صانت المادة التاسعة من الوفاق (قبر سليمان) شاه جد السلطان عثمان خان الاول مؤسس الدولة العثمانية ، المدفون في قلعة جعبر . حيث قد مات وهو يعبر الفرات غرقا .

ومما هو جدير بالذكر في الوفاق المواد الحادية عشرة والثانية عشرة والثالثة عشرة فلقد حافظت هذه المواد على حرية المعاملات بين سوريا وتركيا وقد تقبل الاناضول عقد اتفاقية كمركية مع سوريا وتقديم ما يحتاج « حلب » من المياه وترك الحرية للعشائر المجاورة للحدود لتستفيد من المراعى والاملاك والاراضى وجعل لها الحرية التامة للمرور والاستفادة منها

أما المنافع المادية التي حصل عليها الاناضول من عقد هذا الوفاق فانها أهم وأعظم من كل ما ذكرنا . فلا جدال ان جلاء الفرنسيين عن اطنه من أهم الانتصارات التي فاز بها الجهاد الوطنى التركى . اذ ستتضاعف قوة الحركة الوطنية باسترداد اطنه وأورفه ومرعش وغازى وعينتاب . وتبلغ مساحة هذه الاراضى نحو (٢٥٠٠٠) كيلو مترا وهى اراض خصبة زراعية . وتكفي محصولاتها لتغوين جميع الجيش الوطنى الى الابد كما انها تصدر الى المارج . ويسكن هذه الاراضى نحو نصف مليون من الاهالى فيسهل للحركة الوطنية أن تجند منها (٥٠٠٠٠) جندى مدرب يكون لهم تأثير أعظم فى الانتصار النهائى .

ولا ريب ان اهم المصالح التي يحصل عليها الاناضول من الوفاق هى المنافع العسكرية . ولا يخفى ما للوسائل الثقيلة من الاهمية فى الحروب الحديثة لهذا فان انتقال خط بغداد الى يد القوة الوطنية له شأن عظيم . لأنه يضمن المواصلات

بين اطنه وأرفه ومرعش وعينتاب وافيون قره حصار . وقد كانت تمون جهة
أفيون قره حصار من ولاية قونيه وحواليها أما الآن فستكون اطنه من أهم
القواعد الحربية ويصل القطار من اطنه الى افيون قره حصار بالسرعة المتوسطة
في يومين على الاكثر ولهذا فسيكون لهذه المواصلات السريعة تأثير عظيم في
الحركات العسكرية . وبما ان اليونانيين قد حاقت بهم هزيمة سقاريا رغما من
ارسالهم جميع قواهم الى الاناضول حتى اضطروا الى اغضاء الطرف عن القيام
بأى هجوم فلا ريب ان استفادة الاناضول من اللوازم الحربية التي يتركها
تسعون الف جندي فرنسي في كيليكيا يعجل بالنصر النهائي
وصفوة القول ان الوفاق التركي من أهم الانتصارات السياسية التركية من
وجهة المنافع السياسية والمنافع المادية التي من شأنها أن تتوج السلام في الشرق
بانتصار عظيم . اذ قد وقعت في يد الاناضول أقصر طرق المواصلات بين الاناضول
الشرقي والجهة الغربية

وصف انقره

لقد أصبحت انقره بعد انتصارات الاتراك في ميادين الحرب والسياسة
قبلة الانظار ومحط رحال رجال السياسة والعلم من الشرق والغرب وموضع
اعجاب الناس في مختلف الاقطار . وقصدها كثير من مراسلي الصحف ووصفوا
تلك المدينة التاريخية وما فيها من آيات العظمة الانسانية . وانا ناقول هنا خواطر
مراسل جريدة « توحيد افكار » التركية عند مازار انقره وشاهدها لأول مرة
في نوفمبر سنة ١٩٢١ قال يصفها :

« اذا كنت ايها القارئ لم يسبق لك المجيء الى انقره — وهي المدينة التي
انفجرت منها حماسة القومية التركية ، فسيخت خططا رسمها رجال السياسة
لاستعبادنا ورسمت في افئدة الامم آيات الاعجاب بنا — فلا بد انك قد تصورتها
في ذهنك مدينة ضخمة البنيان ، واسعة العمران . ولا بد ان الخيال قد زينها
لك بلون الشفق ، وأنارها بأشعة الفجر ، وفتح لك فيها الشوارع ، واقام على
حفايفها شوامخ القصور ، والانيق من مباني الدواوين الرسمية
ولكنك لو تيسر لك الوصول اليها فان اول ماتراه منها بعد خروجك من
باب المحطة جدران قلعة قديمة تساقطت احجارها ، ومدينة أفنى الحريق

شطرها وأخى الزمان على الشطر الآخر . الا انك سترى مع ذلك أموراً أخرى
تحل من هذه المدينة الخربة المتواضعة محل ما كنت تتصوره من بنيان ضخيم
وعمران واسع ، وربما كان ماستراه أبداع من لون الشفق في شوامخ القصور ،
وأجل من أشعة الفجر في أنيق المباني . انك سترى وانت في المحطة مظاهر الحياة
الوطنية السامية التي عمت هذه المدينة ، ومفاخر الحماسة القومية النامية التي
التهبت بها نفوس سكانها

هذا هو العامل المؤثر الذي حجب مدينة انقره الى جميع الناس ، وهذه هي
الحقيقة المتواضعة التي اذا محت من ذهنك ذلك الخيال الذهبي لانقره فانها أهل
لان تملأ موضعهم من تفكك ، وتفيض عليها من حسن الجلال والحشمة والوقار
مالا يستطيع القلم ان ينوب فيه عن المشاهدة

ان هذا العمران المعنوي الذي حل في أنقره منذ صارت مركزا للحركات
الوطنية هو الذي سيقع نظرك عليه اذا دخاتها لأول مرة ، فانك لا ترى حينئذ
مواضع الحريق من احيائها . ولا تنتبه لمبانيها القديمة المنخفضة ، ولا يخطر على
بالك أن تتمنى لو كانت انقره مدينة من مدائن العمران ، وحاضرة من حواضر
الابداع والاتفاق

مدينة انقره ، وجميع الاناضول ، مركز حركة ما كينات نشيطة ، لاصنع البضائع
ومواد التجارة ، بل لاداء الواجب الذي اخذت على عاتقها اداءه . ولانقاذ القومية
التركية من خطر الانحلال والاضمحلال

أبصرت من المحطة فرأيت حولها مخازن المؤونة والناحون الميكانيكية للدقيق
ومباني شركة السكة الحديدية قد تحولت كلها الى ورشات عسكرية يشتغل العمال
فيها لاجل الجيش التركي ، فشهدت هذه المواضع بقفير النحل لما رأته فيها من
نشاط ومثابرة على أداء الواجب

وهناك على مقربة من هذا المشهد مشهد آخر لكتائب من الجند بكرت تشب نيرانها، وتطبخ حساءها . الى جانب مضارب هذه الكتائب كتائب اخرى تجندت حديثاً وهي تتمرن على التعلم العسكري فوق عشب هذا المرح الاخضر الزمردى مستنشدة نسائم أواخر الخريف . واني أصغى من قريب الى صوت مارش موسيقى عسكري صادر من احدى الغرف المماوئة بالجنود فتزيد نغماته البديعة في هيبة هذا المحيط النشيط

وبعد أن أتم المفتشون تفتيش ماعى من أوراق ومعاينة ما احمل من حقائب وممتع ، اسرعت الى عربة قريبة من المحطة فركبتها ، وأخذت تخترق بي الطريق المؤدية الى المدينة ، فكنت أرى كل شىء قد تحول الى خدمة الجيش وفائدة الجيش والعمل لاجل الجيش . ثم مالبت الحوذى أن لفت نظرى الى منزل على يسارنا وقال لى :

— قصر مصطفى كمال باشا

فنظرت فاذا منزل يحرسه جنود أقوياء فى ريعان الشباب ، يلبسون ملابس عهد الانكشارية ، وعلى رؤوسهم القواويق الواسعة محلاة بالنحاس الأصفر وأمام المنزل حديقة فرشت ارضها بمرج جميل

من هذا المنزل ظهرت الحركة الوطنية وفيه صنعت الاداة التى تمكنت بها القومية التركية من كسر النير الذى يراد وضعها فى عنقها . فأى قلب لا يستشعر المنة والشكر ، لساكن هذا القصر . وأى لسان لا يابهج بتمنى النصر المبين ، للاسد الرابض فى هذا العرين . ان النظر الى هذا القصر يثير فى النفس عواطف عجيبة ، ويبعث فى الذهن معانى يعجز القلم عن تصويرها ، فتود العيون أن تترجم عنها بدموعها ، محاولة أن لاتصرف بصرها عن هذا البناء التاريخي الذى سادت فيه السكينة والهيبية معاً

وكانت العربة تستمر فى طريق غرباء ممتدة كالشريط الابيض بين ديباجتين

خضراوين من مزارع القمح النابتة حديثا . وان آيات السعادة منقوشة على
جباه كل من يقع نظرك عليه من القاطنين في هذه الانحاء

وعلى أثر ذلك دخانا المدينة ، فاعترضنا عند مدخلها بناء أبيض نظيف صغير
الحجم ، يتموج العلم العثماني الاحمر من فرقته ، ويجرسه الجنود بينادقهم وحرابهم ،
وشمس الضحى تزيده بأنوارها نوراً ، وبأشعتها جبورا . فقال لي الحوذى من
قبل أن أسأله :

— مجلس تركيا الوطنى الكبير —

ذلك هو المجلس الذى تتجسم فيه مقدره القومية التركية ، ذلك هو مظمح
الآمال الذى يتعبده كل تركى . وكأنه تمثال أقيم هنا تذكاراً لما قام به الترك من عمل
وما أبرزوه من شهامة وما قدموه من تضحية وهذه الراية الخافقة من فوقه هى
الراية التاريخية المخضبة بالدماء تتلو على الامم مناقب تلك الشهامة وأخبار تلك
التضحية . وما أسعدنى برؤية هذه الراية خافقة فى سماء أنقره ما لبثت فيها «
وكتب يعقوب قدرى بك أحد أدباء الترك فصلا فى جريدة (اقدم) ضمنه
وصف أنقره قال :

« شكراً لله فقد أصبحنا فى أنقرة ودخاننا هذه المدينة المحفوفة بالاسرار
بعد ان عانينا ما عانيناه والله أعلم بما يقاسيه مكاتب غربى للوصول اليها

فأى مدينة مثاها موضع البحث والاستطلاع ؟ انها عندى احدى مدن
السياسة العالمية الثلاث بل انها فاقت موسكو ولندن فى الايام الاخيرة . فتصفحوا
أى جريدة شتمت من جرائد أوروبا وأمريكا تجردوا ديار الاناضول وعاصمتها
أنقرة اكبر ذكرا فيها من كل ماعداها . ولكن لا تظنوا ان لانقره من الفخامة
والجلال مايناسب هذه الشهرة

لقد اتخذ الوطنيون الاتراك مستقرهم فى انقراض واطلال وقد نزل مؤتمرهم
الوطنى الكبير الذى وقف كسد من حديد يصد أمواج الفتوحات الغربية فى

منزل صغير ذى طبقة واحدة غير انه يضم كل ما تشتمل عليه عزيمة الترك القومية من حزم و ارادة وقوة و بطولة و آمال و آماني بعد حرب عشر سنوات قاتلوا فيها ما لا يحصى من الاعداء

فما أعظم الفرق بين المكان والمسكين ! ولكن اليس هذا الفرق هو الذى يعلى شأن الاتراك ويرفع ما فى نفوسهم من السمو والفضيلة الى الملاء الاعلى ؟ ولو أن أنقره مثل واشنطون فى جلالها وعظمتها أو قصر و ستمنستى فى بهائه وفخامته لما كان حركة الاستقلال والوطنية فى الاناضول ذلك الشأن الفائق الذى يخلب النفوس

تلك الشياى البالية التى يتلفع بها جيش الاتراك هى التى تقويه على مقاومة الحديد والآلات الجهنمية التى اخترعها القرن العشرون فى مدينته وحضارته ؛ ان الذين ألفوا أن يستخرجوا الحوادث من أسبابها الظاهرة لا يستطيعون أن يفهموا سر هذه الحادثة

أما أنا فما كنت لانسى ذلك الناصرى الذى ولد فى بيت نجار منذ ١٩٢٢ سنة وتمكن اثنا عشر سماكا من أتباعه أن يهذبوا الامبراطورية الرومانية ؛ ولأنسى ذلك العربى اليتيم الذى لم يكن له منذ ١٣٣٩ سنة الا أنصار قليلون فى طرف من أطراف الجزيرة اليابسة فأصبحوا يعدون بمئات الملايين ؛ ولذلك فانى لا أحفل بالعدم الظاهر وأحول نظرى الى ما فى نفسى من الاسرار الالهية فيخيل الى انى فى بلدة أهلة بالابطال والمردة . تناطح بروجها وشرفاتها قبة الفلك

وحقا ان الأجيال المقبلة لاتظن فى أنقره غير هذا الظن ولا يمكن أن تتعداه الى سواه . فايقولوا اليوم ماشاؤا ان انقره انقاض واطلال وان محفل المؤتمر الوطنى الكبير لا يصلح أن يكون الا منزلا لامرأة أرملة وان الوزارات حجر بسيطة . وكيفما كان ذلك فلا بد أن يعد التاريخ انقره فى صف بابل وروما وباريس ولندره وموسكو

يرى بعض كتاب الافرنج ان في الدنيا ربوعا تهب عايمها نفحات قدسية .
ومن هذه الربوع القدس ومكة في عين الموحدين وروما وقرطاجه في عين الفاتحين
وبطرسبرج وموسكو في عين الاشترائيين . وأما أنقره فهى مهب النفحات
الالهية للأمم المظلومة المستضعفة . فليست عظمة المدائن ومكانتها بما فيها من
قصور ومناهج وقباب وأساطين ولكن بما يجرى فيها من حوادث وما ينبت
فيها من أفكار وما يهب فيها من نفحات !

ولا يحتاج الشعور بهذه النفحة الى قوة حدس وفراسة اذ لا يكاد المرء يدخل
في ذلك المضيق الوعر والوادي المضطرم بطائفة من الناس حتى يشعر بها . ولا
سيما اذا كان التادم من الاستانة ! ولا سيما اذا أدرك الحسرة على الاستقلال التام
وتلهف عليه وذاق مرارة المصائب الوطنية فانه يشعر بتلك النفحة شعورا ويفوق
ذلك الشعور ويسبقه سبقاً بعيداً

ولعل لاجل ذلك ما كدت أدخل أنقره حتى اشتمت جواحي على فرح عظيم
ورأيت المدينة أحسن مما كنت أتصورها هناء وعرضاً وانتظاماً »

عطف العالم المتهددين

على الحركة الوطنية التركية

لم يكن العالم يتوقع أن تنهض الامة التركية بعد خروجها من الحرب مقهورة
مضعفة القوى فتكسر سلاسل الاسر التي طوقها بها أعداؤها بل كان الناس
في الجملة ينتظرون أن تدعن لشروط الحلفاء كما أذعنت المانيا والنمسا والمجر
وبلغاريا حليفاتها في ميدان القتال . ولذلك لم يكن العالم يعير الحركة التركية
الاناضولية في مبدأ عهدها التفاتاً ما بل كان ينظر اليها كأنها حركة عصيان
لا تلبث أن تحمد وتتلاشى أمام القوة وأمام ارادة الحلفاء ولكن الامة التركية

لم تلبث أن أسمعت العالم صوتها عالياً فأعلنت أنها لا تنزل على حكم الظلم وإنما تؤثر الموت على حياة الذل والعبودية . ولم يمر على نهضتها عام حتى أخذت تدهش العالم بمجلائل أعمالها وبسالة أبنائها في الدفاع عن كيائها والذود عن استقلالها فأدرك المترددون أن الحركة التركية إنما هي نهضة أمة عظيمة تدافع عن مجدها وتذود عن كيائها وأن الانكسارات التي أصابتها في ميادين القتال لم تضعف قوة الحياة الكامنة فيها . فلا غرو أن نالت الأمة التركية عطف العالم وأعجابه في الشرق والغرب لأن الظروف التي نهضت فيها كانت من أخرج الظروف . والصعاب التي تغلبت عليها تنوء بها الأمم . ولو بحثنا عن نظير لهذه النهضة في التاريخ لوجدنا شبهاً بينها وبين الثورة الفرنسية الكبرى مع اختلاف في أوجه المقارنة فهي تشبه الثورة الفرنسية في الأوجه الآتية :

(أولاً) ان الثورة الفرنسية قامت لتحقيق مبادئ الحرية السياسية والشخصية مجردة عن الأهواء والمطامع والاعتداء على الغير . وكذلك رسمت الحركة التركية برنامجاً خالياً من كل نية اعتداء قائماً على تحقيق مبادئ الحرية والاستقلال

(ثانياً) ان الثورة الفرنسية كان لها تأثير كبير في نهضة شعوب الغرب في القرن الثامن عشر والتاسع عشر فسرت من فرنسا مبادئ الحرية والمساواة الى الأمم الأوروبية الأخرى وكذلك كان للحركة التركية تأثير في سائر الأمم الشرقية لأن المبدأ الذي تدافع عنه هو نفس المبدأ الذي تصبو الى تحقيقه أمم الشرق

(ثالثاً) ان الثورة الفرنسية قد حاربت دول أوروبا المتآمرة عليها وكان مركز فرنسا في عهد الجمعية الوطنية الكبرى (جمعية الكونغرسيون) حرجاً كما تقدم بيان ذلك في الرسالة الثانية وقد نجحت فرنسا في رد عادية أعدائها واحباط مؤامرتهم بعد أن بذلت في سبيل تلك الغاية المقدسة أعظم الجهود والضحايا . وكذلك نهضت الأمة التركية في وجه الحلفاء المتآمرين عليها من كل جانب واستطاعت أن تحافظ على كيائها وتذود عن استقلالها ونالت بفضل ثباتها صداقة فريق من الأمم التي كانت تحاربها بالامس فالموثقان متشابهان من بعض الوجوه والجمعية الوطنية التركية في انقره تشبه في همتها وجهودها الجمعية الوطنية الفرنسية الكبرى صحيح ان جمعية الكونغرسيون فوق انقاذها فرنسا وحررتها قد استطاعت أن تغزو بلاد الاعداء فنشرت مبادئ الحرية في البلاد التي فتحتها

وزعزت اركان النظام الاستبدادى القديم فى سائر ارجاء أوروبا . وهذا فضل لم تقله جمعية وطنية أخرى

ولكن يجب أن لا ننسى ان موقف الأمة التركية اصعب بكثير من موقف فرنسا فى عصر الثورة الفرنسية ذلك ان فرنسا كانت ترد عادية اعدائها وهى مستجعة لقواها وفى يدها عاصمتها وحكومتها وجيشها واسطولها .

أما الامة التركية فقد نهضت وهى محرومة عاصمتها وأساحتها وجيوشها وحصونها . قامت والعدو محتل أهم مواقعها الحربية قابض بيده على عاصمة ملكها ومفاتيح بلادها ومستول على حكومتها . وكانت فرنسا تحارب دولا أضعفها الاستبداد وفساد الحكم . اما الامة التركية فقد قامت فى وجه دول راقية منظمة

قوية خرجت فائزة رابحة من الحرب العامة . فانفرق بين الموقفين كبير . ولا ننسى كذلك أن الثورة الفرنسية قد ارتكبت بجانب أعمالها العظيمة فظائع كثيرة امتلأ بها (عهد الارهاب) وشوهت محاسن الثورة باعتراف المؤرخين ولكن الحركة التركية خلت من هذا الارهاب وحافظت على عرش الساطنة كما حافظت على الارواح والاموال والافراد فلم تمسهم بسوء . فالجمعية الوطنية التركية فى انقره هى من هذه الوجهة أفضل من جمعية الكونفانسيون فى فرنسا

وهناك أيضا شبه كبير بين الحركة التركية وحرب استقلال أمريكا فى القرن الثامن عشر . والجمعية الوطنية فى انقره تشبه فى كثير من الوجوه المؤتمر الأمريكى الذى أعلن الاستقلال وتولى تنظيم الجهاد الوطنى . ولكن الحركة الاناضولية قامت فى ظروف أشد حرجا من ظروف النهضة الأمريكية لان أمريكا نالت مساعدة دولة من أقوى الدول وهى فرنسا واشتركت معها فى حرب إنجلترا براً وبحراً وكان لا اشتراكها واياها أثر عظيم فى تحرير أمريكا . أما تركيا فقد نهضت منفردة وحرارت وحدها أعداءها الكثيرين

من أجل ذلك نالت تركيا احترام العالم المتمدين فى الشرق والغرب . أما فى الشرق فلا أن الحركة التركية أصبحت مثال النهضات الوطنية بين الامم الشرقية بسبب الغاية المشتركة من الجميع وهى التخلص من النير الاستعمارى واسترداد الحرية وتحقيق الاستقلال . وأما فى الغرب فلا ان الانسانية مهما أثرت

فيها الالهواء السياسية والمطامع الاستعمارية لا يسمعها الا أن تعجب بكل أمة مجيدة
تظهر كل يوم آيات البسالة والشجاعة والثبات وتبرهن على سمو أخلاقها وفضائلها
في جهادها الوطني . لذلك اعجب العالم الغربي في أوروبا وأمريكا بالحركة التركية
ولقيت انصارا مؤازرين من ذوى الوجدان الشريف فنوهوا بفضائها ونشروا
الحقائق عنها وسرت الفكرة الى فريق من رجال السياسة يزداد عددهم كل يوم
ويرون أن مصادقة هذا الشعب المجيد خير من معاداته . وقد ظهر أثر هذا
التطور في المركز الذي نالته تركيا في الدوائر والمحافل والصحافة السياسية في
مختلف البلدان .

نسأل الله تحقيق الآمال وحسن الختام

والحمد لله أولاً وآخراً



مراجع البحث

نذكر هنا أهم المؤلفات التي رجعنا إليها في أبحاث الكتاب

— تاريخ الثورة الفرنسية لتييرس في عشرة أجزاء

Histoire de la Revolution française p. Thiers

— دروس وأبحاث عن الثورة الفرنسية الاستاذ أولار : في سبعة أجزاء

Etudes et leçons sur la Revolution fr. p. Aulard

— تاريخ الجمعيات والمجالس السياسية في فرنسا لأوجين بيير في جزئين

Histoire des Assemblées politiques en France p.
Eugène Pierre

— تاريخ أوروبا في عصر الثورة الفرنسية للعلامة الألماني سيبل
ومترجم للفرنسية في ستة أجزاء

Histoire de l'Europe pendant la Revolution fr. p.
H. Sybel

— ميرابو للمسيو لويس بارتو رئيس وزراء فرنسا سابقاً

Mirabeau p. L. Barthou

— دانتون للمسيو مادلين

Danton p. L. Madelin

-- الأيام الكبرى في الجمعية الوطنية المؤسسة لأبيير ماتييه

Les Grandes Journées de la Constituante p. Albert Mathiez

-- الدفاع الوطني (سنة ١٧٩٢ - ١٧٩٥) لبيير كارون

La Défense nationale p. Pierre Caron

-- تاريخ الجمهورية الثانية لسبولار

Histoire parlementaire de la seconde République
p. E. Spuller

-- لامارتين لالبرت كيم

Lamartine p. A. Keim

-- نابليون الصغير لفكتور هييجو

Napoléon le Petit p. V. Hugo

-- تاريخ جريمة لفكتور هييجو

Histoire d'un Crime p. V. Hugo

-- تاريخ أوروبا السياسي والاجتماعي لدريول

Histoire politique et sociale (1815 - 1915) p. Driouët

-- الجمعية الوطنية سنة ١٨٧١ لدى مارسير في جزئين

L'Assemblée Nationale de 1871 p. de Marcère

-- تاريخ فرنسا الحديث لجبريل هانوتو في أربعة أجزاء

Histoire de la France contemporaine P. G. Hanotoux

- تاريخ الجمهورية الثالثة لزيفورت في جزئين

Histoires de la III^{me} Republique p. Zevort

- جامبتا - للمسيو دوشانيل رئيس جمهورية فرنسا السابق

Gambetta p. M. P. Deschanel

- حياة جامبتا السياسية - للمسيو ريناك

Le Vie politique de Gampette p. G. Reinaeh.

- آلامى وجهادنا (١٨٧١ - ١٨٧٣) لمادام جوليت آدم

Mes Angoisses et nos lutttes P. M.^{me} Juliette Adam

- دساتير فرنسا وقوانينها السياسية من سنة ١٧٨٩ الآن لدجوى
ومونيه

Les Constitutions et Les Principales lois politique de la France
depuis 1789 P. L. Duguit et H. Monnier

- القانون الدستورى الفرنسى ومقارنته بالدساتير الاخرى للاستاذ
اسمن طبع سنة ١٩٢١

Elements de Droit Constitutionnel Fr. et Comparé P. Esmein

- الدساتير الحديثة لدارست

Les Constitutions Modernes P. Dareste

القانون السياسى لاجين بيير

Traité de droit politique P. E. Pierre

- حرب الاستقلال الامريكى لرويو من

La Guerre de l'Independance Americaine P. L. de Royaumont

- تاريخ الولايات المتحدة لجورج ويل

Histoire des Etats - Unis P. G. Weill

- واشنطن لالبرت كيم Washington P. A. Keim

- دائرة المعارف الكبرى La Grande Encyclopedie

- الثورة الألمانية لبول جانتيزون طبع سنة ١٩١٩

La Revolution Allemande P. P. Gentizon

- الجمهورية الألمانية لبول جانتيزون طبع سنة ١٩٢٠

L'Allemagne en Republique P. P. Gentizon

- الدستور الألماني الجديد لرينيه برونيه طبع سنة ١٩٢١

La Constitution Allemande du 11 août 1919

- دستور الامبراطورية الألمانية لجوزيف دييوا

La Constitution de l'Empire allemand P. Joseph Dubois

- دائرة المعارف البولونية لنتخبه من علماء بولونيا (لجنة نشر دائرة

المعارف البولونية بفريبورج سويسرا)

Encyclopedie Polonaise, publiée P. le Comité des Publica-
tions encyclopedique, sur la Pologne à Fribourg, Suisse

— دائرة المعارف البولونية الصغيرة لاراسم بيلز

Petite Encyclopedie Polonaise P. Erasme Piltz

— بولونيا الحية للبلون La Pologne Vivante P. Leblond

— بولونيا تاريخها ونظامها وحياتها النخبة من علماء بولونيا برئاسة
الاستاذ سيمسكي

La Pologne - son histoire, son organisation et -savie publié
sous la direction du Professeur Siemienski

— بولونيا وآلامها لأوجستان رى

La Pologne son long martyre P. Augustin Rey

— بولونيا الكبرى وأوروبا الجديدة لأوجستان رى

La Grande Pologne et la Nouvelle Europe P. Augustin Rey

— مايجب معرفته من المسألة البولونية لجورج بيانيميه

Ce qu'il faut savoir de la question Polonaise P. G. Bienaimé

*
* *

اما الحركة الوطنية الاناضولية فقد رجعنا فيها الى الصحف والمجلات
السياسية وعوانا على المصادر والخطب والروايات الرسمية البعيدة عن
المنازعات والشكوك. وقد اعتمدنا في ترجمة الوثائق والمصادر التركية
على رسائل مكاتب (الاجبار) في الاستانة

تصحیح بعض اغلاط

صواب	خطأ	سطر	صفحة
وحرية الاديان	وحرمة الاديان	١٣	٢٦
الايكونوا	لايكونوا	١٣	٣٢
للهيئة أو الهيئتين	للهيئة والهيئتين	١٠	٣٣
قبلوا	قبلوا	١٣	٤٤
ملزرب	ماهرب	١	٥٤
»	»	٩	٦٠
مستأثرين	مستأثرين	٧	٦١
سيق	سبق	١٤	٦٩
على أنه	على ان	١٣	٧٤
سنة ١٧٩٥	سنة ١٨٩٥	١٦	٨٠
١١٢٠٠	١٢٠٠	١٧	٨٣
معا	واياها	٤	٨٨
وجودفروا كافيناك	جودفرا	٩	٨٨
ديسمبر	سبتمبر	٤	١٠٥
»	»	٢٠	١٠٧
١٤	٢٤	٣	١١٦
الندوة	الغدوة	١	١٢٣
الجمهورية	الجمهور	٨	١٣٥
قبلتها	قباته	١٥	١٤٣
١٨٩١	١٨٩٢	٨	١٤٩
١٨٧٥	١٨٧٠	٨	١٦١
القرن السابع عشر	القرن السابع	١١	١٥٦
بانسلفانيا	يانسلفانيا	١٨	١٨٧
انا بوليس	انا بوليس	١٩	١٨٧

صواب	خطأ	سطر	صفحة
« تقرر	تقرر	١١	١٨٩
النسوية	السنوية	٤	٢٢٧
١٧٧٢	١٧٧١	١	٢٣٦
يعينون	يعنون	١٤	٢٤٧
البنك الاهلي	البنك	١٣	٢٦٨
عملياته	عمليات	١٧	٢٦٨
تتجلى	تتحلى	١	٢٧٨
المؤسسة	المؤسسة	١١	٢٧٨
أعين	اعيش	٢٣	٢٩٠
السلطنة	السلطة	١٨	٢٩٤
باطوم	باطون	١	٢٩٥
عدنان	عدنال	١٢	٢٩٦
الجمعية	الحركة	١٩	٢٩٩
تم	تم	٩	٣٠٤
باليكسر	باليكسر	١٥	٣٠٧
الدولية	الاولية	٢٥	٣٠٩
وزير البحرية	وزير الحرية	٢	٣١٥
١٦ يناير	١٥ يناير	٤	٣١٨
جامي بك	حامى بك	٢٣	٣٢٤
وسيقوم جيشنا	جيشنا	٧	٣٢٧
٢٣ مارس	٢٧ مارس	٣	٣٢٨
يكيشهر	ايسكيشهر	١٦	٣٢٨
جبين	جيش	١١	٢٣٣
توصلنا	توصلنا	١٤	٣٣٤
وفرنسا وايطاليا	وفرنسا	٢٦	٣٣٥

فهرست

مقدمة (١) - ابواب الكتاب (ح)

الرسالة الاولى

ص ١ - الجمعية الوطنية الفرنسية المؤسسة سنة ١٧٨٩

صفحة	صفحة
٢٥ قواعد دستور سنة ١٧٩١ - ضمان	٢ الجمعية العمومية
الحقوق الشخصية	٣ حركة الانتخابات
٢٧ السلطة التشريعية	٤ مطالب الأمة اثناء الانتخابات
٢٧ نظرية المجلسين	٦ نتيجة الانتخابات
٢٩ أجماس واحد أم مجلسان	٧ افتتاح الجمعية العمومية
٣٠ حقوق الجمعية التشريعية	٨ المشكلة الأولى
٣٠ نظام الانتخابات	٩ الجمعية الوطنية واليمين التاريخية
٣١ اصلاح نظام الانتخابات	١١ انكار الملك صفة الجمعية الوطنية
٣٢ السلطة التنفيذية وحقوق الملك	١٢ وقفة ميرابو التاريخية
٣٣ عدم تقرير مبدأ المسؤولية الوزارية	١٣ تأييد الشعب للجمعية
٣٤ قاعدة الفصل بين السلطات	١٤ الاستيلاء على الباستيل ونتأجه
٣٥ اهمية مبدأ المسؤولية الوزارية	١٦ اعلان حقوق الانسان
٣٦ اعمال الجمعية الوطنية	٢١ احزاب الجمعية
٣٨ الجلسة الأخيرة للجمعية	٢٢ مشاهير اعضاء الجمعية
	٢٥ وضع الدستور

الرسالة الثانية

٣٩ - الجمعية الوطنية الفرنسية الكبرى (الـكوفانسيون) سنة ١٧٩٢	
٤٠ الاندية السياسية وأحزاب الجمعية	٣٩ من الجمعية التشريعية الى الجمعية الوطنية الكبرى
٤١ الخلاف بين الجمعية والملك	

صفحة	صفحة
٥٩	٤٤
محاكمة الملكة ماري انطوانيت	الوطن في خطر
٥٩	٤٤
محاكمة زعماء الجيرونديين	أسباب الدعوة الى عقد الجمعية
٦١	الوطنية الكبرى
التنازع على الزعامة بين يعقوبيين	٤٧
٦٢	الغرض من انتخاب الجمعية
عبرة التاريخ	٤٧
٦٥	نتيجة الانتخابات
سقوط روبسبير	٤٩
٦٩	انعقاد الجمعية وقراراتها . اعلان
اعدامه	الجمهورية
٧١	٥٠
اصلاحات الجمعية الوطنية	لجان الجمعية
٧٢	٥١
دستور سنة ١٧٩٣	احزاب الجمعية
٧٥	٥٢
هجوم الغوغاء على الجمعية الوطنية	الجمعية الوطنية وحرية الشعوب
٧٧	٥٣
استئناف الفتنة	محاكمة الملك
٧٨	٥٥
الهجوم الثاني	نتائج الحكم على الملك
٧٩	٥٦
مقتل النائب فيرو	الجمعية الوطنية والدفاع عن الوطن
٨٠	٥٧
اخماد الفتنة	عهد الارهاب
٨٠	٥٧
دستور سنة ١٧٩٥	انشاء محكمة الثورة ولجنة السلام
٨٣	العام
منشات الجمعية الوطنية	٥٩
٨٤	مقتل مرات
اتهاء جلسات الجمعية	

الرسالة الثالثة

٨٦ - الجمعية الوطنية الفرنسية سنة ١٨٤٨

٩٢	٨٦
اشتعال نار الثورة	مقدمات الجمعية - ثورة سنة ١٨٤٨
٩٥	٨٧
الدعوة الى انتخاب الجمعية الوطنية	افساد النظام النيابي
٩٧	٨٧
الانقسام وعواقبه	حركة التذمر والاصلاح
٩٨	٨٩
انعقاد الجمعية الوطنية	حملة المآدب
١٠٠	٩١
دستور سنة ١٨٤٨	مصادرة المآدب

صفحة	صفحة
١٠٨ القبض على زعماء الجمعية الوطنية	١٠١ عيب الدستور في انتخاب رئيس الجمهورية
١٠٩ مقاومة النواب وقرارات الجمعية الوطنية	١٠٣ انخداع الشعب في لويس بونابرت
١١٠ قرار المحكمة العليا	١٠٥ نتيجة الانتخابات
١١١ لجنة المقاومة	١٠٦ مساعى لويس بونابرت في قتل الجمهورية
١١٥ مقتل النائب بودان	١٠٧ يوم الجريمة
١١٦ الاذعان للأمر الواقع	

الرسالة الرابعة

١١٨ - الجمعية الوطنية الفرنسية سنة ١٨٧١

١٣٠ حكم الجمعية على نابليون الثالث	١١٨ مقدمات الجمعية - الحرب الفرنسية الالمانية سنة ١٨٧٠
١٣٢ قبول المعاهدة	١١٨ انعقاد مجلس النواب واقترح خلع نابليون الثالث
١٣٢ الاحتجاج التاريخى على المعاهدة	١٢١ اعلان الجمهورية
١٣٤ وضع الدستور	١٢١ حكومة الدفاع الوطنى
١٣٤ الحزب الملكى فى الجمعية	١٢٢ حصار باريس
١٣٥ انتقال الجمعية الى باريس واضطراب الاحوال	١٢٣ عقد الهدنة
١٣٦ اتحاد فتنة الكومون	١٢٤ الانتخابات للجمعية الوطنية
١٣٦ مساعى الحزب الملكى لاستئاط الجمهورية	١٢٥ انعقاد الجمعية فى بوردو
١٣٧ كفاءة الرئيس تييرس	١٢٥ تصريح نواب اذ لراس واللورين
١٣٧ حملة الملكيين على الرئيس تييرس	١٢٧ انتخاب تييرس رئيسا للسلطة التنفيذية
١٣٨ استئناف جلسات الجمعية	١٢٧ الوثيقة التاريخية
١٣٩ دسائس الملكيين	١٢٩ تأليف الوزارة
١٢٩ قوة الحزب الجمهورى	١٢٩ المناقشة فى معاهدة الصلح
١٤٠ قانون ١٣ مارس سنة ١٨٧٣	

صفحة	صفحة
١٥٠	١٤٢
مسؤولية الوزارة	استقالة رئيس الجمعية
١٥١	١٤٣
السلطة التشريعية	استقالة تييرس ورياسة مكاهون
١٥٢	١٤٣
مجلس الشيوخ	نقوذ الملكيين في الجمعية والحكومة
١٥٣	١٤٥
الاختصاص الجنائي	يقظة الشعب وفشل الحزب الملكي
١٥٤	١٤٦
حرمة النواب	خطة الملكيين الجديدة
١٥٤	١٤٧
تعديل الدستور	دستور سنة ١٨٧٥
١٥٥	١٤٧
نقص دستور سنة ١٨٧٥	السلطة التنفيذية
١٥٥	١٤٨
انتهاء اعمال الجمعية	حق حل مجلس النواب

الرسالة الخامسة

١٥٦ - المؤتمر الامريكى واستقلال الولايات المتحدة

١٧٤	١٥٦
مساعدى فرنكان فى باريس	منشأ حركة الاستقلال
١٧٧	١٥٧
انتصار الامريكاف فى معركة ساراتوجا	استياء الامريكاف من سوء معاملة الانجليز
١٧٧	١٥٩
المعاهدة بين فرنسا والولايات المتحدة	زعماء الحركة
١٧٨	١٦٠
درس الأمم الناهضة	غاية الحركة فى مبدئها
١٧٩	١٦١
اشترالك فرنسا فى الحرب الامريكية	مقاطعة التجارة الانجليزية
١٨١	١٦١
لافاييت وفرنكان	الدعوة الى عقد المؤتمر الوطنى
١٨٢	١٦٣
هزيمة الجيش الانجليزى	اشتعال نار الثورة ووررات المؤتمر
١٨٣	١٦٤
اعتراف انجلترا باستقلال الولايات المتحدة	جورج واشنطنون
١٨٤	١٦٦
واشنطنون محرر امريكا	العهد المقدس
١٨٥	١٦٨
واشنطنون فى عزلته	اعلان استقلال الولايات المتحدة
١٨٦	١٧٠
عودة واشنطنون الى السياسة	عطف فرنسا على الامريكاف فى
وانعقاد الجمعية الوطنية	١٧٢
	الماركيز لافاييت
	١٧٢
	بعثة فرنكان فى فرنسا
	١٧٤
	وطنية فرنكان

صفحة	صفحة
للجمهورية	١٨٨ وضع الدستور
١٩١ قواعد الدستور الأمريكي	١٨٩ انتخاب واشنطن رئيسا

الرسالة السادسة

١٩٨ - الجمعية الوطنية الالمانية

٢٠٨ انعقاد الجمعية	١٩٨ مقدمات الجمعية
٢٠٩ الدستور المؤقت	١٩٩ الدستور القديم والاصلاحات
٢١١ معاهدة فرساي	الحديثة
٢١٢ الاذعان لشروط الحلفاء	٢٠١ الثورة الالمانية
٢١٣ قبول المعاهدة	٢٠٣ اعلان الجمهورية
٢١٤ وضع الدستور الجديد	٢٠٥ الدعوة الى عقد الجمعية الوطنية
٢١٧ قواعد الدستور الالمانى	٢٠٧ انتخاب الجمعية

الرسالة السابعة

٢٣٨ - تاريخ النهضة فى بولونيا

٢٦٠ التعليم	- ١ -
٢٦٣ الجهود الاقتصادية :	
٢٦٣ فى بولونيا الروسية	٢٣٨ صفحة من جهاد البولونيين فى
٢٦٥ فى بولونيا الالمانية	خلال مائة وخمسين سنة
٢٦٨ فى بولونيا النمساوية	٢٤١ بولونيا الروسية
- ٢ -	٢٤٩ بولونيا الالمانية
٢٧١ صوت بولونيا فى العالم	٢٥١ بولونيا النمساوية
- ٣ -	٢٥٤ الاحزاب والجمعيات السياسية
٢٧٤ بولونيا المستقلة	والوطنية فى بولونيا وامريكا
٢٧٨ قواعد الدستور البولونى	٢٥٩ الصحافة فى بولونيا

الرسالة الثامنة

٢٨٣ - الحركة الوطنية في الأناضول والجمعية الوطنية في انقره

صفحة	صفحة
٣١٤ في سبيل التفاهم بين انقره والاسستانه	٢٨٣ مقدمة
٣١٧ معركة ابن اونو وهزيمة الجيش اليونانى	٢٨٤ مصطفى كمال
٣١٨ مؤتمر الحلفاء بباريس	٢٨٨ كيف تأسست الحركة الوطنية التركية
٣١٩ المراسلات التاريخية بين انقره والاسستانه	٢٩١ سوء الحال فى الاستانة واستقالة الوزارة
٣٢٢ حديث مصطفى كمال باشا عن المطالب التركية	٢٩٢ مفاوضات الحلفاء فى لندره فى شأن المسألة التركية
٣٢٤ مؤتمر لندره والمطالب التركية	٢٩٣ مجاس المبعوثان وخطبة رئيسه
٣٢٦ نتائج مؤتمر لندره	٢٩٤ الميثاق الوطنى
٣٢٧ استئناف الهجوم اليونانى - معركة ابن أونو ودوملو بينار	٢٩٥ احتلال الاستانة والقبض على الزعماء
٣٣٠ تأثير انتصار الأتراك ومظاهرات الاستانة	٢٩٦ استقالة الوزارة وتأليف وزارة الداماد فريد
٣٣٢ نداء مصطفى كمال الى العالم المتمدن	٢٩٩ الجمعية الوطنية فى انقره
٣٣٣ استقالة بكر سامى بك واستعفاء الوزارة	٣٠٢ دستور الأناضول
٣٣٣ خطبة رئيس الوزراء	٣٠٧ الهجوم اليونانى الأول
٣٣٤ دسائس انجلترا	٣٠٨ معاهدة سيفر
٣٣٨ الهجوم اليونانى الثالث	٣١٠ سقرط وزارة الداماد فريد وبدء التفاهم مع الأناضول
٣٣٨ خطبة مصطفى كمال	٣١١ انتصار الكالبيين واستيلاؤهم على قارص
٣٣٩ معركة سقاريا	٣١٣ مؤتمر لندره والحالة الجديدة فى الشرق

صفحة	صفحة
٣٤٦ قرار المجلس الوطني	٣٤٠ خطبة مصطفى كمال
المساعي والجهود السياسية	
٣٤٧	٣٤٧
صفحة	صفحة
٣٦١ الاتفاق التركي الفرنسي	٣٤٧ المعاهدة التركية الروسية
٣٦٤ جواب يوسف كمال بك	٣٥١ خطبة مصطفى كمال ورده على
٣٦٨ وصف انقرة	السفير الروسي
٣٧٣ عطف العالم المتمدين على الحركة	٣٥٣ المعاهدة التركية الافغانية
التركية	٣٥٥ سفير الافغان في انقرة
٣٧٧ مراجع البحث	٣٥٦ معاهدة قارص
٣٨٢ تصحيح بعض اغلاط	٣٥٩ خطبة مصطفى كمال

فهرست الهامش

نيكر ص ٣ - ميرابو ص ٦ - باي ص ٩ - الاب سييس ص ١٢ - لافايت
ص ١٦ - روبسبير ص ٢٣ - بارناف ص ٢٤ - مونييه ص ٢٤ - فرنيو
ص ٤٣ - دانتون ص ٤٦ - جريجووار ص ٤٨ - مارات ص ٤٨ - كاميل ديمولان
ص ٤٨ - كوندورسيه ص ٥٠ - الدوق دورليان ص ٦٠ - الكومون
ص ٦٩ - بواسى دالجلاس ص ٧٨ - لامارتين ص ٨٩ - تيرس ص ٩٣ -
لدرو رولان ص ٩٥ - جول جريفي ص ١٠٢ - فيكتور هيغو ص ١١٢ -
جامبتا ص ١١٩ - بانجهان فرنكلان ص ١٥٩ - فرانكلان بويون ص ٣٦٥

كتاب حقوق الشعب

هو كتاب وضعناه سنة ١٩١٢ يتضمن شرح المبادئ والنظريات والنظامات الدستورية وحقوق الانسان وحظ مصر منها تخيرنا في وضعه طريقة فريق كبير من المؤلفين الغربيين الذين وضعوا الكتب والمؤلفات في قالب محاضرات ومحاورات لتعميم حقوق الشعب

نقابات التعاون الزراعية

نظامها وتاريخها وثمراتها - في مصر وأوروبا

كتاب نشرنا فيه تاريخ التعاون الزراعي ومنشآته ونظاماته في أوروبا والثمرات التي عادت منه على البلاد الأوروبية . وبخشنا فيه عن نشأة التعاون في مصر وتاريخه ونظامه ونقاباته ومنشآته وعلاقته بالنهضة الاقتصادية والاجتماعية
طبع سنة ١٩١٤



الرافعي، عبد الرحمن

الجمعيات الوطنية
AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT LIBRARIES



01014625

